وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

التغيرات الإجتماعية وآثارها في الشخصية القروية

– دراسة مونوغرافية عن بلدية بوعينان–البليدة –

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الإجتماع الثقافي

إعداد الطالب:

زهرة شريف

إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد الغني مغربي

السنة الجامعية 2008-2009

شكر وتقدير

أتوجه بعظيم الشكر والتقدير والإمتنان لأستاذي الفاضل
" الدكتور عبد الغني مغربي " على تفضله بقبول الإشراف على
بحثي، برحابة صدر، حيث ما برح معطاءا بجهده وتوجيهاته
السديدة، مما كان حافزا شديدا في إتمام هذه الدراسة
وإخراجها في صورتها النهائية
ويسعدني أن أرفع شكري وتقديري إلى أخي وصديقي الدكتور
" عيساني نور الدين " على مساعدتي وتشجيعه لي
وأرفع شكري وتقديري إلى كافة المسؤولين والموظفين بمقر
بلدية بوعينان لما قدموه للباحث من عون ومساعدة
وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب وبعيد

لكم مني جميعا جزيل الشكر والتقدير

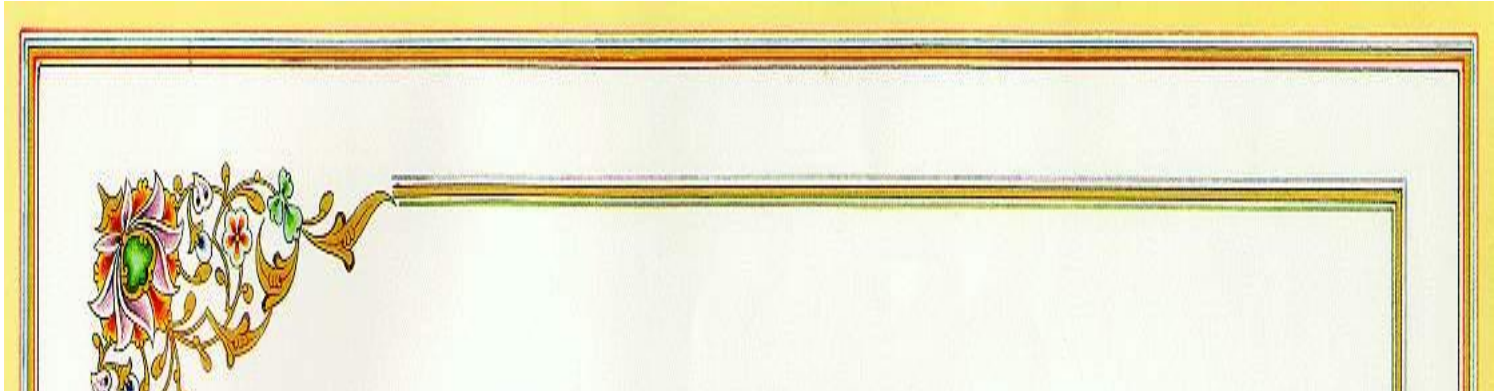

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى والدتي برّا وإحسانا

إلى أفراد أسرتي وحفيدي، إلى أخواتي وإخوتي

إلى شهداء ثورة التحرير المباركة ومواطني بلدية بوعينان

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

تقديرا لكريم صفاتهم ونبل مشاركتهم الوجدانية

وتضحياتهم الوطنية

الفـــهرس

مقدمة **1**

الفصل الأول: أبعاد البحث ومفاهيمه الأساسية

- **المبحث الأول: أبعاد البحث** **6**

1- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه **6**

2- أهمية الدراسة **7**

- **المبحث الثاني: الإشكالية والفرضيات** **10**

1- الإشكالية **10**

2- الفرضيات **14**

- **المبحث الثالث: تحديد المفاهيم وصعوبات البحث** **15**

1- تحديد المفاهيم **15**

2- صعوبات البحث **27**

الباب الأول
الجانب النظري للدراسة
الفصل الثاني: المقاربة النظرية والدراسات السابقة

- **تمهيد** **30**

- **المبحث الأول: المقاربة النظرية للدراسة** **31**

- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة** **38**

- **المبحث الثالث: عرض تقييمي للدراسات السابقة** **56**

- **ملخص الفصل** **59**

الفصل الثالث: الدراسة السوسيولوجية للقرية وعلاقتها ببعض العلوم

- **تمهيد** 61

- **المبحث الأول: سوسيولوجية القرية والتحديات الجديدة** 62

1- سوسيولوجية القرية 62

2- القرية والتحديات الجديدة 68

- **المبحث الثاني: القرية وعلاقتها ببعض العلوم** 71

1- القرية والبيئة المحلية 71

2- القرية وعلم الاجتماع 74

3- القرية وعلم الإنسان (الأنتروبولوجيا) 77

4- القرية وعلم الاقتصاد 79

- **ملخص الفصل** 81

الفصل الرابع : التنمية والـريف

- **تمهيد** 83

- **المبحث الأول: مفهوم ونظريات التنمية** 84

1- مفهوم التنمية 85

2- نظريات في التنمية 93

- **المبحث الثاني: المعوقات والأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية** 106

1- معوقات التنمية 106

2- الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية 113

- **المبحث الثالث: التخطيط والتنمية الريفية** 119

1- التخطيط والتنمية 119

2- التنمية الريفية **124**

- ملخص الفصل **129**

الفصل الخامس: الصفات التقليدية والبناء الاجتماعي في القرية

- تمهيد **132**

- المبحث الأول: العلاقات القرابية والأسرة التقليدية **133**

1- العلاقات القرابية **133**

2- الأسرة التقليدية (الممتدة) **139**

- المبحث الثاني: الزواج ووسائل الضبط الاجتماعي **145**

1- الزواج قديما **145**

2- وسائل الضبط الإجتماعي التقليدية **149**

- المبحث الثالث: القيم، العادات الإجتماعية والمراتب **152**

1- القيم الاجتماعية **152**

2- العادات الاجتماعية **155**

3- المراتب الإجتماعية (المتأثرة بالجماعة) **158**

- ملخص الفصل **160**

خلاصة **170**

الباب الثاني
الجانب الميداني المونوغرافي للدراسة

الفصل السادس : المقاربة المنهجية، مجالات وخصائص مجتمع البحث

- تمـهيد **173**

- **المبحث الأول: المناهج المتبعة ووسائل جمع المعطيات** **175**
1- المناهج المتبعة **175**
2- وسائل جمع المعطيات **178**
- **المبحث الثاني: تحديد مجالات البحث واللمحة الجغرافية والتاريخية لمنطقة البحث** **180**
1- تحديد مجالات البحث **180**
2- اللمحة الجغرافية والتوطئة التاريخية عن منطقة البحث **182**
- **المبحث الثالث: خصائص مجتمع البحث** **190**
1- حجم المجتمع والسكان **191**
2- الخصائص العمرية **193**
3- المهنة **194**
- **ملخص الفصل** **200**

الفصل السابع: جوانب من عوامل التغير في بلدية بوعينان

- **تمهيد** **202**
- **المبحث الأول: الجانب السياسي والتطور الإداري** **203**
1- الجانب السياسي **203**
2- التطور الإداري **214**
- **المبحث الثاني: الهجرة الداخلية، النمو السكاني والصحة** **223**
1- الهجرة الداخلية **223**
2- النمو السكاني **226**
3- الصحة **229**
- **ملخص الفصل** **232**

الفصل الثامن: الجانب الاقتصادي وتطور قطاعاته في بلدية بوعينان

- **تمهيد** **235**
- **المبحث الأول: النشاط الزراعي والري** **236**
  - **1-** النشاط الزراعي **236**
  - **2-** الرّي **251**
- **المبحث الثاني: النشاط الصناعي والحرفي** **254**
  - **1-** النشاط الصناعي **254**
  - **2-** النشاط الحرفي **261**
- **المبحث الثالث: النشاط التجاري، الطرق ووسائل النقل** **267**
  - **1-** النشاط التجاري **267**
  - **2-** الطرق ووسائل النقل **275**
- **ملخص الفصل** **285**

الفصل التاسع:
التغيرات والجوانب الاجتماعية والثقافية في بلدية بوعينان

- **تمهيد** **288**
- **المبحث الأول: التحول في نظامي الأسرة والعلاقات القرابية** **289**
  - **1-** الأسرة من حيث الحجم والوظيفة **289**
  - **2-** الزواج **293**
  - **3-** العلاقات القرابية والجيرة **296**
- **المبحث الثاني: التحول في القيم، العادات والمراتب الاجتماعية302**
  - **1-** القيم الاجتماعية **302**
  - **2-** العادات الاجتماعية **305**

3- المراتب الاجتماعية الحديثة (بشكلها الطبقي) **307**

- المبحث الثالث: التحول في المجالات الثقافية **316**

1- التعليم الحديث ودوره في التحولات الثقافية **316**

2- دور وسائل الاتصال في التحولات الثقافية **321**

3- دور النشاطات الترويحية في التحولات الثقافية **325**

- ملخص الفصل **329**

الفصل العاشر: الشخصية البوعينانية بين التأثر والتغير

- تمهيد **333**

- المبحث الأول: أثر تغير بناء الأسرة، القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية **334**

1- أثر تغير بناء الأسرة في الشخصية **334**

2- أثر تغير القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية **336**

- المبحث الثاني: تأثير تطور التعليم ووسائل الاتصال في الشخصية .. **340**

1- تأثير تطور التعليم في الشخصية **340**

2- تأثير تطور وسائل الاتصال في الشخصية **344**

- المبحث الثالث: نماذج من سمات الشخصية البوعينانية **346**

1- النموذج التقليدي **346**

2- النموذج المعاصر **351**

- ملخص الفصل **356**

النتائج العامة **358**

الخاتمة **368**

قائمة المراجع **373**

الملاحق **398**

فــهرس الجــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين عدد وأسماء مراكز تجمع السكان وعدد النسمة في فترتين مختلفتين ببلدية بوعينان	184
2	يبين مساحة الأراضي المستغلة في الفلاحة ببلدية بوعينان	191
3	يبين الكثافة السكانية في بلدية بوعينان حسب المناطق لسنة (2000م)	192
4	يمثل سكان مجتمع البحث حسب السن والجنس لسنة (2003م)	193
5	يبين عدد العمال حسب أنواع الأنشطة لكل قطاع لسنة (1999م)	195
6	يبين عدد السكان خارج مركز البلدية (في القرى والأطراف المبعثرة) حسب السنوات	208
7	يبين رؤساء البلدية والمندوبين منذ تأسيسها إلى اليوم	218
8	يبين مستخدمي البلدية حسب الأسلاك والجنس	219
9	يبين عدد المساكن والأسر حسب السنوات ببلدية بوعينان	225
10	يوضح النمو السكاني لبلدية بوعينان من سنة (1966م) إلى سنة (1977م)	227
11	يوضح عدد السكان حسب الجنس لسنة (2005م) ببلدية بوعينان	228
12	جدول يبين اسم الينبوع وأصل التسمية حسب الموقع	237
13	يبين مزارع القطاع الإشتراكي حسب المساحة ببلدية بوعينان	244
14	المستثمرات الفلاحية الفردية حسب المساحة وأنواع المزروعات	246
15	يوضح المستثمرات الفلاحية الجماعية حسب المساحة وأنواع المزروعات	247
16	يوضح الإنتاج الحيواني وعدده حسب النوع لسنة (2005م)	248
17	يبين الإنتاج الحيواني حسب النوع لسنة (2000م)	250

18	يوضح عدد وموقع الآبار حسب العمق والإستعمال	252
19	يبين الوحدات الإنتاجية وخصائصها حسب سنة التأسيس ببلدية بوعينان	257
20	يبين الوحدات الإنتاجية التي أنشأت بعد (1989م)	258
21	يبين التعاونيات الحرفية الجماعية حسب المراكز السكانية	264
22	يوضح النشاط الحرفي الفردي حسب المراكز السكانية	265
23	يوضح النشاط التجاري ببلدية بوعينان حسب النوع والمراكز السكانية	273
24	يوضح شبكة الطرق ببلدية بوعينان حسب الطول والحالة والمنطقة	279
25	يوضح وسائل النقل ببلدية بوعينان لسنة (2005م)	283
26	يوضح وسائل النقل ببلدية بوعينان لسنة (2000م)	283
27	يوضح تطور مداخيل الأسر الجزائرية وبنيتها ما بين (1967م) و(1978م) حسب مليارات الدنانير الجزائرية وبالأسعار الجارية	308
28	تطور مناصب الشغل ما بين سنتي (67-1985م) وذلك حسب القطاعات	310
29	المؤسسات التعليمية ببلدية بوعينان، وتاريخ تأسيسها وعدد التلاميذ حسب الجنس	318
30	يوضح النشاطات الممارسة في المركز الثقافي حسب الجنس	326

فــهرس الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	صورة تبين بيوت تقليدية (القربي) في الريف الجزائري	144
2	صورة تبين آثار لضريح أحد الأولياء الصالحين (سيدي الغريبي) ببلدية بوعينان	159

3	خريطة تبين موقع بلدية بوعينان	183
4	خريطة توضيحية مفصلة لبلدية بوعينان	185
5	صور توضح مدينة بوعينان بعد تأسيسها سنة 1883م	188
6	صورة تبين بلدية بوعينان قديما	189
7	صورة تبين بلدية بوعينان حاليا	189
8	صورة توضح الغرفة التي كان يقطنها الشهيد " سويداني بوجمعة " بدوار بن شريف ببوعينان	206
9	صورة تبين بقايا مزرعة المعمّر كروط أين كانت أول دار لبلدية بوعينان سنة 1884م	216
10	صورة تبين مقر دار البلدية وسط المدينة قبل سنة 1958م	216
11	صورة توضح دار البلدية لبوعينان منذ نشأتها سنة 1958م	217
12	صورة لمصلحة الحالة المدنية التي تم إنجازها بعد الاستقلال الوطني	217
13	صورة لمركز البريد بوسط مدينة بوعينان وتم بناؤه قبل فترة الاستقلال الوطني	220
14	مبنى مقر دائرة بوعينان أنجز في التسعينات	220
15	صورة تبين بلدية بوعينان مستقبلا	221
16	صورة تبين بقايا مزرعة المعمر كروط ببلدية بوعينان	240
17	صورة تبين بقايا مزرعة المعمر يوفي ببلدية بوعينان	240
18	صورة تبين السوق الحديث (سوق الفلاح) في بلدية بوعينان	271
19	خريطة تبين مداشر وقرى البلدية	276
20	خريطة تبين شبكة الطرق	281

فــهرس المـلاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	خريطة تبين موقع البلدية	398
2	خريطة تبين مصادر المياه	399
3	أرقام وإحصائيات ديموغرافية عن ولاية البليدة	400

4	الدورة الإحصائية للبلدية، نوفمبر 2000	402
5	الدورة الإحصائية للبلدية لسنة 2003	403
6	الدورة الإحصائية للبلدية رقم 2005/07	404
7	ورقة إحصائية عن بلدية بوعينان	405
8	نتائج الإحصاء العام للسكان لبلدية بوعينان (1966)	406
9	برامج المخطط البلدي للتنمية (2004-2007)	407
10	قانون البلدية	408
11	وثائق تتعلق بالجانب التعليمي (نتائج، تعدادات)	410
12	عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1979-1984)	416
13	جدول المنخرطين والأنشطة الدائمة بمؤسسات الشباب	417
14	تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، نوفمبر 2004	418
15	بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مارس 1999	419
16	صور تبين أصناف اللباس التقليدي عند الرجال	420
17	صورة تبين أحد الفلاحين الجزائريين باللباس التقليدي	421
18	صور تبين صنف اللباس التقليدي عند النساء	422

مقدمة:

يشهد الواقع والتاريخ على أن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من الحركة والتعديل والتغيير، مهما بلغت ثقافاتها وحياتها الاجتماعية من البساطة والتمسك إلا وتتعرض للتغير، غير أن الاختلاف هو في معدل سرعته وحجمه واتجاهه من مجتمع لآخر، ولكنه موجود وقائم لأنه سمة من سمات الحياة الاجتماعية للشعوب.

وللتغير قوى عديدة داخلية وخارجية، من تكنولوجية وصناعية واقتصادية وإيديولوجية واجتماعية وثقافية، فكان من الصعوبة أحيانا تأكيد أهمية أو فاعلية أيّ من هذه العوامل بشكل منفرد، نظرا لتداخلها وتبادلها التأثير والتأثر. ولكن واقع سرعة تلك التغيرات في العصر الحديث وتأثيرها في حياة المجتمعات الإنسانية كان مثار اهتمام الباحثين والعلماء في مجال علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، مما أدى إلى بروز اتجاهات نظرية متعددة في تفسير التغير الاجتماعي والثقافي، التي يصعب إثباتها هنا جميعا. غير أن النظريات الكبرى في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا التي تدخل في هذا النطاق، تكاد تتمركز في تيارات أربعة هي النشوئي الارتقائي والانتشارية في الأنتروبولوجيا ثم الاتجاه التطوري العضوي والتفسير المادي في علم الاجتماع وأخيرا الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، وتحتوي هذه المداخل الأربعة على الكثير من المقولات والقضايا التي تخص المجتمعات البشرية ككل.

إن الاهتمام المنصب على تحليل التغير في المجتمعات عامة والصغيرة والريفية منها بخاصة، يرتبط ببعض تلك الأطر النظرية الملائمة لتفسير التغيرات الاجتماعية، ويمكن الإفادة منها في بحث العلاقة بين مظاهر التغير في مختلف جوانب الحياة الريفية، بما في ذلك النمو والتحديث. وخاصة أن التغير بدأ يعتري مختلف جوانب الحياة المادية واللامادية في المجتمعات الحضرية والريفية المتمثلة في القرية التي أصبحت تجسد أشكالا للتغير في القرن العشرين، والتي شهد معظمها في بداية الستينات تحولات كبيرة أحيانا يصح أن يطلق عليها **" احتواء النموذج**

الحضري " لمعظم أساليب الحياة في القرى، ويبدو ذلك واضحا في طراز المسكن ووظائفه والأدوات والآلات أو الجوانب اللامادية ممثلة في الأفكار والقيم والمعتقدات.

والجزائر هي الأخرى كمثيلاتها من دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة، لحقتها تغيرات عميقة التأثير مسّت بنياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتيجة تطبيق مخططات التنمية المنتهجة بعد الاستقلال منذ بداية تطبيق المخطط الثلاثي **(1968/66م)**، بهدف النهوض بالمجتمع وتحقيق التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والازدهار الثقافي. وباعتبار أن المناطق الريفية وسكانها جزء لا يتجزأ من الوطن ومن المجتمع عامة، الأمر الذي يحتم رصد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرح عددا من المؤثرات على الجانب الثقافي، حيث ترتبط وتتكامل شخصية أفراد المجتمع.

وبما أن التغيرات التي تطرأ على مكونات الحياة الاجتماعية والثقافية لا تسير بمعدل واحد ولا تتم بسرعة واحدة، فالجوانب المادية غالبا ما تسبق الجوانب اللامادية، وكثيرا ما تعدّ من الحوافز المشجعة لتغير الجانب المعنوي الاجتماعي والثقافي، والشخصية كبنية مركبة متأثرة بالعناصر الثقافية، نجدها قد تتبدل أيضا نتيجة تغير سماتها المرتبطة بثقافة المجتمع، أو على الأقل بعضها فقط، حتى وإن كان تغيرها بشكل بطيء عن الجوانب الأخرى.

ومن الظواهر الجديرة بالبحث والدراسة، مرحلة التغير البنائي التي يمرّ بها مجتمع بلدية بوعينان في منطقة ريفية، ومن أهم ما يراه الباحث أن يسجل نقطة انطلاق لدراسة التغير الاجتماعي في هذا المجتمع الريفي، مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، والبحث عن أثر ذلك في البناء الاجتماعي الذي يؤدي عند تبدله إلى خلق تحولات في القيم والعادات، ومن ثم في السمات الأساسية المركبة للشخصية القروية، نتيجة التغيرات التي تطرأ على العناصر الثقافية وبخاصة المعنوية منها.

وعلى هذا، يتناول البحث الذي تتضمنه الصفحات القادمة، موضوع « **التغيرات الاجتماعية وآثارها في الشخصية القروية** »، حيث اعتمد الباحث في

دراسته المونوغرافية على الحقائق الميدانية والوثائق الرسمية والمراجع النظرية العامة والمتخصصة، سواء منها الكتب أم المجلات. وعليه فقد بوّب البحث إلى جانب نظري وآخر ميداني مونوغرافي، وقسّم إلى عشرة فصول تضم مباحث مقسّمة ومتكاملة منهجيا، وكان ذلك حسب التسلسل الآتي:

- **الفصل الأول:** خصصه الباحث لتوضيح أبعاد البحث ومفاهيمه، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول أبعاد البحث، بما في ذلك أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهمية الدراسة، أما المبحث الثاني، تناول الإشكالية والفرضيات، وتضمن المبحث الثالث تحديد المفاهيم وصعوبات البحث.

- **الفصل الثاني:** تناول المقاربة النظرية التي يقوم عليها التغير الاجتماعي والدراسات السابقة والعرض التقييمي لها، وجاء ذلك مقسّما في ثلاث مباحث.

- **الفصل الثالث:** تم التركيز فيه على الدراسة السوسيولوجية للقرية وعلاقتها ببعض العلوم، وشمل على مبحثين، تضمن الأول سوسيولوجية القرية والتحديات الجديدة، وأما المبحث الثاني تناول القرية وعلاقتها ببعض العلوم كعلم البيئة وعلم الاجتماع وعلم الإنسان وعلم الاقتصاد.

- **الفصل الرابع:** وهو خاص بالتنمية والريف، وبه ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم التنمية ونظريات في التنمية، وجاء في المبحث الثاني المعوقات والأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية، وأما المبحث الثالث خصص للتخطيط والتنمية الريفية.

- **الفصل الخامس:** هذا الفصل خاص بالصفات التقليدية والبناء الاجتماعي في القرية، وضم ثلاثة مباحث، تناول الأول العلاقات القرابية والأسرة التقليدية، والثاني الزواج ووسائل الضبط الاجتماعي، أما الثالث القيم والعادات والمراتب الاجتماعية المتأثرة بالجماعة.

- **الفصل السادس:** أي الجانب الميداني المونوغرافي للدراسة، حيث تناول المقاربة المنهجية ومجالات وخصائص مجتمع البحث، ويركز المبحث الأول على المناهج المتبعة في الدراسة ووسائل جمع المعطيات، والثاني يحتوي على تحديد

مجالات البحث واللمحة الجغرافية والتاريخية عن منطقة البحث، والأخير على خصائص مجتمع البحث.

- **الفصل السابع:** يشمل جوانب من عوامل التغير في بلدية بوعينان، ويضم مبحثين، الأول يركز على الجانب السياسي والتطور الإداري، وأما المبحث الثاني بتناول الهجرة الداخلية، النمو السكاني والصحة.

- **الفصل الثامن:** يتناول الجانب الاقتصادي وتطور قطاعاته في بلدية بوعينان، وبه ثلاثة مباحث، الأول خصص للنشاط الزراعي والريّ، والثاني جاء فيه النشاط الصناعي والحرفي، أما الثالث شمل النشاط التجاري والطرق ووسائل النقل.

- **الفصل التاسع:** تضمن التغيرات والجوانب الاجتماعية والثقافية في بلدية بوعينان، وبه ثلاثة مباحث، يخص الأول التحول في نظامي الأسرة والعلاقات القرابية، والثاني يشمل التحول في القيم والعادات والمراتب الاجتماعية، والثالث يحتوي على التحول في المجالات الثقافية ومنها التعليم ووسائل الاتصال والنشاطات الترويحية.

- **الفصل العاشر:** وهو الأخير، فقد تناول الشخصية البوعينانية بين التأثر والتغير، لذا شمل المبحث الأول على أثر تغير بناء الأسرة والقيم والعادات في الشخصية، والمبحث الثاني ركز على تأثير تطور التعليم ووسائل الاتصال في الشخصية، والمبحث الثالث تضمن نماذج من سمات الشخصية البوعينانية.

لتنتهي الدراسة بعرض النتائج العامة والخاتمة وكذا المراجع والملاحق.

الفصل الأول
أبعاد البحث ومفاهيمه الأساسية

ـ المبحث الأول: أبعاد البحث

1- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه

2- أهمية الدراسة

ـ المبحث الثاني: الإشكالية والفرضيات

1- الإشكالية

2- الفرضيات

ـ المبحث الثالث: تحديد المفاهيم وصعوبات البحث

1- تحديد المفاهيم

2- صعوبات البحث

ـ المبحث الأول: أبعاد البحث

1- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

إن الباحث في علم الإجتماع أو في علم الإنسان **(الأنتروبولوجيا)** في الجزائر، من الممكن أن يدرك ويلاحظ التغير الذي يحدث في المجتمع الريفي ومدى تأثيره في البناء الإجتماعي والثقافة المادية واللامادية، خاصة وأن مجتمعنا يمر بمراحل هامة وسريعة.

ولما كنت أؤمن من أن كل بحث في أي مجتمع إنما يسهم في تقدم فهم الحياة الاجتماعية وفي نمو المعرفة العلمية، وبأن مجتمعنا الريفي يختلف عن المجتمع الريفي في أمريكا أو أوروبا سواء من حيث موضوع الدراسة أو من حيث المنهج وأسلوب الدراسة.

ونظرا لهذا التغير في الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي، مما يوجب التعرف على خصائصه والإحاطة بظروفه وأحواله ومشاكله، وما يسوده من علاقات اجتماعية وثقافة ريفية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، محاولة معرفة مدى تفاوت تأثير العوامل التغيرية على البناء الاجتماعي، سواء من حيث طبيعتها وشدتها، أو مدى تأثيرها على البناء الأساسي للشخصية وتوجيه سلوك الأفراد والجماعة، وبالتالي المجتمع القروي في الريف.

وعلى هذا الأساس كانت الدوافع والأسباب التي أدت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع، والذي يسعى من خلاله بلوغ الأهداف التالية:

أ- دراسة الأبعاد والجوانب الاجتماعية والثقافية المستخلصة من الواقع الحركي الذي تعبر عنه العلاقات القروية في البيئة الاجتماعية والثقافية الريفية الجزائرية.

ب- طبيعة البناء الاجتماعي لبلدية بوعينان من حيث أهم الأنظمة الاجتماعية المكوّنة له (المادية واللامادية)، والعلائق الاجتماعية التي تربط أفراده ومجموعة

العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الرئيسية التي تكوّن في مجملها ركائز البناء الاجتماعي التقليدي لمجتمع بلدية بوعينان.

ج- البحث عن عوامل التغير وطبيعتها في المجتمع البوعيناني (سواء الخارجية منها أم الداخلية، موجهة كانت أم غير موجهة) والنظر لمدى صلاحيتها أو إعاقتها لعملية التنمية من جهة، وتكيف البوعيناني لها من جهة أخرى.

د- محاولة الوصول إلى معرفة تفاعل الشخصية القروية في بلدية بوعينان والضغوط الاجتماعية والثقافية التي تتعرض لها في الحقبة المعاصرة، نتيجة عوامل التغير الاجتماعي وتبدل بعض العناصر في مقومات البناء الاجتماعي البوعيناني.

2- أهمية الدراسة:

يؤكد الكثير من الباحثين الاجتماعيين والأنتروبولوجيين على أن دراسة الريف العربي هامة، لأن الريفيين يكوّنون قطاعا غير هيّن في المجتمع العربي، ولأن الكثير من القيم الريفية لازالت حية في المجتمع العربي عن طريق ارتباطها بالإسلام منذ ظهوره، وعن طريق الولاء القبلي في كثير من أرجاء العالم العربي، ولأن انتقال الريفي من الحياة الريفية إلى الحياة الصناعية عملية يحوطها الكثير من الصعاب وألوان الصراع.[1]

إن المجتمعات الريفية مجال هام من المجالات التي عنيت بها الدراسات الأنتروبولوجية والسوسيولوجية، كما يجب أن تكون حقلا جديدا في الدراسات السوسيو-أنتروبولوجية الحديثة التي تستطيع بما استحدثته من طرق في جمع المادة العلمية، أن تصل إلى معلومات أكثر دقة وتفصيلا وشمولا حول الجوانب المختلفة في تلك المجتمعات.

[1]– محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق)، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974، ص 290.

كما أن هناك ضرورات تاريخية ومنهجية فرضت تركيز الإهتمام بدراسة تلك المجتمعات، كما أن هناك أيضا بعض الضرورات التطبيقية، فلابد من الإسراع بدراسة تلك المجتمعات التي أخذت تنفتح على العالم الخارجي، وتقع تحت وطأة الثقافة الأجنبية الصناعية، التي تنقل إلى هذه المجتمعات وما يتبع ذلك من نظم وطرق جديدة في العمل والسلوك، ولذلك كان وصف وتسجيل ملامح الحياة في تلك المجتمعات والإبقاء عليها للأجيال القادمة كنوع من التاريخ الإجتماعي الذي يفيد في دراسات التطور والتغير الإجتماعي.[1]

ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة، حيث أن المجتمع المدروس يتعرض الآن لتغيرات سريعة أكثر مما مضى نتيجة لظهور عوامل عديدة وما يتبع ذلك من تغيرات اقتصادية واجتماعية، كما أن هناك عمليات تنمية اجتماعية واقتصادية.

لقد عاش ومازال يعيش الواقع الريفي الجزائري منذ الإستقلال الوطني **(سنة 1962م)** تحولات واسعة، نتيجة الأهمية البالغة التي أولتها الدولة لهذا الجانب من المجتمع، لأنه أكثر المناطق الوطنية التي تعرضت خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر **(1830-1962م)** إلى الضغوط الإستعمارية والحرمان، كما ارتكزت الثورة التحريرية في الداخل بشكل كبير على أبناء الريف الجزائري.

فعلا، كانت ولازالت عناية الدولة الجزائرية منصبة على تنمية المناطق الريفية، حيث طورت القطاع الزراعي بإدخال الآلات والأساليب الحديثة للزراعة، كما عملت على تحقيق العديد من المنجزات الصناعية (المصانع)، بالإضافة إلى تحسين بعض الظروف الاجتماعية، وتقديم الخدمات (شق الطرق، المواصلات، المدارس، السكن، وسائل الاتصال، العناية الصحية، الكهرباء، الماء...الخ)، وكذلك أصبح الشعب مشاركا في الكثير من القرارات السياسية (عن طريق الانتخابات- المجالس المحلية والوطنية).

[1]- سهير عبد العزيز محمد يوسف، الاستمرار والتغير في البناء الاجتماعي في البادية العربية، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1991، ص 16.

الواقع أن بوادر تغير المجتمع في الريف الجزائري وقراه، قد أصبحت حقيقة يمكن للملاحظ أن يدركها، وتزداد وضوحا كلما زاد قرب تلك القرى من المدن، لكن الشيء الذي لا يمكن أن يلاحظه الإنسان سوى الشخص المتخصص، هو تلك التغيرات الاجتماعية وما تتركه من أثر في البناء الاجتماعي، وإلى أيّ حدّ أثرت وعملت على تغيير نمط وسلوك الشخصية القروية من التقليدية إلى الحداثة، أي هل حققت الخطط التنموية هدف النهوض بالمجتمع الريفي وبناءاته الأساسية ؟[1]

وعليه تبرز بعض المبررات وبعض العوامل الموضوعية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، التي تجعل دراسة التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، موضوعا مهما بالنسبة للباحثين الجزائريين، ويصبح هذا النوع من الدراسة له أهمية يمكن الإستفادة منها في الكثير من الأمور.

ـ المبحث الثاني: الإشكالية والفرضيات

[1]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 3.

1- الإشكالية:

تعتبر المجتمعات الإنسانية في حالة دائمة من الحركة والتغير، وأنها حقيقة ملازمة لها حتى وإن اختلفت مستوياتها، نتيجة لاختلاف بيئاتها الطبيعية والاجتماعية، وتخضع هذه التغيرات لعدّة عوامل متداخلة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد زادت مظاهر هذه التغيرات وضوحا بحدوث الثورة الصناعية في أوروبا، وما نتج عنها من تحضر وتقدم علمي وتكنولوجي وانعكاسات ذلك على واقع المجتمعات الإنسانية.[1]

إن الاهتمامات المتعددة للعلماء والمنصبة على تحليل التغير في المجتمعات عامة والريفية منها بخاصة، أبرزت عدّة اتجاهات فكرية من بينها اتجاه العامل التكنولوجي الذي يرى أن التقدم في مجالات التكنولوجيا ترك أثرا في تغير المجتمعات الإنسانية، كنمو المدن وتطور المواصلات والاتصالات، مما كانت له أبعاد حاسمة في تغير الجوانب الاجتماعية والثقافية المنعكسة على العلاقات الاجتماعية للأفراد وسلوكاتهم ونمط حياتهم.[2]

وأما أصحاب الاتجاه الديمغرافي، فيعتبرون أن الزيادة السريعة في عدد السكان أو نقصها والهجرات الداخلية والخارجية لها الأثر في حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية مما يترتب عليها التغير في العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير[3]. ويجد أصحاب الاتجاه الاقتصادي أن الحياة المادية وما توفره من مداخيل وتحسن مادي، تؤثر على المجالات الاجتماعية وتحدث التغير في السلوكات الاجتماعية للأفراد.[4]

---

[1]– حسين عبد الحميد أحمد، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 5.

[2]– أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، الجزء الأول، ط1، المكتبة الحديثة، القاهرة، 1970، ص ص 41–42.

[3]– عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة، 1982، ص 482.

[4]– عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربوي، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 1984، ص 274.

وعلى ضوء ما تقدم، تتجسد فكرة وقوع التغيرات المتلاحقة في معظم المجتمعات البشرية، ومن ذلك دول العالم الثالث عامة والعربية منها خاصة، حيث شهدت هذه المجتمعات أو على الأقل البعض منها، حركة نهوض في البناء والتعمير والتصنيع، محاولة تخطي عقبة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكذلك كان شأن المجتمع الجزائري الذي عرف عملية تنموية شاملة أدت إلى حدوث تغيرات في بنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ الاستقلال وإلى الوقت الراهن(*).

لقد عرف المجتمع الجزائري وضعية متدهورة عند الاستقلال بسبب السيطرة الاستعمارية التي دامت **(132)** سنة، نتج عنها تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي، بالإضافة إلى قرابة الثلاثة ملايين جزائري شرّدوا من منازلهم وقراهم، وحوالي **(700.000)** مواطن ترك الريف باتجاه المدن، و**(8000)** قرية تمّ تدميرها، و**(2.726.000)** هكتار من الأراضي المنتجة كانت بيد المعمّرين، وحوالي أربع ملايين من السكان أميّين، واقتصاد تابع ومختل وفوارق عميقة في جميع المجالات بين المدن والمناطق الريفية.[1]

ولمعالجة تلك الوضعية، قامت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بتطبيق برامج تنموية شاملة تعمل على تحسين ظروف المجتمع عامة والمناطق الريفية خاصة، وذلك منذ الإقرار الصادر في **(فبراير 1966م)**، وتجسدت في عدّة مخططات مثل: المخطط الثلاثي الأول **(1969/67م)** والمخطط الرباعي الأول والثاني **(1973/70م-1977/74م)**[2]، والمخطط الخماسيالأول والثاني **(1984/80م-1989/85م)**، وكذا

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات (5 جويلية 1962–5 جويلية 1982)، الجزائر، 1982، ص8.

(*)– الفترة الزمانية مجال الدراسة.

[2]– وزارة الإعلام، نفس المرجع السابق، ص 9.

المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية **(2003/2002م)**[1]. والهدف لهذه المخططات يتمثل في خلق قطاع عام وبناء قاعدة اقتصادية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة وصناعة ثقيلة تكون مصدر احتياجات القطاعات الأخرى. ونتيجة ذلك ظهرت المؤسسات والشركات الوطنية باختلاف نشاطاتها، وكما شهد القطاع الفلاحي نهوضا جذريا بتدعيم من طرف الدولة لغرض تطويره وتحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية وتحسين الظروف العامة لسكان الريف. وأما الجانب الثقافي فقد كان له نفس الشأن، حيث قامت الدولة ببناء الهياكل التعليمية بمختلف أنواعها، وشجّعت التعليم، وأسّست مرافق متعددة خاصة بمجالات الثقافة، وكان هذا بهدف تحقيق النمو المناسب في الوعي الاجتماعي، وكما سطّرت خططا عديدة من أجل معالجة مشكلة النمو السكاني في المدن والحدّ من الهجرة الريفية.

وعرف المجتمع في نهاية مرحلة الثمانينات، إعادة الهيكلة وسياسة التصحيح للخطوات التنموية السابقة، أدت إلى حركية جديدة في دواليب الاقتصاد تمثلت في انتقاله من نظام اقتصادي مخطط إلى نظام حرّ يشجع الاستثمار الخاص واستقلالية المؤسسات، مما أثر في قطاعاته وانعكس على الجانب الاجتماعي والثقافي، وأدى إلى ظهور وضعية اجتماعية جديدة في المجتمع[2]، إلا أن هذه التغيرات كانت متفاوتة النسب بين المدينة والقرية في الريف.

ففي ظل التغيرات التي عرفتها المناطق الريفية الجزائرية، نجد أن **" بلدية بوعينان "** لم تكن في منأى من ذلك، حيث عرفت برامج تنموية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يؤثر في العلاقات الاجتماعية والأدوار وفي القيم والعادات وتصورات سكان المنطقة، الشيء الذي يترك تغيرا في السّمات الأساسية المركبة لشخصيتهم القروية.

---

[1]– رشيد بن عيسى، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، منشورات وزارة الفلاحة، مشروع جويلية، الجزائر، 2004، ص ص 29–30.

[2]- Tlemçani. R, Etat, bazar et globalisation, L'aventure de l'infitah en Algérie, Ed El Hikma, Alger, 1999, pp 23-24.

وعلى ضوء ما سبق، تنطلق هذه الدراسة لموضوع البحث من المنظور **"البنائي الوظيفي"**، كون البناء الاجتماعي هو وحدة مركبة من النظم المترابطة وظيفيا ولها تأثير متبادل، فتغيّر أيّ جزء (نظام) يؤثر في الكلّ، بمعنى قاعدة **"المعيّة في التغير-Togetherness in Change"**[1]. ولهذا تعتمد دراستنا على تتبع مونوغرافي لمظاهر التغير الاجتماعي في **" بلدية بوعينان "** وتحليل سوسيولوجي في تفسير العوامل المؤدية لتلك التغيرات الاجتماعية وما ترتب عنها من آثار في مواقف وتصورات الأفراد باتجاه القضايا المختلفة في محيطهم الاجتماعي. ولمعالجة هذا الموضوع وجدنا من الضروري طرح التساؤلات التالية:-

إلى أيّ مدى ساهمت الخطط التنموية المنجزة ببلدية بوعينان في تحقيق النهوض بالمجتمع المحلي وبنياته الأساسية ؟ وهل أثرت تلك التغيرات في نظمه الاجتماعية واستطاعت إحداث تغير في القيم والعادات ؟ هل أدت التغيرات إلى تبدل تصرفات وسلوكات الأفراد وإحداث تغير في السمات التقليدية المركبة للشخصية بأخرى معاصرة ؟

2- الفرضيات:

الفرضية الأولى:

[1]- Sorokin Pitrim. A, Society, culture and personality, Dutton, New York, 1957, p 286.

البرامج التنموية المجسّدة ببلدية بوعينان منذ الاستقلال في القطاعات المختلفة أدت إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، عملت على تحويل المجتمع المحلي من نمط الحياة التقليدية إلى الحديثة.

الفرضية الثانية:

تنعكس آثار التغير في المجتمع المحلي على قيم وعادات أفراده من خلال الجوانب الاجتماعية والثقافية.

الفرضية الثالثة:

تتأثر السمات المركبة لبناء الشخصية القروية نتيجة تغير الأنماط والسلوكات الاجتماعية للأفراد.

ـ المبحث الثالث: تحديد المفاهيم وصعوبات البحث

1- تحديد المفاهيم:

إن عملية تحديد المفاهيم هي مفتاح كل دراسة علمية، باعتبار ذلك من أهم الخطوات الأولية التي يتعرض لها كل باحث، قصد إزالة الإختلاط والغموض بين المفاهيم وإعطاء الدراسة صبغة علمية دقيقة.

والمفاهيم التي سنتعرض لها خلال هذا المحور أو غيره، برزت مع الأفكار الأولى لموضوع بحثنا هذا، وازدادت وضوحا مع صياغة التساؤلات المتضمنة في الإشكالية، مما قد يحقق فهما شاملا وواسعا للدراسة ككل.

1-1/ التغير الاجتماعي (Social Change):

يقصد بالتغير الاجتماعي، ذلك التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي، أو الوظائف الاجتماعية، وقد يكون هذا التغير تقدميا للأمام، كما قد يكون في طرف آخر تغيرا إلى الخلف.[1]

ويعرّفه **" أولبرت مور-Wilbert Moore "** بأنه " الترتيب الطبيعي لوجود البشر وللحياة الإجتماعية ".[2]

أما **معجم العلوم الاجتماعية** فيعرّف التغير بـ " يقصد بالتغير الاجتماعي أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، وهو جزء أكبر وأوسع من عمليات التطور في المجتمع، وهي تلك التي يطلق عليها اسم **(التغير الثقافي)**، والتغير صفة أساسية من صفات المجتمع، ولا يخضع هذا التغير لإرادة معينة، بل إنه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض ".[3]

---

[1]– عبد الله الخريجي، التغير الاجتماعي والثقافي، (سلسلة دراسات في المجتمع العربي السعودي)، الكتاب الثاني عشر، الطبعة الأولى، رامتان، جدة، 1983، ص 125.

[2]– ولبرت مور، التغير الاجتماعي، ترجمة، عمر القباني، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، مصر، 1966، ص 69.

[3]– اليونسكو (إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 165.

ويقول **موندراس وفورس** " إن التغير الاجتماعي هو تفاعل جدلي بين التغيرات الاجتماعية التي تحدث على المستوى الاجتماعي الكلي **Macro** « **Sociologique** » والتي تحدث على المستوى الاجتماعي الجزئي **Micro** « **Sociologique** "[1].

بالنسبة لهذه الدراسة، التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يحصل في المجتمع نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة، منها العامل الاجتماعي والاقتصادي، السياسي، الثقافي والديموغرافي، فهو عملية شاملة الجوانب أو جزئية، ينتج عنها تحول في الظواهر والأشياء، ويعكس مدى تدخل الإنسان وتخطيطه لذلك.

كما نعني به في بحثنا هذا، جملة من التحولات التي تمس المجتمع وبناءه أو وظائف نظمه، وتمتد إلى العلاقات الاجتماعية والقيم والعادات والمعايير، والتي تؤثر في سلوك الأفراد.

2-1/ الأسرة (La famille):

تطلق الأسرة على كل جماعة تربط أفرادها بعضهم ببعض رابطة قرابة، وتختلف أوضاع الأسرة باختلاف المجتمعات، ويبدو اختلافها على الأخص في أمرين هما:[2]

أ- نطاق الأسرة.

ب- محور القرابة في الأسرة.

وتعرف الأسرة على أنها " مؤسسة أساسية تتكون من واحد أو أكثر من الرجال يعيشون مع واحدة أو أكثر من النساء، وتعيش معهم الذرية، وبعض الأحيان الآباء الآخرون أو الأقارب "[1].

---

[1]- H. Mendras, M. Forse, Le changement social, Tendances et paradigmes, Ed Armand Collin, Paris, 1983, p 20.

[2]– اليونسكو، المرجع نفسه، ص 28.

كما تعرف أيضا، على أنها " تجمع اجتماعي قانوني لأفراد اتحدوا برابطة الزواج والقرابة، أو بروابط التبني، وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد، ويتفاعلون تفاعلا متبادلا، طبقا لادوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا وتدعمها ثقافة عامة "[2].

ويشير **قاموس الأنتروبولوجيا** إلى أن الأسرة هي " جماعة اجتماعية تكوّن وحدة أساسية توجد بين كل شعوب وقبائل النوع البشري، وتتألف من شخص بالغ أو أكثر، من كلا الجنسين، مع ما لهما أو لهم من ذرية، ويقرّ المجتمع لأفراد معينين فيها بممارسة علائق جنسية، وتتصف الأسرة بالدوام، كما يتمتع أفرادها بحقوق ويتحملون واجبات معينة، وللأسرة أنواع منها: **(الأولية)**، و(**المركبة)** و**(المشتركة)** و**(الممتدة)** "[3].

نظرا لخصوصية المجتمع الريفي الجزائري، نجد أن الأسرة تتميز بكونها مؤسسة اجتماعية أساسية لها مواصفات الأسرة البسيطة أو النووية **(Simple Family)**، فهي متوسطة الحجم، وتتمتع بالإستقلالية الاقتصادية والمجال السكني، غير أنها تتطابق وظيفيا مع الأسرة الممتدة، حيث تؤدي وظائف رئيسية منها الاقتصادية والنفسية والتربوية والدينية، وإن كانت بنسبة أقل مما كانت عليه قديما، نظرا لمشاركة المؤسسات الرسمية حاليا في ذلك.

وصفوة القول، أن الأسرة الريفية الجزائرية ليست بالبسيطة (النووية) كما هو معروف، وليست بالممتدة، وإنما تقع بين الشكلين، مما تعتبر بالأسرة الإنتقالية.

3-1/ الشخصية (La personnalité):

[1]- Emilio Willems, Dictionnaire de sociologie, éditions Marcel Rivière, Paris, 1961, p 90.

[2]– زيدان عبد الباقي، الأسرة والطفولة، دار الشباب للطباعة، القاهرة، مصر، 1980، ص 9.

[3]– شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنتروبولوجيا (إنجليزي–عربي)، ط1، جامعة الكويت، 1981، ص 328.

يعدّ مفهوم الشخصية من المفاهيم البارزة في علم النفس وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا، ويشير " **سعيد فرج** " " إلى أنه قد اختلف العلماء في تحديد معنى الشخصية بحسب التخصصات التي ينتمون إليها ويرجع اختلاف تعاريف الشخصية إلى عدة عوامل منها تنوع وتعدد نظريات الشخصية وذلك لحداثة علم الشخصية وتعقد مفهوم الشخصية ذاته "[1].

وقد اشتق مفهوم **" الشخصية "** في اللغة العربية من **" شخص "** والمقصود به ما تراه العين أو تبصره، ويرجع الأصل الأوروبي للمفهوم إلى **(Persona)** وهو القناع الذي يرتديه الممثل ليساعده على القيام بدوره وحسن التعبير عنه.[2]

وفيما يلي سوف نتعرض لأهم تعريفات الشخصية عند علماء النفس، ثم نتعرض لوجهة نظر علماء الاجتماع في تعريف الشخصية:

أ- تعريف الشخصية عند علماء النفس:

*** تعريف " لازاروس ":**

"الشخصية هي جملة الصفات الجسمية والعقلية والمزاجية والاجتماعية والخلقية التي تميز الشخص عن غيره، غير أن الشخصية ليست مجرد مجموعة من الصفات منعزلة بعضها عن بعض ويتفاعل بعضها مع بعض، ومن ثم فإن الشخصية بتعريف أدق، هي نظام متكامل من الصفات التي تميز الفرد عن غيره"[3].

*** تعريف " مورتون ":**

[1]– سعيد فرج، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980، ص 23.

[2]– إبراهيم مدكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 335.

[3]- Lazarus. R, Personality, Engle wood cliffs, New Jersey, 1984, p 202.

يعرف **" مورتون "** الشخصية بأنها حاصل جمع كل الإستعدادات والميول الغرائز والدوافع والقوى البيولوجية الفطرية الموروثة وكذا الصفات والإستعدادات والميول المكتسبة من الخبرة.[1]

*** تعريف " إيزنك ":**

يعرف **" إيزنك "** الشخصية بأنها المجموع الكلي لأنماط السلوك الفعلية أو الكامنة لدى الكائن، ونظرا لأنها تتحدد بالوراثة والبيئة فإنها تنبعث وتتطور من خلال التفاعل الوظيفي لأربعة قطاعات رئيسية تنتظم فيها تلك الأنماط السلوكية القطاع المعرفي (الذكاء)، القطاع النزوعي (الخلق)، القطاع الوجداني (المزاج) والقطاع البدني (التكوين).[2]

*** تعريف " مورفي-Murphy. G ":**

يرى أن الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا يرتبط مع بيئته المادية والاجتماعية بعلاقات متبادلة، والشخصية نتاج عملية ثنائية الأقطاب، قطبها الأول في داخل الجسم والثاني في العالم الخارجي.[3]

ب- تعريف الشخصية عند علماء الاجتماع:

*** تعريف " سوروكين ":**

يرى أن الأفراد هم المكونات الأساسية في كل الأنساق الاجتماعية والثقافية، وما دام الأمر كذلك، فإن شخصياتهم تؤثر من غير شك في إطار الأنماط الثقافية والاجتماعية، ولا ينكر **" سوروكين "** أهمية الوراثة البيولوجية في الشخصية ولكن

---

[1]– محمد أبو العلا أحمد، علم النفس، مكتبة عين شمس، مصر، 1990، ص 363.

[2]- Eysenck. H.J, Dimensions of personality, Rutledge and Kegan Paul, London, 1947, p 25.

[3]– كالفين هول وجارنر لندزي، نظريات الشخصية، ترجمة فرج أحمد وآخرون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1971، ص 649.

يذهب إلى أن الجانب الاجتماعي والثقافي من الشخصية لا يتحدد عن طريق الوراثة لأنه يصب في قالب معين من خلال الوسط الاجتماعي الثقافي.[1]

*** تعريف " أوجبرن ونيمكوف ":**

يرى كليهما أن الشخصية هي ذلك التكامل النفسي الاجتماعي للسلوك عند الكائن الإنساني الذي تعبر عنه عادات الفعل والشعور والإتجاهات والآراء.[2]

*** تعريف " سعيد فرج ":**

"تشمل الشخصية جميع الصفات الجسمانية والعقلية والخلقية في حالة تفاعلها مع بعضها من ناحية وتفاعلها مع البيئة الطبيعية والاجتماعية من ناحية ثانية وتفاعلها مع مواقف كثيرة جدا يتخذها الفرد منذ الولادة حتى الممات من ناحية ثالثة".[3]

*** تعريف " شاكر مصطفى سليم ":**

يرى بأنها مجموعة السمات النفسية الثابتة والمميزة للشخص، ويشمل تلك السمات التي ينفرد بها دون غيره من أفراد المجتمع، وتلك التي يشترك فيها معهم.[4]

*** تعريف " أحمد بن نعمان ":**

" الشخصية هي ذلك الطابع العام المميز، والثابت -نسبيا- المكون من مجموع صفات الفرد الجسمية والنفسية المتكاملة في انتظام وديناميةة، والمتكيفة مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها الفرد ويتبادل التأثير معها "[5].

---

[1]- Sorokin. P, Society, culture and personality, op.cit, pp 342-343.

[2]- Ogburn. W. Nimkoff, A hand book of society, London, 1960, p 30.

[3]– سعيد فرج، البناء الاجتماعي والشخصية، مرجع سابق، ص 23.

[4]– شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنتروبولوجيا، مرجع سابق، ص 733.

[5]– أحمد بن نعمان، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنتروبولوجيا النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 165.

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نصيغ تعريفا إجرائيا للشخصية، ينطلق من رؤيتنا الشمولية لعلاقة الفرد بالمجتمع: الشخصية هي عبارة عن ذلك المركب الشامل والمتداخل، الذي يضم مجموعة من المكونات البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية، المتفاعلة بعضها مع بعضها الآخر، لتنعكس في شكل سلوك خارجي يعبر من خلاله الفرد عن ميوله واتجاهاته نحو ذاته ونحو الآخر، وترجع مسؤولية تحديد ذلك السلوك أو الاتجاهات لمجموعة الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد، والتي يعيش في ظلها ويتبادل معها عملية التأثير والتأثر المتبادلين.

4-1/ البناء الإجتماعي (Structure sociale):

يعدّ مفهوم **" البناء الاجتماعي "** من المفاهيم المحورية والأساسية للمشتغلين بعلم الاجتماع وعلم الأنتروبولوجيا، لذا فقد حظي باهتمام كبير من جانب هؤلاء العلماء، وفيما يلي سوف نشير إلى وجهة نظر بعضهم في تعريف اصطلاح البناء الاجتماعي.

*** تعريف البناء الاجتماعي عند " راد كليف براون ":**

يقول **براون** " أنا -أولا- أعتبر كل العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين شخص وآخر جزء من البناء الاجتماعي، فالبناء القرابي لأيّ مجتمع يتكون من عدد من تلك العلاقات الثنائية، كالعلاقة بين الأب والإبن، ويقوم البناء الاجتماعي كله عند القبائل الأسترالية على شبكة من مثل هذه العلاقات الثنائية التي تنشأ عن طريق روابط النسب أو المصاهرة.

وأنا -ثانيا- أدخل تحت البناء الاجتماعي التمايز القائم بين الأفراد والطبقات بحسب أدوارهم الاجتماعية، فاختلاف المركز الاجتماعي بين الرجل والمرأة أو بين

الرئيس والعامة، أو بين صاحب العمل والعمال والموظفين أمر لا يقل أهمية في تحديد العلاقات الإجتماعية في اختلاف العشيرة أو الدولة التي ينتمي المرء إليها "[1].

ونفهم من ذلك أن مفهوم البناء الاجتماعي عند **" راد كليف براون "** هو شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين سائر الأشخاص في المجتمع، ويعتبر الإنسان كشخص هو موضوع دراسة الأنتروبولوجي الإجتماعي، يدرسه في ضوء البناء الاجتماعي، كما أن الباحث الحقلي في رأيه لا يستطيع دراسة البناء الاجتماعي إلا بالإشارة إلى الأشخاص، باعتبارهم وحدات البناء الاجتماعي وأجزائه وعناصره الأولية. فالشخص عند **" براون "** بهذا المعنى لا من حيث هو كائن حي بل باحتلاله مكانة أو مركزا اجتماعيا، هو اللبنة الأولى التي يتكون منها البناء الإجتماعي وذلك الذي يستمر باستمرار التنظيم الاجتماعي الذي ينظم أدوار الأشخاص ويحدد علاقاتهم بعضهم بعضا.[2]

*** البناء الإجتماعي عند " ريموند فيرث ":**

يقصد **" ريموند فيرث "** باصطلاح " البناء الإجتماعي " أنه مجموعة من العلاقات المنظمة تلك التي تربط الأجزاء بالكل الذي فيه تعمل، والعلاقات المنظمة في رأيه هي تلك العلاقات التي لها نصيب من الإستمرار والثبات، ومع ذلك فإن العلاقات المؤقتة لا يدخلها **ريموند فيرث** في حسابه في دراسته للبناء الإجتماعي ولعله في ذلك يشبه ما يقوله **" إيفانز بريتشارد "** عن البناءات والعلاقات البنائية التي لا تتمتع بدرجة عالية من الثبات والإستمرار.[3]

---

[1] قباري محمد إسماعيل، أسس علم الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص ص 267-268.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 269-270.

[3]- المرجع نفسه، ص 290.

أي يعتبر البناء الإجتماعي لمجتمع ما يتضمن أنواع الجماعات التي يشكلها الناس، وكذلك النظم التي يشتركون فيها "[1].

*** البناء الإجتماعي عند " إيفانز بريتشارد ":**

يعرف البناء الإجتماعي بأنه " نسق اجتماعي يمتاز بدرجة معينة من الثبات والإستقرار، ويتألف من جماعات وزمر مثل العشائر والقبائل والأمم، تقوم بتنظيم علاقات الأفراد التي تدخل في نطاقها ببعضهم، كما يسمح بالتكيف الخارجي مع البيئة الطبيعية وبالتكيف الداخلي بين الأفراد أو الجماعات "[2].

*** البناء الإجتماعي عند " ت.ب. بوتومور ":**

يرى أن " أكثر التصورات أهمية " للبناء الإجتماعي " هي تلك التي تتصوره بوصفه كلا مركبا يشمل النظم الأساسية السائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها، وذلك لأن المجتمع (متطلباته وظيفية) سواء كان منها ما يتعلق بالاتصال أو بالنشاط الاقتصادي، أو ما يتعلق بأجهزة التنشئة الاجتماعية والسلطة وغيرها "[3].

*** البناء الإجتماعي عند " تالكوت بارسونز ":**

يشير **" بارسونز "** إلى أن البناء الإجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية التي تتداخل وتتفاعل في تشكيل وتحديد أنماط السلوك وتنظيم الحاجات الإنسانية، حسب أنماط القيم السائدة في المجتمع، وأهم الأنساق التي يتألف منها البناء الإجتماعي نسق الأسرة ونسق الإقتصاد ونسق الدين ونسق السياسة ونسق التعليم،

[1]– صلاح الفوال، البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1983، ص 7.

[2]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير (دراسة سوسيو–انتروبولوجية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 43.

[3]– نفس المرجع والصفحة.

وأهم مميزات هذه الأنساق التي يتكون منها البناء الإجتماعي الواقعية والوظيفية والحركة.[1]

*** البناء الإجتماعي عند " رايت ميلز ":**

يشير **" ميلز "** إلى البناء الإجتماعي باعتباره مجموعة من الأدوار تستند إلى سلطة معينة تنظم تدرج تلك الأدوار داخل المجموعة، بحيث يتوفر ما يسميه **ميلز** بالدور القيادي الذي يتولى توجيه الأفراد والتنسيق بين أدوارهم المختلفة، بحيث يكفل في النهاية للمجموعة ترابطها واستمرارها وتحقق لأفرادها وضوح الرؤية وكذا التوازن النفسي.[2]

وسوف نستخدم في دراستنا الراهنة مفهوم البناء الإجتماعي للإشارة إلى الإطار العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع الريفي الجزائري في فترة تاريخية معينة، وهي فترة قبل الإستقلال وبعده، كإطار مرجعي تتشكل من خلاله الشخصية القروية فتتأثر به.

1-5/ القرية (Le village):

يعرّفها **قاموس الأنتروبولوجيا** بأنها " مجموعة من المساكن تكوّن وحدة محلية مميزة، تشغل إقليما محددا في الريف، كما قد تعتمد في حياتها على المزارع المحيطة بها، وهي في الأغلب صغيرة الحجم، بحيث يعرف سكانها كافة بعضهم بعضا معرفة شخصية، والقرية أساس المجتمع الريفي ويكوّن سكانها في أكثر الحالات وحدة اقتصادية لاشتراكهم في حيازة الأرض والإنتفاع بها "[3].

---

[1]- Parsons. T, Taward a general theory of social action, by parsons and others, combridges press, 1951, p 51.

[2]– آمال السواح، النظرية السوسيولوجية عند تشارلز رايت ميلز، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1970، ص 15.

[3]– شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنتروبولوجيا، مرجع سابق، ص 107.

وجاء في **معجم لاروس الكبير (Grand Larousse)** بأن القرية **(Village)** هي " تجمع سكاني ريفي دائم ومستقر، حيث يشغل المجموع السكاني مساحات من الأرض (أرض قروية)، غالبا محددة، تكوّن منطقة ذات صلاحية قضائية "[1].

أما **" ريد فيلد-Red Field "**، يعرف المجتمع القروي بأنه " نموذج أو طبقة غير محددة تماما، والقروية **(Peasantry)** على هذا الأساس وكنموذج، ليست محددة أو متميزة كما تتميز الطيور عن الثدييات "[2].

ويرى الدكتور **" محمد عاطف غيث "**، أن القرية هي " نموذج له طريقة معينة في الحياة، تعتمد أساسا على الزراعة "[3].

وقد اتفق على أساس إداري للتعريف الريفي في إحصائيات جمهورية مصر، عدّت المجتمعات الريفية هي التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقرا لمركز من المركز الإدارية بعد استبعاد المحافظات الصحراوية.[4]

عرف العالم الأمريكي **" تشارلي كولي "** المجتمع الريفي بأنه " جماعة أولية يكون الفرد فيها شديد الحساسية لآراء وأفعال الآخرين، فهو يبني سلوكه وتصرفاته الذاتية ليس وفقا لاحتياجاته الخاصة، وبناء شخصيته المنفردة، بل وفقا للبناء السلوكي لجماعته، التي تمارس ضغطا وجدانيا وأخلاقيا لا يستطيع الفرد الفكاك من تأثير سطوته "[5].

ومع صعوبة تحديد مفهوم موحد للقرية من قبل العلماء والباحثين في هذا المجال، قد يكون التعريف القريب من واقع القرية في منطقة البحث كما يلي: " هي جزء من التراب الوطني ذات مساحة محددة في الغالب، يعيش فيها الأشخاص الذين

---

[1]- Grand Larousse (Encyclopédique), Librairie Larousse, Tome 10, Paris, 1964, p 821.

[2]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 25.

[3]– محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1964، ص ص 24–25.

[4]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001/2000، ص 7.

[5]– نفس المرجع والصفحة.

يمثلون مجموعة من السكان، تربط معظمهم صلات القرابة وروح التعاون في مختلف النشاطات، كما لا تقل نسبة سكانها الذين يمارسون مهنة الزراعة عن **(50%)**، ويتميز القروي عن غيره بملامحه الثقافية وطريقة حياته ونظراته الإجمالية للعالم المحيط به ".

1-6/ البلدية (La commune):

" هي أصغر تقسيم في الإقليم إداريا وسياسيا، ويرجع ظهورها وتأسيسها للعصور الوسطى، وهي تجمع منطقي لها الكفاءة والسلطة التي تسمح لها بالإستقلالية عن الحكومة، تسيّر من قبل هيئات منتخبة تتداول وتنفذ "[1].

يأتي تعريفها في **معجم " لاروس-Larousse "** بأنها "وسط إداري يسيّر من قبل رئيس البلدية ومجلس البلدية، وهي وسط إداري أساسي في مختلف الدول"[2].

وتعرف بأنها " الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحدث البلدية بموجب قانون، كما يسيّرها مجلس منتخب، هو المجلس الشعبي البلدي **(Assemblée Populaire Communale)** "[3].

" تعدّ البلدية في الجزائر أصغر وحدة للتقسيم الجغرافي والإداري للبلاد، لها دور التسيير والإنجاز، ولها طابعها الخاص، وتشكل وحدة لامركزية (مستقلة نسبيا) مكلفة بالمهام التي تخصها، ولها أن تتخذ القرارات المفيدة دون عرضها مسبقا على سلطات الدولة، ولكنها تخضع لتلك السلطات لتكون القرارات مطابقة للقوانين والأنظمة المعمول به. وتقوم البلدية بحل مشكلات المواطنين اليومية، ويسيّر البلدية

[1]- Commune, Microsoft ® Encarta Junior, (c,d), 2007.

[2]- Grand Larousse (Encyclopédique), op.cit, p 319.

[3]– حزب جبهة التحرير الوطني (الأمانة الدائمة للجنة المركزية)، المجالس المنتخبة (دراسات وملفات)، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتنشيط، الجزائر، 1985، ص 6.

مجلس شعبي منتخب انتخابا حرا مباشرا من طرف الشعب، ويعمل المجلس لمدة خمسة سنوات، وللبلدية مهام سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية "[1].

وتحدد البلدية كونها " الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، ويدير البلدية مجلس منتخب، وهو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية "[2].

ونعني بالبلدية في هذه الدراسة، تلك الوحدة الإدارية والسياسية وما تشمله من تجمعات سكانية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في إقليم جغرافي محدد قانونا.

2- صعوبات البحث:

- نقص المراجع المتخصصة والدراسات المعمقة عن القرية في المجتمع الجزائري عامة، ومنطقة المتيجة خاصة.
- ندرة الدراسات حول المجتمع المبحوث، وقلتها بالشكل الدقيق والمفصّل لدى الجهات الرسمية المتواجدة محليا.
- طبيعة الموضوع وسعة مجتمع البحث وخصوصيته، أدى إلى الانقطاع عدّة مرات، ثم الاستمرار في البحث، مما استغرق وقتا طويلا لإنجاز هذه الدراسة.

[1]– محمد البدوي العامري وآخرون، المختار في التربية الإسلامية والوطنية (للسنة الأولى متوسط)، منشورات المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1984، ص ص 120–122.

[2]– الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية (البلدية–الولاية)، مديرية الجرائد الرسمية، الجزائر، أفريل 1990، ص ص 4–5.

الباب الأول
الجانب النظري للدراسة

الفصل الثاني
المقاربة النظرية والدراسات السابقة

- تمهيد

- المبحث الأول: المقاربة النظرية للدراسة

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- المبحث الثالث: عرض تقييمي للدراسات السابقة

- ملخص الفصل

ـ تمـهيد:

تعدد المسميات واختلاف التوجه النظري والموقف الإيديولوجي عند الكثير من المفكرين والباحثين، وحتمية النسق العلمي ذو الطبيعة التراكمية، تطلب منا كباحثين الإلمام والإطلاع لبعض ما سبق من جهد وما تم جمعه من بيانات وما تبلور من تصورات، وعلى ضوئها يمكن أن ننطلق من حيث انتهى غيرنا.

لذا فالأسس العلمية، توجب كل دراسة سوسيولوجية أن يكون لها إطارا معرفيا، تتخذه كنقطة انطلاق، وتبني على أساسه المحاور الفعلية والخطوات اللازم اتباعها، وبناءا على هذه الأسس، نجد بحثنا هذا، ينطلق من الأطر النظرية المرتبطة بالتغير ووظيفة النظم داخل البناءات.

وكما لأغراض الدراسة ضرورة ملحّة، تدفع بالباحث لكي يطلع على الدراسات والجهود العلمية التي اختصت وتناولت موضوع البحث، بشكل مباشر أو غير مباشر، جزائرية كانت، أم عربية أو أجنبية، والعرض لبعضها، باعتبارها إطارا توجيهيا للباحث والبحث معا.

لذلك يمثل هذا الفصل محاولة علمية يهدف الباحث من ورائها تبيين الإطار المعرفي للدراسة مع العرض والتحليل لبعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع " التغير الاجتماعي " للوقوف على المسلك المنهجي الذي سلكته تلك الدراسات.

ـ المبحث الأول: المقاربة النظرية للدراسة

التغير ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، في المادة غير الحية، وفي المادة الحية، وكذلك الحياة الاجتماعية، ويعتبر **" علم الاجتماع التغير الاجتماعي-Sociology of social change "** اليوم أحد الفروع الأساسية والهامة لعلم الاجتماع، فقد قام **" هورنل هارت_Hornell Hart "** مدير مشروع التحليل المقارن لمراجع علم الإجتماع بجامعة **" فلوريدا "** في الولايات المتحدة الأمريكية، بتحليل مضمون مراجع علم الإجتماع التي صدرت ما بين **(1952-1958م)** في أمريكا، والتي يقدّر عددها بخمسة وعشرين مرجعا تمهيديا، فوجد أن هناك اتفاقا حول اثني عشر موضوعا من موضوعات علم الإجتماع بين عشرين مرجعا من هذه المراجع، وكان موضوع **" التغير الاجتماعي-Social change "** واحدا من بينها.[1]

إن الاعتراف بواقع التغير الإجتماعي (الحركة)، وارتباطه ببقية التغيرات في الطبيعة، إنما جاء تتويجا لجدل فلسفي حاد حول مسألتي **"الثبات"** و**"التغير"** يعود تاريخه إلى فجر الفكر الفلسفي ولاسيما اليوناني، يقول **"ميراقليطس" (540-475 ق.م)**، أن " الأشياء في تغير متصل وأن الوجود عبارة عن موت يتلاشى والموت وجود يزول، والمرء بالتالي لا يمكنه أن ينزل النهر الواحد مرتين، لأن مياها جديدة تجري من حوله أبدا ".[2]

وقد أشار العلامة **ابن خلدون (1332-1406م)** في مقدمته للتغير حين اعتبر تغير العمران حقيقة أساسية، فأحوال العالم والأمم وعوائدها ونحلها لا تدوم على وتيرة واحدة، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، ويرى أن السبب الشائع في ذلك هو أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه، ويكاد يركز في

[1]– محمد أحمد الزعبي، التغير الإجتماعي بين علم الإجتماع البرجوازي وعلم الإجتماع الإشتراكي، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 34.

[2]– يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، القاهرة، 1963، ص 19.

فهمه وتفسيره لتطور العمران وتغيره على عدة عوامل أساسية ترتبط بالعصبية التي لا تلعب دورا أساسيا في بناء العمران واستمراره.[1]

وكثمرة لعصر الاكتشاف في أوروبا **(القرن الخامس عشر)**، وكذلك الصراع الذي بدأ يستعر منذ القرن التاسع عشر بين الفكر اللاهوتي الكنيسي، والفكر العلمي كانعكاس لبدء الثورة الصناعية وبداية ظهور النظام البرجوازي، فقد تفتحت الأبواب أمام عصر **" التنوير "**، الذي ذهب أعلامه إلى أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه المادية والروحية تغييرا إيجابيا بواسطة العقل والجهد الإرادي الواعي، وانبثق على هذا ثورة علمية كرّست فكرة التطور وبالتالي حتمية التغير الإجتماعي وكذلك فكرة الترابط والتأثير المتبادل بين ظواهر الطبيعة المختلفة.

ويعتبر ظهور الفكر الجدلي **(الديالكتيكي)** على يد الفيلسوف الألماني **"هيغل- G.W.F. Hegel"** هو أعظم انتصار لفلسفة **" التغير "**، حيث يقول " جميع الأشياء هي في حدّ ذاتها متناقضة، وإنّ شيئا ما يتحرك، ليس لأنه في لحظة ما هنا، وفي لحظة ما هناك، ولكن فقط لأنه في نفس اللحظة الواحدة هنا وهناك ".[2]

أما العالم **" إنجلز "** يقول " فالإنسان الذي يتميز به تاريخ المجتمع عن التاريخ الطبيعي هو من جهة نتاج الطبيعة نفسها، ومن جهة أخرى جماع علاقاته الإجتماعية، وهو يتميز عن الحيوان بصورة أساسية عندما يبدأ بإنتاج وسائل وجوده، وهو في الوقت الذي يغير فيه الطبيعة، يغير طبيعته الذاتية أيضا، إذ ينمي ملكاتها المضمرة ". هذا ويرى **" جروشين-B. Grushein "** في التغير الإجتماعي، عن حق أنه أكثر المقولات تجريدا وعمومية لتطور العمليات الموضوعية التي تحدث في العالم.

---

[1]– عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الإجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 4، الكويت، أوت 1981، ص 81.

[2]– محمد أحمد الزعبي، التغير الإجتماعي، نفس المرجع السابق، ص 36.

وأشار العالم الروسي " **أوسيبوف** " في كتابه **" قضايا علم الإجتماع "** لعملية التحول من مفهوم التطور الاجتماعي إلى مفهوم **" التغير الإجتماعي "**. وكما بيّن **"جوردن تشايلد-Gordon Childe** " أن التطور الذي يعني التبدلات التي تشاهد في المجتمع، محذرا عدم الخلط بين التطور العضوي والتطور الإجتماعي.[1]

ونجد **" بلير بسكال-Pascal** " **(1632-1662م)**، الذي أشار إلى اتصال الأجيال الإنسانية واستمرارها. كذلك يرى **" جان جاك روسو-Rousseau** " **(1712-1778م)**، عندما اعتبر الإنسان أنه خرج من حالته المنعزلة الأولى، إلى حالة جديدة تتميز بالتعاون، بعد أن عرضت له الطبيعة أسبابا، مما أدى إلى تغير في السلوك والحياة الإجتماعية.

ويعدّ **" المركيز دي كوندرسيه-Condorcet** " **(1843-1894م)**، من الروّاد الذين تكلموا عن التقدم والتطور في المجال الإجتماعي، حيث يرى أن التقدم أمر ضروري وعملية مستمرة، وأن الحياة الإجتماعية قد تطورت من البداءة الأولى إلى عصر التنوير، وحدد مراحل التغير الإجتماعي بتسع مراحل تمثل خطا مستقيما، يتصاعد نحو الرقي. ويساير هذه الفكرة كل من **" سان سيمون-Saint Simon** " **(1760-1825م)**، وكذلك **" باتيست لامارك " (1829-1844م)**، صاحب أول نظرية عامة عن التطور **(نظرية وراثة الصفات المكتسبة)**. والعالم **"أوغست كونت" (1798-1857م)** الذي أشار إلى الثبات والحركة في المجتمعات مبيّنا قوانين نمو المجتمع، أي تطور المجتمع.[2]

ويبين عملية التغير الناتجة عن مراحل التطور، العالم الأنتروبولوجي الأمريكي **" مورجان-L.H.Morgan** " **(1881-1918م)**، في كتابه **(التاريخ القديم-Ancient History)** حيث بنى مبدأه في تتابع المراحل الحضارية، والتي أطلق عليها اسم **" درجات الحضارة "** والتي يكون كل مجتمع أو حضارة قد مرّ بها. وفي هذا

[1]– نفس المرجع السابق، ص 38.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

السياق نجد ما قدمه " **داروين** " صاحب المذهب التطوري في كتابه (**نشوء الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعي**) والذي يرى أن الحياة على الأرض، أو الكائنات سبقتها في الوجود، وقد تجسدت سيطرة هذا المذهب على علم الإجتماع في القرن **(19)** من حيث المماثلة في تفسير الظواهر الإجتماعية بالظواهر البيولوجية.[1]

وبدوره يرى " **بتريم سوروكين-P. Sorokin** " أن الإتجاه العام للتغير الإجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل إلى حد معين، وعندما يتم التوصل إلى هذا الحد يحدث انعكاس للخط المستقيم، ويسير التطور المعاكس حتى يصل إلى حد آخر معين، ثم يرتد من جديد في الإتجاه المضاد. وهكذا يكون نمط التغير عبارة عن تحول بين ما يسميه **" سوروكين "** الثقافة الفكرية والثقافة الحسية، ويتميز هذا التحول بانتقال دوري من حال إلى آخر في أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط، وفي الإتجاه الآخر خلال النمط الفكري، ويؤكد أن القفزة المتحركة لنمط التغير تمثل خاصية كامنة في النسق الثقافي ذاته، فالثقافة بطبيعتها تتغير، لأن التغير هو سنة الحياة.[2]

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي " **جي روشيه-Guy Rocher** " أن **" التغير الاجتماعي"** هو بالضرورة **" ظاهرة جماعية Phénomène collectif "**، أي هو التغير الذي يحدث في البناء الإجتماعي في فترة زمنية، ولكنه يتميز في ذات الوقت بالإستمرارية النسبية.

وأما " **سلفادور جيني-Salvador.G** " فقد بيّن أن أبعاد التغير الإجتماعي تتمثل في تلك التحولات البنيوية للمجتمع عبر التاريخ، ولكن رأي **" كنجيسلي ديفيز-**

[1]– عبد علي سلمان، الأنتروبولوجيا الإجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1985، ص ص 143–148.

[2]– نيڤولا تيماشيف، نظرية علم الإجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة محمود عودة وآخرون، ط8، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1983، ص ص 409–410.

Kingsley Davis " هو ذلك التحول الذي يقع في التنظيم الإجتماعي، سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه.[1]

فانطلاقا من المدلول اللفظي للتغير يتضح أنه يشير إلى التحول أو التبدل أو الانتقال من حالة إلى حالة مختلفة، إنه بعبارة أخرى تعاقب الاختلافات عبر الزمن في كيان قائم.[2]

إن البعض يرى أن التغير الإجتماعي يشير إلى نمط من العلاقات الإجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان. وهذا النوع من التغير يؤدي إلى ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحوّل كبير في الظواهر والنظم والعلاقات الإجتماعية.

ولاشك أن العلاقات المعقدة للبناء الإجتماعي هي التي تحدد طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأفراد، ومن ثمّ طبيعة أنماط شخصياتهم، وتمكننا هذه المقولة من فهم الشخصية في سياقها التاريخي، بمعنى مجموعة الآثار والتراكمات التاريخية التي شكّلت ظروفا بنائية معينة تطبع بدورها الشخصية بطابع معين.

وإذا كان التغير الإجتماعي يعني أساسا التغير في البناء الإجتماعي، فيمكن تحديد التغيرات البنائية في القيم الإجتماعية، والنظام ومراكز الأشخاص، فإن دراسة أيّ جانب من جوانب الشخصية، أو سمة من سماتها، إنما يتطلب منا البحث في جوهر النظم الإجتماعية وطبيعتها، ذلك لأن شخصيات أيّ مجتمع من المجتمعات بكل سماتها الإيجابية والسلبية، ما هي إلا نتاج لعملية التفاعل الإجتماعي بين الفرد والمجتمع في فترة تاريخية معينة.

---

[1]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص ص 40–41.

[2]– رابح درواش، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الإجتماعي (دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة)، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2005، ص 18.

وعلى هذا، تؤكد إنجازات العلوم الإجتماعية (علم الإجتماع، الأنتروبولوجيا، وعلم النفس)، على أن الشخصية نتاج اجتماعي تاريخي، وأن النظم الإجتماعية من اقتصادية وسياسية وتربوية ودينية وأسرية وأيديولوجية، تخلق نمطا معينا من الشخصية الأساسية أو الشائعة.[1]

ولما كان هدف معظم السياسات والتخطيط، والمشروعات التي توضع بقصد تنمية المجتمعات الريفية، هو العمل على تكامل هذه المجتمعات الصغيرة، في الاقتصاد الوطني وفي الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع الكلي، فإن أهداف المشروعات المخططة تنعكس في التغيرات التي تطرأ على النظم والقيم الإجتماعية ونظرة الأفراد إلى الحياة، وموقفهم التقليدي منها، بل وعلى تفكيرهم وسلوكهم الإجتماعي، كما ترتبت عليها في الكثير من الأحيان، تغيرات عميقة في البناء الإجتماعي، بمعنى أن البناء الإجتماعي للمجتمع الريفي يشكل وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة، وأن أيّ تغير في أيّ نظام من نظمه، قد يؤدي إلى تغير النظم الأخرى التي يقوم عليها البناء الإجتماعي كله، وبالتالي التأثير في شخصية أفراد المجتمع وحدوث تحول في سماتها.

وفي هذا الصدد يؤكد **" بارسونز "** أن تكوّن النظام **(Institutionalization)** يجب أن يعتبر الميكانيزم الأساس في خلق التكامل في الأنساق الإجتماعية، لأنه هو العملية التي تخلق التكامل والاستقرار، فهو يخلق همزة وصل وطيدة بين المجتمع والثقافة من ناحية، والشخصية والدوافع من ناحية أخرى.[2]

لذا يفهم أن هناك ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكلّ، أو ما يسمى تساند الأجزاء، وبالتالي أن التحليل الوظيفي للظواهر الإجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية، قد يظهر مقدار أهمية متغير ما، وتحدد

[1]– سمير نعيم أحمد، المحددات الإقتصادية والإجتماعية للتطرف الديني، حالة مصر، المستقبل العربي، العدد 131، بيروت، 1990، ص 114.

[2]– نيڤولا تيماشيف، نظرية علم الإجتماع (طبيعتها وتطورها)، مرجع سابق، ص ص 359–360.

بدورها مقدار أهمية متغير آخر، لذا يتطلب التحليل البنائي الوظيفي معالجة منهجية لمكانات وأدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي معين، وكذلك للأنماط التنظيمية **(Institutional Patterns)** التي ينطوي عليها هذا الهدف.[1]

وعليه، تنطلق دراستنا هذه، من بعض الأسس النظرية المستمدة من الدراسات الخاصة بطبيعة التحولات التي تحدث في المجتمع الجزائري نتيجة لعوامل متداخلة، منها الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية والثقافية والديمغرافية، سواء كانت تلقائية أو موجهة (مخططة)، داخلية أو خارجية، هذا من جهة. ومن الدراسات الخاصة بطبيعة التحولات البنائية التي طرأت على المجتمع الريفي في الجزائر، وكيف قد أثرت في شخصية أفراد هذا المجتمع من جهة أخرى.

وباعتبار أن الإتجاه البنائي الوظيفي يتطلب إجراء دراسة ميدانية، فقد اعتمد البحث على دراسة المجتمع الريفي البوعيناني بمنطقة المتيجة، كون أن القرية، تعدّ نسقا اجتماعيا تتوافر فيه مقومات الحياة المشتركة والعلاقات المباشرة، والتنظيمات والمؤسسات ذات الأدوار المتكاملة. كما أن البحث يهتم وظيفيا بالوقوف على مدى إسهام المؤسسات الرسمية وبرامجها في تنمية هذه المناطق الريفية، موازاة بالعوامل الأخرى والمتعددة التي تؤثر فيه، فالإقامة ومعايشة السكان والاعتماد على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة (معلومات وإحصاءات مدونة أو شفهية) المعتمدة في هذا البحث، كانت بهدف إدراك العلاقات البنائية المتغيرة، وكذا سمات الشخصية في المجتمع الريفي البوعيناني.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 359.

ـ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا- الدراسات الأجنبية:

*** القرية الهندية المتغيرة:**[1]

هي دراسة قام بها **" ديوب-S.C. Dube "** في قرية **"شاميربت Shamirpet"** الهندية بولاية حيدر أباد، عندما تولى الإشراف والتوجيه في مشروع الخدمة العامة الذي تعهدت به جامعة **" Osmania "**.

اختيرت قرية شاميربت لتكون المجال الجغرافي والبشري لهذه الدراسة لأنها كانت ممثلة لمنطقة **" Telangana "** من حيث تركيبها الطائفي، وقد اشترك في هذا المشروع ستة **(6)** كليات هي: كلية الفنون التطبيقية، الزراعة، الطب البيطري، الهندسة، التربية، قسم علم الإجتماع والأنتروبولوجيا.

لقد تحددت أهداف الدراسة في توضيح كيفية الإفادة من الدراسات الخاصة بتنمية المجتمعات القروية في وضع برامج التنمية والتخطيط من جهة، ومدى مساهمة ذلك في التغير الإجتماعي الريفي من جهة ثانية، أي البحث عن أهمية التغيرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي طرأت على مجتمع القرية في الشرق وخاصة الهندية، باعتبارها مجتمعات استاتيكية وغير متغيرة حسب رأي بعض الكتاب.

استعان **" ديوب "** بالعديد من الأدوات لجمع البيانات عن الموضوع منها:

1/ الطريقة الإحصائية، حيث قام بجمع إحصائيات سكانية عن القرية ثم أخذ عينة من الأسر بالقرية تمثل طوائف ومستويات الدخل والتعليم والاتصال الحضاري المختلف، وكانت هذه الأسر هي وحدة الدراسة، وكما جمع البيانات من خلال المقبلات المتصلة الحرّة والمضبوطة.

[1] S.C. Dube, Indian village, fifth impression, Routledge and Kegan Roulted, London, 1965.

2/ اعتماده على الإخباريين، وسجلات القرية، واستخدم طريقة الملاحظة بالمشاركة.

3/ ركز الباحث على منهج المقارنة في هذه الدراسة، معتبرا أن الدراسة المقارنة لها أهمية كبرى في كشف حالة الإستاتيكية والمتغيرة في القرية.

توصلت دراسة **" ديوب "** إلى عدة نتائج تعكس التغير الإجتماعي في الحياة الإجتماعية والثقافية لقرية شاميربت الهندية نتيجة التنمية الريفية الموجهة من قبل الدولة للقرية على النحو التالي:

أولا- الكشف عن حقيقة التغير الإجتماعي الريفي في القرية الهندية، عكس ما شاع عند بعض الكتاب الغربيين حول المجتمعات الريفية، وما إن ظهرت الدراسات السوسيولوجية للقرى الهندية التي كانت معزولة في الإمتدادات الإقطاعية، وغير متأثرة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية، والتي امتدت إلى الريف أثناء الاستعمار البريطاني للهند، حتى ظهرت اتجاهات تشير إلى التغير الاجتماعي وضرورة توجيهه.

ثانيا- وجد أن قرية شاميربت قد تعرضت لتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية إثر الجهود التي بذلتها الحكومة نحو هذه القرية، وقد حدثت هذه التغيرات خلال مرحلتين هما:

أ- مرحلة سيادة نظام الإقطاع، حيث تم اختيار المجتمع المدروس ليكون مركزا للإقطاعية، مما أدى إلى بناء المدارس ومكاتب البريد والهاتف وتحسين نظام المواصلات، بالإضافة لظهور حركة قومية لتحرير القطر من السيطرة السياسية الأجنبية، وكان لهذا أثر على القرية.

ب- مرحلة التغير الذي شهدته القرية بعد إلغاء الإقطاع، ففي عام **(1948م)** حدثت تغيرات جوهرية في ولاية **" حيد أباد "** التي أصبحت جزءا متكاملا من الإتحاد الهندي، فظهرت التنمية الريفية وأنشطة الرفاهية المكثفة والنظام الديمقراطي عام **(1951م)**، مع ظهور وبناء المرافق الخدماتية العامة،

والصحية، وتوزيع الأراضي الفلاحية مع استخدام الأدوات الحديثة في الزراعة، وانتشار الصناعة، بالإضافة إلى التغيرات البنائية التي حدثت في الأنساق الإجتماعية مثل الأسرة والطائفة ومجلس القرية.

ثالثا- توصلت دراسة **ديوب** إلى أن المجتمع المحلي ما هو إلا جزء من كل، وأنه لا يمكن أن نفهم ديناميات التغير وطبيعة البنية الاجتماعية والثقافية لأيّ مجتمع محلي بعزلة عن السياق الاجتماعي والتاريخي للمجتمع القومي.

ثانيا- الدراسات العربية:

1- قدّم الدكتور **" محمد عاطف غيث "** دراسة عن التغير الإجتماعي في قرية **"القيطون"** بمحافظة الدقهلية في جمهورية مصر، سنة **(1964م)**[1]. وقد كانت دراسة ميدانية مستفيضة، كشف من خلالها ظاهرة التغير التي أصابت جوانب الحياة في قرية القيطون، كما حاول من خلال هذه الدراسة أن يبرهن على صحة أو عدم صحة بعض الفرضيات التي عدّت المحاور الأساسية لموضوع البحث والمذكورة في النقاط التالية:

أ- إثبات أهمية البيئة في التفسير السوسيولوجي، وفهم المجتمعات.

ب- اعتبار المؤثر الخارجي في التغيرات الموجهة عاملا أول في تفسير التغيرات.

ج- يعدّ الإصلاح الإجتماعي الذي لا تفرضه قوة القانون، يكون قليل الأثر في التغير الثقافي.

د- في المجتمعات البدائية والحديثة قد ينتج عن التغيرات السريعة تخلف ثقافي.

[1]– محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، مرجع سابق.

فقد انصب اهتمام الباحث في هذه الدراسة على الجوانب الثابتة من الحياة القروية المدروسة من جهة، والتعرف على عوامل التغير التي حصلت في فترة زمانية محددة، بالإضافة لتوضيحه الوجه الجديد الذي أصبح يميز القرية بعد أن تغيرت، من جهة أخرى.

أما النقاط التالية فتبين لنا نتائج البحث التي حصل عليها الباحث من هذه الدراسة الميدانية:

1/ تبين أن التغير في النسق يقوم على أساس مبدأين هما:

أ- مبدأ التغير الملازم أو التغير الداخلي، أي أن كل نسق طالما ظل يقوم بوظائفه فإنه يتغير، وأن أسباب التغير متضمنة في النسق نفسه، وكل تغير في نسق معين يؤدي إلى تغيرات في الأنساق الأخرى المعتمدة عليه.

ب- مبدأ الحدود، ومعناه أن العلاقة السببية الوظيفية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات، لها حدود معينة، أي أن هذه العلاقة لا تظل دائما صحيحة، إذ يأتي وقت لا يكون لها معنى أو تكون صالحة لتفسير التغير.

2/ التغير في العائلة والحياة الإقتصادية والثقافية المادية، تغير كمي أكثر منه تغير كيفي، خصوصا إذا فهمنا التغير الكمي على أنه " زيادة في الوحدات " والتغير الكيفي على أنه تحسن في الوظيفية من حيث الأداء.

3/ يؤدي التغير في القرية إلى نمو اللاتجانس، ومعنى هذا أن القرية كمجتمع تتغير الآن من البساطة إلى التعقيد.

4/ لا تتغير العائلة أو الحياة الإقتصادية أو الثقافية المادية على فترات سريعة متلاحمة، بل أن التغير يمر ببطء في انتقاله من مرحلة إلى أخرى، والإنتقال لا يتم إلا بعد تخطي العقبات التي قد تتمثل في الجهل، أو الخوف، أو سيطرة قيمة معينة، أو عادة قديمة، أو سلطة يمثلها كبار السن، أو روابط قرابة.

5/ الشعور الجمعي الذي يستمد أسسه من الوحدة العائلية وقيام العلاقة على أسس قرابة في المجتمع القليل الإعتماد من حيث الوحدات المكوّنة له كل على الآخر، ومن

حيث الإعتماد على القرى المجاورة أو المدينة، أخذ الآن في التفكك نتيجة تفكك الأسس التي كان يقوم عليها.

6/ تغير مركز الفرد الاجتماعي والاقتصادي الذي كان مستمدا من الوحدة القرابية وما تتضمنه بسبب تغير هذه الأخيرة إلى وحدة من نوع جديد.

7/ يتسع الإنتماء ليشمل المجتمع الكبير كلما زاد التغير الإجتماعي.

8/ لقد تغير عامل البيئة الذي كان مرتبطا بالحياة العائلية وله أهمية عظمى في حياتها، وكذلك بالوحدة الرئيسية في البناء الإجتماعي، حيث أصبح عامل تغير له نتائج واضحة في التغير، بسبب نتيجة أثر القرى المجاورة والقانون والسوق والمدينة والزيادة المستمرة في عدد السكان.

كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة على معلومات كبار السن والملاحظة المباشرة في جمع الحقائق، وكذلك الإحصاءات والبيانات الرسمية للمقارنة وتحليل العوامل الخاصة بالبحث.

2- قامت الدكتورة " **سهير عبد العزيز محمد يوسف** " بدراسة عن الاستمرار والتغير في البناء الاجتماعي في البادية العربية[1]، حيث كانت دراسة ميدانية في علم الإجتماع البدوي، حول مجتمع " **نجد** " بالجزيرة العربية **(المملكة السعودية)**، وتحاول من خلالها أن تبين الأنساق الاجتماعية في استمرارها وتغيرها والكشف عن التطورات التي مسّت الحياة الإقتصادية والاجتماعية والتي أثرت في الأبنية الإجتماعية التقليدية للمجتمع المدروس.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الباحثة قامت بدراسة عناصر المجتمع والنظم الإجتماعية، دراسة مورفولوجية، واضعة في الإعتبار دراسة جغرافية البيئة وسكانها وعلاقة ذلك بالتنظيم الإجتماعي، وذلك في فترة معينة من تاريخ المجتمع، هي فترة

[1]– سهير عبد العزيز محمد يوسف، الإستمرار والتغير في البناء الإجتماعي في البادية العربية (دراسة ميدانية)، مرجع سابق.

ما قبل ظهور البترول، ثم دراسة التطور والتغير في المجتمع المدروس، وعوامل التغير والتقدم وارتباط ذلك بالتغيرات التي حدثت بالمجتمع العام، كالتغير في النظام الاقتصادي والجوانب الثقافية المختلفة، وذلك بعد انطلاق المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبداية تأسيس المملكة على يد الملك عبد العزيز.

كما اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المسح الميداني لمجتمعات البحث **(القصب، الحائر وهجرة الغطغط)** المماثلة للمجتمع الكلي **(نجد)**، والذي دام سنة كاملة على شكل زيارات متعددة للمنطقة، مما سمح لها باختيار المناطق للتجمعات السكانية من بين اثنين وثلاثين قرية **(32)**. كما استعانت الباحثة في ذلك بالدراسات التاريخية عن المنطقة والدارسين المتخصصين في نفس المجال ومن أهل المنطقة ومن خارجها.

أما الأسلوب المنهجي المتبع في هذه الدراسة هو الأسلوب الإزدواجي، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي والاتجاه الأنتروبولوجي في دراستها.

وفيما يخص أدوات جمع البيانات، حيث استعملت الملاحظة والمعايشة والمقابلات شبه المقننة، بالإضافة لاستمارة المقابلة.

أما نتائج البحث التي حصلت عليها الباحثة، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- تبين أن التغيرات مسّت البنية الأساسية للمجتمع وكذا الخدمات والمرافق كما يلي:

1/ الزراعة.

2/ المياه.

3/ المواصلات.

4/ الكهرباء.

5/ التعليم.

6/ الإسكان.

7/ الصحة.

ب- حدث تغير نسبي وملحوظ قي البناء الاقتصادي والبناء السياسي.

ج- اتضح أن هناك نوع من الاستمرارية موازاة مع التغير في جوانب التراث الشعبي التالية:

1/ عادات دورة الحياة.

2/ عادات وآداب المائدة.

3/ عناصر الثقافة المادية.

4/ توطين البدو والإقامة بالهجر.

5/ الألعاب الشعبية وألعاب الأطفال.

6/ نمط الأسرة.

3- تعدّ دراسة التغير الإجتماعي والسياسي في دولة البحرين والإمارات العربية المتحدة ما بين فترة **(1960م)** و**(1980م)** والتي قام بها **" فيصل إبراهيم الزياني "** من أهم الدراسات التي أجريت عن التغير الإجتماعي في المجتمعات الخليجية.[1]

لقد تناولت فترة تاريخية من الفترات الحاسمة في تلك المجتمعات، والتي زاد فيها الرخاء الاقتصادي الناجم عن اكتشاف النفط، وما أدى إليه من نمو الثروة النفطية من تغيرات أخرى مصاحبة في المجالات الإجتماعية والثقافية والسياسية، نقلت المجتمعين، البحريني والإماراتي، من المرحلة القبلية إلى مرحلة الحداثة والمعاصرة، وما صاحب ذلك من مظاهر مختلفة للتغير.

ولقد ناقشت الدراسة أبعاد التغير الإجتماعي والثقافي والسياسي، وحاولت تحديد طبيعة تلك التغيرات ومدى تناسبها مع التكوين الإجتماعي والثقافي التقليدي لهذين المجتمعين.

[1]- فيصل إبراهيم الزياني، التغير الإجتماعي والسياسي في دولة البحرين والإمارات العربية المتحدة (1960-1980)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب بجامعة المنيا، مصر، 1989.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها ما يلي:

1/ إن المجتمع البحريني والإماراتي، قد تعرضا لمجموعة من التغيرات نقلتهما من المجتمع التقليدي **" مجتمع صيد اللؤلؤ "** إلى المجتمع المعاصر **"مجتمع إنتاج النفط"**، وكانت لهذه التغيرات نتائجها وآثارها في البناء الإجتماعي والتكوينات السكانية، وأنماط السلوك المختلفة في كلا المجتمعين.

2/ فمن الناحية الإقتصادية، اكتسب السكان أنماطا سلوكية اقتصادية مختلفة، أهمها الإقبال على اقتناء السلع الإستهلاكية، وحيازة أسباب الرفاهية، كما أثرت مداخيل النفط المرتفعة في خلق وتطور مؤسسات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل، مثل مؤسسة الرعاية الإجتماعية، وإنفاق الحكومة استثمارات ضخمة في مجال التعليم والصحة والسكان.

3/ أدى تدفق الثروة النفطية، إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة مثل طبقة المقاولين، وكبار التجار، الموظفين، أصحاب العقارات والأسهم، ومستوردي السلع التجارية.

والواقع، أن هذه الدراسة التي تناولت مجتمعين خليجيين، قد كشفت اللثام عن عمليات تحويل تلك المجتمعات من المرحلة التقليدية إلى مرحلة متقدمة، وما يصاحب ذلك من تغيرات في جميع جوانب حياتها الإجتماعية والسياسية والثقافية، مما يستوجب ضرورة رصد تلك التغيرات تجنبا للآثار السلبية التي تترتب أحيانا عن التغير الإجتماعي السريع، وما قد يحدثه من تصدّع في البناء الإجتماعي.

4- نشرت الدكتورة **" فادية عمر الجولاني "** الأستاذة بعلم الإجتماع، دراستها حول الشخصية العربية سنة **(1997م)** والمتعلقة بجوانب الشخصية العربية بشكل مقارن في كل من مصر، الكويت والأردن.[1]

[1]– فادية عمر الجولاني، دراسات حول الشخصية العربية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.

تناولت الدراسة طبيعة البناء الإجتماعي والثقافي للشخصية العربية، واتجاهاتها واهتماماتها وتطلعاتها وطبيعة اختياراتها في المواقف المختلفة، وعلاقة ذلك كله بمعطيات مرحلة الإعداد والصياغة لشخصية الإنسان العربي.

وعليه بيّنت الباحثة كيفية تكوين الشخصية خلال عملية التنشئة الإجتماعية من حيث طرق اكتساب السلوك الاجتماعي، والعوامل النفسية الإجتماعية المؤثرة فيها، ودون إغفال لتوضيح دور هيئات التنشئة، كالأسرة والمدرسة والأقران ووسائل الإعلام.

كما اهتمت الباحثة بدراسة وتحليل أبعاد النمو الإجتماعي لشخصية الطفل مركزة على التربية الأسرية وسلوك الطفل من جهة، وتكامل الشخصية والتربية المدرسية من جهة ثانية.

أما أبرز النقاط التي ركزت عليها الدراسة هي كالتالي:

1/ الشخصية وتفاوت اتجاهات الأجيال في الثقافة التقليدية المتغيرة، وذلك بتوضيح الاتجاهات المتغيرة نحو كل من:

أ- عادات اختيار الزوجة وتعاون العروسين.

ب- عادات الخطبة وتحديد المهور.

ج- عادات شراء الذهب وعقد القران.

د- عادات ليلة العرس والاتفاق على العرس.

2/ مؤشرات توافق الشخصية في محيط الأسرة والمؤسسة التعليمية، حيث تناولت توافق الشخصية في المجتمع المتقدم، وكعينة لذلك، ركزت على المجتمع الكويتي والسعودي.

3/ مؤشرات قدرات الشخصية في الثقافة المتغيرة.

4/ كما بينت هذه الدراسة ملامح التدريب الإجتماعي للأبناء وصياغة شخصيتهم في البيئة الحضرية المصرية والكويتية.

5/ وضحت بناء الشخصية واتجاهاتها المتغيرة في المجتمع الأردني.

وفيما يخص النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- وجدت أن تضافر الوظائف المعلنة والوظائف الكامنة للتعليم، تدعم التكامل الإجتماعي للفرد على المستوى الشخصي وعلى مستوى المجتمع بشكل عام.

2- تتأثر الأجيال بظروف التغير التي تتعرض لها الثقافة التقليدية في المجتمع، حيث هناك تفاوت بين جيلي الآباء والأبناء في إبراز معالم اتجاهاتهم حيال عادات الزواج.

3- تأثير طابع الحياة في المجتمعات الحضرية على بعض العادات من حيث النوع ودرجة السلطة التي تمارسها تلك العادات على العائلات في مناسبات مختلفة، كالزواج مثلا.

4- باعتبار الأسرة والمدرسة من وسائل المجتمع الأساسية لإعداد الشخصية، فتوافق هذه الأخيرة، يرجع إلى ما يتلقاه الفرد من خلال عملية التنشئة، سواء في محيط البيت أو في محيط المدرسة، وعندما لا يتوفر للشخصية القدر اللازم من الصياغة والإعداد المحقق للتكامل والتوافق، تتعرض للعديد من المشكلات التي تؤثر على قدراتها في الإستيعاب والتحصيل الدراسي.

5- هناك تعزيز لروح التضامن والتآزر والتعاون وحب الخير والميل لمساعدة الآخرين، من خلال المضمون الإجتماعي للتدريب الذي تلقاه الطفل في محيط الأسرة والمدرسة، وأيضا من خلال وسائل الإعلام، وهذا ما تبينه الإستجابة الدالة، والمقابلة للإستجابة السلبية التي تعكس مدى تأثر شخصية الطفل، بمعطيات العصر التي تؤكد على بعض القيم المتمثلة في الخصوصية والمصلحة الذاتية.

6- إن بقايا الطابع التقليدي على المستوى الإجتماعي والشخصي، بالإضافة إلى تزايد التطلعات الإجتماعية والإقتصادية في ظروف الحياة،

بالمناطق الحضرية، وأثر ذلك على التفاوت بين التطلعات والقدرات المتاحة لدى الأفراد لتحقيقها.

7- توصلت الباحثة إلى أن الشخصية العربية تغيرت في ميولها واتجاهاتها، ومواقفها، بشكل واضح، تأثرا بالتغيرات التي طرأت على النسق الثقافي العام، والأحوال الإجتماعية التي تتفاعل مع الشخصية وتؤثر فيها وتتأثر بها.

لقد كانت دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على المعطيات النظرية، واستخدام المنهج الإحصائي (الكمّ)، مما جاء في الدراسة العديد من الجداول والحقائق الرقمية المعبرة عن الظاهرة في المجتمعات المدروسة، وكما كانت وحدات عينة البحث تتشكل من جيلين مختلفين، هما جيل الآباء وجيل الأبناء.

وهدفت الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات منها:

أ- كيفية تحديد عوامل التأثير الحضرية على الظاهرة، ومدى تغير تلك العادات في ظروف المجتمع الحضري.

ب- التعرف على الجوانب الثقافية والاجتماعية من جهة وجوانب الشخصية من جهة ثانية، ومعرفة مدى تفاعل هذه الجوانب مع بعضها في ظروف المجتمع الحضري، وما ترتب على هذا التفاعل من إحداث بعض التغيرات على العادات، سواء في نوعها أو في درجة إلزامها، وأسلوب أدائها في مواقف مختلفة.

ثالثا- الدراسات الجزائرية:

1- لقد درس الدكتور **" محمد السويدي "** بدو الطوارق في الصحراء الجزائرية[1]، حيث اشتملت هذه الدراسة المنشورة سنة **(1986م)**، على دراسة حالة الثبات والتغير في المجتمع الطارقي (التوارڤ).

[1]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير (دراسة سوسيو–أنتروبولوجية)، مرجع سابق.

تناولت الدراسة عوامل التغير التي لمست البناء التقليدي للطوارق، ومن أهم العوامل التي أدت إلى التغير هي: (التنفيذ لمشروعات التنمية الاجتماعية، والتغير في النشاط الاقتصادي، وتأثير العامل التكنولوجي على قطاع المواصلات، وعملية استكشاف البترول والغاز، والبحث عن المعادن في الصحراء الجزائرية).

كما اهتم الباحث بدراسة وتحليل مدى التقارب بين تأثير العوامل السابقة الذكر على البناء الاجتماعي من حيث شدتها، ومن حيث طبيعتها.

أما النقاط الأساسية التي دار حولها موضوع الدراسة هي:

1/ طبيعة البناء الاجتماعي لبدو الطوارق، من حيث الأنظمة الاجتماعية والتنظيمات الرسمية والاجتماعية، وكذلك العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأساسية التي تكوّن البناء التقليدي لمجتمع البحث.

2/ المعوقات المادية والمعنوية التي تحول دون أداء البناء الإجتماعي لدوره في عملية التنمية الإجتماعية، وتحقيق غايته المرسومة.

3/ طبيعة تلك المعوقات وعواملها، سواء الخارجية منها، والتي مرجعها إلى عدم مراعاة طبيعة البناء الإجتماعي للمجتمع الطارقي التقليدي، عند تنفيذ مشروعات التنمية الإجتماعية والاقتصادية، أو الداخلية (التي تعود إلى طبيعة البناء الإجتماعي نفسه) أو لاعتبارات إيكولوجية أو بشرية.

4/ مظاهر التقبل (أو التكيف)، عند بدو الطوارق لظروف العمل الحديث ومقدرتهم على المواءمة بين طبيعة ثقافتهم التقليدية، وبين متطلبات التغير الإجتماعي الذي تتضمنه الحياة الجديدة في واحة تامنراست **(Oasis de (Tamanrasset** بالجزائر.

وفيما يخص النتائج التي توصل إليها الكاتب في بحثه هذا، والمتعلقة بالعوامل التي أدت إلى التغيير وما حدث بسببها، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1/ وجد أن المناطق الداخلية في الهقار **(Hoggar)** البعيدة عن مناطق التعدين والمراكز الحضرية، بقيت محتفظة بنمط الحياة التقليدية للمجتمع البدوي.

2/ أما في واحة تامنراست، فقد ترتب على وجود قاعدة الشركة الوطنية للبحث عن المعادن، انتقال عدد كبير الفنيين للإشراف، والعمل في مختلف ورشاتها.

3/ قيام عدد من المشروعات المخططة الهامة في واحة تامنراست وضواحيها، مثل استصلاح مساحات من الأرض، وتوزيعها على صغار الفلاحين في إطار النظام التعاوني.

4/ تنصيب الولاية الجديدة في الواحة، وما تبع ذلك من وجود عدد كبير من المصالح الإدارية التابعة لعدد من الوزارات، وهي المصالح التي استوعبت عددا كبيرا من العمال والمستخدمين.

5/ إصدار عدد من القرارات الحكومية المنظمة لعلاقة الفلاح بالأرض، وتطبيق مبدأ (الأرض لمن يفلحها) وإحداث التعاونيات الزراعية المنظمة.

6/ تحرير الخدم والعبيد نهائيا عن النبلاء منذ **(1962م)**، والتحاقهم بالعمل في واحة تامنراست.

7/ شق الطرق وسهولة المواصلات مما أدى إلى ازدياد الحركة التجارية منذ **(1974م)**.

8/ ازدياد هجرة الوافدين إلى الواحة منذ **(1974م)**، خصوصا بعد اشتداد أزمة الجفاف، مما جعل من تامنراست الملجأ الوحيد في الصحراء الكبرى.

9/ كما لم تعد الثروة الحيوانية أو الزراعية البسيطة، أساس الحياة في الواحة، فقد مسّها تغير عميق عندما ظهرت مهن أخرى كالعمل في الشركات الوطنية ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى انتشار السلع الإستهلاكية ونطاق التجارة.

10/ ظهور نوع من عدم التجانس المتمثل في أنواع من السلوك والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي انعكست في علاقات المصلحة والشك والحذر من الغرباء وهذا كله بسبب الوافدين والهجرة إلى واحة تامنراست.

11/ العامل التكنولوجي وتقسيم العمل، مما أدى إلى تقبل قيم جديدة متعلقة بالزمان والمكان وبالعمل الحديث، إذ لم يعد تقسيم العمل يتبع التقسيم التقليدي حسب السن والجنس.

12/ تغلغل التغير في مكوّنات البناء الإجتماعي التقليدي، وأصبح الطارقي يتجه إلى تعليم أبنائه وإلحاقهم بالأقسام الداخلية في تامنراست وإيليسه.

بالإضافة إلى ما تقدم، بيّن الباحث عوامل أخرى، لعبت دورها في تحفيز التغيير، وذلك كالهجرة التي حلل أسبابها، كذلك ما وضحه بالشرح والتحليل حول كيفية اختفاء مراكز وطبقات اجتماعية تقليدية وظهور أخرى حديثة.

وقد استند الباحث في هذا البحث على المنهج الإحصائي الذي قام بتحليل المعطيات والبيانات المحصل عليها حول مجتمع البحث.

2- تناول الدكتور **" مصطفى بوتفنوشت "** العائلة الجزائرية في دراسة مستفيضة وميدانية نشرت باللغة الفرنسية سنة **(1982م)**.[1]

وقد تطرق في دراسته لتطورات العائلة وميزاتها العصرية، حيث درس تركيبها التقليدي بشيء من التحليل المعمق للبنى العائلية، كالبنية الإقتصادية المنزلية التقليدية **(La structure Domestico-Economique Traditionnelle)**، وبين التغيرات الاجتماعية وآثارها على البنية العائلية في المحيط الحضري.

أما من ضمن التغيرات الإجتماعية التي وضحها، هي تقلص حجم العائلة الكبير لصالح نموذج العائلة البسيطة لأسباب تحوّلية تجري في المجتمع الحضري ومنها، السكن الذي في الغالب نظام الشقق، وارتباط الاقتصاد بالأجر الذي ساعد على استقلالية الأبناء عن الآباء. كذلك بروز المواد القانونية التي فسرت القانون التقليدي **(الشرف-L'honneur)** واختفاء الجماعة وعملية تسييرها للمجتمع المحلي، لترك المكان إلى المجلس الشعبي البلدي **(Assemblée Populaire communale)**، كما

[1]- Mostefa Boutefnouchet, La famille algérienne (évolution et caractéristiques récents), S.N.E.D, 2éme éd, Alger, 1982.

تقلصت حلقة بني العمّ في المحيط الحضري على الرغم من أنها تلعب دائما دور السلطة القوية في التضامن المنزلي الاقتصادي.

ركز الباحث في دراسته على الأشكال التي بدأت تمتاز بها العائلة في المحيط الحضري نتيجة التغيرات والتي وضحها في النقاط التالية:

1/ يبقى مركز الأب المميز، حيث يعدّ كالحارس عن قيم الأجداد، ويبقى أقصى الاحترام اتجاهه لكن دوره الاقتصادي أقل أهمية مما كان عليه في البنية الإقتصادية غير المقسمة.

2/ الأم، بالإضافة إلى مكانتها كربّة بيت أصبح لها مكانة العاملة (أي أجيرة-Salarié) وتسيّر ميزانية العائلة، ومسؤولة عن احتياجات العائلة.

3/ لقد أصبح الابن يعرف وينعم بتربية أكثر ديمقراطية، قريبة من مفهوم (دعه يفعل- Laisser faire) حيث خلق وضعية جديدة في العائلة.

4/ البنت، زيادة عن الميزات التي ذكرناها بخصوص الإبن، فقد حصل تطور اجتماعي سريع قوّى مكانتها العائلية ومبادرتها اتجاه مسألة الزواج.

5/ انخفاض في علاقات العم المتعلقة بالواجبات المعنوية، حيث كانت قوية، كما أن العم الكبير يحتل مكانة الأب، لكنه لم يعد احترامه مطلقا كالسابق.

6/ انخفاض القاعدة التقليدية التي تؤكد على أن ابن الأخ مثل الإبن في الإعتبار، فقد بدأ الآباء يفصلون أبنائهم ويعلنونه بوضوح إلا القلة.

7/ العلاقة بالأقارب البعيدين قليلة جدا، لكن الواجب المعنوي مستمر في الوجود، خاصة في حالة الصعوبات الحيوية.

اتضح من دراسة الباحث لمجتمع البحث الذي مثلته عينة بـ **(121)** عائلة اختيرت من ثلاثة مدن كبرى في الجزائر **(الجزائر العاصمة، عنابة، ووهران)**، أن البنية العائلية المركبة **(العائلة الكبيرة أو الممتدة-La grande famille)** تتجه إلى التقلص من جيل لآخر بنسبة **(10%)**، أما البنية العائلية البسيطة **(العائلة الزواجية أو النووية-Conjugale)**، تتجه نحو الازدياد من جيل لآخر بنفس النسبة.

الشيء الذي أصبح يميز العائلة الكبيرة (الممتدة) أكثر فأكثر العائلة "الصغيرة"، لكن العائلة الزوجية تستمر كعائلة كبيرة العدد، فقد ثبت أن في العائلة الزوجية متوسط عدد الأطفال (من **04** إلى **06** أطفال)، وتوسع من خلال مجتمع البحث ليصل إلى (من **07** إلى **11** طفلا) في سنة (**1986م**).

واستنتج الباحث من خلال التحليلات العلمية، أن تطور البنى المنزلية الإقتصادية للجزائر التقليدية نحو الجزائر الحديثة، أنه في تقلص العائلة الكبيرة وظهور البنية العائلية الزوجية ذات العدد الكبير، وهذا يسير عن طريق القطيعة أو الفصل بين القديم والجديد.

3- " الثقافة والشخصية في المجتمع الجزائري منذ ماسينيسا إلى يومنا هذا " هو عنوان الدراسة المنشورة للدكتور **" عبد الغني مغربي "**.[1]

لقد تناول في هذه الدراسة محاور في صميم الثقافة والشخصية في المجتمع الجزائري، وذلك بنوع من التعمق والتحليل المقنع، حيث ركز على ماهية الثقافة، ومتطرقا بذلك للثقافة الإسلامية التي أعطاها صفة الشمول، دون أن يبخل في تحليلاته على تطور الشخصية الجزائرية وثقافة المجتمع، منذ عهد ماسينيسا حتى عهد الأمير عبد القادر.

كشف الكاتب عن كيفية تطور الشخصية الجزائرية عبر التاريخ ضمن الإطار الثقافي للمجتمع وعوامل تبدلاته التي أرجعها لأسباب عدة منها: (الاحتكاك الحضاري، الحروب، الحملات الاستعمارية والفتوحات الإسلامية)، والتي عاشتها الجزائر.

وقد وضح تبلور الشخصية الجزائرية وثقافة المجتمع في العهود التي سبقت الإحتلال الفرنسي، وأبرزها الفتح الإسلامي من حيث التأثير في المجتمع وتبني أفراده لسمات جديدة، التي عدّها الكاتب بالثورة الثقافية الإسلامية في العالم، فأعطى

[1]- Addelghani Megherbi, La culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jours, .E.N.A.L, Alger, 1986.

لذلك تحليلا واضحا مبينا التفاعلات الإيجابية مع الشخصية الجزائرية، التي أصبحت من الركائز المهمة في الثقافة الجزائرية وسمات أساسية في تركيب الشخصية.

درس الباحث عملية التفاعل بين الثقافة الجزائرية والتركية ثم الفرنسية، وبيّن الأوجه السلبية الطاغية لذلك التفاعل، أي عدم القبول والنفور من قبل المجتمع لتلك الثقافتين، وخاصة الثقافة الفرنسية. وذلك بسبب عدم انسجام وتطابق سمات وعناصر الثقافة الفرنسية مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

ثم بيّن تبلور الشخصية واكتسابها لصفات جديدة، كحب التعاون وأداء الواجب، وصيانة الشرف وحب التضحية من أجل عزة النفس والوطن، والشجاعة المطلقة، والجدّية في العمل، وغيرها من السمات التي اكتسبت نتيجة حدوث أنماط ثقافية جديدة في المجتمع الجزائري، والتي تفاعلت وأثرت في أفراده، مما خلق شخصية جزائرية أكثر بروزا، وخاصة في فترة الثورة التحريرية **(1954-1962م)** التي جاءت بأنماط جديدة تمتاز بالعقلانية والوضوح، أزاحت الغموض والشوائب من ثقافة المجتمع، كما سدّت الفجوات الثقافية وتفاعلت مع المجتمع، وتبناها أفراده، حيث غرست صفات التضحية ومبدأ الكفاح، وبينت طمع المستعمر وحقيقة نواياه في احتلال الجزائر.

أما بعد الاستقلال الوطني للجزائر، فقد وضح الباحث تلك العوامل المتضافرة، سواء القهرية أم الاختيارية، والتي لعبت دورها في خلق شخصية جديدة مغايرة لما كان قبل الاستقلال، حيث تكلم عن مخلفات الاستعمار ومشكلات المجتمع الجزائري من اقتصادية وسياسية واجتماعية، وما ترتب عليها من هجرة (داخلية وخارجية)، ومعاناة مختلفة أثرت بشكل وآخر في خلق سمات ثقافية جديدة. فقد أصبحت الأشياء التي كانت محرمة حلالا، والتي كانت حلالا محرمة، وذلك مثل سفور المرأة وشرب الكحول والسرقة والكذب، ودخول السينما، واستعمال الراديو والتلفزة، قراءة المجلات والصحف المختلفة، وهذا نتيجة الاحتكاك الثقافي وتقبل المجتمع لها، أما الأمور الأخرى مثل: الصدق، التعاون، المحافظة على العادات والتقاليد، فإنها

أصبحت قليلة، وأخذت مكانها، الانعزالية والفردية، والتحايل والتكيف السريع للجديد، وغيرها من السمات التي أصبحت تميز الشخصية الجزائرية وثقافة المجتمع المعاصرة.

لكن الباحث لم يهمل الإشارة والتحليل لعملية الصراع الثقافي، الناتج عن تصادم أنماط التقليدية بأنماط الحضرية في ثقافة المجتمع، فإن المجتمعات المحلية في المدن والهجرة الريفية إلى المدن، حيث يتمركز أفرادها في تلك المجتمعات، وما يظهر جرّاء ذلك من أمراض في الشخصية، كالانفصام مثلا، خاصة لدى الجيل بعد الاستقلال.

وخلاصة القول لهذه الدراسة، يوضح الكاتب نتائج تلك العوامل وبلورتها للثقافة، ومن ثم تأثيرها في بناء نمط الشخصية التي تمتاز ببعض المظاهر غير المألوفة في سابق هذا العهد، وذلك كالمطالبة الدائمة بالأشياء (مادية أو معنوية)، التي يستحيل تنفيذها في الكثير من الأحيان، وبروز الإنفرادية والمادية والمصلحة الشخصية، ويعتقد الباحث أن سبب هذه الصفات يرجع لتراكم وتناقض عدة عوامل في المجتمع الجزائري.

ـ المبحث الثالث: عرض تقييمي للدراسات السابقة

قد يلاحظ مما سبق عرضه من دراسات، ذلك الاشتراك الموضوعي في تناول التغيرات في المجتمع كوحدة أساسية للدراسة، ولدراسة **" ديوب "** أهمية كبيرة للدراسة الراهنة، إذ أنها ألقت الضوء على أهمية التغيرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي طرأت على مجتمع القرية، نتيجة الجهود الإنمائية الموجهة التي بذلتها الدولة، ومن ثم تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الكثير من النواحي، حيث اهتمت بالتركيز على تاريخ القرية، وأهمية التحولات الإجتماعية

والإقتصادية والثقافية التي مرت بها، كما أشارت إلى الخصوصية التاريخية والثقافية للقرية، مبيّنة نتائج التحولات الإيجابية كوعي الأفراد بدورهم في المجتمع.

وقد نلمس نوعا من التطابق في دراسة التغير الإجتماعي من خلال الدراسة التي قام بها **"محمد عاطف غيث"** حول القرية في المجتمع المصري، حيث ارتكزت دراسته على محاولة إثبات أهمية البيئة في التفسير السوسيولوجي لفهم المجتمع، وكذا ماهية المؤثرات الخارجية من التغيرات الموجهة، ومنها الإصلاح والتنمية. وتلك، نفس الفكرة التي رمت إليها الباحثة **" سهير عبد العزيز محمد يوسف "** من خلال دراستها للاستمرار والتغير في البناء الإجتماعي للبادية العربية، مبيّنة استمرارية الأنساق الإجتماعية، وفي نفس الوقت الذي تتعرض للتغيرات، مبرزة عملية التطور التي مسّت الحياة الإقتصادية والاجتماعية في البادية، وكيفية تأثيرها على الأبنية التقليدية للمجتمع.

وإضافة لما ورد في دراسة **" محمد السويدي "** المتعلقة بحالتي الثبات والتغير في المجتمع الطارقي الجزائري، إذ كانت دراسة تهدف لإبراز عوامل التغير الناتجة عن تنفيذ المشروعات التنموية والتأثير التكنولوجي واستحداث المواصلات واستكشاف البترول، ومدى تأثير ذلك على البناء التقليدي للمجتمع الطارقي وحدوث التغيرات وتطور المنطقة.

وهذا ما سبق ذكره، نجد أنه يتطابق في الكثير من المحاور مع بحثنا، مما يؤخذ كنقطة إنطلاقة وإثراء له.

ونجد في الدراسة التي قام بها **" فيصل إبراهيم الزياني "** حول التغير الإجتماعي والسياسي في البحرين والإمارات العربية، إبرازا لعوامل التغير المتعلقة بالرخاء الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي، وذلك نتيجة اكتشاف النفط في منطقة الخليج مما أدى إلى انتقال تلك المجتمعات من نمط القبيلة إلى مرحلة الحداثة والمعاصرة، إذ ارتسمت أبعاد التغير الإجتماعي والثقافي والسياسي وحددت طبيعة تلك التغيرات.

وفي نفس الطرح العام للتغير والتطور تتمحور دراسة الأستاذ " **مصطفى بوتفنوشت** "، والتي تهدف إلى تتبع مراحل الانتقال وعملية التغيرات التي مسّت الأسرة الجزائرية، نظرا للعوامل التنموية، حيث بروز صفة الحداثة من خلال نموذج الأسرة النواة واستقلالية القرار وحصره بين الزوج والزوجة وأطفالهم داخل الأسرة بدلا من النموذج الموسع التقليدي للأسرة الجزائرية.

وهذا ما يتوافق ودراستنا، كون أن البحث عن المؤثرات والعوامل الأساسية المحفزة كالتي تجدها التنمية الشاملة للانتقال من التقليدية إلى الحداثة على المستوى الإجتماعي ومنه الأسرة، والثقافي والاقتصادي، من أهم التقاطعات المشكلة لمحاور الانطلاق في دراستنا، وكذا إمكانية المقارنة بالنتائج المتوصل إليها.

أما الدراستان الباقيتان حول الشخصية، حيث قامت بالأولى **"فادية عمر الجولاني"**، وكانت حول الشخصية العربية، وهي دراسة مقارنة في الدول العربية (مصر، الكويت، الأردن)، موضحة من خلالها المواقف والتطلعات والإهتمامات، بالإضافة لكيفية تكوين هذه الشخصية ودور عملية التنشئة الإجتماعية المعتمدة من قبل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، موضحة تفاوت الأجيال ثقافيا، نظرا للتأثيرات والتغيرات والإنتقال من التقليدية إلى المعاصرة.

وفي نفس الإتجاه العام باختلاف خصوصية مجتمع الدراسة وطرح الموضوع، نجد دراسة الأستاذ **"عبد الغني مغربي"** التي تمحورت حول الشخصية الجزائرية في إطار ثقافة المجتمع، مبيّنا ذلك الارتباط بين الثقافة والشخصية عبر مراحل المجتمع التاريخية، ومعللا أسباب وعوامل المؤثرات التي نتج عنها تغير واضح للمجتمع والشخصية التي اكتسبت صفات جديدة عما كانت عليه.

فنجد اشتراك هذين الدراستين، وخاصة الأخيرة منها، في كونها تتناول الشخصية كوحدة للدراسة، لا تنفصل عن ثقافة المجتمع، بل مرتبطة ببنائه، تؤثر وتتأثر به، تتغير أنماطها بتغير نظم المجتمع وتبدل عناصر ثقافته، كما تستقر

باستقراره، ووفق ذلك تتحدد الشخصية الأساسية للمجتمع. وهذه الدراسة تثري بحثنا ويستفاد منها في توجيه الباحث في المحاور الخاصة بالشخصية على الأكثر.

وأخيرا، لقد وفرت لنا هذه الدراسات إطارا جيدا من المفاهيم والقضايا النظرية والنتائج التي يمكن الإستعانة بها لفهم واقع البحث وميدانه، خاصة كون تعلق بعضها بالتغيرات الإجتماعية، وبعضها بالتنمية، والبعض الآخر بالشخصية والمجتمع، سواء العامة منها أو تلك التي تخصصت في دراسة المجتمع الجزائري والمناطق الريفية، حتى وإن تخللتها وجهات نظر مختلفة.

ـ ملخص الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل للمقاربة النظرية التي اعتمدتها هذه الدراسة السوسيولوجية، كاتجاه علمي استمد منه الباحث الأسس النظرية المتطابقة لهدف هذا البحث، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت وأشارت إلى موضوع بحثنا هذا من قريب أو بعيد، والتي لا يمكن تجاوزها، لأنها جهود علمية تشكل إطارا توجيهيا للباحث في إنجاز هذه الدراسة.

وأما المبحث الثالث من هذا الفصل، فقد تضمن عرضا تقييميا لتلك الدراسات السابقة، حيث منحنا إمكانية الوقوف عند أوجه التطابق والاختلاف في وجهات النظر

المستندة عليها تلك الأعمال وبحثنا هذا، إضافة لما وفرته من أطر في المفاهيم والنتائج، يجوز الاستعانة بها في فهم واقع هذه الدراسة وميدانها.

وسوف يتعمق هذا الفهم في الفصل التالي، من خلال العرض للدراسة السوسيولوجية حول القرية والعلوم التي اهتمت بدراستها.

الفصل الثالث
الدراسة السوسيولوجية للقرية وعلاقتها ببعض العلوم

- تمهيد

- المبحث الأول: سوسيولوجية القرية والتحديات الجديدة

1- سوسيولوجية القرية

2- القرية والتحديات الجديدة

- المبحث الثاني: القرية وعلاقتها ببعض العلوم

1- القرية والبيئة المحلية

2- القرية وعلم الاجتماع

3- القرية وعلم الإنسان (الأنتروبولوجيا)

4- القرية وعلم الاقتصاد

- ملخص الفصل

- تمهيد:

إذا كان الاتجاه العلمي اليوم، هو النظر إلى كل ظاهرة اجتماعية في علاقاتها الوظيفية بالظواهر الأخرى، فإن هذا لا ينطبق على الظواهر داخل المجتمع القروي فقط، بل إن هذا المجتمع نفسه لا بد أن يدرس في ضوء علاقاته المتعددة مع المجتمعات الأخرى، خصوصا في الوقت الراهن نظرا لتعدد المؤثرات الخارجية التي تؤثر فيه.

لذا التطرق في هذا الفصل لبعض الدراسات والأبحاث السوسيولوجية التي عالجت جوانب مختلفة من حياة القرية، وفي أماكن مختلفة من العالم، بهدف معرفة مدى الأهمية التي أمدّها المتخصصون والباحثون للبنى القروية في الريف، مما يزيد معرفتنا العلمية ويساعد على فهم تلك المجتمعات فهما جيدا، خصوصا أن المجتمع القروي أضحى يعيش ويجابه تحديات عديدة ومعاصرة، تتطلب الدفاع عن مميزاته الثقافية عن طريق إعادة بناء الموروث القديم، بالشكل الذي يتوافق والحداثة ويحقق طموحات سكان الريف.

ولكن هذا لا يتأتى بالانغلاق على الذات، وإنما بفعل الاستمرار العقلاني الذي يتجسد بوساطة المعرفة العلمية الواسعة، والإلمام بظروف وثقافة وبنى هذه المجتمعات. وعليه، يكون اطلاع الباحث السوسيولوجي على مدى العلاقة المتواجدة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى المهتمة بعالم الريف، تمكّنه من فهم وإدراك مدى تنوع هذه المجتمعات وتغايرها، وهذا ما يرمي الباحث إلى توضيحه من خلال مباحث هذا الفصل.

- المبحث الأول: سوسيولوجية القرية والتحديات الجديدة

1- سوسيولوجية القرية:

يمثل المجتمع الريفي في البلدان العربية عامة، وفي الجزائر خاصة، الشطر الأكبر من المجتمع، حيث يرتكز في الريف أغلبية السكان، وهؤلاء الذين يعمل غالبيتهم بمهنة الزراعة وما يتصل بها، ويقوم الإنتاج على الطرق التقليدية في معظم الأحيان. بينما نجد أن التطور والتنمية على المستوى الشامل والخاص بالمدن في معظم الدول، يتمركز في الصناعة والموانئ والبحث العلمي والتجارة ...الخ، وعلى هذا يبدو أن نصيب المجتمع القروي من هذه الأنشطة وغيرها ضئيل نوعا ما.[1]

إن خصائص المجتمعات الريفية، المتميزة بالتقليدية في العلاقات والنظم والأنساق والأنماط الثقافية، أي ببنيانها المرتبط في معظم الأحيان بالماضي الحضاري، مما يضعها في مفارقة واضحة مع المناطق المتمدنة والمرتكزة على الحداثة والعصرنة، والتي كانت ولا زالت تنمو وتتطور ويزداد عدد سكانها سنويا. وكان معظم ذلك، وفي أماكن عديدة من العالم، على حساب الريف.

فهذه العوامل والخصوصيات المتواجدة في المجتمعات الريفية حاليا، والتي يتجذر معظمها بتاريخها الحضاري والاجتماعي، والتي شكلت محور اهتمام الكثير من السياسيين والاقتصاديين والعلماء والمصلحين ورجال الدين وغيرهم، منذ فترات تاريخية متتالية وقديمة، مما توجّب على الباحثين وعلماء الاجتماع التعرف على خصائص هذا المجتمع، والإحاطة بظروفه وأحواله ومشاكله، وما يسوده من علاقات اجتماعية وثقافية ريفية متميزة. وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل أكاديمي، مع ظهور علم

[1]– أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1999، ص 81.

الاجتماع، وزاد اتساعا وتعمقا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث نشأة علم الاجتماع الريفي.[1]

ومن البدايات التاريخية لذلك، الاهتمام بدراسة المجتمعات المحلية عامة والريف خاصة، ما قدّمه المفكر العربي **" ابن خلدون "** في القرن الرابع عشر، فقد كتب فصولا منظمة في التمييز بين البدو والحضر، والتي أتت تحت عنوان **(العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل)** في الباب الثاني من المقدمة، وقد أرجع تلك الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة أساسا، وبين كيفية اعتماد أهل البدو في حياتهم على استعمال الفلح من الغراسة في الزراعة، أو على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل، وهذا ما يتطلب الفضاء الشاسع والمراعي والمزارع، والمتوفر خارج منطقة الحواضر، أي في البادية أو الريف، وحينئذ يكون اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم أمرا ضروريا. ويتضح من ذلك أن **" ابن خلدون "** صنّف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب، وأكد على أن أهل البدو (وهم يضمون الزراعة أيضا-الريف)، هم المنتحلون للمعاش الطبيعي[2]، وهذا ما نجده كخصائص استمرت وبقت مميّزة لحياة أهل القرى في الأرياف، ونقاط اختلاف ما بينها وبين المدن.

غير أن تأصل الدراسات السوسيولوجية للقرية، كانت بدايتها من الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة ظهور المشكلات الحادّة التي عانى منها الريف في المجتمع الأمريكي وضرورة دراسته، وارتبط ذلك بالفترة ما بين عام **(1890م)** وسنة **(1945م)**، والتي سمّيت بفترة **" الاستقلال "**، مما أدى إلى ظهور الدراسات التي تحلل المشكلات وتصيغ القوانين التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي، وهذا ما

[1]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001/2000، ص 10.

[2]– محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 1998، ص ص 183–184.

ساعد على ميلاد علم الاجتماع الريفي. ومن ذلك نجد المنشورات المتدفقة، كتقرير **" تيودور روزفيلت-Theodore Roosevelt "** عام **(1907م)** عن حياة الزراعة في الريف، وكذا دراسات كل من: **" ميشيل وليامز-Michel, W "** و**"وارن ويلسون-Warren, H. Wilson"** و**" نويل سيمز-Newell, L. Sems "** حول المجتمع المحلي الريفي الأمريكي، فيما بين **(1906م)** و**(1914م)**.[1]

وعلى إثر ذلك، كان صدور أول عدد لمجلة علم الاجتماع الريفي سنة **(1936م)**، وعليه حققت الدراسات السوسيولوجية للريف مكانة وأهمية في كليات الاقتصاد والزراعة، ومن ثم قسم الاجتماع، ونال علم الاجتماع الريفي اعترافا واسعا. وبعد هذا جاءت المرحلة الثانية، ما بين عامي **(1946م)** و**(1955م)**، وهي مرحلة المكننة والتحضر، وهي مسائل أثرت تأثيرا كبيرا في الحياة الريفية، وفي عمل أصحاب تيار علم الاجتماع الريفي. وأما المرحلة الثالثة، فتقع ما بين عامي **(1956م)** و**(1965م)**، وهي مرحلة الرفاه الاقتصادي التي أثرت في المجتمع الأمريكي ككل، والزراعة المصنعة ونمو الضواحي وارتفاع مستوى المعيشة. وعليه أصبح علم الاجتماع الريفي واسع الاعتراف والمكانة، نتيجة البحوث والدراسات حول الريف وقراه، والتي نشرت في مجلة علم الاجتماع الريفي.[2]

وقد ظهرت الدراسات السوسيولوجية للقرية في الريف الأوروبي، بعد **"الحرب العالمية الثانية"**، وهذا لا يعني بأنه لم تكن دراسات تهتم بالحياة الريفية من قبل، بل كانت هناك دراسات من أبرزها **" دوبولد فون فيز-D. Von Wiese "** بعنوان **(القرية)** عام **(1928م)**، وأجريت عدّة دراسات في **" هولندا "** عن المناطق الريفية في جامعة **" أمستردام "**، وفي فرنسا وألمانيا، ولكن مناهج دراستها كانت مختلفة عن المتبّع الآن فيما يعرف بعلم الاجتماع الريفي. وإضافة إلى ذلك، كانت

[1]- William Sevell, Rural sociological research, (1937-1965), R.VA 30, C dec, N°4, 1965, pp 428-451.

[2]– محمد عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص ص 21–22.

هناك معرفة بالحياة الريفية، وإن لم تكن منظمة، تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر على شكل تقارير وصفية عن الحياة الريفية، وتعدّ الآن وثائق في غاية الأهمية عن التاريخ الريفي. إذن، استمرت تلك الأبحاث بشكل غير منظم، لغاية حدوث اتصال وثيق بين العلماء الأوروبيين والأمريكيين، وبدأ الأوروبيون يعيدون النظر في الوضع الأكاديمي لعلم الاجتماع، متأثرين بمناهج البحث الجديدة، واتجهت البحوث والدراسات الريفية بتوضيح أثر الحضارة الصناعية الرأسمالية، في الاقتصاد الريفي والبناء الاجتماعي الريفي، ودراسة التنمية الريفية، والبحث عن أصول المجتمعات الريفية وطبيعتها، والعوامل المؤثرة والمشكلات التي تعاني منها.[1]

إن الدراسات الاجتماعية الريفية التي أجريت في البلدان النامية بشكل عام، قام بها باحثون من خارج تلك البلدان، أو بعض الدراسات قام بها باحثون محليون مرتبطة أكثرها بالجهود الفردية، حيث نجد في أمريكا اللاتينية من أشهر الدراسات التي أجراها **" روبرت فيلد "** عن المجتمع القروي، و**" سنتيا نلسن- Syntnia Nelson "** عن القرية المكسيكية، و**" تشارلي واجلس "** عن الحياة الاجتماعية العائلية والقرابة، والتنظيم السياسي الديني والطقوس والمراسيم التي تجرى خلال السنة. ونجد في الهند دراسات للقرية، قام بها كل من **" داسجوبتا-Dasgupta "** و**" ديوب-Dube "** و**" هاسويل-R. Hswell "**، كانت حول الاتصال الجديد في القرى الهندية، والبناء الاجتماعي والاقتصادي للقرية، والاقتصاد والتنمية في قرى الهند.[2]

وظهرت أيضا دراسات للقرية في اليابان، كدراسة **" جون أمبري- j. Embree "** حول الخلفية التاريخية وتنظيم القرية والأسرة والعائلة، وأشكال التعاون والروابط الاجتماعية والتغير الذي جرى في قرية **" سوبامورا "**. وفي

[1]– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وحدة بحوث الريف (الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة)، القاهرة، 1971، ص ص 28–31.

[2]- Lerner, Treassing of tradition society: Modernization of the middle east, Free press, London, 1944, p 140.

الصين دراسة أجراها **" مارتن بانج "** بعنوان قرية صينية، وأخرى لـ **" والميد دايزيل كروك "** حول التغيرات في القرية.[1]

ولقد استطاعت الدراسات الاجتماعية في الدول العربية، أن تحقق بعض النتائج حول المجتمع الريفي، بفضل الجهود الفردية لباحثين محليين، وكذا دراسات باحثين أجانب. ومن هذه الدراسات، دراسة **" عبد الله لطفية "** عن إحدى قرى الضفة الغربية بالأردن، تعرض فيها للنظم الاجتماعية والتغير الاجتماعي في مجتمع فردي تقليدي، وهناك دراسة لـ **" دانيال ليرنر "** بعنوان **" تحوّل المجتمع التقليدي "**، تناول فيها المجتمعات الريفية في تركيا وسورية، ولبنان والأردن وإيران ومصر.[2]

وهناك دراسة **" حسن أحمد الخولي "** حول **(الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية في ثقافة الفلاح المصري)** عام **(1976م)**، ودراسة **" سالم عبد العزيز محمد "** عام **(1971م)** حول **(التعليم والتغير الاجتماعي في القرية المصرية)**. وفي جامعة دمشق بسورية، درّس علم الاجتماع الريفي لأول مرة عام **(1955م)** في كلية التربية[3]، ومن الدراسات المعالجة لقضايا الريف، نجد دراسة **" محمد صفوح الأخرس "** لقرية **(حوارين)**، وتطرق فيها لمستوى المعيشة والحالة العائلية وعلاقة الأفراد بين بعضهم.

وظهرت بعض الدراسات في هذا المجال بدول المغرب العربي، كدراسة **"محمد نجيب بوطالب"** حول القبيلة في الأرياف المغاربية، ودراسة **" دورة محفوظ دراوي "** لـ **" ريف مارنيسة "** بتونس، حيث تعرضت للمرأة وصعوبة التكيف مع الحداثة، ودراسة **"زغال"** حول الاقتصاد الريفي في تونس، وهناك دراسة **"مرنيسي"** في المغرب حول **" التطور الرأسمالي وقابلية النساء العربيات**

---

[1]– محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، ط1، دار المعارف، مصر، 1980، ص 133.

[2]– محمد عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 48.

[3]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 19.

المسلمات " صورة لريفيات المناطق الغربية من المغرب، وكذا دراسة **" جاك برك- J. Berque "** حول حقوق الأراضي والإدماج الاجتماعي في المغرب، وهناك دراسة **" إرنست جيلنر-Ernest Gellner "** الذي تطرق فيها إلى النظام القبلي والتغيرات الاجتماعية في شمال إفريقيا.[1]

وكما لم تختلف الجزائر عن ذلك، حيث نجد دراسات كل من **" إميل ماسكورا-Emile Masqueray "**، و**" هنوتو ولوتورنو- Hanoteau & Letourneux "** حول القبائل والأعراف القبائلية والذي نشر ما بين **(1872م)** و**(1873م)**. وكذا دراسة **" بيار بورديو وعبد الملك صياد- Pierre Bourdieu & Abdelmalek Sayad "** سنة **(1964م)** حول أزمة الفلاحة التقليدية في الجزائر، ودراسة **" فاني كولونا-Fanny Colonna "** المتناولة لعناصر التاريخ الاجتماعي في الريف الجزائري، وكذلك دراسات **" معروف-Marouf. N "** حول القرى الجزائرية وظاهرة التحضر والريفية في العالم الثالث، ودراسة **" لوني-Launay. M "** حول الريفيين الجزائريين سنة **(1963م)** حيث تطرق فيها إلى **"الأرض، الكروم والرجال"**.[2]

وكما تمّت دراسة المناطق الريفية في إطار التوجيه الرسمي والذي تعلق بالزراعة ومحاولة تطويرها وتنميتها، مما ظهرت بعض الدراسات التي قام بها باحثون ونشرت في مجلات علمية، بعضها تابع لمراكز أبحاث مثل مركز البحوث للاقتصاد التطبيقي **(C.R.E.A)**، أو تلك التي عالجت مواضيع خاصة بالمناطق الريفية وكانت عبارة عن أبحاث لنيل شهادة الليسانس أو الماجستير والدكتوراه، على مستوى قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر أو الجامعات الأخرى في الوطن.

[1]- Dorra Mahfoudh-Draoui, Paysannes de Marnissa (le difficile accès à la modernité), Chama editions, Tunis, 1993, pp 34-36.

[2] Fanny Colonna, Savants paysans (éléments d'histoire sociale sur l'Algérie rurale), O.P.U, Alger, 1987, pp 334-349.

ولعل عرض هذه الدراسات السوسيولوجية، وعلى شكل أمثلة وليس الحصر، لنبيّن الجهود العلمية المبذولة من أجل زيادة معرفتنا بالجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة الريفية، والتوضيح إلى درجة ما، الأهمية التي أعطاها الباحثون والمتخصصون لدراسة الريف وقراه، مما يساعد على معرفة المجتمع الريفي بموضوعية ودقة أكثر، ويتيح الفرصة لتطوير الدراسات الاجتماعية حول الريف.

2- القرية والتحديات الجديدة:

يواجه المجتمع القروي في عالمنا المعاصر، تحديات تتزايد على مرّ الأيام، بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدّة مئات من السنين. إن هذه التحديات ليست مسألة منغلقة بمشكلة عابرة أو تغير يتناول بعض أجزائه أو مظاهر حياته، وإنما الأمر يتعلق بالمصير. فقد ترتب على زيادة التصنيع والانجازات العلمية والتكنولوجية والثقافية والمعرفية، وظهور توجهات نحو تحرير التجارة وتيسير حركة تنقل الأشخاص والمعلومات، أن طغت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر في المجتمع، حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة، اخذ في الزوال تدريجيا في عدد من بلاد العالم.[1]

وإن هذه العولمة، بكل معطياتها وأهدافها، تشكل تحديا مذهلا للمجتمع عامة والريف خاصة، لأن الحياة الحديثة تتركز تدريجيا في المدن، الأمر الذي يوشك أن تصبح الحضرية معه، هي الطابع المحتمل الوحيد للحياة في هذا العصر.

إن التأثيرات العديدة المتزايدة التي تمارسها المدينة، حتى في البلاد التي لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون في قرى، أصبح أمرا ملموسا، كما أن الدول النامية مثل الجزائر، تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة في القطاع القروي منها إلى مستوى الحياة الحضرية.

[1]– حسان الجيلالي، التربية وتحدي العولمة، في مجلة دفاتر المخبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الأول، ديسمبر 2005، ص 246.

تعدد عوامل وأساليب وأدوات إحداث التغير في المجتمع الريفي، كانت لها نتائج على حياة الإنسان وموروثته الثقافية، بحكم أنها تعمل على تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طيّاتها تقاطعات ثقافية في ظل متغيرات عصرية.

فإدخال القوة الآلية في الزراعة المختلفة التي ظلت لسنوات عديدة متربطة بقوة الإنسان والحيوان، أدى إلى تقليص دور القروي في مهنته الرئيسية واستبدالها بالآلة، وهذا ما انعكس على الإنتاج الزراعي، وأصبح الفرق واضحا في الكم والكيف، بين الزراعة التقليدية والمستحدثة[1]. وكما أن التحسينات الضخمة في مجال الحياة الفردية كالإسكان، والتي تجرى الآن في كل بلاد العالم، دخلت المجال الريفي وأضحت من المتطلبات الضرورية التي يطمح في الحصول عليها القروي، وبالتالي قد ينعكس تأثيرها على قيمه الخاصة بالجيرة والتضامن.

إن هناك سيلا سكانيا مستمرا يتجه من الريف إلى المدن، نتيجة لعملية التصنيع التي تشهدها المدن من جهة، ونتيجة للانفجار السكاني من جهة أخرى. فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطا اجتماعية واقتصادية نتيجة للزيادة السكانية، ومع وجود تيارات الهجرة من الريف إلى المدن، فقد أخذت الحيازات الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة، وتعاقب الأجيال، وتفاقمت مشكلة البطالة، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعا قليل الأهمية إذا ما قورنت بالصناعة. وقد ترتب على هذه الهجرة نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية، فقد أخذت المدن تضم أعداد كبيرة من الزراعيين، وأصبحت تصف بما يسمى **" ترييف المدن "**.[2]

إنه نتيجة للتصنيع والتقدم، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية، فالمدينة لا تعتمد فحسب على الإنتاج الزراعي للقرية، وإنما تمدّها أيضا بالسلع الجاهزة

[1]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1967، ص 359.

[2]– محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، مرجع سابق، ص ص 226–227.

كالآلات والأسمدة الكيماوية وغير ذلك. وعندما تدخل القرى في معاملات مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد، فإن تغيرات تحدث باستمرار في النمط العتيق للسوق الريفية، بالإضافة إلى العديد من التغيرات الأخرى.[1]

ولقد يترتب على اتساع الأفق الاقتصادي للقروي، أن تحدث عملية مراجعة للبناء الاجتماعي التقليدي، هذا فضلا عن تدخل الدولة في حياة القرويين وبدرجات متفاوتة، وبوسائل شتى، منها مثلا مشروعات الإصلاح الزراعي، والتعليم والرعاية الصحية والإدارة، مما يساعد على إدراك القروي للعالم. هذا إضافة للدور الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعي، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي.

وبصفة عامة أصبحت تشكل الأحداث اليومية في الأرياف المغاربية، هاجسا بالنسبة إلى الباحث الاجتماعي المتخصص، كما تطرح عليه تساؤلات عميقة حول مصير الأحكام المتعلقة بالتحول الاجتماعي وحضور الدولة، وكذا تبلور أدوار الفاعلين في المجتمع المدني، ومدى تفكك البنى التقليدية وانتشار نظام التحديث، وتبدل هوية الأنماط الإنتاجية الجديدة.[2]

وفي ضوء التحديات الجديدة التي يمرّ بها مجتمعنا القروي، وبهدف الحفاظ على خصوصيته من جهة، وتطويره ليتماشى مع الحداثة من جهة ثانية، يكون من الأهمية تتبع آثار الحراك الاجتماعي المكاني والتنظيمي داخل الفضاء التقليدي للهياكل القروية، تتبعا علميا يهدف إلى معرفة مدى عمق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم يمكن أكثر توجيه عملية التغير بما يتوافق والإدماج الوطني والتنمية الشاملة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 227-228.

[2]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (41)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/ يونيو 2002، ص 22.

ـ المبحث الثاني: القرية وعلاقتها ببعض العلوم

1- القرية والبيئة المحلية (Le village et l'environnement):

أكد معظم علماء الاجتماعي **(Sociologie)** وعلم الإنسان **(L'anthropologie)**، على أن الظروف البيئية تلعب دورا بدرجة عالية من الأهمية في الحياة الاجتماعية، وفي تشكيل بناء المجتمع، خصوصا إذا كان المجتمع يمتاز بنوع من التقليدية وله اقتصاد مختلط ومتكامل، مثل المجتمع الريفي أو البدوي.[1]

إذن البيئة المحلية التي تترجم إلى الفرنسية **(Environnement)** وبالانجليزية **(Environment)**، وهي مأخوذة من كلمة **(Environ)** الفرنسية، وتعني محيطا أو مجاورا، كما يستعملها الانجليز بمعنى المحيط الجغرافي أو المكان الجغرافي، ولكن تحديد البيئة المحلية لا يعني فقط ما يحيط **(Ce qui entoure)**، بل يتعدى ذلك ليشمل مفهوما أوسع، وتحديدا يتجاوز المكان إلى الإنسان، فهو علم يهتم برفاهية وصحة وسلامة الإنسان وحياته.[2]

إن معنى البيئة المحلية لغويا، المكان الطبيعي أو البيئة الطبيعية، ولكن أيضا تأثير الإنسان المحسوس على المكان، وما ينعكس من تأثيرا المكان على الإنسان في طرق عيشه وتكيفه مع عناصر المكان التي قد يعمل على تحسينها، فيخفف من حدّتها لكي يؤمّن حياة أكثر ملائمة.[3]

وباعتبار أن علم البيئة المحلية يقف عند دراسة الإنسان، وما ينتج عن علاقته المعقدة والمتبادلة مع بيئته الطبيعية، نجد أن علاقة القروي ببيئته المحلية ذات تفاعل

---

[1]– محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق)، مرجع سابق، ص 141.

[2]– سامي الشامي، علم البيئة المحلية (مفهومه وتطوره)، الباحث (مجلة فكرية)، السنة 8، العدد 2، رقم 47، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986، ص 9.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 9.

مستمر ومتبادل، تنحصر في حدود قريته، وما يتبعها من مجال طبيعي وحدود جغرافية بشكل أكثر.[1]

فنتيجة للتأثيرات المتبادلة، قد نجد ظهور بصمات التأثير البيئي على الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي وقراه، وعلى البنى الاجتماعية وما تتضمنه من أنساق ونظم، فراعي الإستبس مثلا، يتسم بخصائص نفسية واجتماعية تمثل بيئته، إذا أن الفردية العارمة **(Rugged Individualism)** والعناد، المحافظة، ضيق الأفق، الصرامة وجَهامة السكان، كلها تمثل قساوة الحياة اليومية في البيئة الإستبسية.[2]

وكذلك القوة، البأس، شدة التحمل، النحافة، الخفة، الصلابة وسرعة الغضب التي يتسم بها رجل الريف الجزائري، قد يكون اكتساب معظمها نتيجة بيئته التي تمتاز بالجبال والوديان والغابات والدروب الصعبة، كذلك اعتماد معظم الريفيين في الجزائر على المطر في الزراعة، وحتى الشرب، وعدم سقوط الأمطار بانتظام، قد ميّزهم بالحرص الدائم على المياه[3]، فسقوط المطر أو عدمه في جهة من المناطق الريفية، له تأثيره على نظام الرعي والزراعة في منطقة دون الأخرى.

ومن جهة أخرى، قد يكون مجتمع أو جماعة تعتمد على الصيد في مأكلها، حيث يحتم المناخ أو الموسم، كسقوط المطر أو الثلج، على الطريدة الظهور أو عدمه، أو يمنع صيدها في موسم معين، وهذا يؤدي دون شك إلى حدوث اختلال في توازن غذاء هؤلاء.

فتداخل وتكامل الزراعة والرعي والصيد، بشكل واضح، في حياة الكثير من قبائل وسكان الشمال الإفريقي، خصوصا تلك التي تعيش في جبال الأطلس، فهذه القبائل تملك قطعانا كبيرة من الأغنام، وهي تعتمد على ما تمنحه لها من أصواف

---

[1]– المرجع نفسه، ص 11.

[2]– سعدون جوير الفرجان، التعاون الزراعي وأثره في تعجيل التغير الاجتماعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1981، ص 108.

[3]– صاحب ناصر سعيد، معلم في الجزائر، ط1، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1969، ص 257.

تستعملها في التبادل التجاري، وفي صنع السجاد والألبسة، وحياتها تتضمن أيضا بعض الفعاليات الزراعية، حيث تزرع الأراضي المحصورة في الوديان والقريبة من الينابيع التي يسهل إرواءها، وفي الوقت نفسه تترك بعض أعضائها يتفرغون لرعي قطعان الغنم في السهول المجاورة.[1]

وكما أصبحت حاليا للثروات الطبيعية **(البترول)**، دوره الفعال حتى في حياة الريفيين، باعتباره أحد الموارد الوطنية في الجزائر، ناهيك عن الاختلال في حياة المجتمع عامة، والريف من ضمنه خاصة، لمجرد نكسة في أسواق البترول العالمية، لأنه يعدّ من أهم موارد رزق وميزانية مجتمعات الدول المنتجة.

إذن لعوامل البيئة المحلية لكل مجتمع، ارتباطا وثيقا بحياة أهله، ومثل هذا التأثير يدفع إلى التكيف بين الأفراد والبيئة، مما قد ينهض بالإنسان إلى تحسينها والتقليل من تأثير جوانبها، لكي يضمن ويعيش حياة أكثر ملائمة، وذلك عن طريق الانجازات والتطورات التي تحدث من يوم لآخر، في مجالات تحوير البيئة الطبيعية وتسخير ثرواتها للإنسان، ناهيك عما يحدث في الجانب الاجتماعي من تبدلات في النظم والعادات والأعراف والقيم، مما يترك أثره في هذه البيئة أيضا.

وعلى هذا الأساس، فإن دينامية النسق الإيكولوجي التي تنعكس على النشاط الاقتصادي، نجد لها صدى قويا في النظام الاجتماعي كله[2]. والقرية هي وسط لمجتمع ريفي، يتسم بخاصية بنائه التقليدي، نجد قوى العلاقة بالبيئة المحلية وظروفها، خاصة وأن الإنسان هو العمود الفقري الذي ترتبط به القرية من جهة، والبيئة من جهة ثانية، إذ يتصل بها اتصالا يكاد يكون مباشر، فهو أقرب للطبيعة. ونظرا لضعف المؤسسات الاجتماعية في القرية، قياسا بمثيلاتها في المجتمع الحضري، فإن مثل هذه الظاهرة تزيد من الصلة المباشرة بين إنسان القرية ووسطه الطبيعي، لذا فقد انصبت اهتمامات العلوم الإنسانية ورجالها على ذلك التأثير

[1]– قيس النوري، المدخل إلى علم الإنسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، 1982، ص 158.

[2]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص 78.

الاجتماعي، إذ أخذت تنظر إلى وسطه من خلاله، ومما ينجزه على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والفكرية، وما يفرزه من سلوك، متأثرا بوسطه الاجتماعي ووظائفه.

2- القرية وعلم الاجتماع (Le village et la sociologie):

من المعلوم أن في الأرياف تقطن مجتمعات بشرية تعيش حياة اجتماعية مثل باقي البشر، وإن كانت تمتاز بالاختلاف في تركيب مجتمعاتها وطرق حياتها، عما هو مألوف في الحضر **(المدن)**، في الوقت الذي يكوّن سكان الريف في معظم الأحيان تجمعا سكانيا على مساحة محددة، يطلق عليها تسمية **(القرية-Village)** والتي يعدّها الكثير، وحدة أساسية للمجتمع الريفي.

ولكن في هذه القرى، مجتمعات إنسانية تعيش وتحيا حياتها، ويتفاعل أفرادها بعضهم مع بعضهم الآخر، كما أن هناك علاقات نشطة بينهم وبين بنائهم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن مجتمع القرية ليس مجتمعا منعزلا عن المجتمع العام، وإنما هو جزء منه، كمجتمع محلي متمّم له ومتكامل معه. لذا نجد اهتمامات الدول بدراسة المجتمعات القروية ليست بجديدة، وإنما تعود بصفة عامة لدراسات المجتمع الريفي، خاصة في أمريكا الشمالية **(Amérique du Nord)** منذ وقت مبكر.[1]

وترمي دراسة هذه المجتمعات في الكثير من الأحيان، إلى معرفة خصائص المجتمع الريفي ومعالجة مشكلات سكانه، وتهتم بدراسة ظواهرها مثل: الهجرة الريفية، أو البناء السكاني، أو النظم الاجتماعية، أو مظاهر التغير ومشكلاته، وذلك للوصول إلى إدخال هذه المجتمعات الريفية في عملية التخطيط وتطبيق التنمية الاجتماعية الشاملة.[2]

[1]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، مرجع سابق، ص 31.

[2]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص 25.

وقد كان مبعث الاهتمام بالدراسات الريفية في ميدان علم الاجتماع، القفزات المذهلة التي أخذ يقفزها التقدم التكنولوجي في أوروبا وأمريكا، والثورة الزراعية التي أعقبت ذلك بإدخال الآلات وكثرة استخدامها في العمل الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تغيرات واسعة النطاق في الحياة القروية، بما ظل يدخل إليها من الخصائص الحضرية، إلى درجة أن القرية أخذت تتغير معالمها حتى خشي كثير من العلماء أن تنطمس معالمها القديمة.[1]

هذا لأن مقتضيات الدراسة المقارنة، والهدف الكبير الذي يسعى إليه علماء الاجتماع من إقامة علم الاجتماع العام، جعلهم يلتفتون إلى الأنماط الريفية في مختلف جهات العالم، وخاصة أن أقساما كبيرة من آسيا وأستراليا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية لا تزال الزراعة وما يتصل بها، هي المهنة الرئيسية للغالبية العظمى من السكان. كذلك أصبحت دراسة المجتمعات الريفية في كل بلد من بلاد العالم مهمّة جدا، لأغراض عملية تتصل بمسائل الهجرة والإسكان، والقوة البشرية والكفاية الإنتاجية، والعلاقات الإنسانية ومسائل الإدارة والتنظيم، وتنسيق الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم والجريمة والانحراف، وغير ذلك من الموضوعات التي تهتم بها أجهزة الدولة المختلفة.[2]

فعلم الاجتماع العام، هو أحد العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى اكتشاف الحقائق والمعارف المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، بهدف الوصول إلى الأسس والقواعد والنظريات والقوانين التي تفسر سلوك هذه الظواهر تحت الظروف المعنية، وتساعد على التنبؤ بسلوكها في المستقبل. ويتناول علم الاجتماع العام في هذا الشأن، دراسة الظواهر الاجتماعية كافة بصفة عامة، دون النظر إلى كونها ريفية أو

[1]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، نفس المرجع السابق، ص 31.

[2]– المرجع نفسه، ص 32.

حضرية، ولا يستهدف هذا العلم بالضرورة الوصول إلى حلول معينة للمشكلات الاجتماعية.[1]

أما علم الاجتماع الريفي، فإنه يقوم بما يقوم به علم الاجتماع العام من دراسات، ولكن بالنسبة للظواهر الاجتماعية الريفية، وإلى جانب ذلك يقوم بدراسة المشكلات الاجتماعية القائمة، بهدف الوصول إلى الحقائق التي يهتدي بمساعدتها إلى وضع حلول سليمة لهذه المشكلات.

ويستفيد علم الاجتماع الريفي مما يتوصل إليه علم الاجتماع العام، من حقائق وقواعد ونظريات، تفسر السلوك العام للظواهر الاجتماعية الريفية، ويعدّ علم الاجتماع الريفي فرعا لعلم الاجتماع العام، من ناحية أنه يستخدم الطريقة العلمية نفسها في دراسة الظواهر الاجتماعية. وإن كان علم الاجتماع الريفي يعتمد المجتمع العام في الحصول على المعارف والحقائق العلمية عن المجتمع، إلا أن هذا لا ينفي أن علم الاجتماع الريفي علم مستقل بذاته من حيث مكوناته،فمادته العلمية مميزة من مادة علم الاجتماع العام[2]. ولذلك نجد تبني معظم العلماء الاجتماعيين، علم الاجتماع الريفي **(Rural Sociology)**، واعتماده في دراسة الأرياف وقراها، باتباع الطرق المنهجية للبحث العلمي (المسح، الإستخبار، الحصر، التجريب، الإحصاء، الوثائق التاريخية وغيرها).[3]

3- القرية وعلم الإنسان (الأنتروبولوجيا):

على الرغم من أن المجتمع القروي يمثل الوحدة الدراسية لكل من علم الاجتماع الريفي والأنتروبولوجيا القروية، إلا أن هناك عدة اختلافات جوهرية من ناحية موضوعات البحث وطريقة جمع المادة وتحليلها.[4]

---

[1]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 29.

[2]– نفس المرجع والصفحة.

[3]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، مرجع سابق، ص 31.

[4]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 31.

وقد بيّنت ذلك عدة دراسات قام بها أساتذة في علم الإنسان **(الأنتروبولوجيا)** بمختلف المجتمعات، مثل: دراسة **" ريد فيلد "** للمجتمعات القروية في أمريكا الوسطى، ومنها دراسته لإحدى قرى المكسيك **(Mexico)** عام **(1931م)**، وكذلك الدراسات الحقلية التي أجراها على الحياة الريفية في ياكاتان **(Ycatan)** وفي ايبوزتلان **(Tepoztlan)**، وشان كوم **(Chan Kom)** بشيكاغو **(Chicago)** من عام **(1930م)** ولغاية **(1950م)**[1]، أو دراسة الأنتروبولوجيين البريطانيين والفرنسيين لبعض القرى في النرويج وغينيا البريطانية. وعلى هذا الأساس نجد دراسات العديد من القرى العربية، سواء من قبل الأجانب كالتي قام بها **" إفنز برتشارد "** حول قبائل النوير في السودان، أو دراسة **" بيتر جيزر-P. Geiser "** للتكافل الاجتماعي في المجتمع النوبي المصري، أو من قبل العرب أنفسهم، مثلما يقوم به قسم الأنتروبولوجيا بجامعة الإسكندرية، حول المجتمعات المحلية منذ نشأته سنة **(1974م)**[2]، وكذا مركز الدراسات الأنتروبولوجية بجامعة وهران، وغيرهما من الجامعات والمراكز العربية.

وفي هذا الإطار نفسه، نذكر بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر، لباحثين ومتخصصين قاموا بدراسات حقلية للقرى في الدول العربية، ومنها دراسة **"فاروق أحمد مصطفى"** لمجتمع النوبة المصري، و**" محمد الجوهري "** لبعض مظاهر التغير في منطقة أسوان، وكذا **" محمد عباس "** حول الثقافات الفرعية في المجتمع المصري[3]. ونجد كذلك دراسات **" صفوح الأخرس "** للقرى في الريف السوري، و**" شاكر مصطفى سليم "** لعشائر وسكان الهور في العراق، بالإضافة لدراسة **" علاء الدين جاسم البياتي "** للمجتمعات المحلية في منطقة شثاثة بالعراق،

---

[1]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص 45–46.

[2]– نخبة من أعضاء هيئة التدريس، الأنتروبولوجيا (بحوث ودراسات تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2003، ص ص 360–363.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 361.

وغيرها من الدراسات الأنتروبولوجية التي تناولت بشكل وآخر المجتمعات القروية عامة، والدول العربية خاصة.

وما يخص المواضيع، حيث تهتم الدراسات الأنتروبولوجية بدرجة التكامل من الداخل والخارج، لتلك المجتمعات القروية، أو تبيّن أوجه الثقافة الريفية وأبعادها، وتدرس المجتمع الريفي على أنه كلّ متساند. كما تدرس البناء الاجتماعي والنسق الإيكولوجي في الريف، وكذا دراسة الظواهر الجزئية في إطار سياقها العام، وتقوم بتحليل ارتباطات العلاقات الوظيفية بالظواهر.[1]

أما الطرق المتبعة في جمع المعلومات عن هذه المجتمعات، فإنها تتلخص في استعمال الملاحظة بالمشاركة والإخباريين المحليين، والأساليب الإحصائية والوثائق. كما أضاف بعض الأنتروبولوجيين وسائل جديدة في دراستهم وتحليلهم للمجتمع القروي، فقد وجدوا ضرورة الاستعانة بمفاهيم ومناهج العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم الاجتماع وعلم النفس، للوصول إلى تحليل متكامل للعلاقات المتداخلة المركبة في المجتمعات القروية.[2]

وعلى العموم، فمهما تكن الطرق والمناهج الموظفة في الدراسة القروية، نجد أن وحدة الدراسة في الريف بالنسبة لعلم الإنسان، هي القرية ومجتمعها. ومن المواضيع المدروسة، التغير الاجتماعي والتطورات الاجتماعية، والمؤثرات المختلفة في البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات الريفية، وهذا ما نعتقد أنه يتطابق وهدف هذه الدراسة.

4- القرية وعلم الاقتصاد (Le village et l'économie):

فقد استحوذت المجتمعات الريفية في أوروبا وآسيا، انتباه رجال الاقتصاد والاجتماع والمؤرخين الذين كانوا يهتمون بأصول النظم القروية، ولا سيما

[1]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص 26.

[2]– محمد عاطف غيث، دراسات في المجتمع القروي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 25.

الزراعية، وقد تركز اهتمام هؤلاء الدارسين حول العلاقات بين الفلاحين، وأشكال الملكية الزراعية المختلفة، وخاصة الإقطاع. وقاموا بوصف العلاقات التي كانت موجودة بين هؤلاء القرويين الذين كان معظمهم يسكن الأكواخ، وبين سادة المزارع الذين كان هؤلاء الفلاحون يعملون في خدمتهم، ويقوم بوصف هذه العلاقات كميدان نشاط يتميز به ذلك المجتمع، ولم يكن ذلك المجال في هذه الحالة مجالا اقتصاديا تماما.[1]

وقد قام الدارسون لعلم الاجتماع الريفي والاقتصاد، بوصف المناطق التي تباع فيها البضائع من نوع وآخر، وكذلك المناطق التي يأتي إليها المشترون من مراكز التوزيع. كما قدّم **" أرنسبرج-Arensberg "** و**" كمبال-Kimball "** وهما من الأنتروبولوجيين، وصفا جيدا لمثل هذه الأسواق، التي تتركز حول تقاطع الطرق، وفي المعارض والمحلات في ريف إيرلندا.

وكما يظهر الميدان الاقتصادي في ذلك **" السوق الصامت "**، الذي نوّه بأهميته الألمان الذين كتبوا عن الاقتصاد البدائي، وقد نما ذلك السوق الصامت في مجتمعات ما قبل التعليم. ولكن الصناعة التي تنشأ خارج الحياة المحلية، وخاصة الصناعية الرأسمالية والتكنولوجية، تجذب سكان القرى الهندية للعمل في مناجم الماس، أو سكان الريف للعمل في المزارع البعيدة أو المصانع.[2]

في أيّ بلد زراعي أو منطقة زراعية، تكون للأرض قيمة كبرى، وقد لاحظ ذلك الكثير من الباحثين في المجتمعات الريفية، في مختلف أنحاء العالم، ولهذا تقوم الحياة الاقتصادية على ملكيتها، واستغلالها أو العمل فيها. وتختلف طرق الملكية من بلد إلى آخر، باختلاف النسق الاجتماعي والنظم الإدارية وطرق الوراثة، وهذا ما بيّنته دراسة كل من **" شانغ وفي-Chang and Fei "** التي نشرت نتائجها في كتابهما **" Earthbound china "** الصادر في لندن سنة **(1948م)**، حيث انصب

[1]– أحمد الأصفر وأديب زيد عقيل، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص 31–32.

[2]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص 56–57.

اهتمامهما على دراسة علاقة الحياة الاقتصادية بنظام ملكية الأرض، على أساس اختلاف هذا النظام في القرى، وقد توصلا إلى أن اختلاف علاقة الإنسان بالأرض تؤدي إلى اختلافات في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية على السّواء، وإن كانت هناك وجوه شبه كثيرة، مصدرها الاعتماد على الأرض كمصدر أول للمعيشة.[1]

لقد اعتمد عالم الاقتصاد على مفاهيم علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع الريفي خاصة، وتفسيراته المتعددة للظواهر والنظم الاجتماعية الريفية، حتى يمكن فهم الظواهر الاقتصادية فهما متعمقا، حيث أصبح يبحث في المجتمعات التي تعمل على تأمين الحاجات المادية للإنسان، ودراسة النظم الاقتصادية، من حيث الإنتاج والمبادلة والتوزيع، وركز على الجماعات ذات الوظائف المتعددة، والأسرة والدولة من الناحية الاقتصادية.[2]

وخلاصة القول، أن لعلم الاقتصاد دور هام في الكشف عن الحقائق الاقتصادية المرتبطة بحياة الريف، وقد ساعد في فهم تلك الظواهر. كما مدّ علم الاجتماع بمفاهيم وتفسيرات اقتصادية في غاية الأهمية.

ـ ملخص الفصل:

إن عرضنا في هذا الفصل لسوسيولوجية القرية، وكذا علاقتها ببعض العلوم الأخرى، كان لضرورة نظرية، ومحاولة لتوضيح بعض الاتجاهات واهتمامات علماء وباحثين اجتماعيين، بالقرية والمجتمعات الريفية، والتي كانت مختلفة المواضيع رغم قلتها النسبية، غير أنها تدل على إدراكهم أن القرية تمثل المرحلة المتوسطة بين درجتين مختلفتين من الحياة الاجتماعية، حيث لها مميزات تختلف عن

[1]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، مرجع سابق، ص 195.

[2]– صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص 97.

المجتمع المتمدن نظرا لارتباطها بماض ثقافي وحضاري من جهة، وكيان اجتماعي بدأ يتعرض أكثر لتحديات العصرنة، بسبب القفزات المذهلة التي أخذ يقفزها التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى تغيرات واسعة النطاق في الحياة القروية.

فخشية الكثير من العلماء أن تنطمس معالمها القديمة، باعتبارها نمطا هامّا من أنماط الحياة الاجتماعية، ومحاولة فهم واقعها بهدف إدماجه ليتماشى والحداثة، كان من الحوافز المهمّة لإجراء الدراسات والأبحاث، حول الأنساق والنظم المكوّنة للقرية، ومحاولة فهم عوامل التغير التي اجتاحتها.

وقد يتضح من المبحث الثاني في هذا الفصل، العلاقة الوطيدة التي تربط القرية ببعض العلوم، كعلم الاجتماع والإنتروبولوجيا وعلم البيئة والاقتصاد باعتبارها الهيكل الأساس المشكّل لموضوع دراسة هذه العلوم، والإنسان هو المحور الفعال في ذلك. فدينامية النسق الإيكولوجي التي تنعكس على النشاط الاقتصادي، نجد لها صدى في النظام الاجتماعي كله، مما يبين العلاقة المتبادلة بين القروي ومحيطه البيئي والاجتماعي، مما ينمط حياته على ذلك التأثير المتبادل.

وهذه الألفة المميزة لسكان الريف بمحيطهم، شكلت عنصرا أساسيا، كانت له الأهمية والاعتبار في وضع الخطط التنموية للمناطق الريفية، وهذا ما يمكن معرفته من خلال محاور الفصل الموالي.

الفصل الرابع
التنمية والريف

- تمهيد

- المبحث الأول: مفهوم ونظريات التنمية

1- مفهوم التنمية

2- نظريات في التنمية

- المبحث الثاني: المعوقات والأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية

1- معوقات التنمية

2- الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية

- المبحث الثالث: التخطيط والتنمية الريفية

1- التخطيط والتنمية

2- التنمية الريفية

- ملخص الفصل

ـ تمهيد:

استحوذت قضية التنمية ومشكلاتها على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم، منذ الحرب العالمية الثانية. وأصبح مفهوم التنمية من المواد الجديدة في عالم المصطلحات، فالكل يتحدث عن التنمية وخطة التنمية، والسبب الرئيس، هو الحداثة النسبية للمفهوم وارتباطه بكل جوانب حياتنا، وهذا سهل على الجميع التحدث فيه، كلّ ضمن اختصاصه.

وباعتبار التنمية هي عملية تغيير مقصود نحو الأفضل، فهي إذن (جهود قصدية + تخطيط = تطور نحو الأفضل)، وبالتالي هي قبل كل شيء، أسلوب عملي يقاوم ويبعد السلبية، ويمنع استخدام أساليب العنف والهدم، ويوجه الطاقة البشرية إلى تحقيق أهداف المجتمعات، تحقيقا يحيل الآثار السلبية إلى قوة إيجابية متعاونة، وطاقات مادية ومعنوية متكافئة تهدف إلى تحقيق تقدم المجتمع نحو آماله الكبرى.

لقد أضحت التنمية من القضايا الكبرى التي تهم قطاعات عريضة من البشر لاسيما في مجتمعاتنا النامية في الوقت الحاضر، سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، باعتبار أن معظم هذه الدول عاشت الحرمات والاستعمار والتخلف والفقر، مما أدى إلى التركيز على التنمية من قبل حكوماتها، بهدف الانتقال بمجتمعاتها من حالة التخلف إلى حالة التقدم في المناحي الخدمية والإنتاجية.

وإذا كان البحث عن الاكتفاء الذاتي وتحسين الإنتاج وتحقيق الازدهار والرفاهية ومحو آثار الحرمان والتخلف في المناطق الريفية خاصة والمجتمع عامة هو الهدف الأسمى للتنمية ومجهودات حكومات هذه الدول، فإن التركيز على المناطق الريفية كجزء من التنمية الشاملة، أصبح حقيقة ضرورية وملحة في الكثير من الدول

النامية، غير أن خصوصيات كل دولة من هذه الدول والاختلاف الإيديولوجي لكل منها، أدى إلى الاختلافات في المعالجة والأساليب المتبعة في تنمية مجتمعاتها.

لذلك فمن الطبيعي جدا أننا نجد ذلك التعدد لتعريف هذا الاصطلاح (التنمية) داخل المجتمعات لاختلاف الإستخدامات، لذلك ظهرت تعريفات عديدة أدت أحيانا لصعوبة تحديد المعنى الاصطلاحي له[1]. وهذا ما سنحاول معرفته بالإضافة إلى المعوقات التي تعترض طريق التنمية، لأنه لا يمكن القيام بعملية تحديث ناجحة في المجال الاقتصادي، بينما يظل المجال السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي محافظا على تقليديته. كما أن للتنمية أبعاد متعددة من أهمها البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أي هناك تساندا متبادلا بين هذه المجالات، مما يتطلب النظر إلى عملية التنمية كعملية متكاملة تتم في كل مجالات المجتمع في آن واحد بوصفها تغييرا أساسيا يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي بكل مكوناته وأنساقه ونظمه سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه وتوضيحه في هذا الفصل.

ـ المبحث الأول: مفهوم ونظريات التنمية

1- مفهوم التنمية:

لقد نشأ وتطور هذا المفهوم لدى الكثير من علماء اجتماع الغرب، ولدى الكثير من الهيئات الدولية المعنية بقضية التنمية، فقد صدر هذا المفهوم لأول مرة سنة

[1]– إبراهيم عبد الرحمن عودة، التنمية وأوقات الفراغ في المجتمع الريفي (دراسة ميدانية في قرية مصرية)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 33، الجزء الأول، كلية الآداب بجامعة المنيا، مصر، يوليو 1999، ص 14.

(1944م) في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن "التربية الجماهيرية"، حيث تقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة.[1]

ثم صدر أول تعريف منظم لتنمية المجتمع في ظل الدوائر الاستعمارية البريطانية، والذي قدم في مؤتمر **" كامبردج الصيفي-Cambridge "** حول الإدارة الإفريقية سنة **(1948م)**، وقد تمّ تعريف التنمية بأنها: " حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلي نفسه ". وتلا هذا، دراسة هامة حول قضية التنمية، قدمت في مؤتمر **" أشردج-Ashridge "** للتنمية الاجتماعية سنة **(1954م)**، قبل فيها المؤتمر الصيغة العامة للتعريف السابق، وهي أن التنمية الاجتماعية "حركة مصممة لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعالة للمجتمع ومبادأته "[2].

وصدر تعريف آخر حديث عن إحدى الهيئات الرأسمالية الأمريكية هي **"مصلحة التعاون الدولي"** والتي عرفت تنمية المجتمع بأنها "عملية العمل الاجتماعي" حيث ينظم أهالي المجتمع المحلي أنفسهم للتخطيط والعمل ويحددون حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية، ثم يضعون الخطط الجماعية والفردية لمواجهة هذه الحاجات والمشكلات وتنفيذ هذه الخطط بالاعتماد الأكبر على موارد المجتمع مع دعمها عند الضرورة بخدمات وموارد الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع.[3]

---

[1]– نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية (دراسة في اجتماعيات العالم الثالث)، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978، ص ص 94–95.

[2]– المرجع نفسه، ص 95.

[3]- Community development guidelines of the international co-operation administration, community development, Review 03, New York, December 1957, pp 3-6.

أما التعريف الأكثر شمولية ويقبله معظم المشتغلين الآن بالتنمية والتخطيط، هو ما جاء به الباحثون في الأمم المتحدة **(U.N)** سنة **(1956م)**، بعد أن لحظوا كون جل التعاريف السابقة قاصرة، واعتبروا أن التنمية هي: " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد ".[1]

هذا، وقد ظهرت بعض التعريفات للتنمية في عدة دراسات أخرى، يمكن الإشارة إليها، ومنها تلك التي صدرت سنة **(1960م)** بعنوان **" تنمية المجتمع والتنمية الاقتصادية "**، واستطاعت أن تطور إطارا تصوريا للعمل الإنمائي يعتمد على تعريف سنة **(1956م)**، ويمكن إيجاز هذا الإطار في عدة نقاط أساسية هي:-

أولا: أن برنامج التنمية برنامج ذو جانبين، حيث يجمع بين الإسهام الذاتي والعون الحكومي على أن تنطلق المبادأة من أحد هذين الجانبين. **ثانيا:** الطابع الشمولي للبرنامج تحقيقا لشمولية المواجهة، وتعطينا هذه الدراسة مثلا على ذلك بما تطلق عليه التجربة العملاقة في التغير الاجتماعي والمخطط، وهي التجربة الهندية في نظر خبراء التنمية في الهيئة الدولية، والطابع الشمولي هو ما أدى بهذه الدراسة إلى أن تطلق على مفهوم التنمية (مركب تنمية المجتمع). **ثالثا:** تحقيق المبادأة المحلية والبدء بالحاجات التي تحتل أولوية في تصور أبناء المجتمع. **رابعا:** الإستعانة بالأساليب الإختيارية أو الطوعية في العمل الاجتماعي والبعد عن أساليب القهر.[2]

وفي ضوء ما تقدم لتعريف التنمية، نجد أنها تمثلت في مجموعة من العمليات الدينامية التي تتم من خلال فريق متكامل من المتخصصين، وقد أدركت الأمم المتحدة هذه الحقيقة التي أتت واضحة في تعريفها للتنمية سنة **(1956م)**، وكما نجد أن التنمية وخاصة في المجتمعات المحلية، تتميز بالمشاركة الإيجابية والمبادأة لأهالي المجتمع،

[1]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 42.

[2]– نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص 99–100.

في عمليات التنمية، وتوحد الجهود الأهلية والحكومية، وهذا يعني أن التنمية لا تتحقق بطريقة رشيدة وفعالة وواقعية إلا بالمشاركة الشعبية. والهدف من وراء ذلك، نجد تحسين الأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي إحداث سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية في المجتمعات.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، نجد إشارات أخرى لمفهوم التنمية، حيث أشار **" فليب روپ-Philip Roupp "** إلى التنمية في دراسته الشهيرة بعنوان **" المدخل إلى تنمية المجتمع "** سنة **(1953م)**، والتي تقوم على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية وبين التغير الاجتماعي بوجه عام. واعتبر أن التغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أيّ اتجاه، بينما نجد أن التنمية الاجتماعية في استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف.[1]

أما **" لوري نلسن-L. Nelson "** و**" فرنر-Verner "** و**"رامزي- Ramsy"**، فقد اختلفوا مع فكرة **" روپ-Roupp "**، حيث يذهب هؤلاء في دراستهم عن **" بناء وتغيير المجتمع "** إلى أن التنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة إلى تنمية الوعي والإعتماد المتبادل بين المواطنين، وتنمية قدراتهم على تحمل مسؤولية ومواجهة مشكلاتهم.[2]

يقول **" ألبرت ماير-Albert Mayer "** الخبير الأمريكي في تخطيط المدن: "أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع، وبدونها يصبح البرنامج التنموي « **Development Programme** » عقيما لا جدوى منه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية، فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين"[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 107–108.

[2]- Lury Nelson, Ramzy, Verner, Community structure and change, New York, 1966, P 416.

[3]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 45.

بينما يخالف هذا الرأي **" ف. براين-F. Brayns "** ويذهب إلى أن الهدف من تنمية المجتمع، هو هدف اجتماعي أولا وقبل كل شيء، وأن التنمية الاقتصادية هي في الحقيقة نتاج نور المعرفة، وأن تصح أبدان مواطنيه من الأمراض والعلل، وأن يرتفع وعي التقدم الاجتماعي، لأن المجتمع الجاهل المريض يجب أن يخرج أولا من ظلام جهل الجماهير فيه إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة البناءة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما نجد في جانب آخر **"شادويك-Chadwick"** الخبير البريطاني في تنمية المجتمع، يرى أن هناك مدرستين للفكر في هذا الموضوع، إحداهما ترى أن تحسين الظروف المادية لمستوى المعيشة لشعوب العالم ستؤدي بالضرورة إلى تحسين المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي في هذه المجتمعات، وأن تنمية المجتمع يجب أن ترتكز على التنمية الاقتصادية ليتولد منها تنمية اجتماعية، وثقافية وسياسية، وترى المدرسة الأخرى، أن تنمية القدرات البشرية وتحسين الأحوال الاجتماعية، سيدفع الناس بالضرورة إلى تحسين مستواهم المادي والاقتصادي والارتفاع بمستوى معيشتهم.[1]

ويذهب **" ليون سندر-Leon Sinder "** إلى أن مفهوم تنمية المجتمع " هو النمو والتغير دون عنف لاقتحام بناء القيم الأساسية للشعب الذي يعطي الحياة معنى، والتي تكون عقلانية وراشدة بصدق، وموجهة عن طريق التطبيق التقني في تحقيق الأهداف القياسية، والنمو لا يعني إتلاف أو تخريب ما هو موجود من العناصر القديمة، وإنما تطوير ذلك حسب رغبة المجتمع وبصفة إيجابية للانتقال إلى الجديد وحتى تحقق الأهداف العديدة والأكثر قبولا "[2].

أما البعض من علماء الاجتماع يعتبر التنمية **" عملية مجتمعية-Sociétal "** شاملة هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية في آن واحد الإنسان، وتهدف إلى تحقيق نمو في الداخل، وتحسين مصحوب بتبدلات ذات شأن، ليس في الأوضاع الاقتصادية

[1]– نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]- Leon Sinder, Concepts in community development, American Anthropologist, journal of the American Anthropological Association, v 37, N° 2, April 1971, p 378.

فحسب، بل في الأوضاع الإجتماعية ليتمكن الإنسان من بسط سيادته وسيطرته على بيئته الحياتية، ولابد من التأكيد على أن الناتج النهائي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس مجرد حاصل جمع التبدلات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه حصيلة تفاعل متبادل ومستمر بين عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.[1]

وفي الآونة الأخيرة أعاد البنك الدولي والهيئات المعنية بشؤون التنمية، النظر في مفهومها للتنمية، حيث ركزت على تنمية الموارد البشرية باعتبارها الجانب الحيوي لعملية التنمية ويتجلى ذلك في اهتمام تلك الهيئات والمؤسسات ببرامج التعليم والتدريب والصحة والإسكان والتغذية في العالم النامي.[2]

لقد وجدت إيديولوجيا التنمية، بالفعل إقبالا باهرا منذ الخمسينيات، وأحرزت انتشارا واسعا، حيث تأثر الفكر التنموي للدول النامية (المتخلفة) في بداياته تأثرا بالفكر التنموي السائد في العالم في ذلك الوقت، المروج له عبر القنوات الفكرية والدبلوماسية المختلفة، وقد أثر هذا الفكر على اختياراتها التنموية والصناعية. أما العناصر الأساسية للفكر التنموي الصناعي الذي كان سائدا في تلك الفترة **(1950-1970م)**، فيمكن تحديده في العناصر التالية:[3]

1/ نقل التكنولوجيا.
2/ نقل التكنولوجيا بأسلوب المفتاح باليد وأسلوب الإنتاج باليد.
3/ الصناعة المصنعة.
4/ أقطاب النمو والتنمية.
5/ إحلال الواردات (الصناعات البديلة عن الواردات).

---

[1]– محمد صادق، البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص 37.

[2]– زينب إبراهيم، مصر– قوتها البشر، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 144، القاهرة، أغسطس 1996، ص 42.

[3]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر (التجربة والآفاق)، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص ص 26–27.

لذلك كانت هذه الأساليب التنموية قد تأثرت بتوجه نظري غربي شمل كافة برامج الحكم في بلدان العالم الثالث، وأصبح من الطبيعي جدا أن نجد بعض المحاولات من قبل المختصين لتعريف التنمية في هذه الدول.

وفي هذا الصدد يرى **" وفيق أشرف حسونة "** أن التنمية هي " عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية، والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى "[1].

وأشار الدكتور **" محمد الجوهري "** أن التنمية بشكل عام هي: " عملية تغير ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية) وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع). وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك الانتفاع بنتائجه وثمراته "[2].

أما الدكتور **" جورج قرْم "** بيّن أن الفشل الكثير من الجهود التنموية في العالم الثالث يدل أكثر على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري، وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية، لها رؤية واضحة في أمور الرقيّ والإنحطاط الحضاري.[3]

وكما بيّن **" علي غربي "** أن التنمية يمكن تحديدها في مثلث، قاعدته الاقتصاد وضلعاه هما التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية. وأيّ تجاهل لأحد الأضلاع أو تباطؤ في وتيرة سيره بالنسبة لغيره يعني إعاقة التنمية، وفي هذا المجال يعتقد أن

---

[1]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 43.

[2]– محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص ص 144-145.

[3]– جورج قرم، التنمية المفقودة (دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 6.

التنمية السياسية تتجلى بصورة أساسية في الديمقراطية، في حين يمكن حصر التنمية الاجتماعية في التعليم، المشاركة، عمل المرأة ...الخ.[1]

من خلال استعراضنا للتعريفات السابقة والموجزة التي حاولت إلقاء الضوء على مدلول مفهوم التنمية، يمكن أن نستخلص الملاحظات الآتية:

1/ أنه لا يوجد مفهوم واحد لمعنى التنمية، ولكن تعريفها تمحور في إطار الأهداف التي ينبغي للمجتمع تحقيقها، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية.

2/ تشتمل التنمية على عدد من الأبعاد، لا نستطيع أن نفصل أحدها عن الآخر (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية)، فهي تتشابك وتتفاعل مع بعضها بعضا لتحقيق التنمية المتوازنة، وأن الإهمال في أي بعد من هذه الأبعاد أو التقصير في تنمية أحدها، سيؤدي إلى اختلال التنمية بشكل عام.

3/ يعتبر الإنسان محرك التنمية وهو هدفها الأساس وغايتها ووسيلتها.

وفي ضوء التعريفات والمقوّمات الأساسية آنفة الذكر، يمكن لنا صياغة تعريف محدد يعكس نظرتنا إلى التنمية، ويتلخص في: أن التنمية عملية تغيير نسبي أو جذري مقصود، يصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بأوجهها المختلفة، وليس مجرد خدمات لهذا القطاع أو لفئة معينة، وأن الإضافة أو التقصير في جانب منها يجد أثره وصداه في الجوانب الأخرى، بل ويجب أن تركز أيضا على تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية والبيئية.

إذن فالتنمية شمولية متعدد الأبعاد والمستويات، تتطلب تخطيطا وتنسيقا دقيقا بين قطاعاتها المختلفة، بالإضافة إلى حساب مداخل كل الأبعاد ومخارجها، فالتنمية الاقتصادية وحدها لا تحقق التنمية المتوازنة، وأي تنمية تسير وحدها في قطاع من القطاعات مهددة بالضياع، إذا ما أغفلت ما يدور في القطاعات الأخرى، وبهذا تكون التنمية عملية مجتمعية متكاملة شاملة، لها أهداف تسعى إلى تحريك الإمكانات

[1]– علي غربي، معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2000، ص 91.

المتاحة بمختلف أنواعها، والتي تكون أكثر ملائمة لاحتياجات البيئة وخصوصية المجتمع، ويدرك موقعه من السياق المحلي والعالمي، وتشابكهما معا.

ونجد أن التأكيد بوضوح على ضرورة الحفاظ على نوع التوازن بين الاستثمار في الموارد البشرية والاستثمارات الأخرى في محاولة تحقيق التعادل بين معدلات العائد الاجتماعي، وأن تراعي السياسات التنموية لهذه البلدان (العالم الثالث) بأكبر قدر ممكن من المرونة، تماشيا مع عدم استنزاف للموارد الاقتصادية والبيئية، والحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والقادمة على السواء. وهذا ما حاولت تأكيده إستراتيجية التنمية في المجتمع الجزائري، عندما قامت منذ البداية في وضع دعائم لبناء اقتصادها.

ولذلك كانت الإنجازات التي تمت، هو تصنيع الدولة القائم على خلفية فلسفية، هي فلسفة القطاع العام والملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج، وفي إطار هذه الفلسفة، فإن الدولة هي التي تحدد الأهداف وتقوم بالإنجاز والتوجيه والمراقبة في آن واحد، وباعتبار أن دور الصناعة والتنمية الصناعية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، ومن ثم اعتبر التصنيع بمثابة قاطرة لقيادة وجرّ التنمية نحو التقدم الاقتصادي والإزدهار الاجتماعي، واعتباره نقطة محورية تتمفصل حوله جميع القطاعات الأخرى.[1]

2- نظريات في التنمية:

أولا- النظرية الكلاسيكية (Classical Theory):

قد تتمثل هذه النظرية في أهم الإسهامات الكلاسيكية في دراسة التنمية، بداية من أعمال الفلاسفة القدامى.

حيث نجد في الفلسفة اليونانية معالجة لمشاكل المجتمع وتنميته عن طريق الفكر الفلسفي ورسم الطرق للوصول إلى أمور مثالية كما فعل أفلاطون الذي تجسدت أفكاره بصورة واضحة من خلال تكلمه عن المدينة الفاضلة (جمهورية

[1]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 25–26.

أفلاطون)، حيث عالج بموضوعية القضايا التي تهتم بها الدراسات السوسيولوجية المعاصرة.[1]

كما نجد في الفكر الروماني أيضا معالجة لمشاكل المجتمع وتنميته وإصلاحه، وذلك بصيغة علمية أكثر من التأمل النظري، وخاصة ما مثلته المدرسة الأبيقورية والمدرسة الرواقية. وما نريد التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن الفكر الروماني في تطوير المجتمع، لم يكن يؤمن بالقوى الغيبية المسيرة، وإنما كان يؤمن بالناحية العلمية التطبيقية والنظرة الشاملة في الإصلاح وضرورة التوافق والانسجام مع نواميس الطبيعة.[2]

أما في الفكر المسيحي، فنجد أيضا معالجة لقضية التنمية والتغير، حيث كان للكنيسة دورا مهما في الفكر الاجتماعي، وكانت فكرة القدرية هي الغالبة على كل حركات الإصلاح، أي لا تستطيع قوة بشرية تغيير المجتمع، لأن المجتمع خلق سماوي، فالسماء هي التي خلقت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن خصائصها أنها أزلية لا يمكن تغييرها بإرادة الإنسان، وهذا يعني أن المجتمع استاتيكي وعلى الإنسان أن يتقبل هذه الظواهر من فقر وطبقات اجتماعية، لأن في ذلك تخلص من الخطيئة، ويعتبر الفيلسوف المسيحي **" أوغسطين "** من الفلاسفة الذين اعتقدوا في القدرية.[3]

أما بالنسبة للفلسفة الهندية وكذا الفلسفة الصينية، نجد أن الأفكار الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالمجتمع، كانت مصطبغة بالصبغة الدينية، حيث أخذت الأفكار الدينية طريقها إلى جهود الإصلاح ومعالجة قضايا التنمية أيضا. فالتنظيم الاجتماعي الهندي كان يستند إلى القواعد الدينية ويتشكل من خلالها. أما الإصلاح في الصين، نجد أن للديانة البوذية دورا كبيرا في القضاء على مظاهر التعسف الطائفي، وكان

---

[1]– عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، العراق، 1975، ص 164.

[2]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث–دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية–، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 51.

[3]– المرجع نفسه، ص 52.

يتسم بإصلاح أخلاقي سلوكي يعمل على خلاص المجتمع من شرور النظام الطائفي الذي كانت تلتزم به الديانة البراهمية، ويعتبر الفيلسوف الصيني **"كونفوشيوس"** من أهم الفلاسفة الذين ساهموا بآرائهم وأفكارهم في معالجة مشاكل المجتمع وتطويره.[1]

كما نجد في الفلسفة الإسلامية معالجة لقضية تغيير المجتمع وتنميته، حيث ساهم العديد من مفكري وفلاسفة الإسلام مثل: **(الفارابي، وابن سينا، وابن باجة، والغزالي، وابن مسكويه، وابن خلدون)**، لأفكارهم التي حاولوا من خلالها بيان الأسس التي يجب أن يقوم عليها المجتمع الفاضل، والعلاقات الاجتماعية. ومن أبرز هؤلاء، العالم **"عبد الرحمن بن خلدون"** الذي قدم دراسة واقعية لإصلاح النظم الاجتماعية، حيث حاول أن يضع خططا وأفكارا للإصلاح والتغيير الاجتماعي، وتمثلت أهم أفكاره التي ارتبطت بقضية التخلف والتنمية، وأوضح أثر البيئة على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهر العمراني، كما بيّن ديمومة التغير والتطور وحركية الحياة الاجتماعية، وكذا ذكره للقانون العام في تطوير المجتمع من خلال المشابهة البيولوجية بين المجتمع الإنساني والإنسان، بالإضافة إلى توضيحه أهمية العصبية في تطور المجتمع.[2]

كما ظهرت نظريات فلسفية وسوسيولوجية عديدة في أوروبا تضمنت العديد من القضايا الفكرية التي ترتبط بالتنمية وتطور المجتمعات، وتتمثل هذه النظريات والإسهامات الأوروبية في أعمال كل من: **(كوندرسيه، فيكو، سان سيمون، ترجو، أوجست كونت، هربرت سبنسر، بالإضافة لأدم سميث وريكاردو، ومالتس)**.

لقد تناول هؤلاء بالبحث والدراسة تطور الإنسانية وتقدمها، بحيث تسير الإنسانية في خط صاعد نحو الرقى والإكتمال، وتكون كل مرحلة أرقى من سابقتها. وكما أن تاريخ الإنسانية يمثل وحدة متماسكة وأن كل الشعوب تتطور وتمر بمراحل محددة **(الدينية، البطولة، الإنسانية)** أو **(المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية)**، غير أن التطور التاريخي لا يرجع للعامل الاقتصادي وحده، إنما

[1]– نفس المرجع السابق، ص 52.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 53–59.

لعدة عوامل ومن خلال مجموعة متفاعلة من الظواهر والمتغيرات الاجتماعية. كما اعتبر بعضهم أن المجتمع الإنساني ككائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس.[1]

وكان تركيز بعضهم على عنصر رأس المال، والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي بصفة مباشرة إلى التنمية الاقتصادية.[2]

بيد أن المتأمل فيما قدمته النظرية الكلاسيكية في التنمية، سوف يجد أن بعض هذه الآراء عبارة عن تأملات فكرية لم تستند إلى استقراء الواقع، والدراسة الإمبريقية لهذا الواقع في مكان وزمان معينين، مما كانت أقرب إلى فلسفة التاريخ منه إلى علم الاجتماع، غير أنها قد أنارت الطريق للرعيل اللاحق من المفكرين والعلماء لإصلاح المجتمع وتنميته، هذا فضلا عن تناولها العديد من الأفكار والقضايا الفكرية التي تهتم بها الدراسات السوسيولوجية المعاصرة في مجال التنمية، كحتمية التغير والمناداة بالنظرة العلمية في دراسة المجتمع وإبراز أهمية العامل الاقتصادي والنسق الإيكولوجي في التنمية والتأكيد على المتغيرات غير المادية في التنمية، بالإضافة إلى الظواهر الاجتماعية والتطور الاجتماعي في ضوء العوامل الداخلية والخارجية. ولا شك أن كل هذه القضايا الفكرية يمكن الانتفاع بها عند التخطيطي للتنمية ومحاولة فهم قضية التخلف والتنمية.

ثانيا- النظرية الماركسية – (Marxian Theory):

تقوم هذه النظرية على وضع عدة مراحل تاريخية للنمو الاجتماعي والاقتصادي، وتتمثل محركات التطور في طبيعة التناقضات الداخلية للنظام السابق، وتؤكد النظرية الماركسية على أنه في كل عصر من عصور التاريخ (الشيوعية البدائية، الرّق، الإقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية)، كانت الأساليب السائدة في الإنتاج

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 60–65.

[2]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 48.

والتبادل، وكذلك التنظيم الاجتماعي الذي ينشأ عنها بالضرورة، تمثل الأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية والفكرية لهذا العصر.[1]

ولقد لفت **" ماركس "** الأنظار إلى التنمية على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية. وإلى جانب هذا أعار ماركس اهتماما كبيرا لدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية، وعليه تعالج النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع، والعوامل الاقتصادية، والمراحل التاريخية والطبقية.[2]

ويذهب **" ماركس "** إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه، يدخلون في علاقات محددة ومستقلة عن إرادتهم، ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه، البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يمثل الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية والسياسية، كما تطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي(*) الاجتماعي.[3]

كما يؤكد **" ماركس "** أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع، فمن خلاله يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى، أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطا أساسيا لوجود المجتمع. وكما أن القوى المنتجة في المجتمع تتألف من وسائل وأدوات الإنتاج التي يخلقها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل

---

[1]– نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 46.

[2]– إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 19.

[3]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 69.

(*)– يعني " الوعي الاجتماعي social consciousness " طبقا للمفهوم الماركسي، الأفكار والتصورات والمشاعر التي تساعد الإنسان والجماعات والمجتمع على تمثل العالم المحيط أو استيعابه، وقد يكون هذا الوعي زائفا، عندما يحول بينه وبين فهم العالم المحيط وتصوره أية معوقات أو ضغوط، من أيّ نوع. وللمزيد من المعلومات والتفصيل أنظر:

عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق.

التي يتم بواسطتها خلق الثروات المادية، والعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج معتمدين في ذلك على ما لديهم من خبرة الإنتاج.[1]

ترتكز النظرية الماركسية على المادية الجدلية والمادية التاريخية **(Historical Materialism)**، حيث اعتمد ماركس عليهما في تقديم نموذج عام لتطور المجتمعات الإنسانية، وحاول تبعا لذلك تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة، وبناء على المنطلقات المادية التاريخية يحدث التغير الاجتماعي (التنمية) كنتيجة للصراع الطبقي.

لقد أتت تصورات **" ماركس "** متجاوزة الحالة البنائية الآنية في عصره إلى حالات أخريات مستقبلية، وكان موقفه تفسيريا لا تبريريا، نظر للمجتمع من داخله، ديناميته وتناقضاته، ورأى الناس صناع الحياة ومنتجيها وعدّ المجتمع امتدادا للإنسان العامل، وكان تصوره للمجتمع كلاّ تاريخيا متغيرا ومتطورا، وأن المجتمع في تطوره وتغيره لا يسير عشوائيا تحكمه الفردية والنوازع السيكولوجية وإنما هو محكوم بقوانين اجتماعية نوعية للتطور الاجتماعي.[2]

فرغم ما تقدم ذكره حول النظرية الماركسية، غير أن المتأمل قد يلاحظ، أن تفسيرات **" ماركس "** وآرائه، كانت سببية أحادية الجانب، مرتكزة بشكل واضح على العامل الاقتصادي، مما يستعص تطبيق تلك الأفكار في المجال الاجتماعي على عدد كبير من العلاقات التي هي في الأصل كما يذهب **"سروكينP. -Sorokin"**(*) ذات اعتماد متبادل(**) **(Mutually dependent)**، بالإضافة لمصداقية التنبؤ الماركسي بمسار التطور الاجتماعي وانتقال المجتمعات إلى التكوين الاشتراكي، حيث لا يمكن تصور مجتمع بلا طبقات وبلا صراع، لأن تنبؤه هذا قائم على استقراء التاريخ وعلى تحليل التكوين الرأسمالي، مع غياب الشواهد الواقعية، وقد لفت هذا

---

[1]– كمال التابعي، نفس المرجع السابق، ص ص 70–71.

[2]– عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 107.

(*)– بيترم سروكين، باحث سوفياتي المنشأ، عمل في الجامعات الأمريكية والغربية، وتتمثل أعماله في تاريخ الفكر السوسيولوجي، وفي دراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية.

(**)– أي تبادل التأثير والتأثر المتعدد الاتجاهات، بين الظواهر مع بعضها.

أنظار الكثير من الباحثين أمثال: **" رالف داهريدورف-R. Dhrendrorf "** و**" ريمون آرون- R. Aron "**.

هذا وقد يكون من الإنصاف القول أنه رغم صعوبة تطبيق الاتجاه الماركسي على كل المجتمعات وخاصة العالم الثالث، ومنه الدول العربية نظرا لخصائصها، إلا أن كارل ماركس كشف عن أهمية العديد من المتغيرات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والسياسية والقيمية في التنمية، كما قدم لنا رؤية عميقة يمكن الانتفاع بها في فهم قضية التخلف والتنمية.

ثالثا- النظرية السلوكية (Behaviorism Theory):

قدم أصحاب هذا الاتجاه إسهاما واضحا في نظرية التنمية، يكشف عن تأثر بالغ بالاتجاه البنائي الوظيفي، وعموما فقد اهتموا بتوضيح قضية أساسية هي أن عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، ومن هذا المنطلق يؤكد مؤيدو هذا الاتجاه على دور الأبعاد السلوكية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع، وهذا هو السبب الذي دفعهم إلى القول أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية.[1]

وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء، منهم على سبيل المثال: **"دانيال ليرنر-Daniel Lerner"** و**" دافيد ماكليلاند- David. C. Maclelland "** و**"أفرت هيجن-Everett Hagen"** و**" سومبير-Schumpeter "** و**إليكس إنكلز** و**فاينر** و**شوداك**.[2]

ويتفق كل من **" ماكليلاند "** و**" هيجن "** في نقطة أساسية هي أن المستوى العالي من الإبداع والخلق هو الشرط الأساسي لإحداث التنمية الاقتصادية. وهكذا يبدو واضحا أن هذين الباحثين قد اهتما بدراسة مشكلة سوسيولوجية معقدة هي

[1]– إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، مرجع سابق، 2001، ص ص 16-17.

[2]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 107.

التجديد في المجتمع، حيث فسّرها **" ماكليلاند "** في ضوء توجهات دينية معينة، في حين يفسرها **" هيجن "** في ضوء التغيرات التي تطرأ على البناء الأسري.[1]

أما **" ليرنر "** فقد كشف عن حقيقة هامة مفادها أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية، وتتمثل هذه التأثيرات في أن التحديث يلعب دورا هاما في تغير القيم من ناحية، كما أن القيم بدورها تؤثر في التنمية والتحديث، فقد تعجل القيم بالتنمية وتكون سندا لها، وإما أنها تكون عائقا من عوائق التنمية.[2]

وبناء على ما تقدم، ورغم أهمية ما طرحه أصحاب هذا الاتجاه، إلا أن أطرهم التصورية ارتبطت بالواقع الأوروبي مما افقدها البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة، كما افتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية وتحيزت للثقافة والمجتمع العربي، وعليه كانت معالجتها لقضايا ومشكلات التنمية، متجاهلة للواقع البنائي التاريخي في البلدان النامية، علما أن واقع هذه البلدان يختلف نهائيا في طبيعته عن طبيعة الواقع الغربي الذي انطلقت منه هذه النظريات السيكولوجية.

رابعا- نظرية النمو المتوازن (Balanced Growth Theory):

إن أولى المحاولات التي بذلت لاقتراح إستراتيجية للتنمية مبنية على أساس المحافظة على التناسبات الداخلية ضمن نطاق الاقتصاد الواسع، هي نظرية ما يسمى بـ **" النمو المتوازن "**.[3]

ويذهب مؤيدو هذه النظرية إلى التوازن بين عناصر الاقتصاد المختلفة **(عمل، رأسمال، أرض، تنظيم)**، يؤدي إلى إنجاح عملية التنمية، وإن الإخلال أو عدم التوازن بعنصر من تلك العناصر سينتهي حتما إلى تخلف اقتصادي.[4]

---

[1]– إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، مرجع سابق، ص 17.

[2]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 112.

[3]– م.م. أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ترجمة عز الدين جوني، دار الفارابي ودار ابن رشد، بيروت، 1979، ص 63.

[4]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص ص 49–50.

وأما المبادئ الأساسية لهذه النظرية تقود إلى أن العقبة الأساسية التي تقف في وجه التطور الاقتصادي، وخاصة التصنيع في بلدان **" العالم الثالث "**، هي ضيق السوق الداخلية الناجم عن مستوى الدخول المتدني لدى غالبية السكان.[1]

لقد اقترح هذا النموذج بشكله الأولي الأستاذ الأمريكي **" پ. روزنشتاين رودان-P. Rosenstein Rodan "** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كمشروع من مشاريع إنعاش اقتصاد بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية، وقد استند هذا النموذج على ميكانيكية تطور الصناعة الخفيفة، أما الصناعة الثقيلة والزراعة فقد أهملتا. وأضاف لهذه النظرة الاقتصادي الأمريكي **" ر. نوركس "** أفكارا بما يتناسب مع خصائص البلدان **" المتخلفة "** واقترح إدخال الزراعة والبناء التحتي في ميكانيكية التطور، وتلافيا لعدم التناسب بين القطاعات يجب تطوير الصناعة والزراعة بمعدلات متشابهة، كما يمكن اتخاذ التوزيع المتكافئ للمؤسسات الصناعية.[2]

يظهر الجانب الإيجابي لوجهات نظر مناصري **" نظرية النمو المتوازن "** في أنهم يعيرون اهتماما كبيرا إلى ضرورة المحافظة على التناسبات المحددة ودعمها، مع الإشارة إلى ضرورة توسيع القدرة الشرائية الإجمالية والسوق بشكل عام، أي وضع عملية التطور والتنمية في إطار التجانس الكامل لجميع الشروط التي يتكلمون عنها.

فبغض النظر عن جاذبية هذه النظرية المزعومة لمناصريها في بعض البلدان المتخلفة، إلا أن تطابق النمو الكمي والتطور الحقيقي، لا يلعب دور النموذج لتطور بلدان **" العالم الثالث "** لسبب بسيط هو أن تحقيقها في الحياة غير ممكن لا في الخطة التقنية-الاقتصادية ولا في الخطة الاجتماعية-الاقتصادية، حيث تتطلب العملية أموالا ضخمة وإطارات مؤهلة وطاقة اقتصادية كبيرة، لا تتوفر في معظم البلدان المتخلفة. هذا، بالإضافة إلى كونهم عمليا ينادون بالمحافظة على تناسبات جامدة موجودة سابقا،

[1] – م.م. أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، نفس المرجع السابق، ص 63.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 64–65.

مما يتعارض بحقيقة التجربة التاريخية لتطور بلدان " العالم الثالث " المبيّنة لحتمية كسر الهياكل التي تعيق التطور، وعليه نجد أن هذا النموذج مثير للإشكال إلى حد كبير في حالة تطبيقه على هذه المجتمعات، كونه مخطط ميكانيكي جدا.

خامسا- نظرية مراحل النمو الاقتصادي (Stages of Economic GrowthTheory):

تعتبر من أحدث نظريات التنمية الاقتصادية في العالم **(ظهرت عام 1960م)**، ومن أبرز علمائها: **" والت ويتمان "** و**" روستو-W.W. Rostow "**، **" تالكوت بارسونز-Talcott Parsons "** و**" ولاس "**، وحيث أعاد هؤلاء إحياء فكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات، محاولين الإفادة منها في دراسة البلدان النامية (المتخلفة).[1]

ومن أهم إسهامات هؤلاء ما قدمه **" روستو- Rostow "** كنظرية في التنمية الاقتصادية، التي تنهض على فكرة أساسية مؤداها أن المجتمعات تمر في تطورها بمراحل خمسة أساسية هي:[2]

1/ مرحلة المجتمع التقليدي: حيث يعتمد إنتاج المجتمع على العلوم والفنون التي كانت شائعة قبل عصر **" نيوتن "**، ويتميز هذا المجتمع بعدم الفهم للظروف الطبيعية، مما يترتب عليه انخفاض في الإنتاجية ويتسم بغلبة الطابع الزراعي وتركز السلطة في أيدي ملاك الأرض.

2/ مرحلة التهيؤ للإنطلاق: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بحدوث تغيرات عميقة في قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والتجارة الخارجية وظهور العديد من الأفكار والاتجاهات والعادات التي تساهم في تحقيق التقدم، مثل نشر التعليم.

3/ مرحلة الإنطلاق: تعتبر من أهم مراحل التطور الاقتصادي، وهي قصيرة نسبيا، حيث تبلغ **(20)** سنة، ويتم فيها القضاء على كل المعوقات التي تحول دون

[1]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 135.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 136–138.

تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعبئ الأفراد مدخراتهم ويزيدون معدلها، كما تحدث تغيرات جذرية في طرق ووسائل الإنتاج من خلال التجديد والابتكار، ويذهب "روستو" إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة للإنطلاق في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، وكذلك العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي.

4/ مرحلة الاتجاه نحو النضج: يشير **" روستو "** إلى أن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة بعد حوالي ستين **(60)** عاما من بداية مرحلة الإنطلاق، ويأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث، ويطبق ذلك في استغلال موارد المجتمع، كما ترتفع الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، وتزداد العمالة ونسبة العمال المهرة وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل: السيارات والأجهزة الكهرومنزلية والصناعات الكيميائية، واقتراب المجتمع من مرحلة النضج وتحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

5/ مرحلة الاستهلاك الوفير: تعتبر هذه المرحلة هي الأخيرة، ومن مراحل التطور الاقتصادي، وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد، والتقدم التكنولوجي، كما يرتفع الاستهلاك ارتفاعا كبيرا. كما تخصص الدولة اعتمادات هائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، ويشير **" روستو "** إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد دخلت هذه المرحلة في عام **(1920م)**، أما بريطانيا العظمى في عام **(1930م)** وأوروبا الغربية فقد دخلت هذه المرحلة في عام **(1950م)**.

أما **" بارسونز-Parsons "**، انطلق في تحديده للعملية التطورية على أنها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للنسق، والتي تعني مزيدا من التحكم المجتمعي في البيئة بحيث يتمكن النسق (المجتمع) باستمرار من التكيف مع مواقف جديدة ووظائف جديدة. ولكي يزيد المجتمع من هذه القدرة التكيفية لابد أن يخبر ثلاث عمليات أطلق عليها **" دائرة التطور "** وهي: **أ-** التباين، **ب-** التكامل، **ج-** التعميم.[1]

المتأمل فيما قدمته هذه النظرية سوف يجد أنها إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها في دراسة قضايا التخلف والتنمية بشكل عام، رغم الاختلافات بين وجهات نظر

[1]– إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، مرجع سابق، ص 13.

علمائها، حيث كانوا يسعون لتحديد مراحل محددة لتطور المجتمعات البشرية، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإنها عانت من تناقضات ونقائص وسلبيات جعلتها قاصرة في فهم مشكلات التخلف والتنمية في بلدان " العالم الثالث "، لأنها تعلقت بالواقع الأوروبي الذي يختلف في طبيعته عن واقع وتاريخ الشعوب الأخرى. كما أن مثل هذه النظرية لم تجب عن أسئلة عديدة كثيرا ما تثار على بساط البحث مؤداها: لماذا تحدث هذه التحولات في مجتمعاتنا ولا تحدث في غيرها؟ ولما تحدث بدرجات وأشكال متفاوتة ؟ وما هي أهم المعوقات البنائية والتخطيطية التي تواجه عمليات التنمية والتغيير ؟ وغيرها من التساؤلات الجوهرية والمهمّة.

بعد عرض الخطوط العريضة والقضايا الرئيسية التي تنهض عليها النظريات أو الاتجاهات السوسيو-اقتصادية في دراسة التخلف والتنمية، نجد أنه من الضروري الإشارة إلى استخلاص عام عن أهم نقاط هذه النظريات.

إن أشكال الإستراتيجية العامة للتطور التي نقشت جديرة بالاهتمام بدون شك، لأن كلا منها يحتوي على بذور منطقية قادرة في الحقيقة أن تكون مصدرا لتسليح الاقتصاديين في البلدان المتخلفة، مثلا، تتمتع ضرورة التمييز بين مفاهيم **(النمو)** و**(التطور)** و**(التقدم)** بأهمية تطبيقية، بالإضافة إلى أهميتها النظرية البحتة، لأن ذلك يساعد في تحديد الخطوط العريضة اتجاه السياسة الاقتصادية، وتطبيقها في حالات معينة. وكما عملت على كشف أهمية البعد الاقتصادي في التنمية والتحديث موضحة دور المتغيرات الاقتصادية في تفاعلها مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوّة، ومنها من بيّنت أهمية الإطار الاجتماعي الثقافي والمتطلبات السيكولوجية في التنمية، بالإضافة إلى طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمي والتنمية.

وفي الوقت نفسه، إذا أخذت هذه النظريات بشكل عام، ودون مبالغة، قد تكون غير صالحة لوضع إستراتيجية عامة للتنمية في غالبية البلدان المتخلفة، ويتلخص هذا النقص في التصورات أو النماذج التطويرية، بالإضافة إلى تركيز اهتمامها على عامل واحد معين، غالبا ما يكون رأس المال، باعتباره شرطا كافيا لتأمين التطور.

وعليه يتلخص ضعف هذه النظريات مع إغفالها الكثير من الجوانب بتاريخ وواقع الدول النامية (المتخلفة) مما نجد عدم تركيزها على النقاط التالية:

أ- إغفال دور الاستعمار في التخلف.

ب- التحيز الواضح إلى النموذج الغربي في التحديث والتطوير.

ج- تناسي وعدم التطرق للبعد التاريخي للمجتمعات النامية.

وصفوة القول أنه في ضوء هذه الاستنتاجات، وفي سياق البحث عن نظرية تلائم واقع البلدان النامية (المتخلفة)، يمكننا القول أن الدراسة السوسيولوجية المعمقة لقضية التخلف والتنمية في هذه البلدان، تتطلب مدخلا تكامليا شاملا، يضع في اعتباره كافة المكونات والمتغيرات التي تعمل على تشكيل هذه الظاهرة وإفرازها، لأنه من الضروري جدا النظر إلى التنمية نظرة تكاملية شاملة، باعتبارها عملية تغيير حضاري شاملة لها أبعادها المتداخلة والمترابطة، تلك الأبعاد التي تتحدد في الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والسوسيوثقافية والسيكولوجية، والتي توجب أن يضعها المخططون في اعتبارهم.

ـ المبحث الثاني: المعوقات والأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية

1- معوقات التنمية:

تعد التنمية عنصرا هاما في عملية تطور المجتمع، وهي ليست مجرد أحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، بل تعديلا جوهريا للمجتمع، وهناك ضرورة ملحة للوقوف على التحديات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، بل إن إزالة هذه العقبات يعتبر شرطا ضروريا لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فعاليتها.

ويمكن تحديد هذا المفهوم **(المعوقات)** باعتباره يشير إلى المشكلات (Problems)، بذلك الشيء الضار وظيفيا وبنائيا، ويقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.[1]

ويشير مفهوم مشكلات (المعوقات) التنمية هنا، إلى كل العوامل التي تؤدي إلى الانحراف على النموذج المثالي للتنمية، وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى البرامج التنموية إلى تحقيقها، وقد تكون هذه المعوقات نابعة من البناء الاجتماعي الثقافي، أو معوقات تتصل بطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، وقد تكون معوقات اقتصادية اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو سياسية، ومن الممكن أن تتفاعل كل هذه المعوقات وتتساند مع بعضها البعض في سبيل إعاقة مسيرة التنمية في أيّ مجتمع.[2]

انطلاقا من الآراء الواردة في الاتجاهات والنظريات حول التنمية -آنفا- والمفسرة لواقع التنمية وخاصة في دول العالم الثالث، تنطلق من أفكار متعارضة بل متناقضة -أحيانا- وبالتالي فإن تحديد معوقات التنمية في هذه الدول تعرضت لاختلافات في تحديديها وكيفية التغلب عليها حتى يمكن تحقيق التنمية:

1-1/ أن المتأمل فيما قدمه **" والت روستو "** في نظريته **" مراحل النمو الاقتصادي "** يلاحظ أنهم يرجعون معوقات أو مشكلات التنمية في العالم الثالث إلى عدم قدرة هذه الدول على تخطي المراحل التي تمر بها عملية التنمية كما حددها **"روستو"** في نظريته، كما أكد على أن العقبات الكامنة في البناء الاجتماعي والمتمثلة في القيم البالية والقوى المعارضة التي ترتبط بالمجتمع التقليدي وتحول دون تحقيق مرحلة الانتقال من المرحلة التقليدية إلى مرحلة الإنطلاق.

2-1/ أما أصحاب الاتجاه الماركسي، فيرون أن المعوق الرئيس لعمليات التنمية في دول العالم الثالث يكمن في أسلوب الإنتاج بما يتضمنه من قوى الإنتاج

---

[1]- Max Siporin, Introduction to social work practice, N.Y, Macmellah Publishing Co, INC, 1975, p 18.

[2]– عبد الوهاب إبراهيم، معوقات التنمية في العالم الثالث (دراسة للحالة المصرية)، رؤية من وجهة علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص ص 17–18.

وعلاقات الإنتاج. ويرى **" ماركس "** أن التنمية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الثورة، فهي الأداة الوحيدة لإحداث التغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، وهذا ما تعجز هذه الدول عن تحقيقه.

3-1/ يرجع أنصار الاتجاه السيكولوجي معوقات التنمية في هذه الدول إلى الافتقار لدرجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز.

إلى جانب المعوقات السابقة التي عكستها الاتجاهات النظرية، المفسرة لواقع التنمية في العالم الثالث، يجب أن نشير إلى أن هناك معوقات أو مشكلات أخرى نحاول إلقاء الضوء عليها بإيجاز فيما يلي:

أولا- المشكلات الاجتماعية:

1/ ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع، فمن الملاحظ أن معظم دول العالم الثالث تعاني زيادة في أعداد سكانها لا تتماشى مطلقا مع قدراتها الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية، كل ذلك يحدث آثارا سلبية على التنمية، تكون بمثابة تحدّ لتنمية أيّ مجتمع.[1]

2/ انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المتوطنة بين أفراده، فيلاحظ ارتفاع معدل الوفيات، إذ يصل في إفريقيا إلى نحو **(20)** في الألف، بينما يبلغ في الدول الأوروبية نحو **(10)** في الألف، بجانب أن نسبة متوسط طول العمر في الدول النامية تتراوح ما بين **(40-55)** سنة، في حين في الدول المتقدمة إلى ما بين **(60-75)** سنة، وهذا بلا شك له تأثيره السلبي على التنمية.[2]

---

[1]- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية (دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص ص 50-51.

[2]- علي لطفي، التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية-، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980، ص ص 70-74.

3/ سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق الإيكولوجي، أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا وخاصة ما يظهر من هوّة بين المناطق الحضرية والريفية.

4/ انتشار الأميّة وانخفاض مستوى التعليم، حيث من المعروف أن التعليم هدف أساس للتنمية، لذلك حرصت الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة وخاصة في مراحله العليا، كل ذلك دليل على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية والعكس كان واضحا في الدول النامية (العالم الثالث)، حيث انخفاض نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة.

ثانيا- المشكلات الاقتصادية:

1/ ضعف البنيان الصناعي، أي تعاني معظم الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه انخفاض نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان، بعكس الحال في الدول المتقدمة صناعيا.

2/ وكما نجد انطلاقة سياسة التنمية الصناعية والتصنيع في ظل سياق اقتصادي واجتماعي مليء بالتناقضات والاختلالات، وفي ظل حتميات اجتماعية انعكست في المبادئ العامة للتنمية بهذه الدول، والتي كان لها تأثير كبير في توجيه التوطين الصناعي، الذي جاء حاملا لجميع هذه الخلفيات.[1]

3/ التبعية الاقتصادية للخارج، أي تبعية اقتصاديات الدول النامية للدول المتقدمة، ويتمثل أهم ذلك في " التبعية التجارية " والتي تعني أن يقتصر التصدير من الدول النامية على عدد محدود من المنتجات تكون غالبا في شكل مواد أولية، إلى عدد محدود من البلاد المتقدمة وفقا لما تمليه من شروط تحقق مصالحها الاقتصادية أساسا، هذا مع تكبيل اقتصاد بعض هذه الدول النامية لإبقائها في حالة تخلف اقتصادي.[2]

[1]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 68.

[2]– علي لطفي، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص ص 46–47.

4/ البطالة، لا شك في أن البطالة تعتبر أحد المعوقات الأساسية للتنمية في كثير من دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج الكلي، بل الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وتقليل الإدخار، وهذا له تأثير سلبي على التنمية.

ثالثا- المشكلات الإدارية:

1/ عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع، مع الافتقار إلى أسلوب تدريب سليم يهدف إلى زيادة مهارات الأفراد، بجانب عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف وإغفال وضع الأولويات اللازمة، بالإضافة إلى تسرب العمالة الماهرة من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصاتهم.[1]

2/ الافتقار للجدية وإرادة الإصلاح والتصرفات السلبية المعوقة للتنمية مثل التأخر في تنفيذ المشروعات المقررة، أو عدم استكمال ما بدئ فيه، استمرار الخسائر التي تحدث في بعض وحدات الإنتاج، التهاون في تحقيق وتنفيذ أحكام المقاولات، عدم دراسة المشروعات دراسة كافية.

رابعا- المشكلات السياسية:

1/ نجد أن الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، كما أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية تكون غالبا بهدف

[1]– أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، التنمية والتخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1987، ص 197.

السيطرة والتحكم وضمان التبعية الدائمة لها، أضف إلى ذلك أن كثيرا من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمطالب معينة، كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة.

2/ تؤدي الظروف اللاديمقراطية وضعف أو انعدام المشاركة السياسية إلى أن تتميز النظم السياسية للدول النامية بانخفاض الشرعية السياسية، وتنفرد جماعة الصفوة بالحكم دون أي قدر من المنافسة السياسية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، بجانب أن الدول النامية تتميز بالتغيير السريع والفجائي والجذري أحيانا، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة في تلك الدول، وتلك هي أهم عوائق التنمية في هذه المجتمعات المتخلفة.[1]

خامسا- المعوقات الثقافية:

1/ تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا.

2/ للمعتقدات السائدة دور فعال في الكثير من الأحيان، في إعاقة برامج التنمية في أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث، خاصة الريفية منها، حيث نجد مقاومة من السكان لكل ما هو جديد من أجل التمسك والحفاظ على معتقداتهم السائدة.

سادسا- المشكلات التخطيطية:

1/ عدم التكامل في خطة التنمية، والتكامل هنا يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات العريضة بطريقة متوازنة، فمن الصعب مثلا تنمية الصناعة بدون تنمية التعليم أو تنمية المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل القرية.[2]

---

[1]– علي طلبة محمد إبراهيم، المشاركة ودورها في تنمية القرية المصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة قنا، مصر، 1999، ص 150.

[2]– سامية محمد فهمي وآخرون، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 99.

2/ تجاهل المشاركة الشعبية، حيث لا يمكن للتنمية أن تسير على الجهد الحكومي دون الجهد الشعبي والعكس صحيح.

يستنتج مما سبق أن أنصار النظريات المفسرة للتنمية في دول العالم الثالث يرون أن معوقات التنمية في هذه الدول، تتمثل في تلك العناصر التقليدية المناهضة للتغيير، مما يجعل القول أن مجتمعنا الريفي توجد فيه فئتان من الأفراد، إحداهما تساعد على إحداث التغيرات الجديدة في المجتمع، ومن مميزاتها أنها على درجة كبيرة من الثقافة والعلم والخبرة والإحتكاك بالمجتمعات المتمدنة خارج الريف (القرية)، وقد يمثل هذه الفئة أكثر هم الشباب، والثانية تعرقل هذه التغيرات، لأن الريفيين بطبيعتهم يميلون إلى التمسك بالقديم والمحافظة عليه وإلصاق القداسة ببعض جوانب الحياة، ويرفضون كل شيء جديد يسبب لهم اضطرابا لنظمهم المتوارثة والتي اعتادوا عليها، وقد تشمل هذه الفئة كبار السن، وأن تقبلهم للتغيرات الجديدة قد يحتاج إلى وقت طويل حتى يقتنعوا بفائدتها. ويراها البعض في تخلف أساليب الإنتاج، وينظر البعض الآخر إلى أن معوقات التنمية تتمثل في عدة مفاهيم مثل التبعية وأنماط السيطرة، بمعنى أن كل اتجاه نظر إلى هذه المعوقات من زاوية واحدة، وتغافل زوايا أخرى، فضلا عما تحويه من مضامين وإيديولوجيات وذلك لأنها نشأت في ظروف مجتمعية تختلف عن ظروف الدول النامية.

تبيّن من خلال عرض هذا المبحث، تعدد معوقات ومشكلات التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة في دول العالم الثالث بتعدد جوانب التخلف التي قد تكون تاريخية تكمن في التراث المتخلف عن فترات الاستعمار، وقد تكون بنائية تكمن في الأبنية الاقتصادية ولاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، وقد تكون إدارية أو تخطيطية أو سياسية، وإنما هي مشكلات معقدة تحتوي على جوانب مختلفة، وما لم يفهم من يتصدى لهذه المشكلات كل تلك الجوانب والعوامل، فإن فهمه يظل ناقصا، وبالتالي تأتي الحلول المقترحة لحل المشكلات، وتحقيق التنمية ناقصة ومشوهة، ولذلك فلا عجب أن أصبحت معوقات التنمية في دول العالم الثالث تمثل

المرتبة الأولى من بين المشكلات الدولية، ولذلك يتحتم النظر إليها نظرة شمولية تكاملية.

2- الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية:

إن من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول التي تفوقت علينا، وبنت حضارة صناعية متقدمة، لن يصادف مثالا واحدا لم تقترن فيه النهضة الاقتصادية وبالذات فيما يسمى بمرحلة الإنطلاق " بشعور قوي عارم " وبالاعتقاد بالتفوق على الغير أو على الأقل برغبة قوية في إثبات الذات، وبأنها ليس أقل قدرا من الأمم الأخرى، غير أن بعض الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية قد تجاهلوا هذا العامل تجاهلا يكاد يكون تاما وركزوا بدلا منه على مظاهره السطحية وآثاره كارتفاع معدل الادخار والاستثمار أو توفر الكفاءات والمهارات أو تطوير فنون الإنتاج ...الخ، مع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجير طاقة نفسية وعوامل اجتماعية وثقافية.[1]

ومن هنا أصبحت المشاركة العلمية لدراسة المجتمعات قبل التخطيط للمشروعات أمرا ضروريا، على أن يوضع في الاعتبار العامل البشري، والقيم الاجتماعية السائدة، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة المجتمع قبل رسم الخطط، وتحديد البرامج والمشروعات، وذلك لأن كثيرا من الأنساق والنظم التقليدية التي تمر بعملية تغير تواجه الآن صعوبات نتيجة لرفض الناس لتلك التغيرات خاصة التي تفرض عليهم.

ويشير في هذا الصدد مجموعة من العلماء الاجتماعيين والأنتروبولوجيين، إلى إغفال علماء الاقتصاد لأثر الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وأهميتها في تحليل التنمية الاقتصادية على الرغم من أنهم على وعي تام بتفاعل رؤوس الأموال، والعمل والإنتاج والتوزيع مع النسق الثقافي والاجتماعي.ويمكن الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن تتم إلا في إطار ثقافي واجتماعي، وضرورة الأخذ أيضا

[1]– كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 41.

بالاتجاه التكاملي الذي يؤكد على أهمية عوامل البيئة الطبيعية الثقافية والاجتماعية، والقانون والاتجاهات السائدة نحو التغير ووسائل التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما لا يمكن إغفال عامل من هذه العوامل على الإطلاق، فالتنمية (الاقتصادية) لا تتم أو تحدث من فراغ، ولكنها تتم في إطار ثقافي اجتماعي.

ويمكننا أن نستشهد في هذا المقام بما قاله عالم الاجتماع الاقتصادي الألماني **" جوستاف شموللر "** الذي عبر عن هذه الحقيقة بقوله: " إن السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضافر عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، ثم تتبع النشاط الاقتصادي الحكومي، ولم تكن صور التعاون جميعها مجرد تعاون اقتصادي فحسب، وإنما كانت منبثقة من مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع ". إن التقدم الاقتصادي الذي عرفته البشرية على امتداد تاريخها يمثل جانبا من نمو الاحتياجات البشرية وتعقدها، وتقدم التكنولوجيا، ونمو رأس المال وزيادة عدد السكان، ولكنه يقوم وبدرجة أكبر على عملية التنظيم الاجتماعي والتربية السياسية الأخلاقية التي تحاول المجتمعات البشرية الوصول إليها في صور شتى من جانب، فتخفق فيها أحيانا، وتنجح أحيانا أخرى، وتتعثر أحيانا ثالثة، ولكن تطورها وتحسنها على امتداد التاريخ قائم على التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية، فهو المنطلق الحقيقي والفعال لكل عمليات التنمية.[1]

أ- الأبعاد الاجتماعية للتنمية (Social Dimensions):

إن الهدف الأساسي للتنمية، كما جاء في التعريفات السابقة، يرجع إلى الإنسان، ومن هنا لابد، وأن يحدث تحسن ملموس في مستواه المعيشي بتوفر الدخل الكافي، حتى يصبح قادرا على تغطية وتلبية حاجياته ومتطلباته من غذاء وملبس ومسكن وصحة ووسائل ترفيهية، كما لابد أن ينظر لعلاقة الشخص أو الفرد

[1]– محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 77.

بالمجتمع، وبأقرانه وبأسرته وعلاقته بوطنه، وما تتطلبه من ارتباط معنوي، ووعيه بواجباته نحو ذلك، وإدراكه لقيمة العمل، وفائدته ليس بالنسبة له شخصيا، وإنما لمجتمعه الذي يعيش فيه أيضا.

ونجد أن المفهوم الاقتصادي المتطور للتنمية يهتم بالجانب المعنوي من حياة الفرد اهتماما لا يقل عن الاهتمام بالجانب المادي، وإن الخطط التنموية وبرامجها لا تكون ذات هدف أو فائدة حقيقية ما لم تتضمن البعد الاجتماعي.[1]

وهناك من يرى أن عملية التنمية الاجتماعية والإنسانية في المجتمع، لا يمكن أن تتحقق دون تحقيق وتسهيل عمليات التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية في صنع القرار والاهتمامات والتوجيهات التنموية.[2]

وقد أشار أحد الباحثين تحت عنوان **" البعد الاجتماعي "**، فيقول: " أن التنمية تهدف أساسا إلى رفع مستوى المعيشة، إلى جانب توفير الحاجات الأساسية التي يحتاجها الإنسان، والإيفاء بما يلزمه من خدمات صحية وتعليمية وثقافية، وما يطلبه من معرفة وأخبار ومعلومات، في ميادين الدراسات والعمليات التنموية، وأن يأخذ الهيكل الاجتماعي للدولة المعنية بالتنمية بعين الاعتبار، وعادات المجتمع وتقاليده ونوع العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيه "[3].

إذا فالهدف النهائي للتنمية الاجتماعية هو الوصول إلى الإنسان الاجتماعي النافع، ويعتمد خلق هذا الإنسان على مستوى التدريب والتأهيل الممكن تحقيقه في المجتمع، ولا يمكن تدريب الإنسان إلا إذا كان على قدر من التعليم والوعي الكافي لإدراك أهميته الذاتية في بناء المجتمع ولن يتحقق التعليم الجيد، إلا إذا كان المستوى

---

[1]– أحمد قائد بركات، مآزق التنمية–نظرة خاصة إلى اليمن والتنمية العربية–، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1988، ص 41.

[2] Brara. J.S, The political economy rural developing for porety alleviation, Delhi, India, 1984, p 103.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 38–39.

المعاشي في المجتمع جيدا، أي دخلا قوميا عاليا، وهذا بدوره يعتمد على التنمية الاقتصادية.[1]

من كل ما تقدم يمكن القول بأن التنمية الشاملة لأي مجتمع لابد وأن تكون وفق سياسة عامة لإحداث التطور، أي لابد من خطة تحدد كيفية إجراء عملية التغيير ومتابعتها. وهكذا اتجهت البلدان النامية إلى التخطيط، ورسمت قياداتها الوطنية خططا للتنمية تهدف إلى تحسين الأوضاع وتوجيه المجتمع نحو الأفضل.

وخلاصة القول، نعني بالأبعاد الاجتماعية حسب ما يخدم هذه الدراسة، هي تلك الجوانب والخصائص المختلفة للنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع عامة والمناطق الريفية خاصة، والتي تتمثل في الأسرة بأشكالها والعلاقات القرابية والتعليم والتركيب المهني للسكان، وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، وما يتصل بهم من نظم للرعاية الصحية والاجتماعية، وما طرأ من تغيرات، انعكست على مسيرة التنمية الشاملة ومنها الريفية.

ب- الأبعاد الثقافية للتنمية (Cultural Dimensions):

عرفت منظمة **" اليونسكو "** مفهوم البعد الثقافي، وغايته من خلال المؤتمرات والاجتماعات العديدة (كان أهمها التي عقدت على مستوى الحكومات الإقليمية عن السياسات الثقافية في أوروبا، وآسيا، وإفريقيا)، التي أوضحت أن التنمية الثقافية في بعض الأوجه تمثل غاية التنمية المتكاملة، والحق أن أهدافها والوسائل المعتمدة لبلوغها تمثل خيارات في سلم القيم، موصولة الرحم بالنظام الاقتصادي بمجمله، وهذا يجعل التنمية عملية معقدة متعددة الأبعاد، ويوجهها نحو أهداف بعيدة المدى -ذات طابع ثقافي واجتماعي- مما يستلزم دراسة متعددة الاختصاصات، كما يقتضي الرجوع إلى ثقافة المجتمع.[2]

---

[1]- محمد حربي حسن، طرق وأساليب العمل في تنمية المجتمع المحلي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية، بغداد، أوت 1979، ص 95.

[2]- اليونسكو، التنمية الثقافية-تجارب إقليمية-، تأليف خبراء اليونسكو، ترجمة سليم مدكور، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص 625.

وقد أوصى المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد في مدينة **"مكسيكو" (1982م)**، بأن التنمية يجب أن يكون هدفها منصبا على الإنسان، ولذلك يجب التركيز على البعد الثقافي للتنمية. وتهدف التنمية الثقافية إلى بناء الإنسان وإثراء وجدانه بالقيم والتقاليد الأصيلة غير المعوقة للتنمية، ومحو أميته الثقافية، وبناء المواطن المستنير الذي يبدع ويبني الدولة العصرية وإزالة كل الضغوط النفسية والاجتماعية، وإشاعة التفاؤل وتحقيق جوّ من الحرية تزدهر فيه كل طاقة الفكر والإبداع الفني الرفيع، ويشتمل البعد الثقافي على بعض متغيرات تتضمن التكنولوجيا، الفلسفة، المعتقدات، أنساق الرموز المعبرة عن الفن، وأشكال القيم المختلفة.[1]

وإذا اعتبر ارتباط التكنولوجيا ارتباطا وثيقا بالعامل الثقافي، فالثقافة بمعناها العام " كل ما أبدعه الإنسان واكتسبه من إنتاج مادي وروحي "، ولما كان الإنتاج المادي مرتبطا بصورة أساسية بالتكنولوجيا، فإن التكنولوجيا تكون على هذا الأساس جزء لا يتجزأ من النظام الثقافي في المجتمع، وقد واجه علماء الاجتماع مسألة العلاقة بين النظام والإنتاج الروحي، أو الثقافة المادية والثقافة اللامادية.

إن مناقشة البعد الثقافي كبعد أساسي في التنمية الشاملة، وتأثيره القوي والفعال على خطط التنمية القومية، وتطوير المجتمعات لا تبرز أهميته على المستوى المحلي فقط، ولكن على المستوى الدولي أو العالمي، فعلى المستوى الدولي أصبح مصطلح التنمية الثقافية موضع اهتمام، وخاصة في دوائر اليونسكو ومنشوراته ومطبوعاته ومؤتمراته العامة خلال السنوات الأخيرة لدرجة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد اتخذت قرارا بإعلان الفترة **(1988-1997م)** عقدا عالميا للتنمية الثقافية، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو.[2]

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التقدم التقنوي (التكنولوجي) يمثل **" ثورة ثقافية "** بأبعاد لم يسبق لها مثيل، وأن الاعتماد على النفس هو الطريق إلى التنمية

[1] Charles P. Loomise, A strategy for rural change, New York press, 1975, p 17.

[2]– اليونسكو، المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، مكسيكو، أوت 1982، توصية رقم 28.

السليمة، وهو -قبل أي شيء آخر- اعتماد على الأمة وطاقاتها[1]. ويعني هذا أن تتم التعبئة من أجل التنمية طبقا لسياسة جماهيرية واسعة، سياسية تعتمد على الشعب وليس على فئة محصورة فقط، ومعناه أيضا أن تحقق هذه التنمية المطالب الاقتصادية والاجتماعية الملحة للمواطنين عموما.

ويعني هذا أن الثقافة والتنمية أمران لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر وليس من شك في أن العديد من مشاريع التنمية قد قصرت لأنها تجاهلت هذا الشأن تجاهلا فعليا. فإن رؤية معينة للأشياء لا يمكن أن تفرض نفسها على أحد المجتمعات بصورة طويلة المدى إذا كان هذا المجتمع لا يتكامل في تجربته ذاتها أي في ثقافته الخاصة.[2]

وبناء على ذلك فإن البعد الثقافي للتنمية شيء أساسي وحجر الزاوية في التنمية الشاملة، وأن البعد الثقافي للتنمية يعتبر من مسؤوليات ومهام الأجهزة التعليمية والثقافية والإعلامية والمؤسسات الاجتماعية -جميعها- على مستوى الدولة، وبهذا تعتبر الثقافة جزءا أساسيا في التنمية، والمبدأ في هذا كله الإنسان الذي يمثل هدف التنمية وغايتها، ولذلك، فالثقافة بعد أساسي من أبعادها، فالعملية التنموية الشمولية، وكذلك الثقافة جزء منها، وليست التنمية كما يصفها علماء الاقتصاد، بأنها تحرك اقتصادي وتعبير كمي فقط، ولكنها عملية شاملة، لا تأخذ المعنى الكامل إلا من خلال ارتباطها بثقافة الإنسان ورعايتها الخصوصية التاريخية، وأن نوعية الثقافة في المجتمع هي التي تحدد إيقاع التنمية واتجاهاتها وطرق نجاحها.

وإذا كانت الثقافة في الجزائر وسيلة للتحرر الوطني في عهد السيطرة الاستعمارية، فلا نشك في أنها كانت وسيلة للتنمية في عهد الاستقلال، فبها يمكن أن تستنهض القوى الداخلية القادرة على إيجاد الميادين المتقدمة اقتصاديا وتقنويا. وعليه نهدف في دراستنا هذه، توضيح الأبعاد الثقافية للتنمية، التي من خلالها نتبين تلك

---

[1] Ismail Sabry Abdallah, What development? A third world view point development, vol 22, N° 2-3, 1980, pp 13-16.

[2]– أحمد صادق سعد، التنمية والهوية الثقافية الوطنية، مجلة دراسات عربية، العدد 5، دار الطليعة، بيروت، مارس 1986، ص 43.

الأفكار والتصورات والاتجاهات والقيم التي يتبناها المجتمع وأفراده وخاصة في المناطق الريفية، حيث يتمثل ذلك في اتجاهاتهم نحو التعليم والعمل والزواج والتخطيط الاجتماعي والأسري، والانفتاح على العالم الخارجي، والاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا والمشاركة الأهلية، وتلك القيم الخاصة بالنظام القبلي أو العائلي واحترام كبار السن، والقيم الخاصة بالاستهلاك، وما طرأ على المجتمع الريفي من تغيرات بفعل التعليم، وغيرها من القيم المستحدثة، وارتفاع مستوى الوعي بقضايا المجتمع ومشكلاته، ودور كل ذلك في تغير نمط الشخصية القروية.

ـ المبحث الثالث: التخطيط والتنمية الريفية

1- التخطيط والتنمية:

لتحقيق أهداف التنمية لابد وأن تصاغ برامجها بفلسفتها الموضوعة سلفا في إطار خطة عامة تحدد فيها الأدوار ومبرمجة زمنيا، ففي هذا الصدد يكون التخطيط عبارة عن مواءمة ما هو مطلوب وما هو متاح عمليا، فهو يعني تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليها، وترسم هذه الأهداف وتحدد داخل كل مجتمع في إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع والتي تتفق مع بنائه التاريخي والاجتماعي والثقافي، ويتم تحقيق هذه في فترة زمنية تحددها الخطة، وتعمل كل خطة على تحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنة عمليا.

وعليه يقال أن أول من أدخل لفظ التخطيط في تعريفه للنشاط المبذول في المجتمع، هو العالم الاقتصادي **" كريستيان شويندر-C. Shwinder "** في مقال طبع له عام **(1910م)**، ثم طبقت ألمانيا فكرة التخطيط إلى حد ما في الحرب العالمية الأولى لأغراض عسكرية، ولكن الاتحاد السوفيتي في الحقيقة هو أول دولة طبقت نظرية التخطيط الاقتصادي في ظروف السلم ابتداء من عام **(1928م)** لتحويل الدولة الزراعية المتأخرة إلى دولة صناعية متقدمة في أسرع وقت ممكن. ويلاحظ أن الدول

الغربية في أوروبا طبقت التخطيط حينما حلت بها الأزمة الاقتصادية عام **(1930م)** وأصبح النظام الرأسمالي مهددا تهديدا شديدا بكارثة، فقام بعض الاقتصاديين الرأسماليين بالمطالبة بتدخل الدولة المباشر في الجهاز الاقتصادي، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت منذ **(1935م)** لا تجد حرجا في أن تأخذ بالتخطيط الاقتصادي متأثرة بنظريات **" لورد كنز "**.[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية، زاد اهتمام الدول الرأسمالية بالتخطيط للمحافظة على معدلات النمو، وكانت فرنسا وهولندا في طليعة الدول الرأسمالية التي وضعت خططا شاملة، إلا أن معظم هذه الدول مازالت مختلفة فيما بينها حول المفاهيم ومرجع ذلك إلى الفوارق الإيديولوجية والفلسفة التي أوحت بها تقاليدها الموروثة، وإلى التجارب التي مارستها والأحداث التي مرت بها. وهذا بخلاف التخطيط في الدول الاشتراكية الذي كان مبنيا على الحصر الشامل والإمكانيات الكاملة لجميع الموارد والإمكانيات والطاقات وتحديد شامل لجميع الاحتياجات مع إلزام الدولة على جميع مستوياتها من أفراد وهيئات معنية حكومية بالعمل في حدود خطة التنمية الشاملة.

لما كان التخطيط وسيلة لتحقيق غرض، ونظرا لأنه لا يوجد اتفاق تام على أغراضه وأهدافه، فقد نشأ عن هذا اختلاف في التعريفات على النحو التالي:

1/ إذا ما استطلعنا مفهوم **" شارل بتلهيم-C. Bettelheim "** في هذا الصدد لوجدناه يقول: " أن التخطيط عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد المرجوة، وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة "[2].

[1]– حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص ص 177–178.

[2]– نفس المرجع السابق، ص ص 179–180.

2/ ويذهب **" ديكنسون-Dickinson "** إلى أن التخطيط هو عبارة عن "وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا، وكم ينتج ؟ وكيف، ومتى، وأين ينتج ؟ ولمن يوزع ؟ وذلك على أساس تقويم واع من سلطة حازمة، وعلى أساس مسح شامل للنظام الاقتصادي بأثره"[1].

يمكن أن نجد في التعريفين السابقين معطيات تعكس بصفة مباشرة أسس التخطيط ومقوّماته أهمها:

أ- جدية القرارات وشمولها للاقتصاد عامة.

ب- اعتماد التخطيط على أشكال مختلفة من الرقابة وسلطة مؤثرة في الحياة الاقتصادية.

ج- نسبية التأكد العالية من أن المجتمع، بعد إصدار القرارات التخطيطية لفائدته، سوف ينمو وتتحقق تنميته بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة.

3/ ويزيدنا **"أحمد الخشاب"** تعريفا يرى فيه التخطيط " تطبيقا عمليا للفلسفة الاجتماعية التكاملية، فهو ليس عملية انفرادية، وإنما هو مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي يجب أن تتم على نحو من العمومية والشمول، بحيث تستغرق كافة الجوانب المادية والمعنوية للحياة الاجتماعية "[2].

يتضح من هذا التعريف أن التخطيط ينطلق ويرتكز على واقع الفلسفة التي يتبعها المجتمع ويجعلها نبراسا له، وعليه ضروري جدا أن يكون المنهج عملية جماعية وليست فردية أو أحادية الجانب في إصدار قرارات قابلة للتنفيذ من أجل مصلحة الجماعة من الناحيتين المعنوية والمادية.

لعل استقراء تلك التعاريف يبرز لنا أنه لا ينبغي الخلط بين مفهوم التخطيط كأسلوب لتنظيم عمليات التنمية، وبين نظريات التنمية كإطارات تحليلية تجريدية. فالتخطيط هو أسلوب لتنظيم عملية التطوير بقصد بلوغ أهداف معينة ومحددة سلفا،

---

[1]– المرجع نفسه، ص 180.

[2]– أحمد الخشاب، في التخطيط الأخلاقي، مجلة كلية الآداب، العدد 9، بغداد، 1966، ص 3.

والتخطيط هو في الواقع فن تطبيقي يحاول الاهتداء بالنظريات الاقتصادية للوصول إلى أفضل الطرق الإنمائية.[1]

يضاف إلى هذا أن التخطيط من حيث نوعه وميكانيزماته وأهدافه يرتبط تماما بطبيعة بناء المجتمع الثقافي والاجتماعي وبمختلف النظم الاجتماعية القائمة. ففي المجتمعات التي يقوم البناء القيمي داخلها على أساس الفردية والحرية المطلقة والتي يسودها النظام الرأسمالي، يظهر نوع من التخطيط يطلق عليه البعض **"التخطيط التأشيري- Indicative Planning"** أو **"البرمجة- Programmation"** وهناك نموذج آخر من المجتمعات تعكس خصائص معينة تسمح بقيام نوع من التخطيط هو **" التخطيط الاشتراكي "**، ويحدد لنا **" شارل بتلهيم-C. Bettelheim "** هذه الخصائص في سيادة قيمة الجماعية واختفاء الطبقة الطفيلية، وسيادة علاقات إنتاج من نوع معين تحول دون الاستغلال وتحقق العدالة الاجتماعية، إلى جانب تحقق المشاركة الشعبية الإيجابية في بناء الخطة وصنع القرار السياسي. وكذلك أن قضية **" التخطيط البنائي-Structural Planning "** تقتضي استحداث تغيرات في نظم المجتمع وبناء **" الأدوار-Roles "** و**" المراكز-Statuses "** السائدة[2]. أي يتطلب هذا النوع من التخطيط البنائي، تحوّل المجتمع من نموذج يعكس خصائص اجتماعية واقتصادية معينة إلى نموذج يعكس خصائص مخططة تختلف عن الخصائص الأولى اختلافا كاملا، ولهذا فإن الأمر يتطلب الدراسة المتعمقة للأسباب البنائية للمجتمع القائم والمجتمع المنشود.

وإذا كانت الجزائر منذ الوهلة الأولى لاستقلالها، ذات تصور شمولي لمفهوم التخطيط، من الطبيعي جدا أن تنطلق من حاجات الجماهير وتستهدف إشباع هذه الحاجات وتحقيق دولة الرفاهية في إطار عدالة التوزيع، وأن يقوم التخطيط على أساس المشاركة الجماعية الكاملة في تحديد عناصر الخطة وأهدافها وبنائها وتنفيذها

[1]– محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، طبعة ثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979، ص 43.

[2]– نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص 252–253.

وتقييمها، كما يرتكز على البعد الاقتصادي كبعد جوهري في تحديد منطلقات وأهداف الخطة ومحركاتها في إطار اجتماعي موجه يستهدف صالح الجماهير.

فجميع هذه الأهداف وهذه الاختيارات استمدت من الإحساس والشعور بالماضي وتركته الثقيلة الموروثة عن العهد الاستعماري من جهة، ومن التطلعات إلى تحقيق ما حرمت منه البلاد طوال الحقبة الاستعمارية من جهة أخرى، وهذا من أجل إحداث قطيعة كاملة مع تلك الأوضاع، أي أن الحماس الثوري يكون قد أضفى طابعه على السياسة التنموية والصناعة.[1]

وفي هذا المضمار تم تحديد الأرضية الاقتصادية الاجتماعية، وذلك بمناسبة إقرار الإستراتيجية الشاملة للتنمية **(فبراير 1966م)** والآفاق الاقتصادية للسنوات السبع **(1973/67م)**، المخطط الثلاثي **(1969/67م)**، والتقرير العام المتعلق بالمخطط الرباعي **(1973/70م)**، والتقرير العام المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني **(1977/74م) (24 جوان 1974م)**، والتقرير العام المتضمن المخطط الخماسي **(1984/80م) (ديسمبر 1980م)**، كما تضمن الباب السادس من الميثاق الوطني الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية في الجزائر.[2]

وقد تشير الحقائق إلى أن الفكر التنموي الجزائري وقع تحت تأثير الفكر التنموي الخارجي والحصار الفكري العالمي الذي كان سائدا في تلك الفترة اتجاه البلدان النامية حديثة الاستقلال من جهة، والواقع المرتبط بحاجيات وطموحات المجتمع من جهة ثانية، مما كان الاختيار نحو الأخذ بالتنمية المخططة والاشتراكية.

2- التنمية الريفية:

تعددت المفاهيم التي تناولت التنمية الريفية وفقا للإطار المتطور الذي أخذت منه، فيشير **" ل.ب. مور-L.B. Moure "** إلى أن التنمية الريفية المتكاملة عملية تركيبية تتألف من عناصر وأبعاد وعمليات كثيرة تتطلب أن تكون مقاربة هذه التنمية

[1]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 31.

[2]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 9.

الشاملة في مواجهتها لأسباب الفقر والازدواجية في المناطق الريفية، تلك الأسباب التي تتضمن معدلات الولادة المرتفعة والبطالة وسوء التشغيل ونقص المدخلات الزراعية ونقص التعليم والصحة وعدم وجود مؤسسات ريفية جديدة.[1]

ويرى بعض الباحثين أن التنمية الريفية هي عبارة عن تحسين مستوى المعيشة لمعظم سكان الريف ذوي الدخول المنخفضة والعمل على مساعدتهم من أجل التنمية التي يجب أن تتبع من اعتمادهم على الذات.

ويذهب فريق آخر إلى أن التنمية الريفية هي مجموعة دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محدودة وخطة واقعية ملموسة، وتتجسد مظاهرها في سلسة التغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والكهرباء والصحة والمواصلات والرعاية الاجتماعية، وتعتمد كل هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية والطبيعية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في فترة زمنية محددة، كل ذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل أبناء الريف، ومحاولة إدماج المجتمع القروي بالمجتمع القومي الكبير وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الشاملة للوطن.[2]

وترى **" سوسن عثمان "** أن التنمية الريفية عبارة عن مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد

[1]– علي طلبة محمد إبراهيم، المشاركة ودورها في تنمية القرية المصرية، مرجع سابق، ص 124.

[2]– السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 283.

على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[1]

وعرفها كل من **" ريحان "** و**" بركات "** بأنها الميل أو الاتجاه نحو التقنيات والتنظيمات والأنشطة والقيم في المجتمع الريفي القادرة على زيادة معارف ومهارات الريفيين بغية تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع واتباع كافة الوسائل الفعالة لحل المشكلات المجتمعية والمحافظة على التوازن بين حرية التعبير للمواطن الريفي وثقافة وقيم المجتمع الذي يعيش فيه.[2]

وفي عام **(1974م)** لم يحاول مجلس الغذاء العالمي أن يقدم تعريفا محددا للتنمية الريفية المتكاملة، بل اكتفى بالإشارة إلى أن أي تعريف لها يجب أن يكون مرنا بالقدر الذي يساعد مختلف الأقطار على صياغة الاستراتيجيات العملية الملائمة لظروفها، وإن كانت بعض لجان هذا المجلس قدمت بعد ذلك عددا من التوصيات في هذا السياق منها، السعي نحو إيجاد بنى زراعية تقدمية وأساليب إعلامية وتحفيزية ملائمة، بجانب القيام بالتحسينات الضرورية في النظم الاجتماعية الساعية إلى تزويد الدخل، وخلق فرص، وتشغيل الأيدي العاملة، وتنظيم النشاطات والمساعدات المقدمة للسكان الريفيين، ومن أجل تهيئة فرص مشاركة الناس ثم التأكيد على ضرورة إزالة أنماط الاستغلال في حيازة الأرض والديون والتسويق والاهتمام بالمؤسسات التعاونية.[3]

وعلى ضوء ما سبق يصبح من الصعب القول بان هناك اتفاق عالمي واحد حول مفهوم واحد لتنمية القرية، لكون هذا المفهوم ينطوي على كثير من الغموض، وتكتنفه الكثير من المشكلات الإيديولوجية والفكرية، بجانب اختلافه من دولة لأخرى

---

[1]– جيهان عبد الغفار عبد العظيم المنوفي، أثر برامج التنمية الريفية على الحراك الاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم المجتمع الريفي، جامعة عين شمس، مصر، 1995، ص 7.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 7.

[3]– عبد المنعم شوقي وآخرون، معظمات ومقومات المشاركة الشعبية في الريف المصري، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، .القاهرة، 1984، ص 26.

ومن مجتمع لآخر طبقا لظروف واحتياجات وأولويات كل مجتمع من هذه المجتمعات.

ولكن هذا لا يقف حاجزا أمامنا، مما يمكننا القول أن هناك عناصر أساسية قد تقوم عليها عملية تنمية القرية، كما تراها هذه الدراسة وهي:

1/ إن تنمية القرية هي عملية تتم داخل حدود مجتمع القرية.

2/ تعتمد القرية على مبدأ أساس وهو ضرورة المشاركة الفعالة والإيجابية من جانب أهالي القرية في كل خطوات ومراحل مشروعات التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبدونه لا تتم عملية التنمية بالقرية.

3/ لابد وأن ترتبط التنمية القروية بالتنمية المحلية والإقليمية، فتنمية القرية تعتبر امتدادا للتنمية الوطنية ومكملة لها.

4/ إن التنمية القروية نابعة أساس من أهالي المجتمع، فهم الذين يحددون احتياجاتهم ومتطلباتهم مع ترتيب هذه الاحتياجات والمشكلات.

5/ تقوم التنمية القروية على كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المحلية الموجودة بالقرية، سواء كانت بشرية أم مادية أم طبيعية، بالإضافة إلى المساعدات الحكومية والخارجية.

6/ إن تنمية القرية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، الهدف منها تحقيق مستوى أفضل لسكان القرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومما ذكر نستنتج كون التنمية الريفية هي: العملية التي تتعاون من خلالها الجهود الرسمية وغير الرسمية بالقرية، والتي تهدف إلى الارتقاء بمستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهي العملية التي تستهدف إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية في الريف، للانتقال به من حالة التخلف إلى حالة التقدم والارتقاء، كما تهدف إلى استثمار طاقات وإمكانيات الإنسان الريفي من خلال تعليمه وتدريبه وتثقيفه، وكذلك حثه على المشاركة والنهوض بمستواه الاجتماعي والمعيشي.

تعد برامج التنمية الريفية هي حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذه البرامج والدور الحيوي الذي تلعبه في تنمية المجتمعات الريفية والعمل على تقدمها والقضاء على مشكلاتها، فإن الدولة الجزائرية لم تتأخر في وضع الخطط التنموية للريف منذ السنوات الأولى لاستقلالها، حيث عملت على أن يكون تحوّل واسع النطاق في الأرياف الجزائرية، وقد شكلت الفترة ما بين **(1965م)** و**(1971م)** بمثابة الانطلاقة الأولى، للثورة الزراعية التي كان لها الدور في التركيز على المناطق الريفية والذي لم يقتصر على الجانب الزراعي فقط، وإنما كان أكثر عمقا من ذلك.[1]

إن السيطرة الاستعمارية التي دامت ما يقارب عن قرن ونصف قد أثرت تأثيرا كبيرا على الريف الجزائري وأدت إلى بؤس الأغلبية الساحقة من الفلاحين الجزائريين، حيث انتزعت خير الأراضي وأخصبها من أصحابها، كما طرد وشرّد الجزائريون نحو المناطق الجبلية الوعرة وأجبر بعضهم على العمل عند المعمرين بثمن بخس، ناهيك عن حرمانهم من التعليم ومتطلبات الحياة الضرورية كالنقل والحقوق المدنية والعلاج، بل ذاق سكان الريف جميع أنواع المعاناة والظلم والتخريب على يد المستعمر الفرنسي.

فكان من الطبيعي جدا أن تولي الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا للمناطق الريفية، واتباع سياسة التنمية المتوازنة، بين مختلف جهات القطر، وذلك بإدخال المرافق الحديثة إلى البوادي والأرياف وتحسين ظروف المعيشة للفلاحين، ومن أجل القضاء على الفقر، وتحسين الحالة الصحية وتوفير المساكن وفسح مجال الدراسة للأطفال وتوعية الجماهير والعمل على تفتح الشخصية الجزائرية عامة والريفية خاصة. وهذا لتأكيد سياسة التنمية الرامية إلى تحقيق الرقي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع الجزائري عامة والمناطق الريفية خاصة.[2]

---

[1]– وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، ألتاميرا ووتوبريس، مدريد، إسبانيا، 1974، ص 140.

[2]– المرجع نفسه، ص 5.

ـ ملخص الفصل:

نظرا لأهمية مفهوم التنمية وارتباطه بتطور المجتمعات باختلاف مستوياتها، وخاصة السائرة في طريق النمو (دول العالم الثالث)، كان من الضروري توضيح بعض النقاشات التي دارت حول هذا المفهوم من قبل العلماء في علم الاجتماع والتنمية حتى يتسنى لنا الفهم الصحيح لتطوره وتوظيفه، وهذا لا تكتمل صورته إلا بذلك التصنيف النظري في التنمية.

إن النماذج المشار إليها في هذا الفصل، تقوم بتفسير عمليات التنمية في المجتمعات عامة، والريفية خاصة، لذا حاولنا تبيين صلتها بتحليل التنمية في ضوء العلاقة بين التحديث والواقع المعاش في الريف.

والجدير بالذكر أن تتبعنا للاتجاهات التي عرضت، اتضح أن لكل نظرية تفسير محدد لجانب أو عدة جوانب من عمليات التنمية التي تعتبر من أسباب التغير في المجتمع. فإذا كانت النظرية الكلاسيكية تفسر التنمية على أساس الانتقال بالإنسانية إلى الرقي وبخط متصاعد آخذة بعين الاعتبار عنصر المال والسكان، معتمدة على التأملات الفكرية الفلسفية أكثر منها الإستقرائية، أما الماركسية فقد وضحت نمو وتطور المجتمعات على أساس المادية الجدلية والتاريخية، لكن السلوكية أعطت نسبة واضحة في تركيزها على أنماط التنمية وكيفية ارتباطها بتوجهات أفراد المجتمع معتمدة في ذلك على المبدأ البنائي الوظيفي، غير أن نظرية النمو المتوازن

حثت على أهمية التوازن بين عناصر الاقتصاد للمجتمعات، لكن لمراحل التطور التي مرّ بها الإنسان أهمية في تتبعها لفهم نمو المجتمعات، وهذا ما رمت إليه نظرية مراحل النمو الاقتصادي في كشفها عن البعد الاقتصادي في التنمية والتحديث، مبينة دور المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وبالنظر إلى أهمية العلاقة بين العناصر المادية وغير المادية وانعكاساتها على طبيعة الصلة بين القرية (الريف) والحداثة (المدينة)، فقد جاء التطرق في هذا الفصل إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية في الريف، مع توضيح المعوقات المحتملة وخاصة تلك المتجذرة والمرتبطة بماضي وتاريخ هذه المجتمعات، وكذا الناتجة عن الجانب الإداري والتخطيطي، بسبب سوء التقدير أو التوجيه، مما استوجب توضيح أهمية التخطيط كوسيلة علمية ومنهجية، في حال اعتمادها نستطيع المواءمة بين ما هو مطلوب وما هو متاح عمليا، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية المؤدية حتما إلى التغير في المجتمعات وخاصة الريفية منها.

وأخيرا فإن العرض النظري للموضوعات التي جسّدها هذا الفصل هي عبارة عن أشكال معرفية ومنهجية، أكدت وجود العديد من وجهات النظر وطرق بحث تقليدية وحديثة تهدف إلى المزيد من الدقة والإحكام المنهجي لفهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كمؤشرات للتغير خصت المجتمعات عامة، والريفية بشكل خاصة، وهذا ما أعتبره دالا في هذا البحث.

الفصل الخامس
الصفات التقليدية والبناء الاجتماعي في القرية

- تمهيد

- المبحث الأول: العلاقات القرابية والأسرة التقليدية
  1- العلاقات القرابية
  2- الأسرة التقليدية (الممتدة)

- المبحث الثاني: الزواج ووسائل الضبط الاجتماعي
  1- الزواج قديما
  2- وسائل الضبط الإجتماعي التقليدية

- المبحث الثالث: القيم، العادات الإجتماعية والمراتب
  1- القيم الاجتماعية
  2- العادات الاجتماعية
  3- المراتب الإجتماعية (المتأثرة بالجماعة)

- ملخص الفصل

- تمهيد:

التطرق لمعظم نظم البناء الاجتماعي في المناطق الريفية، ومنها مجتمع البحث في الريف المتيجي، ودراسة ذلك ضمن إطارها التقليدي، ليس بالأمر الهيّن، لأن هذا يمثل نمط الماضي التاريخي للمجتمع قبل حدوث الحركة التنموية المعاصرة والمؤدية للتغير.

لقد كانت الكثير من المناطق الريفية في الجزائر شبه محرومة، وقريبة من الانعزال وبعيدة عن المدنية قبل الاستقلال الجزائري، وذلك باختلاف نسبتها نتيجة طرق وأساليب المحتل طبعا. لأن دراسة البناء الاجتماعي في تلك المراحل التاريخية، يبعث على تحديد التنظيمات الاجتماعية والأدوار والمؤسسات وأنماط العلاقات التي كانت قائمة في هذا الوسط الريفي.

غير أن صعوبة الإلمام بكل المراحل في هذه الدراسة، وكذا تعقد عملية تصنيفها وتقسيمها أو ترتيبها، قد أدى بالباحث اتباع ما هو أكثر شيوعا في الدراسات الاجتماعية والأنتروبولوجية التي تناولت هذا المجال. وعليه تم التركيز على الجوانب الأكثر إبرازا لمكونات البناء الإجتماعي الريفي التقليدي قبل الاستقلال بشكل عام.

وعليه احتوى هذا الفصل على العلاقات القرابية والأسرة التقليدية مع محاولة توضيح طرق الزواج ووسائل الضبط الاجتماعي وكذا العادات والتقاليد، بالإضافة للمراتب الاجتماعية المتأثرة بالجماعة، وهذا تماشيا وفق الخطوات المتعبة في هذه الدراسة.

- المبحث الأول: العلاقات القرابية والأسرة التقليدية

1- العلاقات القرابية (The Kinship Relations):

تعتبر القرية مجتمعا محليا يعتمد من حيث النشأة والنمو، ومن حيث التكوين والوظائف على العلاقات القرابية. وقد أثبتت كثير من البحوث المباشرة شدة وعمق العلاقات القرابية في القرى على مستوى الدراسات الوصفية، مما يظهر أن القرابة العاصبة **(العصبية)** أي بين أبناء العمومة أشد قوة وأعمق تأثيرا، ومع ذلك فإن علاقات الخؤولة تكتسب هي الأخرى أهمية، ويتمتع الذكور بقسط وافر في التأثير على بقية أفراد الأسرة بالنسبة لتحديد نوع العلاقات القرابية وتكرار التعبير عنها في المناسبات الاجتماعية المختلفة. ويبدو الدور ألذكوري أكثر وضوحا حينما تثور المشكلات أو تنشب النزاعات بين أفراد الوحدة القرابية.[1]

إذن لا يمكن التطرق والبحث في الوسط الأسري في الريف، دون تناول شبكة العلاقات القرابية الخاصة به، لأنها المحرك الأساس ومركز لدائرة العلاقات الرابطة بين الأسرة في هذه المناطق. وعليه، يستهدف الباحث هنا، التعرض لتلك التفاعلات والعلاقات القرابية التي تشمل أعضاء الأسرة التقليدية **(الممتدة)**، أو ما تعرف بـ **(العائلة-المفهوم الواسع للكلمة)**، والتي تنطوي على العلاقة الاجتماعية نتيجة الارتباط الدموي بين الأب وأبنائه أو الأم وأبنائها، أو بين الأب والأم، أو بين الأجداد والأحفاد، أو بين العم وأبناء الأخ، أو بين أبناء العمومة، وإلى ذلك من العلاقات القرابية.

وبشكل أوسع، هي علاقة إجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة، حيث لا تعني في علم الاجتماع علاقات الأسرة والزواج فقط، بل إنما تعني أيضا علاقات المصاهرة **(Alliance)**، بيد أن القرابة هي علاقة دموية، والمصاهرة هي علاقة زواجية.[2]

---

[1]- Beknke. R, Natural resources management in pastoral Africa, development policy review, 1994, vol 12, N°1, p 27.

[2]– إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الإجتماع، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1988، ص 124.

وعليه نجد أن معظم الباحثين في الأنتروبولوجيا وعلم الاجتماع ينمطون القرابة كالآتي:[1]

أولا- القرابة الأبوية (Patrilineal Kinship): وتقوم على أساس القرابة عن طريق خط الذكور فقط.

ثانيا- القرابة الأمية (Matrilineal Kinship): وتقوم على أساس القرابة عن طريق الإناث فقط.

ثالثا- قرابة الأهل (Cognitive Kinship): وتعني صلة القرابة بين جميع الأفراد المنحدرين من جدّ واحد سواء كان ذلك عن طريق الإناث أو الذكور.

رابعا- قرابة المصاهرة (Affinal relation ship): وهي التي تنجم عن الزواج فتربط الزوج بأهل الزوجة وكذلك الزوجة بأهل الزوج، كأخت الزوجة أو أخ الزوج أو أم الزوج، أو أم الزوجة ...الخ.

وبما أن الأسرة التقليدية في الريف أو القرية، كانت ذات نمط ممتد (الأسرة الممتدة) تخضع للإنحدار الذكري وسلطة الأب، نجد بأنها خضعت لمعايير اجتماعية واقتصادية ودينية جعلتها تتفاعل في هذا الإطار، ومنتجة في نفس الوقت، لنسيج نسقي مميز لعلاقتها القرابية، لأن الإعتماد على مبدأ الرئيس والمرؤوس، أي مطيع ومطاع، والذي تقابله الروح الجماعية، واختفاء الأنا الفردية، وظهور الدفاع عن الشرف والقرية والأسرة وحماية حيز الملكية العائلية وغيرها.

لذا يحرص سكان القرى في الريف على أن تبقى الخلافات في دائرة الأسرة وأن يتولى الفصل فيها عميدها **(Pater Familias)** أو أعيان القرية، نظرا لتمتع هؤلاء بنفوذ كبيرة، والذي ينتقل في الكثير من الحالات إلى مستوى العلاقات داخل الأسر، التي تشكل وحدات متميزة من حيث رابطة الدم والقرابة وصلات النسب والمصاهرة. وتضيف هذه الأخيرة إلى وحدات القرابة العاصبة زخما إضافيا يتمثل في اتصال حيازة الأرض والعمل فيها والمشاركة الفعالة في كل المناشط بالتمركز

[1]– عبد علي سلمان، الأنتروبولوجيا الإجتماعية، مرجع سابق، ص ص 51–52.

في الموقع والمكان الذي يسكنه المتصاهرون أو ينتقلون إليه تدعيما للعلاقات الجديدة.[1]

يخضع النسق القرابي في معظم الحالات في الريف إلى حلقات أو درجات من العلاقات القرابية، مختلفة التفاوت من حيث درجة الأهمية، وذلك ما نرمي إلى توضيحه حسب الترتيب السابق -باستثناء النقطة الرابعة التي نجد أنها مندمجة في محور القرابة الأموية- التي تكون رسمت من قبل النظام الإجتماعي، ومقيدة بعدة قيود تفرضها ثقافة المجتمع.

أولا- القرابة الأبوية:

ندرج هنا تلك العلاقة المرتبطة بخط الذكور والتي تتصف بالأولية والشاملة للذكور داخل الأسرة الممتدة، والمتمثلة في الأب ثم الأبناء (الذكور) مع الأخذ بعين الإعتبار عامل السن. تتميز هذه العلاقات بكبت المشاعر الفردية والمصالح الذاتية، تاركة المجال للمشاعر والإدارة الجماعية، فالأب لا يميل إلى الإختلاط والتفاعل بشكل مطلق مع زوجته وأبنائه، بسبب وجود حاجز العادات والتقاليد التي تؤكد على الاحترام والطاعة، وغالبا ما تتوقف مناقشته في حالات خاصة فقط، كمرض أحد أعضاء الأسرة، أو إعطاء أمر أو توصية بتنفيذ عمل معين من طرف زوجته أو أحد أبنائه.

هناك حرص كبير ملفوف بالحذر مع الاحترام والإجلال في علاقة الأبناء بالأب، لأنه قدوة الأخلاق والمثل العليا بالنسبة لهم، وكما يصبحون نسخة طبق الأصل، نظرا لما تفرضه العادات والتقاليد. فنجد في الأسرة الريفية مكانة خاصة للأخ الأكبر، حيث له ممارسة متزايدة للسلطة من قبله على الإخوة والأخوات الباقين، ويندرج هذا في الإحساس بالإمتيازات الطبيعية التي لا يسأل عنها في الكثير من

[1]- Webster. A, Introduction to the sociology of development, Mac-Millan education, London, 1984, pp 43-59.

الأوقات، باعتبار أن الأخ الأكبر مفوض من قبل والديه للإشراف على إخوته، نظرا للخبرة والدراية الكافية بشؤون الحياة.[1]

أما الزوجة في إطار هذه الأسرة، فهي ملزمة بأن تحقق سعادة زوجها (الأب) وتهيئة كل ما يحتاج إليه، دون مناقشة ولا يحق لها رفض طلبه، أو العزوف عن إنجاز بعض الأعمال (باستثناء حالات المرض)، ولا يجوز لها الخروج من البيت لغرض الترفيه أو الضيافة إلا بإذن من ربّ الأسرة، فهي مجبرة على الرضوخ لزوجها وأعضاء أسرته (القرابة الأبوية)، وبالمقابل نجد الرجل الريفي يفكر دوما ويفتخر بنقاوة انحدار زوجته.[2]

ثانيا- القرابة الأمية:

الانتقال إلى القيم المتصلة بالشرف والعرض ونقاء الدم، وترتبط هذه القيم بعلاقات الزواج وصلات النسب، مما يدفع بالكثير في هذه المجتمعات للإقتران من الداخل **"الزواج الداخلي-Endogamy"**، وقد ظل معيار القرابة مهمّا في الاختيار للزواج في الريف، لكن هذا لا يعني عدم وجود الاختيار الخارجي **"الزواج الخارجي-Exogamy"**.

ويبدو أن القرابة الأمية، أو قرابة الرحم في ما يسميها بعضهم، شائعة عند كثير من الشعوب التي عرفتها منذ عصور قديمة[3]، ونعني بها هنا، تلك القرابة القائمة على أساس خط الإناث داخل الأسر الممتدة، والتي ترمي إلى علاقة الأبناء بأقارب الأم، كالخال والخالة وأبنائها وكذا الجد والجدة من جانب الأم، مما يشمل على قرابة المصاهرة أيضا.

تميزت المرأة في المجتمع الريفي، بالاحترام، والنظر إليها نظرة حياء واحتشام إن كانت متزوجة، ونظرة الحنان والأمومة للنساء الكبيرات في السن، وتزيد

[1]– رابح درواش، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الإجتماعي، مرجع سابق، ص 352.

[2]- Mostefa Boutefnouchet, La famille algérienne, op.cit, p 70.

[3]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 48.

مكانتها ارتقاء عند الرجل أو بين أفراد أسرته، في حالات خاصة (إنجاب الذكور)، وكون الأنثى عموما هي سيدة المنزل، مما أوجد لها المجتمع الريفي مكانة وأدوارا محددة بيولوجيا وثقافيا.

فارتباط الأبناء بالأم ومنها بأقاربها، يشكل في حدّ ذاته دائرة قرابية مؤثرة بشكل وآخر في الإطار العام للقرابة داخل الأسرة في الريف، سواء على مستوى الخيارات أو التضامن.

ثالثا- قرابة الأهل:

تشمل هذه القرابة، جميع تلك العلاقات الممثلة للصلة القرابية بين جميع الأفراد المنحدرين من جد واحد، سواء كان ذلك عن طريق الإناث أو الذكور، مما يعني شمولية العلاقة في القرية والمرتبطة بتقاليد ومعايير وقيم واضحة، لأن اكتساب الخبرة والتجارب في الحياة تتطلب المخالطة والتجمع.

فالعلاقة بين الرجال، لا تخلو من الاحترام الدائم والطاعة الكاملة، والاحتياط الواجب، كما تكون العلاقة أكثر وضوحا، نتيجة التفاعل المستمر بينهم خارج البيت (الحقل، القرية)، أو في البيت أحيانا (الأعمال المشتركة)، لذا تجد في معظم عملهم وأكلهم وقراراتهم، تكون مشتركة معا، مما يولد علاقات مرسومة في خطوط مستقيمة، تمتاز بالأخلاق المهذبة بعيدا عن الأنانية، حيث يعيش الفرد من أجل أعضاء جماعته الأولية والثانوية، وليس من أجل نفسه[1]. إذن كل العوائل (الأسر) تعمل مع بعضها البعض سواء في الحقول أو القرية.[2]

أما العلاقة بين أبناء العم، قد تتصف بـ (المعوضة عن الحرمان)، أو الحفظ الذي تتصف به تصرفات الأبناء والكبار في السن (الأبناء، الأعمام، النساء)، حيث أن أبناء العم يتصرفون ويتكلمون بشكل أكثر حرية، فيكشفون عن الأسرار لبعضهم

[1]- Mostefa Boutefnouchet, La famille algérienne, op.cit, p 61.
[2]- Michael Anderson, Family structure in nineteenth century Lancashire, Cambridge University Press, London, 1971, p 22.

البعض، ويذهبون معا للأماكن العامة، بل حتى لقاعات العرض والترفيه (خارج القرية)، ويمكنهم التحدث عن الحياة بحرية أكثر. فالنمط الشائع للكثير من الأعمال الفلاحية في القرية يؤدي إلى نوع من المزاملة **(Fellowship)**، وذلك حين تؤدى الأداءات الجماعية، حيث يؤلفون جماعة متناغمة في الفكر والعاطفة والسلوك، ومن بين إزاحة الملل **(Boredom)**، الأغاني الشعبية، النكات، وغيرها من مظاهر الفولكلور.[1]

لكن لا يفهم هذا الشكل من الحرية في العلاقات بين أبناء العم، أو شباب القرية، أنها علاقة فوضوية ومتحررة، لأن معيار السن محسوس، يحترم ابن العم الكبير في السن (البالغ)، ويستعمل أبناء العم الصغار في السن عند المخاطبة مفهوم **(سي-Si)** أو **(سيدي-Sidi)** أو كلمة **(عمي)** بمفهومها المطابق تماما للعم. وهذا يظهر بشكل تام عند البلوغ، نتيجة الجدية والاحترام في العلاقة، وتبقى علاقات الصغر عبارة عن ذكريات الماضي فقط.[2]

إذن تميل روابط الألفة إلى الانقسام على أساس **(الجنس)** و**(السن)** في أغلب الأحوال، فهي تقوم بين الذكور والذكور، أو بين الإناث والإناث، أما بين الإناث والذكور نادرا، كون أن الأعراف تفرض طرقا معينة في التعامل والإتصال بين الجنسين، تعتمد على الحياء والحشمة، ورفض الإختلاط والابتذال، لحد اتباع أسلوب المراقبة اليومية في محيط الأسرة، وكذا العزل بين الجنسين، وهذا كله خشية الانحراف وإلحاق العار باللقب الأسري.

---

[1]– رانيا محمد عبد المعبود مرسي، التغيرات المعاصرة في المسكن الريفي وانعكاساتها على طبيعة العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص 29.

[2]- Mostefa Boutefnouchet, La famille algérienne, op.cit, p 65.

إن قيام العلاقات بين الإخوة والأخوات وأبناء العمومة، على مبدأ التعاون والمحبة والإيثار، يشكل أهم القيم العائلية في الريف الجزائري، والتي نجد امتداد آثارها حتى الأسر الحضارية حاليا.[1]

تمثل القرابة أهم النظم الاجتماعية في أيّ مجتمع تقليدي، وكما بيّنت الدراسات والأبحاث، أن القرابة هي محور البناء الإجتماعي في هذا النوع من المجتمعات، وهي متداخلة تداخلا حيا وفعالا مع بقية أنساق هذا البناء[2]. والنماذج النظرية المشار إليها سابقا، توضح بكل جلاء أهمية النسق القرابي في البناء الإجتماعي الريفي وخاصية العلاقات القرابية في القرية وبشكلها التقليدي المميز لها المطابق لمجتمع البحث.

2- الأسرة التقليدية (الممتدة)- La famille étendue (Extended):

من الجدير بالذكر أن الأسرة الجزائرية التقليدية عامة، والأسرة التقليدية في المناطق الريفية ومنها منطقة بوعينان، هي أسرة ذات تركيب عربي إسلامي، امتازت بنمطها الممتد(*)، ويعتمد أصلها ووجودها وفاعليتها على مبدأ الإنحدار الأبوي **(بطريركية-Patriarcale)**، أي بها قرابة من جهة الأب وتعيش في ملكية مشتركة، كما تشمل في تركيبها على ما يلي:

1. السلف (الأب، أب الأب، والأجداد).

---

[1]– رابح درواش، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 351.

[2]– محمد الجوهري، دراسات أنتروبولوجية في المجتمع المصري، (لم يذكر دار الطبع)، مصر، 2004، ص 109.

(*)– الأسرة الممتدة (Extended Family)، هي ذلك النمط المكون من قريبين أو أكثر، في خط نسب واحد، ومن جنس واحد كالأب وأولاده، أو الأم وبناتها، أو الإخوة والأخوات، يرأس كل واحد منهم (أسرة أولية أو بسيطة– Family, or simple family elementary) يعيشون معا، ويعملون كوحدة اجتماعية واقتصادية برئاسة أكبرهم سنا، ويقطنون في أماكن متفرقة. وتشمل الأسرة الممتدة ثلاثة أجيال في الأقل، وهي أكثر أنواع الأسر انتشارا في الشعوب البدائية. أنظر:

شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنتروبولوجيا، مرجع سابق، ص 322.

2. الأقران (الإخوة والأخوات).
3. الأحفاد (أبناء وبنات وأحفادهم، البنات القاطنون مع الأسرة فقط).
4. العمومة (الأعمام والعمات، العمات غير المتزوجات).
5. أبناء العمومة (أبناء العم وبنات العم، بنات العم غير المتزوجات).
6. القرابة بالإرتباط (الزوجة).[1]

أما صاحب المسؤولية في الأسرة اجتماعيا واقتصاديا فهو الأكبر سنا وعادة يكون الأب أو من ينوب عنه كالعم، أو الإبن الكبير، أو الأم في بعض الحالات (حالة غياب المسؤول من الذكور)، ويقوم بتمثيل الأسرة في الخصوصيات والعموميات ويكون تصرف الأسرة وفق سيطرته و نفوذه.

ويتبع النسب في الأسرة التقليدية، خط الأب الذي يلاحظ من خلال علاقة الابن بأهل أبيه (العم، أبناء العم)، حيث يأخذ العم مكان الأب -باستثناء السن- في الاحترام و السلطة و الواجبات، كذلك أبناء العم (Les enfants des oncles).

وللأسرة الممتدة وظائف(*) متعددة، حيث تقوم بتوفير متطلبات المعيشة، وذلك بمشاركة جميع أعضائها في العمل، كلّ حسب سنه وجنسه، حيث تقوم الأسرة بتخزين الغذاء لفصل الشتاء والظروف الأخرى (الصعبة) سواء كان ذلك لفائدة أفرادها أو لفائدة الحيوانات[2]، كتخزين نوع من الكلأ في مخازن صغيرة في الأرض أو في أماكن خاصة وتغطى بنوع من النباتات يسمى **(الديس)** حتى لا تتعرض للأمطار وغيرها من العوامل المتلفة له، وقد تسمى تلك المخازن في الكثير من مناطق الريف الجزائري بـ **(النادر)**.

---

[1]- Mostefa Boutefnouchet, La famille algérienne, op.cit, pp 53-56.

[2]- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause (regard sur la société algérienne), S.N.E.D, Tome 2, Alger, 1983, p 212.

(*)– كانت تقوم الأسرة التقليدية (أو الممتدة قديما) بوظائف متعددة، مثل التغذية والرعاية والتنشئة الإجتماعية والضبط الإجتماعي ...الخ. أنظر في: سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص ص 71–72 و73.

ويعمل الرجال على حرث الأرض وزراعتها والاعتناء بأشجارها، ويمتهنون المهن أحيانا أو التجارة إذا زاد المنتوج عن حاجة الأسرة وأفرادها، أما المرأة فإنها تشارك في الأعمال السهلة نوعا ما، وذلك كقطف الثمار وتأدية بعض الأعمال الزراعية كـ: (البذر، تنقية الأعشاب عن المحصول الزراعي أو حديقة الخضر). وتقوم بالأعمال المنزلية مثل: (الحياكة، الغزل، النسيج، الطبخ، صنع المصبرات مثل: الطماطم، الزيتون، التين، الفلفل)، وكذلك تقوم بالغسل والتنظيف، والإعتناء بالحيوانات (أغنام، ماعز، بقر) في الأكل والحلب، وكل هذا زيادة عن واجباتها الأساسية في تربية الأولاد وخدمة زوجها.

أما الأبناء فلهم دورهم في الأسرة، حيث يساعدون الآباء، إذ يستوجب عليهم النهوض باكرا، والذهاب إلى الرعي ولا يعودون إلا بعد أن تمتلئ بطون الدواب، كما يحملون في عودتهم إلى البيوت أحمالا من الحطب أو الأعشاب، أو بعض الثمار الغابية **(البلوط)**(*). وعند عودتهم قد يكلفهم الآباء بإنجاز أعمال أخرى، ومن ثم يكون لهم الحق في وجبة العشاء قبل النوم، والتي تكون في أغلب الأحيان مكوّنة من خبز الشعير واللبن أو النباتات المطبوخة أو الخضر.[1]

وبالمقابل تقدم الأسرة للأبناء وظائف جمّة، منها التربية التي تعدّ من أهم خصائصها، حيث تقوم الأم بعناية الطفل منذ مولده (الرضاعة، تنظيفه، وتغير ملابسه)، وتدربه على النظافة والنظام، ويشارك الأب وبعض أفراد الأسرة (الجد، العم أو الإخوة أو العمات) في تربية الطفل الجديدة في الأسرة[2]. وكما يقوم أفراد

[1]- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause, op.cit, p 198.

[2]– تأليف أساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، دراسات في المجتمع العربي، مراجعة وتقديم، جميل سعيد، دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، الشارقة، 1983، ص 203.

(*)– تسمية متداولة محليا في الأرياف، ويعني بها ثمار شجرة البلوط.

الأسرة بتلقين الطفل اللغة واللهجة المحلية اللتين تنتقل عن طريقهما ثقافة المجتمع، مما يجعلها أداة أساسية في الحفاظ عليها (الثقافة) أو على أنفعها.[1]

وقد نجد أن الطفل عن طريق الأسرة يتعلم آداب السلوك، ومبادئ الإسلام والعادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمعه، كما يرسل إلى الكتّاب أو الزاوية في بعض الأحيان ليتعلم **" القرآن الكريم "** وأصوله، أما الإناث فتعليمهن قليل وأحيانا غير وارد. وعليه فقد امتازت التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة الريفية ذات النمط الممتد، كونها ذات طابع جماعي، أي كثرة الأفراد الذين يقومون بها، لذا يرتبط الطفل عاطفيا بجده وعمه وبصورة قوية.

أما في حالة مرض أحد أفراد الأسرة فلا يتهاون أعضاؤها في تقديم الرعاية اللازمة، كما يلجؤون إلى التداوي بالأعشاب واستعمال طرق تقليدية كالوشم أو الطلاسم **(الحروز)**، أو اللجوء إلى رجال الدين مثل الإمام من أجل الرقية.

ولعامل العمر ميزة في كسب التمتع بالاحترام والسلطة والنفوذ (الأب، العم، الإبن الكبير، أو الأخ الكبير، والنساء المسنات) من طرف أفراد العائلة الأصغر سنا. لذا يكون شبه الخضوع التام من الأبناء للآباء، واللذين يبقون تحت سيطرة المسؤول عنهم حتى بعد الزواج (الذكور فقط)، أما الإناث فيختلف وضعهن بعد الزواج، بانتقال السلطة للزوج وأهله، وإنما يبقى عاملا الاحترام والطاعة اتجاه الآباء. وللمرأة مكانة أوطأ من الرجل، ولا يحق لها اختيار زوجها أو تطليقه، لأن الرجل هو السلطة وله حق القرار داخل البيت وخارجه، على الرغم من حدوث بعض التقارب بين مكانة الرجل والمرأة أيام الحرب التحريرية نتيجة الأدوار التي قامت بها المرأة.[2]

وكما يسكن أفراد الأسرة عادة في بيت أرضي واسع **(الدار أو الحوش)**، يكون على شكل مستطيل أو مربع ويضم عدة غرف وساحة وسطية **(المراح أو**

---

[1]- Maurice Duverger, Sociologie de la politique, presses universitaire de France, Paris, 1973, p 131.

[2]- Abdelghani Megherbi, La culture et la personnalité dans la société algérienne, op.cit, p 129.

السحين)، ويلحق به غرفة كبيرة خاصة بالحيوانات تسمى **(الزريبة أو الكوري)**، ويبنى البيت عادة من الطين والحجارة والقش، أو الأعمدة والقصب ونبات **(الديس)** المقاوم للأمطار والمانع لأشعة الشمس. كما يطلق على أحد أنواع هذه البيوت بـ **(القربي)**، وتحتوي هذه البيوت في الأغلب على فتحات ضيقة للتهوئة.[1] (أنظر الأشكال في الصور)

فالمرتبطون بالريف في منطقة البحث قديما خلال عملهم مع الطبيعة يأخذون منها ملبسهم، ويعتمدون عليها في حياتهم، وينمون حاجاتهم وفق ما تغدقه عليهم تلك الطبيعة التي لا يتحكم فيها الإنسان إلا قليلا، فضوء الشمس، والهواء النقي، وطبيعة العمل تساعد على كفاءة الفرد الذي يسكن الريف.[2]

إن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات، ويوجد حاليا في المجتمعات الريفية في مجتمع البحث، حيث الأسرة هي وحدة اقتصادية وتسيطر على الوظائف والأعمال الإقتصادية، مما جعل ظروف أفرادها الإقتصادية والاجتماعية متجانسة ومتشابهة وأيضا مستواهم الثقافي، كما لمعتقداتهم الفكرية الأثر الكبير في تحديد معالم سلوكهم الإجتماعي، وتحقيق وحدتهم النفسية والاجتماعية.[3]

الشكل رقم (1): صورة تبين بيوت تقليدية (القربي) في الريف الجزائري

[1]– فليب رفلة، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص 23.

[2]– محمد سيد أحمد غريب، علم الإجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 119.

[3]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 55.

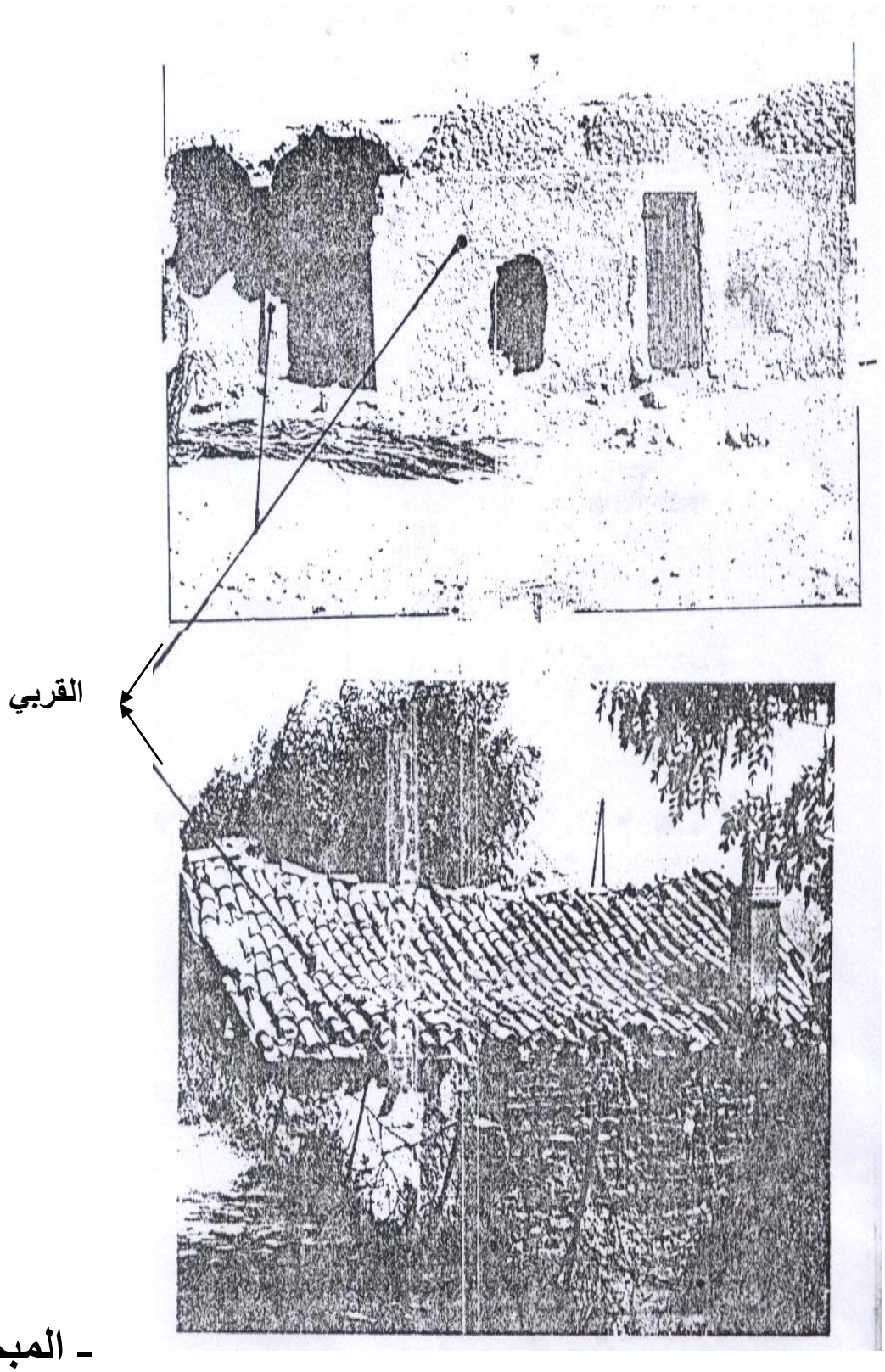

ـ المبحث

الثاني: الزواج ووسائل الضبط الاجتماعي

1- الزواج قديما (Traditional Marriage):

الزواج نظام قديم، لا يعرف الإنسان له ابتداء، ولعله كان في العصور السحيقة فوضى، أو لعل روابطه وضوابطه كانت متناسبة مع المجتمع القديم. فلما جاءت الشرائع السماوية هذبته وصقلته ووضعت له قيودا وحدودا جعلته أكثر ملائمة لمصلحة الإنسانية وأقرب إلى الطبائع البشرية وأبعد عن الغرائز الحيوانية.[1]

ويعرف الفقهاء في الإسلام الزواج بأنه " عقد يرد على تلك المتعة قصدا "، أما تعاريف بعض رجال الاجتماع للزواج، فإنها تنص عل أنه " اتحاد جنس شكلي ودائم بين رجل أو أكثر بامرأة أو أكثر في نطاق مجموعة محددة من الحقوق والواجبات ".[2]

فالزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأنا في حياة الإنسان والمجتمع، وهو " الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع، ووفق المصطلحات والأوضاع التي يقرّها، ومن يحاول الخروج عن ذلك يؤخذ، لا محالة، بالقصاص العاجل ". وتعتبر مرحلة اختيار كل من الزوجين لقرينه من أهم مراحل تكوين أسس الحياة الزوجية، وأعظمها تأثيرا نظرا لما يترتب عليها من استقرار في الحياة الزوجية، أو عدمه في المستقبل.[3]

وبما أن الزواج هو النظام الإجتماعي الذي يعمل على استمرار النوع الإنساني ويحقق الشكل الأفضل للوجود الإجتماعي، لذا فهو أحد العوامل الأساسية في النمو السكاني للمجتمع نتيجة عامل الإنجاب الذي يؤدي إلى وجود الأبناء الذين يدخلون في العلاقات الزواجية بعد البلوغ، ليكوّنوا أسرا مستقلة أو شبه ذلك **(النواة)**، حيث

---

[1]– ظافر القاسيمي، الحياة الإجتماعية عند العرب، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص 35.

[2]– عادل أحمد سركيس، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (بلا تاريخ)، ص ص 11–14.

[3]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 121.

يعيش **(الزوج والزوجة)** تحت سقف منزلي واحد سواء مع أسرة الزوج أو الزوجة **(أسرة ممتدة أو مركبة)**.

والزواج في المجتمع الريفي أو المجتمع المحلي البوعيناني التقليدي، خضع لدوافع عديدة، كالدافع الجنسي، والتقليد، والدين، والضغط الإجتماعي، الضغط الإقتصادي، وإنجاب الأطفال، باستثناء دافع الحب الذي كان معدوما بين الزوجين قبل الزواج.

في الواقع، أن الاختيار للزواج لا يتحدد برغبات الشخصين، بل وفق معايير المجتمع أيضا، سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية، فيما هو الحال في التحريم والإباحة، أو كانت تلك المعايير مستترة في شكل توقعات، ومرغبات في أن يسير الاختيار للزواج وفق اتجاه معين، لهذا اختلفت عملية الاختيار للزواج وأنماطه باختلاف ثقافة كل مجتمع.[1]

الأسرة في القرية كانت تميل إلى زيادة حجمها، لأن زيادة الحجم كانت لها أهمية اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، وكثرة أعضاء الأسرة في حد ذاته مثل أعلى عندها بغض النظر عن مركزها الإقتصادي، مع ملاحظة أن مساحة الأرض الزراعية المخصصة لكل عائلة كانت تسمح نسبيا بزيادة عدد المعتمدين عليها، والزيادة في حجم الأسرة هو نتيجة مباشرة لنظام الزواج الذي يعتبر العامل الأساس في زيادة عدد أعضاء الأسرة، ونتيجة لطبيعة الأسرة التي تقوم على اعتبارات اجتماعية ودينية وأهداف إقتصادية.[2]

ففي معظم الأحيان كان يتم الزواج من داخل الأسرة الكبيرة (الممتدة) أو من الأقارب في المنطقة (القرية)، غير أن هذا لا يعني سيطرة نظام الزواج الداخلي المغلق **(Endogamous Marriage)**، وإنما كان يتم الزواج من خارج دائرة الأسرة أو القرية أيضا **(Exogamous Marriage)**.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 121–122.

[2]– محمد عاطف غيث، دراسات في علم الإجتماع القروي، مرجع سابق، ص 127.

انطلاقا من الفكرة القائلة: " أن البيت بدون امرأة عبارة عن **(قلة)** أو **(شكوة)**، أي جرّة ماء فارغة، أو مأوى مظلم "، فالمرأة هي زوجة رجل البيت، فوجودها ضروري يلزمها القيام بتحضير الوجبات، وقطف الثمار، والإنجاب. فهي التي تستيقظ باكرا لتحضير ما يلزم الزوج والأبناء، وهي التي تنظف البيت وساحتها.[1]

لذا كانت الزوجات تسكن مع أهل الزوج، إلا في الحالات الشاذة فيحدث العكس. كما لم يكن تحديد واضح لسن الزواج، وإنما يتحدد حسب الرؤية والإحساس لعملية البلوغ عند الجنسين، وكثيرا ما يتم الزواج في مرحلة عمرية مبكرة(*) نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية ودينية.

نجد أن الزواج كان يتم بخطبة الفتاة من أهلها، ولا يجوز إقدام الفتى على طلب الصهر، أو السعي إليه باعتبار العملية إنقاصا من الإحترام، بل عارا، لذا كان اختيار الزوجة المناسبة، عملية تتبناها الأم مباشرة بمشاركة الأب وبعض النسوة من الأقارب، أما الفتاة فيتطلب منها اجتياز امتحان الخطوبة والمعاينة، أي هناك شروط لابد من توفرها في الفتاة، كمعرفتها الكاملة للطبخ، وعجن الخبز، الخياطة، وغسل الملابس، بالإضافة إلى الأخلاق الحسنة والطاعة والإحترام والخفة والنشاط، والجمال في حدود المقبول، كما يكون الجسم خاليا من العيوب والعاهات، كسلامة الحواس مثلا.[2]

وفي حالة حصول الموافقة بين أهل العروسين، تجري عملية العقد العرفي، حيث يجتمع الأهل والأقارب لكل من الطرفين في حضور إمام المسجد أو رجل متدين وبعض كبار السن **(الجماعة)** في القرية، وقد يتم هذا اللقاء في بيت أهل الفتاة،

---

[1]- Adrian Adams, La terre et les gens du fleuve, éditions L'Harmattan, Paris, 1985, pp 17-19.

[2]– محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1976، ص 107.

(*)– كانت السن المناسبة للزواج عند معظم المجتمعات العربية ما بين (16–18) سنة للذكور، و(12–14) سنة للإناث. للمزيد أنظر: محمد عاطف غيث، دراسات في علم الإجتماع القروي، مرجع سابق.

أو في المسجد أو مكان آخر مثل السوق الأسبوعي أو مكان تجمع أعيان القرية، ثم تقرأ الفاتحة ويعلن الإرتباط، كما يحدد المهر (المهر المقدم فقط، وهذا باختلاف ما عرفته بعض المجتمعات العربية، حيث يوجد المهر المقدم والمؤخر)، ويتفق على تاريخ الزفاف، الذي يكون غالبا في فترة شبه فراغ مؤقت بالنسبة للقرية، أي بعد انتهاء الأعمال في الزراعة وانقضاء موسم جني المحصول (غالبا هو فصل الصيف).

وبعد ذلك يبدأ التفكير في تجهيز العروسين بالأغراض اللازمة والتي كان معظمها تقليديا، من فخار وخشب وألبسة منسوجة يدويا. وبعدها تلي ليلة ربط الحنة للعروس ثم ليلة الدخلة، بعد أن يصاحب الناس موكب العروس من منزل عائلتها راكبة حصانا أو مترجلة حسب الظروف، ويسير الموكب حتى يصل منزل عائلة العريس. كما ترافق تلك الليلتين عدة تقاليد، منها الغناء الذي يعكس ظروف الأنثى، والأهازيج، وضرب البارود بواسطة بنادق الصيد في الهواء، وتقدم الهدايا للعروسين من طرف الأقارب (وذلك حسب الإمكانيات المتاحة)[1]. كما تصاحب هذه الأفراح بعض الممارسات الشعبية والعادات، مثل كتابة الأحرزة لإبعاد العين الشريرة عن العروسين وأهلها أو لمنع حدوث أشياء أخرى كسقوط المطر الذي يمكن أن يفسد الفرح.

فالزواج قديما في مجتمع البحث، كان له مفهوم ديني، لذا كان تعدد الزوجات ساري المفعول -لكن في حدود معينة- ويمكن استخلاص ذلك من تعبير بعض الشاعرات اللواتي عبّرن عن خوفهن من الطلاق أو من ابتعاد الزوج لصالح الخليلة أو لصالح زوجة ثانية آنذاك.[2]

وكما كان الزواج في الأسرة أو العائلة، يؤدي إغراضا اجتماعية ودينية وأهدافا اقتصادية، فإنه يقوم أيضا على أساس أن الأسرة التقليدية وحدة اجتماعية

[1] Youssef Nacib, élément sur la tradition orale, S.N.E.D, 2éme éd, Alger, 1982, p 14.
[2] Ibid, p 14.

واقتصادية، وهذه الوحدة تقوم بدورها على أساس الإرتباط الوثيق بين الأرض والإنسان، والنظر إلى العمل الزراعي باعتباره أنبل الأعمال وأكثرها شرفا للفرد، ونموذجها هذا جعل الحياة القروية تتخذ اتجاها محددا، وجعل للقرية قديما خصائص معينة اختلفت بشكل كبير عما هي عليه في الحاضر.

2- وسائل الضبط الإجتماعي التقليدية (Social control):

إن تعايش عناصر بشرية عديدة داخل نظام اجتماعي تقليدي في أماكن ريفية وبعيدا عن مزايا التحضر نتيجة أسباب عديدة، منها مثلا: الأساليب الاستعمارية التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في الريف الجزائري منذ أن وطئت أقدامها، قد يجعل من وجود القوانين والضوابط الاجتماعية شيئا طبيعيا، على الأخص في نطاق القرية أو **(الدوّار)** أو **(الدشرة)**، حيث المكان الذي يضم أسرا عديدة وممتدة، تجمعها أواصر القرابة والمصالح المشتركة، الأمر الذي يحتم وجود قواعد ومعايير اجتماعية من صميم حضارة المجتمع، ويكون متعارفا عليها مسبقا من طرف أفرادها وأسرها.

يقوم نسق الضبط الإجتماعي في تلك المجتمعات على حق الجماعة في الاعتماد على قوتها الذاتية في المحافظة على حقوقها التي يحددها العرف، فعن طريق الضبط الإجتماعي يتحدد مسار الفرد بين الجماعة، والجماعة في إطار المجتمع القروي، حيث ترسم لهم خطوطا مستقيمة من القيم والتقاليد والعادات والأخلاق، والتي تتمحور في نمط سلوكي معين، يتغذى من ثقافة المجتمع.

في إطار الأسرة تنظم الأدوار التي تجسد التوقعات السلوكية المنتظرة، أما مجالها باعتباره تلك المنطقة القروية، ففيه يتم تعلم تلك الأدوار، وهذا ما تجسده الكثير من أعمال الباحثين، مثل عالم الاجتماع **(Goode)** والمحلل النفسي**(Lidz)**، وكذا مختصو الخدمة الاجتماعية أمثال **(Feldman and Scher)**.[1]

[1]– سهير عبد العزيز محمد يوسف، الإستمرار والتغير في البناء الإجتماعي، مرجع سابق، ص 47.

فمن الملاحظ أن إيديولوجية الأسرة التقليدية (الممتدة) لم تشجع القيم والممارسات الفردية، بقدر ما كانت تشجع القيم، والممارسات الجماعية خصوصا تلك التي تمجد القرابة وتثني على مكارم الأخلاق، وأمجاد جدّها المشترك، وكان الفرد يوجه منذ طفولته نحو العمل لمصلحة أسرته وأقربائه وليس لمصلحته الخاصة.

إذا فالجبرية إحدى محددات الإيديولوجية الريفية، فمكانة الأفراد التي تستوجب الإنصهار في الجماعة أو مجتمع القرية، تجعلهم لا يعبرون عن إرادتهم الخاصة، بل تتطلب تعبيرهم عن فعلهم الفردي أو الجماعي من خلال إرادة القرية، فهم يتصرفون بالنيابة عنها، فهذه الجبرية، صفة ميزت البناء القروي لفترة من الزمن.[1]

فليس من الصدفة أن يدعم المجتمع الزراعي التقليدي (الريف) الثابت نسبيا شكل الأسرة الممتدة، الذي يشجع نظام تعدد الزوجات ويمنح الآباء حرية التصرف في اختيار الأزواج لأبنائهم واتخاذ القرارات الصارمة في حقهم ...الخ[2]، مما يتطابق مع التأثيرات الاقتصادية والثقافية العاكسة لواقع الحياة الريفية.

إن وسائل الضبط في مجتمع البحث قديما، يمكن أن يستخلصها القارئ في هذا الفصل، وبالضبط من العلاقات القرابية والزوجية (علاقة الرجل بالمرأة)، أو من مكانة كبار السن وفعالية **(الجماعة Djemâa)** ورجال الدين. حيث أن لكل العوامل من الاحترام والتقدير لكبار السن، والحياء والتحفظ في المخاطبة، والتعامل الحذر القائم على الإحتشام والإحترام لعنصر النساء، والطاعة للوالدين، والإلتزام بالواجبات والعمل الأسري والجماعي، وتطبيق مبادئ الإسلام في إشباع الرغبات الذاتية والجنسية. لهذا جميعا التزام في التطبيق، وتأثير في سلوك الفرد وتوجيه مساره إلى الوجهة الصحيحة المتعارف عليها اجتماعيا، ومن خرج أو حاد عنها وتجاهلها، يعرّض نفسه لجزاء وعقاب دون شك.

---

[1]– محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 108.

[2]– قشي صيفي، تحليلات سوسيولوجية حول التغير والتحول الأسري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (التواصل)، العدد 6، جامعة عنابة، جوان 2000، ص 259.

يمارس الإشراف على تطبيق الحكم وإصدار القرارات في حق المخالف أو المتنازع أعيان القرية من كبار السن، أو رجال الدين، دون أن يكون هناك أشخاص متخصصون أو متفرغون لهذه المهمة، ومن نشاطاتهم كان إذا وضع أحد أفراد القرية في حالة استفهام ومحاسبة بسبب غلطة واضحة ومبرهنة، يستدعي الغائب ويطلب منه نطق الشهادة بالحق ليثبت ما عليه، في تبين الغلط أو المخالفة، يحكم عليه بغرامة، أو مقاطعة من طرف الجماعة، وأحيانا لحد الطرد من القرية، إذا كان الخطأ جسيما.[1]

لذا كانت معظم الأحكام تتخذ شكل نصائح يقبل بها في أكثر الأحيان لأسباب اجتماعية أو دينية تتعلق بمكانة هؤلاء الشيوخ ورجال الدين[2]، بالإضافة إلى العلاقات القرابية وتلاحمها، دون لجوء أهل منطقة البحث حينها إلى الإدارة الفرنسية بسبب رفضهم لها ولمن يقومون بتسييرها، وذلك لصفتها الإستعمارية وعزوف الأهالي في الكشف عن خصوصية مشكلاتهم لها.

ـ المبحث الثالث: القيم، العادات الإجتماعية والمراتب

1- القيم الاجتماعية (Values):

لقد اختلف الفلاسفة في تفسير القيم وتضاربت آراؤهم، فهناك نظريات تفترض أن قيمة الشيء كامنة وكائنة فيه وتعبر عن طبيعته، أي قيمة الشيء مستقلة عن ذات الإنسان ومشاعره وتحدد بمعزل عن خبرته في الحياة الواقعية، ولذا فإن القيم ثابتة لا تتغير، وأنصار هذا الإتجاه هم أصحاب الإتجاه **" الفلسفي المثالي أو العقلي "**. أما الرأي الآخر فهو لأصحاب **" الفلسفة الطبيعية "**، حيث يفترضون أن قيم الأشياء

[1] Wadi Bouzar, La mouvance et la pause, op.cit, p 202.

[2]– محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، مرجع سابق، ص 234.

ليست بكائنة فيها وإنما هي مجرد شعور ذاتي أو تقدير ذاتي يشتق من ذات الشخص المتفاعلة مع خبرته.[1]

ولكن على الرغم من تلك الإختلافات بين الفلاسفة والباحثين من جهة، ومفهوم عامة الناس لتداول معاني القيمة من ناحية أخرى، يتضح أن هناك عنصرا مشتركا يجري بينهما كما يجري الخيط بين حبات العقد، لذا فالقيمة مسألة إنسانية وشخصية وليست شيئا مجردا مستقلا في ذاته عن سلوك الشخص، بل هي متغلغلة فيه، لأنها تنبع من نفسه ومن رغباته لا من الأشياء الخارجية، وفي هذا عبّر **"شكسبير"** بقوله على لسان **هملت**: " ليس هناك شيء طيب أو خبيث، ولكن الظن يجعله كذلك "[2].

أما معنى القيمة عند الباحثين الأنتروبولوجين، هي معيار عام، ضمني أو صريح، فردي أو جماعي، تتخذ وفقا له القرارات، من قبل الأفراد أو الجماعة للحكم على السلوك الإجتماعي، قبولا أو رفضا، إذن، فالقيم مقاييس اجتماعية، خلقية، أو جمالية، تقررها الحضارة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع، وفقا لتقاليد المجتمع، واحتياجاته، وأهدافه في الحياة.[3]

وبما أن الإنسان هو الذي يحمل القيمة ويطلقها على الأشياء، إذن هي نسبية **(Relative)**، حيث تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه. فمثلا، نظرتنا إلى المروحة الكهربائية في الصيف تختلف في الشتاء، لأن قيمتها تقل في الشتاء وترتفع في الصيف.

وعموما هناك عدة قيم للأشياء لدى أفراد المجتمع المبحوث في الريف البوعيناني قديما، ومثال على ذلك قيمة الحجاب **(الحايك)**(*)، حيث ينظر إليه على أنه خير ومنفعة في ستر المرأة وحماية مظهرها من عيون الغريب وكلام الناس، وهذا ما كان يزيدها احتراما وتقديرا من العامة والخاصة في القرية. وفي هذا الخصوص يبين

---

[1]– فوزية دياب، القيم والعادات الإجتماعية، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص 31.

[2]– المرجع نفسه، ص 26.

[3]- Shakir Mustafa Salim, A dictionary of anthropology, 1first ed, Kuwait, 1981, p 1013.

أحد الكتاب الجزائريين **" ك. محمصجي-K. M'hammsadji "** سنة **(1959م)** في إحدى قصصه، على لسان امرأة جزائرية " قد رأيت الشهداء في الحياة، وتألمت ثم رميت الحجاب، وإذا بالعالم كله يتبعني في الطريق، كما وقفت كل أسرتي ضدي، أما ديني فقط أصبح جحيما لي ". كما يضيف على هذا أحد الريفيين بقوله " لقد كنت جالسا في أحد أيام فصل الصيف لسنة **(1964م)**، قرب بناية، دار البلدية حاليا، حيث نجتمع دوما، وإذا بي ألاحظ إحدى الغريبات جاءت إلى القرية وهي ترتدي لباسا قصيرا، ودون حجاب، فنهضت واتجهت نحوها لأقول لها لا تمشي وسط قريتنا هكذا [1]."

فللحجاب قيمة لدى الإنسان في المجتمع الجزائري التقليدي، وخصوصا في المناطق الريفية، كما للباس الرجال التقليدي قيمته أيضا، حيث ارتداء السروال العربي والبرنوس والعباءة والشاش مع القبعة لدى الرجل البوعيناني قديما، قيمة تكمن في صفة الرجولة والإتصال بالأجداد والتمسك بعاداتهم والإنسلاخ عن ذلك شيء مكروه لديهم.

كذلك عملية الاحترام التي تكن لكبار السن وما فيها من قيمة اجتماعية ودينية، حيث التقبيل على رؤوسهم، أو على كفوف أيديهم، أو إفساح المجال أمامهم، لها دلالتها القيمية التي تكرس التمسك بطرق الأخلاق الحسنة في التربية (التنشئة) وبأصول الدين الإسلامي الحنيف، لذا من قام بعكس ذلك يهان، ويوصف بعديم الأخلاق والتربية الحسنة. كما للأمور الأخرى كالتي تتصل بالدين، قيمتها أيضا، مثلا الصدقة أو الصلاة، أو تطبيق قول الأئمة ورجال الدين، أو تقديس الأولياء، فكل هذه لها قيمتها شبه الدائمة مما يحافظ عليها والعمل على نقلها فيما بينهم دون تغيير فحواها، باعتبار أن الدين قد عيّن مراتب تلك الأشياء والأفعال وأعطى منزلة لكل

[1]- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause, op.cit, p 230.

(*)– لحاف تقليدي أبيض يغطي المرأة كاملة من الرأس إلى أسفل، باستثناء الوجه الذي تغطيه قطعة قماش صغيرة بيضاء تسمى " العجار " أي النقاب.

شيء منها، فثمة ما هو أسمى **(الصلاة)**، وما هو أدنى **(الكفر)**، ومعرفة هذا من قبل أفراد المجتمع يخلق الإيمان والإلتزام، وبناء قيمة إزاء تلك الأمور.[1]

وعندما يحيّي شخصان أحدهما الأخر في الطريق، أو في مكان معين باستعمال **" السلام عليكم "** ويردّ على ذلك بـ **" وعليكم السلام "**، قد نجد في هذا تفاعلا بين أفراد المجتمع المبحوث، باختلاف أعمارهم ومراتبهم، لكون ذلك يرتبط بقواعد الأخلاق والتربية، وبوجبات الإحترام فيما بينهم، مما لا يجرد هذا الفعل عن القيمة الاجتماعية. كذلك شأن الأرض أو الملكية، أو الإرتباط بالمسكن والعزوف عن المصلحة الشخصية في سبيل الأسرة والقرية، أو حب العمل الزراعي وارتباطه بالرغبة في إنجاب الأولاد (خاصة الذكور)، فللأمور هذه جميعا نظرة ودرجة معينتين لدى الريفي في بوعينان سابقا، وذلك باختلاف تدرج قيمة تلك الأشياء المبنية على نظرة المجتمع وثقافته، لهذا فممارسة كل فرد في المجتمع لتلك التصرفات واتخاذ المواقف، يحال إلى القواعد المشتركة التي هي مقبولة من جانب المجتمع، لما يستعملونه في علاقاتهم.

لذا عندما توضع القيم في إطار مفهوم الجبرية **(Obligation)**، نفهم بأننا نكون مجبرين بفعلها، والجبرية هنا لا تعني جبرا أو دفعا من قبل عزم مادي، لأن الإنسان الذي يسقط من الطابق الثامن مثلا، لا يستطيع الهروب من قانون سقوط الأجسام **(الجاذبية-Attraction)**.[2]

فإن القيمة، سواء على نطاق مجتمع البحث أم في إطار المجتمع الجزائري عامة، هي مسألة إنسانية وشخصية، متغلغلة في ذاته، لها جذور ثقافية تتعلق بالحضارة، وقواعد سلوكية يتبعها الفرد في دائرة متعارف عليها في أكثر الأحيان.

---

[1]– صلاح قنصوة، نظرية القيم في الفكر المعاصر، ط2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 216.

[2]- Maurice Duverger, Sociologie de la politique, op.cit, pp 104-105.

2- العادات الاجتماعية Social Habits (Folkways):

إن من يطلع على المؤلفات التي تعالج باللغة الانجليزية موضوع العادات الاجتماعية، يجد أنها كثيرا ما تستعمل بمعنى واحد عديدا من المصطلحات بشكل مختلط غير دقيق، فبعض الكتاب لا يفرق بين **(Custom وTradition)** أو بين **(Usage وManner)**، وبعضهم من يتكلم عن **(Folkways)** و**(Mores)** كأنهما شيء واحد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن ما يتحدث عنه أحد العلماء على أنه **(Folkways-طرق شعبية)**، يتحدث آخر على أنه **(Customs-أعراف)**، وما يسميه أحدهم **(Custom-عرف)** يسميه آخر **(Mores-سنن)**، على حين يطلق عليه ثالث **(Convention-إتفاق)**.[1]

وأنه لما يسترعى النظر، فإن معظم المؤلفات الحديثة التي كتبت باللغة الإنجليزية في علم الاجتماع والإنتروبولوجيا، لا تتكلم عن العادات الاجتماعية تحت عنوان **(Social Habits)** بل تحت عنوان **(Folkways)** المصطلح الدال على عبارة **" الطرق الشعبية "** بمعنى طرائق الناس. وأول من استعمل هذا المصطلح كمرادف للعادات الاجتماعية هو العلامة الأمريكي المعروف **" وليم جراهم سمنر- William Graham Sumner "**، الذي كتب في عام **(1906م)** مؤلفا ضخما عن العادات الاجتماعية يقع في ستمائة واثنين وتسعين صفحة، ونشره بعنوان رئيسي هو **(Folkways)** ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا الاصطلاح هو المفضل والأكثر شيوعا عند التعرض لدراسة العادات الاجتماعية.[2]

إذا، هي سلوك منظم، يتعلمه الفرد من الآخرين، ويؤديه بصورة رتيبة وعلنية، وتمارس العادات استجابة لمواقف محددة، وكلما تكررت ممارستها ازدادت رسوخا واستقرارا، وأصبحت ممارستها تلقائية ويسيرة.[3]

---

[1]– فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 103.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 112.

[3]- Shakir Mustafa Salim, A dictionary of anthropology, op.cit, p 428.

ولما كانت العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية تنتج عن حاجات الأفراد في المجتمعات والمتعلقة بالجوانب الطبيعية الحيوية، مما نلاحظ أن الباحثين والعلماء يميزونها دوما على أنها تلقائية **(Spontaneous)**، أي توجد وتتكوّن وسط الجماعة أو الأشخاص بصورة غير واعية **(Unconscious)** وغير مقصودة في الكثير من الأحيان. لأن أساس تلك المحاولة العشوائية والخطأ في إشباع الحاجات الطبيعية، فهي ظاهرة جوهرية لمعيشة الناس بعضهم مع بعض، تمدهم بالروابط في الحاضر، وتعلمهم تجربة الماضي، وتسهّل عليهم معاملاتهم المتبادلة.

وعليه نجد تعريف **"جلن وجلن-Gillin & Gillin "** للعادات الإجتماعية كونها " كل سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا، ويتعلم اجتماعيا ويمارس اجتماعيا ويتوارث اجتماعيا "[1]، لكن هل هذا يعني كل سلوك متكرر يدخل في إطار العادات الإجتماعية ؟ قطعا لا، لأن هناك الكثير من السلوك يعدّ عادات خاصة بالأفراد (فرد) وهذا ما لا نرمي إليه في بحثنا هذا، وإنما نتمسك بالمدلول والمفهوم الذي قصدهما **" سمنر"** فيما سبق.

إذن بحق، تعدّ العادات الإجتماعية عاملا جوهريا من أكبر وأقوى عوامل التنظيم، والضبط في علاقات الأفراد، سواء في داخل المجتمع ككل كبير متماسك، أو في داخل الهيئات الإجتماعية الخاصة. وباعتبار المجتمع الريفي لا يختلف عن هذه الخصوصية للعادات، ما يتعلق بجانبه التقليدي، قد نجد أن العادات التي كانت منتشرة وسائدة في منطقة البحث، على سبيل المثال والبرهان وليس لغرض الحصر، عملية التجمع والقيام بالأعمال الجماعية والتي تعرف بـ **" التويزة-Twiza "**، حيث كانت أعمال جماعية تتخللها الشعائر والأضحيات وتقديم وجبات الطعام، ويقوم بهذا العمل معظم أفراد القرية، أو الأسرة الممتدة لصالح أحد الأعضاء، أو لفائدة القرية عامة، وذلك كاستخراج ينبوع مائي، أو حفر الترع لغرض السقي، أو شق طريق جديد في القرية، أو بناء وترميم بيت فلان أو علان، مما يدفع بالمشاركة في جمع الحجارة

[1]– فوزية دياب، القيم والعادات الإجتماعية، مرجع سابق، ص 105.

وبعضهم الآخر في تسقيف البيت، أو كالمشاركة في جمع المحاصيل الزراعية من الحقول وتكويمها في البيادر حتى تدرس.

كما يصاحب هذه الأعمال تناول الطعام جماعيا في مكان العمل، وقد يشارك في تحضيره العديد من النسوة، وهذا الفعل الأخير (تقديم الطعام) كان مهمّا، حيث يقرر الأعمال، ويؤدي إلى تبادل الخدمات، وتقسيم الأدوار، وتمتين أواصر العلاقات القرابية. أما المتغيب عن هذه المهمّة الجماعية دون سبب واضح، يعرض للمحاكمة من طرف **(الجماعة)**، ويصدر بحقه جزاء معين، كالغرامة أو المقاطعة.[1]

وكما نجد لعادة لف الرضيع **(الڤماطة)** مكانتها في مجتمع البحث، باعتبارها أسلوبا في تربية الأطفال، منذ الولادة حتى بلوغه سنة واحدة تقريبا، والهدف وراء هذه العملية، وحسب الإعتقاد السائد فهو لبقاء أطراف الرضيع في حالة مستقيمة، وتفاديا لتشويهها عند بلوغه.

وهناك عادات أخرى، مثل ما يتبع في مراسيم الزواج من كتابه الأحرز والتعاويذ لإبعاد الأعمال المضرة والعين الشريرة (العين الحسود)، أو عادة تصديرة العروسة، وطريقة تغيير ملابسها كل فترة زمانية لا تتجاوز الساعة الواحدة. كذلك عادة ارتداء اللحاف **(الحايك)**، وكذا زيارة أماكن أو أضرحة الأولياء الصالحين، والدعاء بالطلب إليهم شفاء أحد أفراد الأسرة مثلا، كما توضع البخور والحناء وقطع القماش في تلك الأماكن، مع أخذ الأتربة منها لغرض التبرك بها. وكثيرا ما تكون تلك الأماكن عبارة عن مغارات أو أشجار أو أضرحة مبنية على شكل قبة مثل: **(سيدي بوسليمان أو الغريبي أو شعايب)** في مجتمع البحث.

وغير ذلك من العادات الإجتماعية التي تواجدت في مجتمع البحث قديما، أي قبل فترة التغير التي صاحبت حقبة ما بعد الإستقلال الجزائري، والتي نعجز عن حصر معظمها في بحث محدود الأهداف والنطاق كهذا البحث المتواضع.

[1]- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause, op.cit, p 202.

3- المراتب الإجتماعية (المتأثرة بالجماعة) Social Order (états):

تتمتع المجتمعات الإنسانية مهما اختلفت أشكال حياتها الاقتصادية، أو القرابية، أو السياسية، أو الدينية، بوجود أنساق لترتيب الفئات الإجتماعية المتمايزة فيها. وقد تتفاضل تلك المراتب في صورة متدرجة، وقد لا يقوم بينها نوع من التفاضل، وقد تكون تلك المراتب وما تحتله من مكانات متمايزة مفتوحة، أو مغلقة، غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي ودرجة التحضر لمجتمع ما، قد تلعب دورها في إيجاد نظام الطبقات أو الفئات، أو المراتب.[1]

الشكل رقم 2:

[1]– محمد عبده محجوب، البترول والسكان والتغير الإجتماعي (دراسة أنتروبولوجية)، مرجع سابق، ص 315.

صورة تبين آثار لضريح أحد الأولياء الصالحين (سيدي الغريبي) ببلدية بوعينان

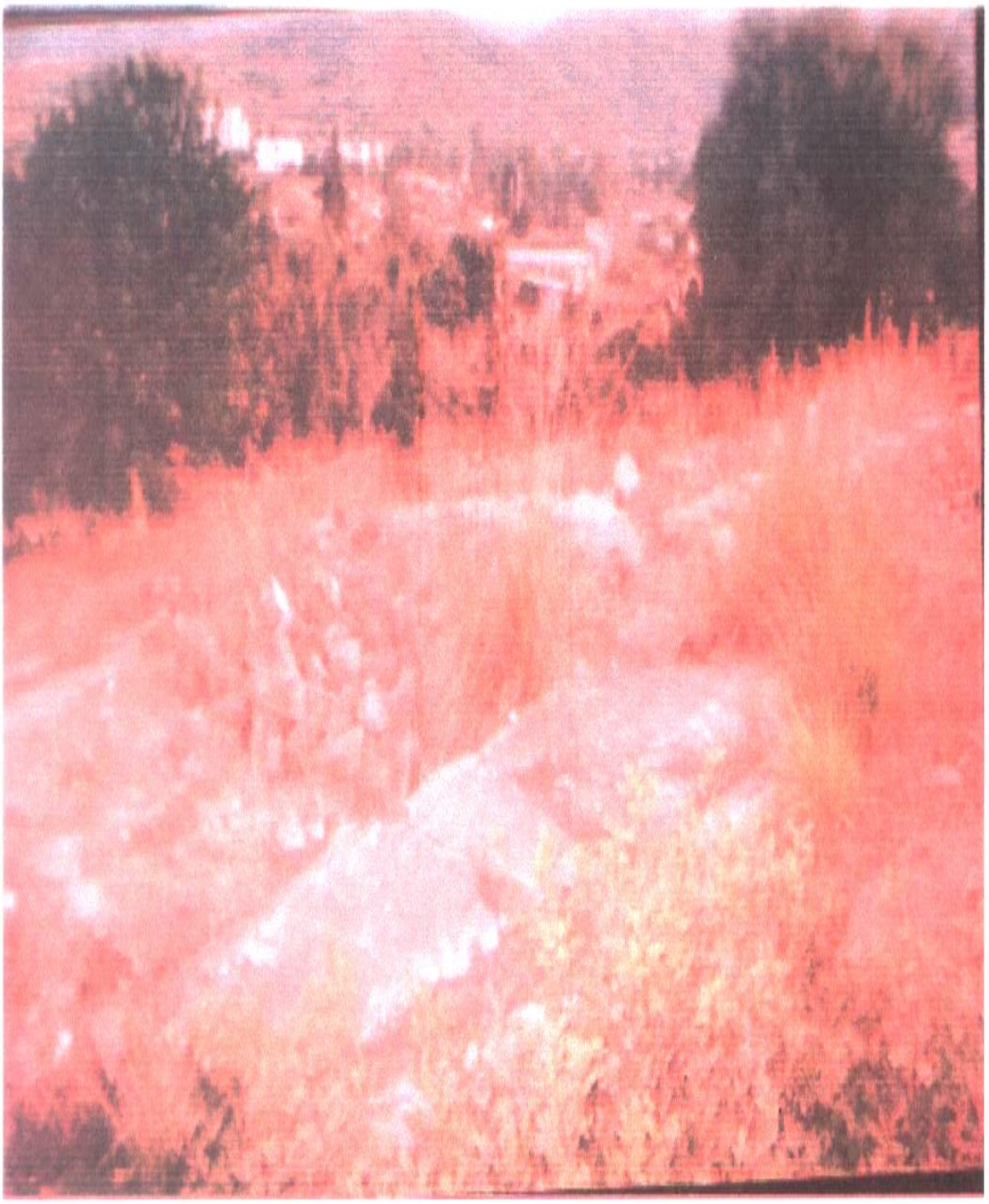

لقد مرّت سنوات عديدة منذ أن طرح **" كارل ماركس "** مشكلة الطبقات الاجتماعية بصورة قوية، حيث بيّن أن الطبقات الإجتماعية كانت على الأصح، قبل حلول نظام الرأسمالية والتصنيع، **(مراتب-états)**، و**(درجات-Rangs)**، و**(أنظمة-Ordres)**، و**(نقابات حرفية-Corporation)**، وكانت قبل ذلك طوائف **(Castes)** وراثية. وأننا لنجد في عصور التاريخ السابقة، في كل مكان تقريبا، تنظيما معقدا للمجتمع في مراتب (états) مختلفة وتدرجا متعددا للأوضاع الإجتماعية.[1]

فهناك الكثير من البلدان النامية، التي ذاقت مرارة التخلف الإقتصادي، والاجتماعي، كما تجرعت ويلات الإحتلال الإستعماري وبأشكال مختلفة قبل نيل استقلالها السياسي. مما عمل بقائها في براكين التخلف المادي والمعنوي، وأثر ذلك في تشكيل بنائها الإجتماعي والطبقي، وفي بقاء معظم شعوبها تحت سيطرة النمط التقليدي المرتبط بالعشيرة، والقبيلة أو القرية (الدشرة) ومحيطها العام. وهذا يكون حافزا لفقدان الإدراك والشعور الطبقي بالمعنى[*]العريض للمفهوم، من قبل معظم السكان، خاصة في المناطق الريفية، حيث يمتاز سكان تلك المناطق بجهلهم وعدم خبراتهم إلا فيما يتعلق بشؤون الزراعة، والرعي أو بعض الحرف المرتبطة بالحياة الريفية، كما امتازت بالتالي بعدم الأخذ بأيّ نصيب من العلوم، وإن كان هذا لم يمنع من أن يكون لها نصيب في الآداب والفنون الشعبية.[2]

---

[1]– جورج جورفتش، دراسات في الطبقات الإجتماعية، ترجمة، أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص ص 4–22.

[2]– عبد الحميد لطفي، علم الإجتماع، ط6، دار المعارف، مصر، 1976، ص 180.

[*]– تحتل دراسة النظام الطبقي في المجتمع أهمية كبرى في علم الإجتماع الحديث، والنظام الطبقي أشكالا متعددة ومختلفة كالطبقة العليا والوسطى والدنيا، أو طبقتي النبلاء والعبيد ...الخ، كما تتوقف خصائص الاختلاف بين طبقة وأخرى على عوامل عديدة، منها الدخل، المهنة، المستوى التعليمي، المنطقة السكنية، الشعور الطبقي ...الخ، ويظهر هذا النظام في المجتمعات الحديثة والمتحضرة بشكل واضح، وخاصة في الدول المتقدمة صناعيا. للإطلاع أنظر:

عبد الحميد لطفي، علم الإجتماع، نفس المرجع السابق.

وباعتبار أن الجزائر عامة ومناطقها الريفية خاصة، لا يخرجا عن واقع معظم تلك الدول النامية والعربية قديما، مما وجد الباحث أن توظيف مفهوم **(المراتب الإجتماعية-Les états social)** في الإشارة إلى تقسيم السكان في مجتمع البحث، حسب المنظور التقليدي للمجتمع، إلى حلقات متدرجة من المراتب والمكانات والمراكز الإجتماعية، أحسن من استخدام اصطلاح **(الطبقات الإجتماعية- Les Classes Sociales)** الذي يرمي إلى وجود تقسيم العمل الواضح المعالم المبني على الإختصاص المهني والعلمي، وإلى الأسس القانونية الحديثة التي تعمل على إيجاد المساواة بين الناس والأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص[1]. بالإضافة إلى وجود ليونة وحركة بين أعلى وأسفل السلم الطبقي في المجتمع، بعكس المراتب، حيث أسسها العامة، تقوم على الجنس والدين والسلالة، أو قيود تشريعية ونوع من الجمود في حركتها.[2]

وبما أن استعمال مصطلح المراتب الإجتماعية في دراسة التفاضل الإجتماعي بين السكان بإطارهم التقليدي في مجتمع البحث، يرجع لنتيجة ضعف التخصص وتقسيم العمل المرتكز على الخبرة الفنية والعلمية كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة صناعيا، لذا يصبح مفهوم الطبقة الإجتماعية مستبعدا وعاملا مستثيرا بسبب عدم وجود مقياس تكنولوجي كاف في تقدمه ليحقق الإنتاج الفائض الحقيقي لاقتصاد المجتمع في تلك الحقبة الزمانية المتقدمة[3]. غير أن هذا لا يعني مسلّم به في مجتمع البحث، أي انعدام التفاوت والتفاضل بين المراكز والمنازل الإجتماعية لسكان المنطقة قبل أو بعد الاستقلال الجزائري، وهذا ما يمكن معرفته لاحقا، باعتبار أن المرتبة تظهر موضع الفرد في الجماعة والاثنان في المجتمع.

فنتيجة لحرص الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه التراب الجزائري **(05 جويلية 1830م)** على تطبيق سياسة الفرنسة والقضاء على الكيان الجزائري في

---

[1]– عبد الحميد لطفي، نفس المرجع السابق، ص 185.

[2]– محمد عبده محجوب، البترول والسكان والتغير الاجتماعي، مصر سابق، ص 315.

[3] Kurt. B. Mayer, Class and Society, Ranson Housse, New york, U.S.A, 1955, P 9.

اتجاهات ثلاثة، هي تحطيم المقومات الدينية للشعب، ومحو اللغة العربية، وإفقار السكان، لذلك عمد إلى توجيه ضرباته إلى القطاع الزراعي الذي كان أهم النشاطات الإقتصادية السائدة في البلد، كما قسم هذا القطاع (الزراعي) إلى قطاعين، أحدهما هو **(المعمرون)** وأصحابه الأوربيون والذي يقع على أخصب الأراضي، أما الثاني هو قطاع الجزائريين **(المسلمون)** أي الأهالي، والمتكون غالبا من حيازات مختلفة في كل شيء (نوعية الأرض الواقعة في الريف والجبال، والأدوات التقليدية).[1]

وقد أشارت المعلومات التاريخية بهذا الخصوص، أن أراضي البايلك مثلت سنة **(1830م)**، حوالي **(1,5)** مليون هكتار، وأراضي العرش **(5)** ملايين هكتار، وأراضي الملك **(5,4)** مليون هكتار، حيث بدأ المستعمر بالإستيلاء على أراضي البايلك، بحجة أنه أنتصر على الحكم التركي وبالتالي له " الحق " في الإستيلاء على ممتلكاته، ثم توجه إلى أشكال العقارات الأخرى وبطرق مختلفة كقانون **(1873م)**، وكذا الطلب من الجزائريين إثبات حق الملكية كتابيا، وبما أن الثقافة الجزائرية لم تعمل بذلك في أشكال الملكية عبر المراحل التاريخية السابقة، أصبحت مهمة المستعمر سهلة في هذا الشأن.[2]

بشاعة الممارسات، كالطرد والحرمان من الحقوق المدنية، بل الإنسانية، والقتل ...الخ، هي صفات دخيلة على المجتمع الجزائري عامة والريفي خاصة، وهذا وغيره من العوامل ساعد دون شك في وجود سمات خاصة للمراتب الإجتماعية آنذاك، لذا يمكن تنميط تلك المراتب بما يلي (باستثناء الأوربيين):

أ- مرتبة أعيان القرية (رجال الدين والكبار في السن Les Hommes âgés et Religieux):

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص ص 22–23.

[2]– بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد (التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 187.

وتضم هذه المرتبة رجال الدين والمسنين، حيث يكونون بمثابة أعيان في القرية، يمتلكون احترام وتقدير أفراد المجتمع، وذلك نظرا لأدوارهم الدينية والاجتماعية، ومنهم تتكون **(الجماعة)**، التي تنظر في أمور القرية وشؤون أفرادها. ودينيا نجد أن مجتمع البحث يتبع المذهب السني، لذا كان وجود رجال الدين بين أفراده، كالأئمة وحفظة القرآن والمدرسين لأصوله **(الكُتاب)** شيء طبيعي. كما للعادات والتقاليد والقيم قديما أثرها في لجوء أفراد المجتمع إلى هؤلاء في حالة الزواج، قصد إجراء المراسيم حسب الشريعة الإسلامية، أو في حالة النزاعات بين الأسر حول قضية الأرض أو الرّي. كما ترتكز مراسيم الوفاة من تلاوة القرآن الكريم والدفن على رجال الدين، ويقومون بإحياء المناسبات الدينية، وخاصة تلك المرتبطة بوفاة الأولياء الصالحين، حيث يشاركهم الأهالي وتقدم الذبائح والأكل ويصاحب ذلك الأغاني والرقص والتطبيل، ولا يقتصر هذا على الرجال فقط، بل تشاركهن النساء في هذه الفعاليات، حيث تسير أعداد كبيرة منهن نحو تلك الأضرحة، معتقدين أن تلك الزيارة والأفعال ترضي الأولياء الصالحين وتنقذهن وتطهرهن من الذنوب، مما يدفعهن إلى حمل الأتربة للتبرك بها.[1]

ويطلق على تلك الولائم في معظمها تسمية **(الوعدة)**، أما رجال الدين الذين يقومون بإحيائها فيسمونهم **(لخوان)**(*) -وترتبط هذه التسمية بالفاعل لحظة الفعل فقط- ويتوقف تمويلهم على بعض التبرعات من الأهالي والمتعلق بالحبوب الجافة أو منتوجات الحيوانات والخضر، وهذا حسب قدرة كل فرد في القرية، وقد يدخل هذا في واجبات أهل القرية اتجاه هؤلاء.

كانت علاقتهم فيما بينهم تمتاز بالطيبة والاحترام والتقدير وإن كان هناك تنافس ضمني مستتر حول الوظائف التي يقومون بها، أما علاقتهم بغيرهم من

[1]- Yousef Nacib, élément sur la tradition orale, Op.cit, P 17.

(*)– كلمة محلية تطلق على الذين يقومون بالأغاني والرقص والتطبيل مع المدح الديني في إحياء مناسبات مرتبطة بالأولياء الصالحين، وتربط بهم هذه التسمية فقط خلال تجمعاتهم تلك.

العامة، فإنها تتصف بالتقدير، والطاعة والاحترام، خاصة من صغار السن، ينصتون لهم ويطبقون إرشاداتهم.

إذن هناك علاقة وديّة ومحترمة يتخللها التفاهم وحسن الأخلاق بين الجميع في القرية.

لذا كان لكبار السن، وخاصة المتميزين دينيا وأخلاقيا، مكانة اجتماعية محاطة بالتقدير من قبل العامة، كما كان لهم الدور الفعال بجانب رجال الدين في تسيير الأمور الإجتماعية المرتبطة بالزواج والطلاق أو المخاصمات الأسرية أو الأعمال العامة المتعلقة بشؤون القرية ومصالح أفرادها (العمل الجماعي في موسم الحصاد أو بناء البيوت) ...الخ.

لهذا يرى الباحث، أن لهؤلاء الرجال مكانة ودورا يرتبطان بالعادات والتقاليد والقيم الإجتماعية، مما يؤكد ارتباط أفراد مجتمع البحث قديما بهم (رجال الدين وكبار السن)، الأمر الذي أدى إلى كون تركيب **(الجماعة)** في القرية والتي تحمل دوما مسؤولية اجتماعية ودينية وسياسية واقتصادية، بأن تضم رجال الدين والمسنين معا في مرتبة أعيان القرية.

ب- أصحاب الملكية الفردية والجماعية (Propriété Individuelle et collective):

يمكن إدراج تحت هذه المرتبة، تلك الشرائح الإجتماعية من الذين كانت لهم الأملاك والأراضي ذات الاستغلال المباشر **(Le Faire Valoir Direct)** والفردي، نتيجة شرائها أو وراثتها. كما تضم هذه المرتبة أصحاب الاستغلال الأسري المشاع، أي الامتلاك الجماعي للأراضي، نتيجة الإرث والاعتبار الثقافي الذي يجعل القسمة بين أعضاء الأسرة الممتدة للملكية الزراعية أمرا صعب الالتجاء إليه.[1]

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، مرجع سابق، ص ص 25–26.

يقوم أصحاب هذه الملكية بإدارتها والعمل فيها سواء بشكل منفرد أو جماعي، كاشتراك أفراد الأسرة جميعا من أبناء وإخوة وأبناء العم **(الملكية المشاعة)**، وهم أصحاب الربح والمتحملون للخسائر إن وجدت.

يعدّ هذا النوع من الاستغلال، هو الذي كان سائدا في الزراعة التقليدية الجزائرية عموما، حيث شكل حوالي **(75%)** إلى **(81%)** من مجموع مساحات القطاع التقليدي، وخاصة في المناطق الريفية[1]، مما قد ميز أعضاء هذه الملكية بالمكانة الإجتماعية والاحترام من طرف العامة، نظرا لامتلاكهم الأراضي والزراعة والمال، فكلما كانت الأسرة الممتدة كبيرة العدد أو مالكة لمساحات أكبر تزيد مكانتها ارتفاعا بين الناس، وهذا ما نلاحظه بالنسبة لبعض الأسر في مجتمع البحث (عائلة بلكابس، عائلة الطولبية، عائلة أولاد القايد، عائلة شتوان، عائلة بوطبال، عائلة زهرة ...الخ)، والتي أصبحت عشائر وقرى محددة جغرافيا وأراضيها معروفة، وكما للملكية الفردية نفس الشأن.

لقد كان لأرباب هذه الملكية كلمة مسموعة ولها أثر على العامة والخاصة، سواء كان في إطار الأسرة أو في القرية، لذا كانوا يؤلفون مصدرا للقرارات الخاصة والعامة في القرية، كما لا يزوجون بناتهم في معظم الأوقات إلا لمن هم في مقامهم من الأسر في مجتمع البحث التقليدي.

ج- مرتبة القياد (Les Caïds):

هم تلك الشريحة الإجتماعية التي وجدت وكلفت من طرف الإدارة الفرنسية، بأن يحكم كل واحد منهم منطقة معينة تشمل في الغالب عدة قرى في الريف، ويكون مسئولا أمام الإدارة الفرنسية عن أهاليها (الجزائريين فقط)، وملّكتهم فرنسا

[1]– نفس المرجع السابق، ص 26.

الأراضي وزوّدتهم بالمال والخدم المسلح من الجزائريين **(شيوخ الفرق)**(*) مقابل ما يقدمونه من أعمال التجسس وحماية مصالح العدو، بتطبيقهم الأعمال المرهبة والتعسفية على الأهالي، كفرض الضرائب الباهظة وجبايتها، جمع كميات كبيرة من محصولات السكان سنويا لفائدتهم وفائدة المستعمر، والقيام بتسجيل الشباب وتقديمهم قصرا للتجنيد في صفوف جيش المستعمر (الخدمة العسكرية)، وفي معظم تلك التصرفات تستعمل أساليب اللاإنسانية في النهب والإستيلاء على الأراضي والأموال دون خوف أو تقدير نظرا لتوفر الحماية الفرنسية لهم.

فقد عرفت منطقة البحث هذه الشريحة الإجتماعية، ويذكر منهم: (القايد أصلاحي، القايد المناع، القايد لبيض)، غير أن هذه المرتبة، كانت ذات ثروة قليلة الفائدة إذا قورنت بثروة المعمرين في المنطقة آنذاك، كما أنها مرتبة شبه معزولة عن التفاعل الإجتماعي المميز لأعضاء المجتمع الريفي، وفي القرى، بسبب نفور الأهالي منهم نظرا لمخالفة هؤلاء القياد للقواعد والأعراف والتقاليد المتبعة في المجتمع الريفي وقراه قديما، بالإضافة على اعتبارهم خائنين للوطن ومصالح الشعب الجزائري.

د- مرتبة الخماسة (Le Khammessat):

هي المرتبة الاجتماعية التي تضم الفلاحين غير المالكين للأرض، وإنما يملكون فقط جهدهم المبذول في خدمة الأرض، حيث يحصلون من وراء أعمالهم على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس **(5/1)**، ومن هنا جاءت عبارة **(الخماسة)** التي يراد بها المكافأة بالخمس، " فالخماس هو مزارع بالخمس نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي جزء للأرض، وجزء للزرع، وجزء

(*)– جمع شيخ الفرقة، أي الشخص المسؤول عن قرية أو عدة مداشر، له علاقة مباشرة بالإدارة الفرنسية وقايد المنطقة، يقوم بمساعدة الإدارة الفرنسية ومدها بكل المعلومات، ومنها لا يمكن لأي شخص تسجيل المولود الجديد إلا بوجود شيخ الفرقة.

للحيوانات المستخدمة للحرث، وجزء للأدوات، وجزء أخير للعمل، أي جزء الشخص الذي قدم جهده وجهد أفراد أسرته في استغلال الأرض".[1]

يتميز أفراد هذه المرتبة الإجتماعية بحدة الفقر، كونهم مدينين في معظم الأحيان لصاحب الأرض، وغير قادرين عن دفع الضرائب، مما يجبرهم على تجديد الالتزام ببقائهم في عملهم وبالتالي في نفس المرتبة، كما يستعملون الأدوات التقليدية في العمل، مما لا يتيح لهم رفع الإنتاج. وكانوا يكوّنون نسبة هائلة في الجزائر قبل الاستقلال، حيث تبين من الإحصاء الزراعي لسنتي **(1951-1952م)** أن نظام الخماسة في الزراعة الجزائرية منتشر على الخصوص في الحيازات الزراعية الكبيرة، وخاصة منها تلك التي تزيد مساحاتها على **(50 هكتار)** وهي وحدات زراعية تقليدية، وهذا ما بينته دراسة **" جون كلود مارتنس- Jean Claude Martens "**، المعنونة **(النمط الجزائري للتنمية)**، حيث أوضح أن **(154.692)** خماسا وبمشاركة **(55.337)** عضوا فعالا في أسرهم، كانوا يقومون بعمل الخماسة سنة **(1960م)**.[2]

وكانت هذه المرتبة أقل المراتب الإجتماعية، مسخرة أعضائها لعمل الغير من أجل لقمة العيش، وهذا ما أدى إلى محدودية التفاعل والاختلاط بالمراتب الأخرى، وقد عرف مجتمع البحث هذه المراتب قديما.

هـ- العمال والمستخدمون مقابل أجر (Les Ouvriers Salaries):

يرى الباحث بالإمكان اعتبار أعضاء هاتين الفئتين في مكانة اجتماعية واحدة على الرغم من بعض التباين النسبي البسيط فيما يحصلون عليه من أجور، وقد يكون انحدارهم من مرتبتي **(الخماسة)** و**(أصحاب الملكية)** نتيجة تدخل العلاقات النقدية **(La loi de la valeur)**، بشكل متزايد في المعاملات اليومية للفرد، وضعف الإنتاج

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، مرجع سابق، ص 29.

[2] Jean- claude Martens, Le modèle algérien de développement, S.N.E.D, Alger, 1973, p 168.

في الأرياف، نظرا لعدم خصوبة الأراضي، بالإضافة للأدوات التقليدية المستعملة، مقابلا لارتفاع عدد أفراد الأسر (أسر ممتدة)، مما أدى إلى انفصال أعداد منهم والتحاقهم بمزارع ومعامل المعمرين في المنطقة، والتي أتاحت لهم بعض فرص العمل والكسب القليل. ناهيك عن من عملوا في بعض الأعمال الصعبة كالبناء والتنظيف والتحميل وغيرها من الأعمال عند المعمر، وكوّنت هذه اليد العاملة بشكلها الثابت والدائم سنة **(1960م)** حوالي **(171.000)** عاملا زراعيا في المزارع بالجزائر ".[1]

إذن هم أولئك الذين يغادرون قراهم وأسرهم في اتجاه مزارع المعمرين للعمل كأجراء. وهنا يبدأ البحث عن جماعة أخرى للإنتماء إليها، على الأقل معنويا، وعليه تتم عملية الاندماج بجماعات العمل الشبيهة في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، والتي يكون معظمها متمركز في السهول الغنية التي استولى عليها المعمر الفرنسي وشرد القبائل منها"[2]، ومن أمثلة ذلك سهل متيجة، والمتواجد به مجتمع البحث.

ويعدّ هؤلاء في منزلة ومركز اجتماعي واحد، نظرا لتشابه أنماطهم السلوكية والقيمة التي خلقتها نفس الظروف والمحيط العملي وطبيعة علاقاتهم وحالتهم الاقتصادية الجديدة، لذا فهم أحسن بقليل في مستوى معيشتهم، وأرقى مكانة من أعضاء المرتبة **(د)** وأقل مكانة من المرتبتين **(أ وب)** وأقل مستوى اقتصادي من المراتب **(أ، ب، ج)**. لكن مع هذا تتميز علاقة أفراد هذه المرتبة باللاحدود واللاتمييز مع المراتب الأخرى (باستثناء مرتبة **القياد-Caïds**)، بسبب العلاقات القرابية والمصاهرة فيما بينهم جميعا.

[1] Ibid, p 168.

[2]– بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 193.

- ملخص الفصل:

قدم الباحث في هذا الفصل محاولة لإلقاء الضوء على الأنماط التقليدية للبناء الاجتماعي في القرية عامة، ومجتمع البحث خاصة، حيث انتهت الدراسة بإبراز تركيبة الأسرة الجزائرية التقليدية (الممتدة) التي انعكست مميزاتها وخصائصها من خلال العلاقات القرابية والزواج، مما قد تجلى في تلك الوسائل والضوابط التي تعارف عليها مجتمع الريف، وأصبحت طرائق ينمط وفقها سلوكات الأفراد المتوقعة اجتماعيا، رغم تلك العوامل المؤثرة كالسياسة الاستعمارية الفرنسية التي استعملت سلاحا إيديولوجيا ذا حدين، الأول استحواذي والثاني إقصائي، وهذا ما يستنتج من خلال التطرق للمراتب الاجتماعية وكذا أسلوب العمل ونوعية الأراضي المستغلة من قبل سكان الريف مقارنة بتلك التي كانت تحت سيطرة المعمرين وأتباعهم، وكذا عامل التهجير والتعسف الإداري والضغط العسكري.

وهكذا، في ضوء ما تم عرضه من صفات تقليدية للبناء الاجتماعي البوعيناني، يمكننا الإشارة إلى ذلك التوازن بين نظمه التي كانت تتفاعل في بعضها البعض للمحافظة على خصوصيات المجتمع الريفي من خلال الإبقاء على عامل التضامن والاحترام والعمل الجماعي، وكذا تلك العلاقات القرابية المرتبطة بالجوانب الدينية وأصالة المجتمع الجزائري، رغم ما تعرض له في تلك الفترة من تأثيرات مختلفة، والتي قد ارتسمت صورها بشكل تدريجي لتتضح معالمها بصفة واضحة، خاصة بعد الاستقلال أين بدأت مراحل التنمية الشاملة والتي مست المجتمعات الريفية، وهذا ما قد نلمسه في الفصول الباقية لهذه الدراسة.

خلاصة:

لقد عرضنا في الفصول السابقة أبعاد البحث ومفاهيمه الأساسية، وإشكالية الدراسة والإفتراضات، باعتبارها محاور تشكل قاعدة منهجية ضرورية لفهم منطلقات البحث، زيادة عن المقاربة النظرية كاتجاه علمي يفيد من حيث الأسس النظرية المتطابقة لموضوع الدراسة، التي تكتمل بطرح الجهود العلمية من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوعنا، نظرا لما لها من أهمية في توجيه الباحث لإنجاز دراسته، ناهيك عن أهمية إدراك العلاقة الوطيدة بين الدراسة السوسيولوجية للقرية ودراسات بعض العلوم الأخرى لها، مما يساعد على الإستفادة من أفكارهم في شرح وتحليل خصوصيات القرية ومميزات المجتمع الريفي، كالأنماط التقليدية للبناء الاجتماعي وفكرة توازن نظم هذه المجتمعات.

ولفهم موضوع التغيرات الاجتماعية والآثار المترتبة عنها في شخصية أفراد المجتمع الريفي، كان مفهوم التنمية ونظرياتها وأسلوب التخطيط التنموي، من الأشكال المعرفية والمنهجية المتطرق إليها في الفصل الرابع، والتي تمنح الإطلاع على وجهات نظر العلماء، وطرق بحثهم الرّامية إلى المزيد من الدقة والإحكام المنهجي، لفهم عملية التنمية كمؤشر للتغير في المجتمعات الريفية وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الباب الثاني
الجانب الميداني
المونوغرافي
للدراسة

الفصل السادس

المقاربة المنهجية، مجالات وخصائص مجتمع البحث

- تمهيد

- المبحث الأول: المناهج المتبعة ووسائل جمع المعطيات

1- المناهج المتبعة

2- وسائل جمع المعطيات

- المبحث الثاني: تحديد مجالات البحث واللمحة الجغرافية والتاريخية لمنطقة البحث

1- تحديد مجالات البحث

2- اللمحة الجغرافية والتوطئة التاريخية عن منطقة البحث

- المبحث الثالث: خصائص مجتمع البحث

1- حجم المجتمع والسكان

2- الخصائص العمرية

3- المهنة

- ملخص الفصل

- تمهيد:

من الصعب أن ينظر الباحث الاجتماعي أو الأنتروبولوجي إلى الحقائق النظرية وقيمتها، باعتبارها كافية في إنجاز البحث **(السوسيو-أنتروبولوجي Socio-Anthropology)**(*)، لأن الإحاطة الكاملة بأية ظاهرة في المجتمع، والتماس الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، ومدى ارتباطه بمسألة البحث، أو السعي لمعرفة قوى الجذب والتأثير بين واقع الظواهر وأعضاء المجتمع ومؤسساته، يفرض النظر إلى خطوات البحث بشكل من الترابط وليس الإنفصال، لأن دراسة الظاهرة اجتماعيا أو أنتروبولوجيا يحتم وجود ارتباط وثيق وتشابك بين النظري والحقلي، وهذا ما عبر عنه **" كوهن-Cohen "** قائلا: " أن الحقائق لا يمكن أن تكون مفهومة أو واضحة إلا إذا ربطت بحقائق أخرى وأوضحت على أنها جانب من نسق أكبر "[1].

وعليه يكون التحقق من أهمية البحث والوصول إلى مغزى أهدافه يتطلب التغلغل في دراسة مشكلة هذا البحث، من خلال معرفة حركية التغيرات الاجتماعية وأسبابها، ومدى قوة تأثيرها في شخصية أعضاء المجتمع المدروس، وهذا لا يمكن إنجازه بالاعتماد فقط على المعطيات المتوفرة لدى الجهات الرسمية ودوائرها، أو في المصادر، إن لم تصاحبها معلومات واردة من وحدات المجتمع.

وقد تطلبت قضية البحث، دراسة التغيرات الاجتماعية ومؤثراتها في سمات شخصية أفراد المجتمع المبحوث، دراسة تقوم لا على مجرد الجمع القائم على الضبط

---

[1]– علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والإستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 11.

(*)– اتجاه يشير إلى التقارب القائم الآن في الموضوع وطرق البحث واتجاهات التحليل في الدراسات الاجتماعية (السوسيولوجية) والدراسات الأنتروبولوجية الاجتماعية في دراسة المجتمع والعلاقات الاجتماعية، ويعني هذا الاتجاه، بدراسة المجتمع والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأشخاص كأعضاء في المجتمع. وللمزيد أنظر: محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيو–أنتروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، (بلا تاريخ).

والأحكام بل التحليل في ضوء بعض الأطر التصورية، تحليلا يضع في اعتباره وجود علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين الجزء المدروس متمثلا في مجتمع القرية والكلّ الذي يعيش في إطاره المجتمع الجزائري، بحيث يؤدي فهم علاقة التغير ما بين الجزء والكل، إلى فهم طبيعة وعوامل التغير في المجتمع الريفي والجزائري عامة.

وقد أدى هذا المنظور إلى استخدام المنهج والطرق والأساليب العلمية في دراسة مشكلة البحث، باعتبارها أسس وقواعد يتم وفقها إجراء البحث بأسلوب منظم وخطوات متتالية، قصد الوصول إلى تحليل المعطيات تحليلا سوسيولوجيا يفرض الإنتهاء عند النتائج والإجابات المتضمنة لنسبة معينة من الدقة والصدق، ويتدعم هذا باتخاذ جملة من الأدوات التقنية التي تتطابق ونوعية المنهج المتبع وكذا طبيعة الدراسة.

ويتعين على دارس أيّ مجتمع أن يحدد لنفسه إطار المجتمع الذي يتصدى لدراسته والبحث فيه وجمع المادة الميدانية منه، لذا قام الباحث بتحديد مجال البحث في بلدية بوعينان والذي يحرص على تعريف حدوده بكل دقة لاحقا.

وبعد أن يتحدد الإطار يجب الإشارة للأصل والنشأة التي تقود إلى تتبع عمليات الانتشار للوحدات الاجتماعية على أرض المجتمع المبحوث ومميزاتها وخصائصها. ويرمي هذا لأن يصبح الباحث مهيئا لتعمق بنائه الداخلي والتعرف بشكل وثيق على النسيج الذي صنع منه هذا المجتمع، ويمكن معرفة تفاصيل ما ذكر في هذا الفصل.

- المبحث الأول: المناهج المتبعة ووسائل جمع المعطيات

1- المناهج المتبعة:

يتضمن البحث في دراسته آثار التغيرات الاجتماعية في الشخصية القروية، المطبق ميدانيا عن المجتمع المحلي **(بلدية بوعينان)** في الريف الجزائري **(أرياف متيجة)**، لذا يعدّ الموضوع عبارة عن دراسة ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة **(La vie moderne)** ببلدية بوعينان في ضوء عوامل التغير وآثاره الملحوظة في اتجاهات السلوك خلال **(45)** سنة، ولدراسة هذا التغير يجب الرجوع إلى حلقات تاريخية سابقة في مسيرة المجتمع، أي ما قبل الاستقلال الجزائري، باعتبار سنة **(1962م)** حدا فاصلا بين فترتي الجمود النسبي والتغير، لأن عملية المقارنة بين الفترتين تتيح استنباط حجم التغيرات وما صاحبها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية على أعضاء المجتمع، مما يؤدي إلى استخلاص النتائج. لذا يتطلب الأمر من الباحث عدم المفاضلة والتمييز بين طريقة وأخرى أو منهج وآخر، بسبب ظروف المشكلة المدروسة، التي تحتم على الباحث الاستعانة بعدد من المناهج وطرق البحث الاجتماعي والأنتروبولوجي، بالقدر الذي يخدم أهداف الدراسة، لأن المزاوجة بين الأساليب السوسيولوجية والأنتروبولوجية، تعتبر من انسب المناهج لطبيعة هذه الدراسة التي تركز على البنية والنظم الاجتماعية وأثر التغير في هذه الأبنية على القيم الاجتماعية وعلى جوانب الثقافة والتراث الاجتماعي عامة لمجتمع البحث[1]. وعلى هذا سيكون من مناهج الدراسة ما يلي:

1-1/ المنهج الوصفي (Descriptive Method): يهدف هذا المنهج إلى النظر فيما وراء البيانات (وثائق، مقابلة شخصية، استبيان ...الخ) بحثا عن مغزى ودلالة على ذلك. ويعالج مواقف تتطلب أسلوبا للملاحظة أو وسيلة لجمع البيانات، كما ترمي خطواته لعرض الحقائق بطريقة مرتبة ومنسقة، حتى يمكن استخلاص نتائج ثابتة ودقيقة وصادقة.[2]

[1]– سهير عبد العزيز محمد يوسف، الاستمرار والتغير في البناء الإجتماعي في البادية العربية، مرجع سابق، ص 20.

[2]– علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 142–143.

ولما كانت مشكلة البحث تبحث عن إجابات حول مدى حجم التغيرات الاجتماعية، ودرجة تأثيرها في الشخصية القروية، فمثل هذه التساؤلات هي التي تحتاج إلى بحث يعتمد على المنهج الوصفي، الذي يحاول تتبع عمليات التكيف بين المجتمع والتغيرات الاجتماعية، ويهدف التوصل إلى معلومات كاملة ودقيقة باستخدام بعض الأساليب أو كل المتاح منها في البحث الاجتماعي.

1-2/ المنهج التاريخي (The Historical Method):

استعمالنا لهذا المنهج، يهدف الرجوع لماضي الظاهرة ونشأتها، في محاولة لتحديد الظروف التي أحاطت بها لمعرفة طبيعتها وطبيعة ما تخضع له من قوانين ومؤشرات لعبت دورا هاما في نشأة الظاهرة وتطورها، لذا يرى " ماركس " أنه من الضروري معالجة مؤسسات المجتمع الاقتصادية بصفتها المتغير الرئيس عبر تاريخ هذا المجتمع ككل، كما ينبه أيضا أن لكل حقبة تاريخية من تاريخ المجتمعات فكرة رئيسية تعطي هذه الحقبة طابعا خاصا وصفة مميزة.[1]

وبما أن المنهج التاريخي هو الطريقة لاستخلاص المبادئ عن طريق الماضي، وتحليل حقائق المشكلات البشرية والعوامل أو القوى التي أثرت في الحاضر وجعلته حسبما هو عليه. ولهذا السبب تنتهج دراستي هذه، المنهج التاريخي كأساس للكشف عن الحقائق الاجتماعية والأبنية المدروسة في مراحل تاريخية قد حددتها الدراسة تحديدا مسبقا.

1-3/ المنهج المقارن (Comparative Method):

[1]– محمد صفوح الأخرس، المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، ط6، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001، ص 89.

تشمل طريقة المقارنة إجراء مقارنات بين ظاهرات اجتماعية، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخلاص عناصر التشابه أو التباين بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين وعوامل التشابه.[1]

والمتمعن في مسألة حركية المجتمع المبحوث ومؤسساته، والنظرة إلى سمات شخصية أفراده الأساسية في المرحلتين التقليدية والمعاصرة، يعني في مضمونه مقارنة بين وضع وآخر، أو السعي وراء معرفة أوجه الاختلاف والتشابه، للكشف عن حقيقة الارتباط أو التباين لأجزاء معطيات الظاهرة المدروسة.

قد يساهم المنهج المقارن من خلال المقارنة الزمنية في معرفة شكل التغير ومضمونه، وسرعته، واتجاهاته، علاوة على جوانب الثبات في المجتمع.[2]

4-1/ المنهج الأنتروبولوجي (Anthropological Method):

لا نستطيع أن نغفل ما يقدمه المنهج الأنتروبولوجي للدراسة سواء في اختيار مجتمع البحث أو جمع المادة الميدانية من خلال استخدام الوسائل والأدوات المختلفة كالمخبر، والملاحظة بالمشاركة أو دليل العمل، والوثائق، كما ساهمت هذه الأدوات وخاصة الملاحظة بالمشاركة، سواء بالنسبة للمجتمع ككل أو داخل الأسر على تفهم الكثير من جوانب الحياة داخل مجتمع البحث، وكما كان للمقابلة أثر في تعمق معايشة الباحث مع أفراد مجتمع البحث.[3]

لذا استخدم الباحث المنهج الأنتروبولوجي في هذه الدراسة، والذي يفيد في رؤية المجتمع المدروس في إطار شبكة العلاقات والنظم المتداخلة مع اعتماده على التحليلات الكيفية للمعلومات الوصفية التي يتم جمعها من الميدان.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 103.

[2]– محمد الجوهري، دراسات أنتروبولوجية في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص 256.

[3]– منى إبراهيم حامد الفرنوانى، بعض ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في الريف المصري كما تعكسه عادات دورة الحياة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989، ص 40.

ولعل أبعاد هذه المناهج تقود إلى جانب البعد السيكولوجي، إلى تحديد طبيعة السمات الثقافية لمجتمع البحث والذي قد يعكس الشخصية الريفية الجزائرية وخصوصياتها، باعتبار أن مجتمع البحث جزء من هذا المجتمع.

2- وسائل جمع المعطيات:

تستخدم هذه الدراسة الأدوات التقليدية التي تستخدم في البحوث السوسيولوجية مثل المقابلة والملاحظة البسيطة، هذا إلى جانب الملاحظة بالمشاركة والمخبرين والوثائق، كأدوات هامة تستخدم في البحوث الأنتروبولوجية، وبالإضافة إلى تحليل المعطيات بطريقة كيفية تعتمد على تحليل البيانات الوصفية، والربط بينها بطريقة وظيفية. ومن هذه الأدوات ما يلي:

2-1/ الملاحظة بالمشاركة (Observations par participation):

فإن الباحث من خلال استخدام هذه الملاحظة يتمكن من إعطاء صورة صادقة عن طبيعة الفعل الاجتماعي **(Social Act)**، كما أنه يعيش (الدور) الذي يقوم به بدنيا وذهنيا.[1]

إن الدراسات الاجتماعية والأنتروبولوجية التي تتطلب نوعا من المرونة والدقة في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة، وكما تتطلب جمع أكبر قدر من الحقائق، وملاحظة الكثير من الظروف المحيطة بالظاهرة، والإستفادة من أهم تلك المواقف في البحث، دفعت الباحث إلى اتباع إحدى الطريقتين التي تتم بها الملاحظة **(الملاحظة البسيطة-Simple Observation)** والملاحظة بالمشاركة.

وباعتبار أن للملاحظة أهمية في تزويد الباحث بمعلومات قد يتعذر حصولها بطرق أخرى **(مثل الإستبيان)**، لذا فإن للملاحظة بالمشاركة فائدة في جمع بعض الحقائق التي تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، كما تلزمه أن يصبح في المجتمع أو الجماعة المبحوثة، وأن يسايرها ويتجاوب معها، وأن

[1]– عبد علي سلمان، الأنتروبولوجيا الإجتماعية، مرجع سابق، ص 39.

يمرّ بنفس الظروف التي تمرّ بها، وهذا ما توفر في الباحث فعلا، نتيجة ارتباطه المبكر (منذ الولادة) بمجتمع البحث.

2-2/ المقابلة (Interview):

لضرورة الدراسة الحقلية التي تحتم الإلمام بعدد من أمور المجتمع المدروس، وبخاصة تلك التي تتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية في الماضي أو حتى في الحاضر، ويصعب على الباحث معرفتها أو كشفها بطرق أخرى عند جمع المعلومات عن الظاهرة ميدانيا. لذا قد يصل إلى مبتغاه بوساطة **"المقابلة المباشرة"** وغير **" المقيدة "**، نظرا لما يصاحب هذه العملية من تبادل لفظي بين الباحث وأفراد المجتمع المبحوث (الباحث وشخص واحد فقط، وفي كل مقابلة)، وما يرتبط بذلك من تفاعل وجداني في استخدام تعبيرا والإيماءات والسلوك العام[1]. ولأن في هذا الصنف (المقابلات غير المبرمجة) أو غير (المقيدة)، يحفز الباحث الأفراد المبحوثين إلى الحديث بصورة حرّة وعفوية ويترك لهم مجال التصرف باختيار الموضوعات والإستطراد في الكلام عنها.[2]

وهذا ما يزيد معلومات الباحث إفادة وثراء يعزز استنباط الحقائق ويسهل عملية التحليل للمعطيات، وعليه كان تطبيق هذا الأسلوب على بعض كبار السن من أبناء المجتمع كإخباريين، وبعض المسؤولين والشخصيات من العاملين في مجال الخدمات والهيئات الحكومية، وكذا بعض المهتمين بتاريخ المنطقة وثرائها، بهدف الوصول إلى حقائق ومعلومات صادقة عن واقع المجتمع المبحوث ومؤسساته.

2-3/ الوثائق والسجلات (Les documents et archives):

[1]– عبد الحميد محمود سعد، البحث الاجتماعي (قواعده، وإجراءاته، مناهجه وأدواته)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1981، ص 99.

[2]– قيس النوري، المدخل إلى علم الإنسان، مرجع سابق، ص 45.

الباحث الميداني في علم الإنسان أو علم الاجتماع، يستثمر الوثائق والسجلات حيثما تتوفر إذا كانت تخدم توضيح بعض جوانب البحث[1]. لذا ليس مفروضا على الباحث أن يقتصر في جمع المعلومات أو البيانات المطلوبة على أداة واحدة أو طريقة الإستبيان فقط، وإنما قد يحصل على ما يلزمه وما يستعين به من محتوى مادة " **السجلات** " كالمعلومات العامة والإحصائية والخرائط، التي تكون تحت إشراف وحصانة الدوائر والهيئات الرسمية في منطقة البحث أو على المستوى الجهوي أو الوطني العام، حيث تمدّه بمعلومات قيّمة حول خصائص وظروف المجتمع العامة، أو مضمون مسيرته التاريخية. لهذا لم يتخلف الباحث في جمع بياناته ومعلوماته عن الاستعانة ببعض تلك الوثائق والسجلات وتحليل فحواها واقتناء أهمها.

ـ المبحث الثاني:
تحديد مجالات البحث واللمحة الجغرافية والتاريخية لمنطقة البحث

1- تحديد مجالات البحث:

وقع الإختيار على المنطقة الريفية " **بوعينان** " على أساس إجرائي، نظرا لخصوصياتها الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى أنها منطقة ريفية زراعية، امتازت بعاداتها وتقاليدها سابقا، أما بعد الطفرة الاقتصادية والنهضة العمرانية المصاحبة لاستقلال الجزائر، لوحظ بأن هناك وتيرة متسارعة للتغير في هذه المنطقة. وهذا ما يناسب طبيعة موضوع الدراسة، وإمكانية الاتصال والمعايشة لمجتمع البحث نتيجة المعرفة الشخصية المسبقة للمنطقة ومعظم سكانها بحكم إقامة ومولد الباحث بها.

إن تحديد مجالات البحث من شأنه أن يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت وحصرا دقيقا للدراسة، وهذا ما سعى إلى تحقيقه الباحث في تحديد المجالات الثلاثة للبحث.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 45.

1-1/ المجال المكاني:

نظرا لسعة الموضوع وأهميته، حدد الباحث المجال المكاني للبحث والدراسة الميدانية، ببلدية بوعينان الواقعة بمنطقة ريفية في ولاية البليدة، وما تشمله في حدودها الجغرافية من مراكز سكنية أساسية وثانوية.

2-1/ المجال البشري:

أما المجال البشري، فتعلق بسكان بلدية بوعينان عامة باختلاف السن والجنس، غير أن سعة الموضوع وخصوصياته واختصارا للوقت، ركز الباحث على بعض الأعيان ووجهاء المنطقة، إضافة لشخصيات ومسؤولين رسميين في المؤسسات الحكومية، دون إغفال كبار السن من الجنسين.

3-1/ المجال الزمني:

وما يخص الفترة الزمانية للبحث، قد ترجع لسنة **(1992م)** حيث بدأ الشروع في اختيار الموضوع والإعداد للدراسة، لكن الظروف العامة التي مرت بها الجزائر وأثرت على الميدان، وخاصة المناطق الريفية، أدى إلى التأخر في انطلاق الدراسة حتى سنة **(2000م)**، ونظرا لظروف الباحث الخاصة، توقفت سنة **(2002م)**، لتستأنف سنة **(2004م)**.

2- اللمحة الجغرافية والتوطئة التاريخية عن منطقة البحث:

1-2/ اللمحة الجغرافية:

تقع بلدية بوعينان ضمن المناطق الريفية الجزائرية، في شمال البلاد، والواقعة في سهول حافة جبال الأطلس البليدي **(سهل متيجة)**، ويقدّر ارتفاع موقعها عن سطح البحر من **(70 م إلى 1075 م)**، كما تبعد بـ **(35)** كلم جنوب غرب الجزائر العاصمة، وبمسافة **(18)** كلم شرق مقر ولاية البليدة، وتتربع بلدية بوعينان على

مساحة قدرها **(7309)** هكتار، منها **(60%)** موجودة بالمناطق الجبلية أي ما يعادل **(4325)** هكتار، والباقي **(2924)** هكتار، أراضي سهلية بنسبة **(40%)**، وتحدها من الشمال بلديتي بوفاريك والشبلي، ومن الناحية الجنوبية بلديتي حمام ملوان والشريعة وجبال الأطلس البليدي، ومن الجهة الغربية الصومعة، ومن الشرق بلدية بوقرة.[1] (أنظر الشكل رقم 3)(*)

وشملت بلدية بوعينان على **(5)** مراكز أساسية للتجمعات السكانية، بالإضافة إلى مناطق سكنية أخرى في شكل متفرق، تابعة للمراكز آنفة الذكر. غير أن التوسع السكاني وانتشار البنايات، أدى إلى تلاصق المراكز منذ بداية الثمانينات، مما عمل على دمج مركزي الشريعة وملاحة بالمركز الرئيسي للبلدية، لتصبح **(3)** مراكز أساسية. (أنظر الجدول رقم 1 والشكل رقم 4)(**)

الشكل رقم (3): خريطة تمثل الموقع الجغرافي لبلدية بوعينان

[1]– وثائق البلدية (الأرشيف)، مونوغرافية بلدية بوعينان، 30 مارس 1985، ص 1.

(*)– اعتمد الباحث في نقل الشكل رقم (3) على المرجع التالي:

Documents (Archives). P.U.D. de Bouïnan, phase 02, D.E.A.U. de Blida, 08/06/1981.

(**) – نقل الشكل رقم (4) من:

Documents (Archives). P.U.D. de Bouïnan, phase 03, C.N.E.R.U.(D.R.B), 1981

الجدول رقم (1): يبين عدد وأسماء مراكز تجمع السكان وعدد النسمة في فترتين مختلفتين ببلدية بوعينان

عدد المراكز والسكان في بلدية بوعينان لسنة 1969		عدد المراكز والسكان في بلدية بوعينان لسنة 2005	
اسم المركز	عدد السكان	اسم المركز	عدد السكان
مركز بوعينان الرئيسي	1880	التجمع الحضري لمركز بلدية بوعينان	17711

مركز حي الشريعة الثانوي	1179	التجمع الثانوي عمروصة	5878
مركز ملاحة الثانوي	1322	التجمع الثانوي الحساينية	4055
مركز عمروصة الثانوي	2296	المناطق المبعثرة	1373
مركز الحساينية الثانوي	925		
المناطق المبعثرة	1671		
المجموع	9273		29017

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا على:

1/ وزارة المالية والتخطيط (المحافظة الوطنية لإحصائيات السكان)، إحصاء السكان العام لسنة 1966 (جدول تلخيصي للبلدية- بوعينان)، وهران (1969/11/04).

2/ بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 2005/07، بوعينان، جانفي 2006، ص 6.

2-2/ التوطئة التاريخية:

يعدّ تاريخ منطقة **" بوعينان "** جزء لا يتجزأ من تاريخ الجزائر، الذي يمتد إلى آلاف السنين قبل الميلاد، حيث تدل الدراسات التاريخية على أنه بحوالي **(3000)** سنة قبل الميلاد، برزت المظاهر الأولى لنشاط العصر الحجري الأخير، من زراعة الأرض وتربية الحيوانات وصناعة الأواني من الطين.

الشكل رقم (4): خريطة توضيحية مفصلة لبلدية بوعينان

ويقول الأستاذ **"پالو"** في هذا الخصوص: " أن الشواطئ الجزائرية كانت آهلة منذ العصر الحجري الأول "[1]، وعليه تعد منطقة بوعينان من المناطق الزراعية القريبة من المناطق الساحلية، ومما لا يستبعد نشاطات الحياة فيها منذ العصور القديمة.

لذا تعدّ بوعينان منطقة عريقة في القدم وذات نشاط، حيث يعتقد بأن الاحتلال الروماني اهتدى أثناء توغله في سهول متيجة إلى إنشاء شبكة من الطرق، تمكنه من

[1]– عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 21.

توسيع وتسهيل الاستيلاء على مساحة كبرى من الأراضي الداخلية غير الساحلية، ومن أجل سلامة وأمن تلك الطرق، قام بإنشاء نظام للمراقبة على شكل مراكز دفاعية متقدمة متكونة من الجيش الروماني، بحيث لا يبعد عن الساحل كثيرا، ويكون بخط شرق غرب وبمسافة **(7)** كلم بين المركز والآخر(*)، حيث استغلها فيما بعد الاحتلال الفرنسي، لإنشاء مدن في هذه المراكز.[1]

أما أثناء الحكم العثماني، يقال عن أهل المنطقة أن في جنوب بوعينان المسمى **(الحساينية)**، كان هناك منزل **(حوش)** يسمى **" حوش الحلحال "** -ربما نسبة إلى نبات الحلحال البري المعروف في المنطقة- على مقربة من شجرة زيتون كبيرة تسمى **" زبوجة بن عودة "** كان الناس يقصدونها للتبرك كل يوم سبت، حتى أصبح يقام حولها فيما بعد السوق الأسبوعي.

لقد احتلت أراضي البلدية عام **(1832م)**، وأكبر الشك مع احتلال مدينة البليدة لثاني مرة من طرف **" الدوق دو روفيقو "** بتاريخ **(20 نوفمبر 1832م)**، ونظرا للقانون الفرنسي الخاص بالإقطاع سنة **(1846م)** الذي ينص على منح المال والأراضي مجانا لكل فرنسي عاطل، تمت هجرة المعمرين وتوافدهم على المنطقة، مما أدى إلى ظهور المزارع أو ما يسمى عند الأهالي بـ **" لحواش "**، وعلى سبيل الذكر مزرعة **(كروت، سيقان، ناربون، بوفي، بونسي ...الخ)**. واستمرت عملية تدفق المعمرين على المنطقة لغاية **(11 أفريل 1865م)**، ومنذ ذلك الحين بدأت بوعينان تشتهر على مستوى قطاع بلدية بوفاريك، غير أن الاسم الشائع والغالب الذي

[1]– محمد بن عيسى بغة، بوعينان تفاحة متيجة، بحث لصالح مديرية الثقافة بولاية البليدة (غير منشور)، الفصل الأول، 2007، ص 1.

(*)– يتضح ذلك من خلال المسافة التي تربط بين بلديات ولاية البلدية (شرق غرب)، حيث نجد مسافة 7 كلم بين البلدية والأخرى، المنطقة الشرقية (البليدة–الصومعة–بوعينان–بوقرة–الأربعاء ومفتاح)، أما الجهة الغربية (البليدة–شفة–موزاية والعفرون).

أطلق على المنطقة وتداوله الناس وكذا الإدارة الإستعمارية، هو **" حوش بوعينان "**.[1]

أما أصل التسمية، جاء نظرا لاشتهار شخصية بارزة بمنطقة **" واد الحد "** ويقال بأنه من وجهاء المنطقة وثوري يعرف لدى عامة الناس بـ **" بوعينان "**، وهي كنية تطلق عليه لجحوظ عينيه، ومنذ ذلك العهد، أي في حدود سنة **(1820م)**، بدأت تنتشر هذه التسمية **(بوعينان Bouïnan)** وبقت ليومنا هذا.

وقد تأسست بلدية بوعينان رسميا بمرسوم حكومي فرنسي في **(18-09-1883م)**، وشملت البلدية آنذاك على **(14)** تجمع سكني ريفي **(دوار، أو قرية)**. وفي شهر ديسمبر من سنة **(1883م)** نظمت أول انتخابات بلدية من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية، ومن نتائجها أصبح المدعو **" فيكتور بوتماي "** رئيسا للبلدية، والذي ولد في **(16-01-1830م)** بمدينة **" لاشارونت "** بفرنسا، وتوفي بالمنطقة في **(25-8-1900م)**.[2]

وبقت كذلك تنمو وتتطور عبر التاريخ حتى أعلن عنها مقرا للدائرة، بموجب المرسوم المؤرخ في **(21-05-1991م)**.[3]

الشكل رقم (5): صور توضح مدينة بوعينان بعد تأسيسها سنة 1883م

الشكل رقم (6): صورة تبين بلدية بوعينان قديما

الشكل رقم (7): صورة تبين بلدية بوعينان حاليا

ـ المبحث الثالث: خصائص مجتمع البحث

لقد أدرك الكثير من العلماء والباحثين في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا، تلك الفوارق والإختلافات بين الريف والحضر في طريقة الحياة أو التقاليد والعادات، ولكل مجتمع سماته وخصائصه وإن تشابهت بعضها أحيانا.

ونجد من هؤلاء العلماء، العلامة **" ابن خلدون "** الذي أشار إلى تغير العمران البشري، وركز في فهمه وتفسيره للتطور والتغير على عدة عوامل أساسية ترتبط بـ **" العصبية "**، كما صنف المهن والأعمال وحدد مجاله الاجتماعي في البداوة والحضر[1]. أما **" رادفيلد "** فقد استنتج مجموعة من الخصائص والفوارق التي تميز المجتمع القروي عن غيره من المجتمعات وذلك كالتضامن الجماعي وبساطة التكنولوجيا والنشاط الإنتاجي المشترك والاستقلال الاقتصادي وعدم التخصص أو

[1]– عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 83.

تقسيم العمل، وكونه مجتمع زراعي، وأن النسق القرابي هو الذي يحدد معظم أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة.[1]

بالإضافة لما قدّمه كل من **" سوروكين "** و**" زمرمان "** من تمييز بين الريف والحضر وفقا للفروق المهنية والبيئية وحجم المجتمع، مع كثافة السكان وتجانسهم أو تباينهم من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية واللغة والمعتقدات وأنماط السلوك، كما تختلف على أساس الحراك الاجتماعي والهجرة وشكل التباين الاجتماعي وأنساق التفاعل.[2]

وبملاحظة تلك الفروق بين الريف والحضر (المدينة)، والخاصة بجوانب الحياة، قد يسهل على الباحث كشف ميزات وخصائص المجتمع الريفي، وبذلك يمكن تحديد مقاييس تعكس خصائص المجتمع الريفي في الجزائر عامة، ومجتمع البحث خاصة.

1- حجم المجتمع والسكان:

من طبيعة النشاطات الممارسة في الريف والتي يغلب عليها العمل الزراعي، مما يتطلب المساحة الكبيرة من الأرض، ويصبح تأثير هذا المجتمع الكبير لمن يرتبطون بالزراعة كبيرا أيضا، كما أن حجم المجتمع الريفي الكبير، يصلح كمقياس مناسب للتفرقة بين المساحة الريفية والحضرية. فالقرية أوسع من المدينة لما فيها من مزارع شاسعة الحجم[3]، وإن اختلف الأمر في بعض الأحيان، خاصة ما يتعلق بعدد السكان والحدود الجغرافية، فيكون العكس تماما، وقد نلاحظ ذلك في مجتمع البحث من خلال الجدول التالي:

---

[1]– روبرت رادفيلد، المجتمع الريفي وثقافته، ترجمة، فاروق محمد العادلي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1973، ص 5.

[2]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 99.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 102.

الجدول رقم (2): يبين مساحة الأراضي المستغلة في الفلاحة ببلدية بوعينان (الوحدة: هكتار)

أراضي مزروعة		أراضي فلاحية دائمة		المساحة الزراعية المستغلة	مجموع الأراضي الفلاحية
زراعة الأعشاب	أرض غير مستغلة	الكروم	زراعة الفواكه		
396	150	35	859	1440	1515

المصدر: وثائق بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 2005/07، مرجع سابق، ص 40.

قد يتبين من الجدول أن مجموع الأراضي الفلاحية المقدّر بـ **(1515)** هكتار مقارنة بالمساحة الكلية للبلدية وهي **(7309)** هكتار، أنه فعلا هناك ارتباط واضح بين السكان ومهنة الزراعة، كما أن لهذا العامل دلائل بارزة لحجم المجتمع المبحوث.

أما خاصية **" السكان "** في الريف تتميز بالعدد القليل مقارنة بالمدن، حيث أن الكثافة السكانية في الريف أقل من المدينة، ناهيك عن عملية الانتشار للسكان حسب المسافات الزراعية الواسعة، رغم وجود تمركز وكثافة في مراكز محددة **(دواوير أو قرى)**.

ويلجأ **" دنكن وريس "** إلى توضيح هذه الفكرة عن طريق عقد المقارنات بين تعداد السكان في المناطق الريفية والحضرية، حيث يبين أن كثافة السكان تقل في القرية عن المدينة في نفس الوطن ونفس الفترة الزمنية، فالعلاقة بين الكثافة والقروية علاقة عكسية، بينما هي علاقة إيجابية في الحضر.[1]

وهذا ما نلمسه في مجتمع البحث من خلال نمو الكثافة السكانية وظهور المراكز الحضرية مقارنة مع المناطق المبعثرة للسكان أو تلك الثانوية **(مراكز قروية)** التي بقت محافظة على قلة الكثافة، كما يتضح من الجدول التالي:

[1]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 102.

الجدول رقم (3): يبين الكثافة السكانية في بلدية بوعينان حسب المناطق لسنة (2000م)

المناطق	المساحة بالهكتار	عدد السكان	الكثافة السكانية في كلم^2
المنطقة الحضرية	2924 هكتار	23456 نسمة	8,02
المنطقة الريفية	4385 هكتار	1130 نسمة	0,25
المجموع	7309 هكتار	24586 نسمة	3,36

المصدر: وثائق البلدية، الدورية الإحصائية الإجمالية للبلدية، بوعينان، نوفمبر 2000، ص 3.

2- الخصائص العمرية:

للخصائص العمرية دورا مهمّا في الكشف عن الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الريفي، لأن كل جيل من الأجيال يحمل تصورات معينة وله تطلعات خاصة للمستقبل، قد تختلف مع جيل الآباء. وهذا ما أشار إليه العلامة **"ابن خلدون"** في قوله " أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه "، وعليه فإن تحديد فئات العمر يمكن أن تعكس الإختلافات الفعلية التي يمكن أن توجد بين كل فئة وأخرى داخل المجتمع المبحوث، والجدول الآتي يبين هذه الخاصية في بلدية بوعينان.

الجدول رقم (4): يمثل سكان مجتمع البحث حسب السن والجنس لسنة (2003م)

السن	رجال	نساء	المجموع	النسبة (%)
18 سنة	00	00	00	00
20-19	198	76	274	1,74
30-21	2455	1753	4208	26,74
40-31	2216	2142	4358	27,70
50-41	1500	1407	2907	18,47
60-51	920	905	1825	11,60
+ 60 سنة	985	1174	2159	13,72
المجموع	8274	7457	15731	%100

المصدر: وثائق البلدية (مكتب الإحصائيات)، الدورة الإحصائية لسنة 2003، رقم 05،

بوعينان، جانفي 2004، ص 6.

يمكن ملاحظة الفرق ما بين أعمار فئات مجتمع البحث، كما جاء في الجدول المنمط عن الوثائق الرسمية الخاصة بالمسجلين في قوائم الإنتخابات لسنة **(2003م)**، مما يبين أن هناك أكبر عدد يمثل كل من الفئة العمرية الواقعة ما بين **(31 سنة و40 سنة)** وذلك بنسبة **(27,70%)** وتليها الفئة العمرية من **(21 سنة إلى 30 سنة)** بنسبة **(26,74%)**، ثم نسبة **(18,47%)** ممثلة لمن هم ما بين السن **(41 سنة و50 سنة)**، لتأتي بعد ذلك فئة **(60 سنة فأكثر)** بنسبة **(13,72%)**، وأخيرا فئة الذين يقعون ما بين السن **(51 سنة)** و(**60 سنة**) بنسبة **(11,60%)**، وتليها فئة **(60 سنة فأكثر)** بنسبة **(13,72%)**، وتليها فئة ما بين **(19 سنة- 20 سنة)** بنسبة **(1,74%)**. وأما الفئة العمرية من **(18 سنة فأقل)** والتي لم تظهر في الجدول، كون التعداد الإحصائي الخاص بالانتخابات لم يشملها بسبب السن القانوني المؤهل لأداء الانتخاب، غير أنها تمثل نسبة **(42,12%)** أي **(11.449 نسمة)** من أصل السكان لسنة **(2003م)** والمقدّر بـ **(27.180 نسمة)**.[1]

المتمعن في أرقام الجدول والنسب المئوية، قد يستنتج ذلك التوزيع المختلف ما بين كبار السن **(51 سنة فأكثر)** وما بين الشباب والذين تقل أعمارهم عن **(50 سنة)**، والذي يبين على أن مؤشر العمر له دور في عملية التقبل والتكيف لمعطيات التغيرات الاجتماعية في المجتمع الريفي وقُراه، لأن تقبل القيم والمفاهيم الجديدة وتغيير المواقف والاتجاهات التقليدية قد ينطوي على صعوبات عديدة، خاصة إذا كان غالبية أفراد المجتمع المبحوث من كبار السن، والعكس صحيح، كما يبيّنه الجدول آنفا.

3- المهنة:

[1]– وثائق البلدية (الأرشيف)، المرجع المذكور في الجدول السابق رقم (4).

تبدو المهنة في الريف أو الحرف الممارسة من قبل أفراده، من المميزات المحددة لشخصية وأسلوب الحياة الريفية، والتي تختلف عما تمتاز به الحياة في المدينة. فالزراعة تعدّ الأساس وهي النشاط الغالب في الحياة الريفية، باعتبارها مهنة مركبة ومتعددة الجوانب (زراعة الحبوب، النباتات والأشجار، زراعة الأعلاف)، كما أن طبيعة هذه الأعمال، تستوجب التعاون والتضامن الجماعي بين أفراد القرية أو الأسرة باختلاف الجنس أو العمر.

فمن خلال المهنة قد تحدد الأدوار، كما تتأثر الأسرة ويتحدد مستواها المعيشي، وتتمركز السلطة الأسرية في شخص معين من أفرادها. فهذه الصفات **"التجانسية"** التي ميزت المجتمع الريفي لفترة من الزمن، نلاحظ أنها بدأت في التراجع تاركة المجال تدريجيا لميزة **"اللاتجانس"** الخاصة بالمدينة، نظرا للتغيرات التي أصابت البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الريفي، لذا نجد إدخال المكننة والعقلانية في الفلاحة، زيادة عن انتشار مهن وحرف لم تكن موجودة في الأرياف، مثل: (العمل الإداري، الورشات الصناعية، أعمال حرة متنوعة، التجارة ... الخ)، وهذا ما قد يظهر في مجتمع البحث من خلال الجدول اللاحق، والذي يعكس تلك النشاطات الحديثة.

الجدول رقم (5): يبين عدد العمال حسب أنواع الأنشطة لكل قطاع لسنة (1999م)

تحديد النشاط	أنواع الأنشطة	عدد العمال والنسبة (%)
1/ الفلاحة	حبوب–نباتات وأشجار مثمرة وغير مثمرة–إنتاج حيواني–أعلاف	1123 %35.54
2/ الصناعة	معادن–صناعة الورق–محاجر–تحويل البلاستيك–النسيج–مواد التنظيف	454 %14.36
3/ الحرف	تغذية الأنعام–مخابز–حلاقة–ميكانيك–دهن السيارات–كهرباء سيارات–رصاص–كهرباء عمارة–الحدادة والتلحيم–النجارة الخشبية والألمنيوم–الخراطة–مواد البناء– تركيب الزجاج ...الخ	942 %29.82

4/التجارة	مود غذائية–الحليب ومشتقاته–أثاث ولوازم منزلية–قطع غيار–أشرطة كاسيت وفيديو–إلكترونيات–ملابس وأحذية–خضر وفواكه–لحوم وأسماك–مواد التجميل والتبغ والجرائد–عقارات–مقاهي–مطاعم	324 %10.25
5/ الإدارة والخدمات	البلدية–منح التشغيل–مراكز التكوين والتعليم والنشاطات–المرافق الصحية	317 %10.03

المصدر: الجدول من إعداد الباحث واستنادا للمعلومات الواردة في: وثائق البلدية (الأرشيف)، الدورية الإحصائية للبلدية (سنة 1999)، رقم 01، بلدية بوعينان، جانفي 2000.

يتضح من الجدول رقم **(5)** أن **(35,54%)** هي نسبة العمال الدائمين في الفلاحة من مجموع المشتغلين في جميع القطاعات، مما يعكس الإرتباط بين أهل المنطقة وخصوصيات بيئتهم الطبيعية والإجتماعية، وتليها نسبة **(29,82%)** الممثلة لأصحاب الحرف لأنها لا تتطلب مستويات علمية عالية، كما تتميز بالمدة التكوينية القصيرة لاكتساب الخبرة بالإضافة لحاجة المجتمع لهذه الحرف من جهة، ومدخولاتها المادية المقبولة من جهة ثانية، وهذا ما قد يسهل عملية توفير مداخيل مادية لأسر أصحابها. ومن ثم نجد نسبة **(14,36%)** تمثل الممتهنين للصناعة أو العمال بهذا القطاع، وقد تفسر هذه النسبة على أن الصناعة لم تنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية، مقارنة بالمدن ومناطقها الصناعية، زيادة على أن الكثير من الصناعات تتطلب التأهيل العلمي والتجربة، وقد ترجع أسباب ضعف النسبة هذه لعاملي المغامرة التجارية ومخاطرها من جهة، ورأسمال معتبر لمزاولتها من جهة ثانية، بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي للكثير من أسر هذه المنطقة الريفية، في العديد من المواد، وخاصة الغذائية منها، مما يشكل عزوف البعض عن ممارسة تجارتها. وفيما يخص القطاع الإداري والخدمات العامة للحكومة، نجد أن هذا القطاع يحوز على نسبة **(10,03%)** فقط، مما يدل على خصوصيته، ومنها شروط التوظيف وقلة المناصب، بالإضافة للجانب النفسي لسكان المجتمع المبحوث والمتأثر بالمحيط

الاجتماعي ومكوناته الثقافية، وخاصة تلك المشجعة على حرية العمل وعدم التقيد والخضوع لأوامر أو سلطة ماعدا الصادرة عن الوسط الأسري.

فالملاحظة العامة التي يمكن استخلاصها من الجدول أن هناك تنوعا واضحا في مهن ووظائف أفراد مجتمع البحث رغم اختلاف نسبها من قطاع إلى آخر. كما يمكن الإشارة إلى النسبة العالية لمن يمتهنون الفلاحة **(35,54%)**، لكن هذا لا يعني بقاء المجتمع المبحوث محافظا على خصوصيته الريفية المتمثلة في الزراعة، بشكل مطلق، وإنما أتيح المجال لمهن أخرى أصبحت تشارك تلك الخصوصية للمجتمع المبحوث، وخاصة إذا قورنت نسبة النشاط الفلاحي بمجموع نسب القطاعات الأخرى **(64,46%)** مما يدل على تأثير التغيرات التي أصابت جوانب الحياة في مجتمع البحث، وخاصة الجانب الاقتصادي منها، مما يساعد الباحث في إمكانية الكشف عن البنية الاجتماعية لمجتمع البحث حاليا، إن كانت باقية محافظة على تقليديتها أو بدأت تتحول لتساير متطلبات جديدة معاصرة.

4- الحراك الاجتماعي:

يعتبر **" الحراك الاجتماعي-Social Mobility "** من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماع، ويتعرض لهذه الظاهرة، الأفراد والجماعات المختلفة، بما أنه الانتقال من وضع إلى وضع آخر.

وقد بيّن العلماء أن للحراك الاجتماعي اتجاهين هما: **(الحراك الرأسي والحراك الأفقي)**، فالأول يكون لأعلى أو لأسفل كتحول شخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، أو هبوط شخص من درجته الوظيفية إلى أخرى أقل، ولأسباب موضوعية. أما **" الحراك الأفقي-Horizontal Mobility "**، فيقصد به انتقال

الشخص من مركز لمركز آخر في نفس الطبقة، كانتقال عامل من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة.[1]

لقد تبينت ظاهرة **" الحراك الاجتماعي "** في المناطق الريفية الجزائرية بشكل لا يمكن تجاهله نظرا للعوامل المتعددة والمختلفة، التي أثرت في بناءات مجتمعاته، لأسباب تعلقت باستقلال الجزائر، الخطط التنموية، مكننة الريف وانتشار الورشات الصناعية والمرافق الخدماتية، ونتيجة لاحتكاك الفرد اجتماعيا وانتقال بعض العناصر الثقافية من مجتمع متقدم متمدن إلى مجتمع ريفي تقليدي، أدى إلى تطويره وإدخاله في مرحلة أكثر تقدما مما كان عليه وأصبح في الكثير يجمع بين الأساليب الريفية والمعاصرة[2]. وقد يؤثر في الحراك الاجتماعي أحيانا، الجانب الإيديولوجي (الديمقراطية) والأزمات السياسية والاقتصادية كالتي عاشها الوطن وتأثر بها الريف ومنطقة البحث خاصة.

وبلدية **" بوعينان Bouïnan "** باعتبارها منطقة ريفية، نجد أن هناك شكلا معينا من **" الحراك الاجتماعي "**، أي المزارع أو الفلاح يستطيع أن يتحضر، وينتقل إلى المدينة، خاصة أن منطقة البحث قريبة جدا من عاصمة الولاية **(البليدة)**، وبعض المدن مثل **" بوفاريك "**، فضلا عن ميزة المركز الرئيس للبلدية، كما أن ابن المدينة يستطيع أن ينتقل إلى الريف البوعيناني. لقد دفعت حاجة المعرفة والتعلم، ابن الفلاح أن يتعلم ويصل الجامعة ويستقر في المدينة للعمل، وابن المدينة دفعته ظروف الازدحام والحياة المعقدة إلى شراء قطع أرضية في الريف لغرض البناء أو الفلاحة ليستقر بها فيما بعد ويصبح مع الزمن من أهل الريف.

لقد كان العمل في منطقة البحث يتميز بالتجانس، حيث الفلاحة هي الغالبة مما أدى بأفراده أن تتحدد وظيفتهم ما بين الحقل والبيت وبالتالي مكانتهم. لكن حاليا

---

[1]- محمد سيد أحمد غريب ، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص 114-115.

[2]- حسن علي حسن، الريف (دراسة مجتمعية ريفية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982، ص ص 37-38.

ونظرا للوسائل سواء كانت متعلقة بممارسة العمل الزراعي أو في الاستعمالات اليومية أو تلك المرافق التي تعمل على إشباع احتياجات ورغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات، أدى بعدد كبير من فئات المجتمع المختلفة، وخاصة الشباب، إلى امتهان مهن لم تكن موجودة في المجتمع المبحوث، ويمكن ملاحظة ذلك **" الحراك الاجتماعي "** من خلال ما ورد في الجداول السابقة وخاصة الجدول رقم **(5)**، حيث نجد **(2037)** عاملا مسجلا رسميا خارج قطاع الفلاحة المتضمن لـ **(1123)** عامل، باستثناء الأعمال الحرة غير الوارد ذكرها في الجدول رقم **(5)** لسنة **(1999م)** فقط.

أما إذا أخذت الفئات العمرية الواردة في الجدول رقم **(4)** لسنة **(2003م)**، والمحصورة فقط ما بين السن **(21)** و**(40)** سنة، حيث نلاحظ **(8566)** نسمة، منهم **(4671)** رجال.

وإذا قورن هذا بما سبق في حقل العمل، نستنتج أن الفرد البوعيناني المعاصر اختلفت شخصيته وثقافته وميولاته وحاجاته من المجتمع الريفي التقليدي إلى مجتمع ريفي حديث، مما قد يبني ذلك **" الحراك الاجتماعي "** المميز لأفراد المجتمع المبحوث حاليا، واعتباره حراك **" جماعي "** لم يقتصر على أفراد معينين فقط، من الوسط العائلي **(الأسرة)** أو فئة اجتماعية خاصة.

ـ ملخص الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل في بدايته تلك الخطوات المنهجية التي وجد الباحث أنها حتمية علمية يمر من خلالها كل بحث معرفي جاد، مما عكست في مجملها ذلك المنهج السوسيولوجي الأنتروبولوجي (سوسيو-أنتروبولوجي) الوظيفي البنائي والذي يقوم أساسا على الملاحظة بالمشاركة والمقابلات مع استغلال البيانات الكمية الواردة في السجلات والوثائق الرسمية.

وكانت المحاولة عرض للمنهج التاريخي والمقارن والوصفي، تبيانا واضحا لرغبة الباحث في اتباع المنهج الدراسي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة والتعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث.

وهذا ما رمى بتخصيص مبحث لتوضيح الخصائص المميزة لمجتمع البحث كونه مجتمعا ريفيا لا يبعد كثيرا عن مراكز التمدن (المدن)، عاش الحياة التقليدية، ويعيش مرحلة التحديث والعصرنة التي أثرت دون شك في بنائه الاجتماعي، وكذا الاقتصادي والثقافي. وعليه ركزت الدراسة على الخصائص المهنية والسكان وحجم المجتمع، وكذا الخصائص العمرية والحراك الاجتماعي، لأن للقرية أو المناطق الريفية خصائص قد تفرقها عن المدن حتى وإن كانت متشابهة أحيانا.

ومهما يكن من أمر المنهج والخصائص، فإن تخصيص الباحث جانبا من هذا الفصل لتحديد مجالات البحث، كان بهدف الحصر الدقيق للدراسة في مجتمع يشهد مرحلة نمو متسارعة ومناسب لموضوعها.

وخلاصة القول أن محتوى الفصل هو بداية منهجية ممهّدة لدراسة وعرض معطيات تعكس واقع المجتمع المبحوث في فصول الجانب الميداني الباقية.

الفصل السابع
جوانب من عوامل التغير في بلدية بوعينان

- تمهيد

- المبحث الأول: الجانب السياسي والتطور الإداري

1- الجانب السياسي

2- التطور الإداري

- المبحث الثاني: الهجرة الداخلية، النمو السكاني والصحة

1- الهجرة الداخلية

2- النمو السكاني

3- الصحة

- ملخص الفصل

- تمهيد:

إن عوامل التغير كثيرة متعددة ومتداخلة إلى درجة قد يبدو فيه أحيانا أن هناك خلطا بين العوامل والشروط التي يحدث فيها التغير، ولهذا نجد تعدد الآراء والاتجاهات في تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي. ولكن وبالرغم من هذا، فإن وجهة نظر عالم الاجتماع والأنتروبولوجيا تختلف عن وجهة نظر المختصين في الفروع الأخرى.

فإن محاولة إخضاع التغير لعامل واحد حسب اتجاه **(الحتمية)**، يقتضي تجاهل الكثير من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى إحداث التغيرات في المجتمع، ومهما يكن فإن تناولنا في هذا الفصل لبعض جوانب عوامل التغير في بلدية بوعينان، هو بأمل أن نضع في الإعتبار وجهات النظر الإجتماعية المهمة والشاملة في التركيز على العوامل التي توجه التغير في النظام الإجتماعي العام في المجتمعات المختلفة[1]، وكما لا يعني التركيز هنا على كل من العامل السياسي والإداري وكذا عوامل الهجرة الداخلية، النمو السكاني والصحة، بمثابة تجاهل البعض الآخر من العوامل بل سنتناولها في الفصول اللاحقة.

فالشروط التي بموجبها يحدث التغير لا تساعد على حدوثه فقط، وإنما تحافظ على استمراره، وبذلك يدوم التغير بدوام هذه الشروط وتضافرها[2]. وأما العوامل فإن وجدت، يحدث التغير وإلا فلا توجد نظريات كثيرة حاولت توضيح تأثير العوامل في إحداث التطور الاجتماعي، ولهذا الغرض نركز بشكل وآخر على حدوث التغيرات الإجتماعية والتي قد يكون امتد تأثيرها على سلوكات الأفراد في طرق معيشتهم وحياتهم اليومية بمنطقة البحث.

[1] Loamis and Beegle, Rural sociology, the strategy of change, Engle wood cliffs, New Jersey, Prentice-Hill. INC, 1963, p 7.
[2] E.A. Johns, The sociology of organization change, Oxford, 1973, p 155.

- المبحث الأول: الجانب السياسي والتطور الإداري

1- الجانب السياسي:

أ- المنطقة وحركة التحرير الوطني:

ترجع بداية الحركة الوطنية في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان كبار الملاك المسلمين للأراضي هم الذين أوقدوا شرارتها الأولى، ورغم أن سمو مقاومة الجزائريين متمثلة في كفاح الحاج أحمد باي بقسنطينة، والأمير عبد القادر، ومختلف التحركات الثورية والشاملة لانتفاضة المقراني وغيره من الأبطال الذين رفضوا انتهاك التراب الجزائري الإسلامي من طرف دولة **"لاتينية مسيحية"**.[1]

ثم أخذت الحركة تتسع من وقت لآخر وبشكل متقطع نتيجة ضعف الإمكانيات المادية، وأحيانا سوء التنظيم وفقدان الوعي والإدراك لحقيقة الأوضاع في البلاد، غير أن ظهور حركة التحرير الوطنية والتي بدأت عملها المسلح في سنة **(1954م)**، غيّر الأوضاع وقلب كفة الموازين بشكل عام.

فالميزة التي ظهرت في هذه الفترة، هي أن تلك الثورة التحريرية نبعت من الشعب[2]، وبسبب الوعي الثوري والإدراك الشامل لأهداف الحركة الوطنية من قبل الشعب الذي استجاب معظمه لحركتها، وهذا ما روّج لجبهة التحرير الوطني النجاح ونيل الإستقلال فيما بعد.[3]

نظرا لمعاناة الشعب الجزائري، وحرمانه من خيراته، بل سخّر هو وثرواته بوساطة القمع لسعادة المستعمر من جهة، وفشل كل المحاولات السياسية التي كانت ترمي إلى اكتساب بعض الحقوق الوطنية والإنسانية من جهة ثانية، كل هذا دفع إلى

---

[1]– صاحب ناصر سعيد، معلم في الجزائر، مرجع سابق، ص 221.

[2]– عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 291.

[3] Mostefa Lacheraf, L'Algérie nation et société, S.N.E.D, 2éme ed, Alger, 1978, p 138.

قيام نخبة من الشباب الجزائري الثوري في حينها، ليتحمل المسؤولية ويسير في طريق الكفاح المسلح.

لقد تبنى معظم سكان بلدية بوعينان اتجاه ومبدأ حركة التحرير الوطنية، وتعاطف معها، بل دافع شباب البلدية عن أهدافها وطموحاتها. وكانت منطقة بوعينان من أولى البلديات التي انطلقت منها شرارة ثورة أول نوفمبر **(1954م)** بقيادة الشهيد **"سويداني بوجمعة"**، وقد شهدت مناطق البلدية عدة معارك منها: معركة بني قينع، معركة بوذراع، معركة بوزيري، معركة تفاحة، معركة العيون، معركة تباينت، معركة تيزغوين و...الخ. وقد سقط في ميدان الشرف من أبناء البلدية، حوالي **(700)** شهيد، ويوجد حوالي **(135)** مجاهدا، منهم من مات ومنهم من يزال على قيد الحياة، ناهيك عن مراكز الثورة الأساسية الخاصة بالتدريب والعبور والتداوي والتي نذكر منها: الزهيرية، وتيرمانين.[1]

وزاد ذلك التفاعل بين السكان والحركة يوما بعد يوم، حتى دفع بقوات العدوّ اللجوء إلى بناء قرية مجمعة **(محتشد)** بربوة جنوب البلدية **(مركز الشريعة حاليا)**، خوفا من تعاظم التفاعل بين فئات المجتمع وحركة جبهة التحرير الوطنية، حيث جمعت إلى ذلك المحتشد الكثير من السكان الذين كانوا يسكنون القرى الجبلية، وفي أماكن بشكل مبعثر في أطراف البلدية، بهدف منع المساعدة عن الثورة وخنقها.

لكن نظرة المعمرين المليئة بالإحتقار والغطرسة، وإرهاب وتعسف الجيش الفرنسي اتجاه سكان المنطقة المبحوثة، كان بمثابة دعم لإرادة المواطنين في الإلتفاف حول الثورة والتضحية في سبيل الحرية والإستقلال. لقد وجد مفجرو الثورة وعناصر جيش التحرير، الملجئ والتكفل التام وسط سكان الريف، حيث تقاسم القرويون أغذيتهم وأحيانا سلامتهم معهم، رغم أن السكان كثيرا لا يعرفون الهوية الحقيقية لهؤلاء المجاهدين، نظرا للحيطة والحذر الشديدين والمطبقين من قبل نظام الحركة الثورية. فعدم بخلهم في العطاء منذ بداية الثورة، وصل لحدّ تزويج بناتهم قبل معرفة

[1]– بلدية بوعينان (الأرشيف)، دورية إحصائية رقم (2005/07)، مرجع سابق، ص 2.

الهوية الصحيحة للمجاهد الزوج، ومثال لهذا، نجد أن فتاة وأهلها من مدينة **" بوفاريك "** لم يعرفوا هوية الشخص(*) الذي سيتزوج ابنتهم إلا خلال ليلة حفل الزفاف، والذي أقيم سرّا في بيت أسرة ثورية كان صاحبها يعمل مشرفا على الزراعة، ويقيم في إحدى ملحقات مزرعة المعمر **" الطبيب لوشو- Docteur Lechaud "** بدوّار بن شريف في بلدية بوعينان[1] **(مركز بن شريف- معصومة حاليا)**.

فنظام حركة التحرير الوطنية ومسؤولياتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية اتجاه الوطن والشعب، كذلك فلسفتها التي كانت ترمي إلى توحيد الأهداف والدفاع عن الوطن، قد زاد من التحام الشعب بجميع فئاته حول الحركة، نتيجة الثقة المتبادلة والتفاعل المستمر والإدراك والوعي الذي بث بين الشعب حول نية ودسائس المستعمر، وذلك لحدّ أصبحت فيه المرأة الجزائرية جزء لا يتجزأ من ذلك التفاعل، مما أدى بها إلى تقديم الكثير للثورة بجانب الرجل، وقد كتب في هذا **"فرانز فانون- Frantz Fanon"**، أن حرية الشعب الجزائري عرفت بتحرير المرأة ودخولها في التاريخ، هذه المرأة التي حملت في شوارع العاصمة أو في أزقة قسنطينة القنابل أو الذخائر، كتبت بأحرف من ذهب صفحات تاريخ الجزائرية الذي يفجر العالم.[2]

الشكل رقم (8): صورة توضح الغرفة التي كان يقطنها الشهيد " سويداني بوجمعة" بدوار بن شريف ببوعينان

[1]- Abdel Hakim Meziani, Le 1er Novembre dans la Mitidja, 2éme Ed, entreprise nationale du livre, Alger, 1984, pp 19-20.

[2]- Ibid, p 49.

(*)– المقصود هنا هو الشهيد، سويداني بوجمعة المدعو " سي الجيلالي "، والذي تزوج ابنة السيد " محفوظ كواوسي "، الرجل الذي فتح بيته لالتقاء قيادة الحركة الثورية ومفجري أول نوفمبر بمتيجة، حيث اجتمع يوم 1954/10/31 على الساعة 12 زوالا ببيته القادة، رابح بيطاط (المدعو سي محمد)، سويداني بوجمعة، سي بوشايب، محمد زموم، أعمر أوعمران (المدعو بوقرو)، سي كانون.

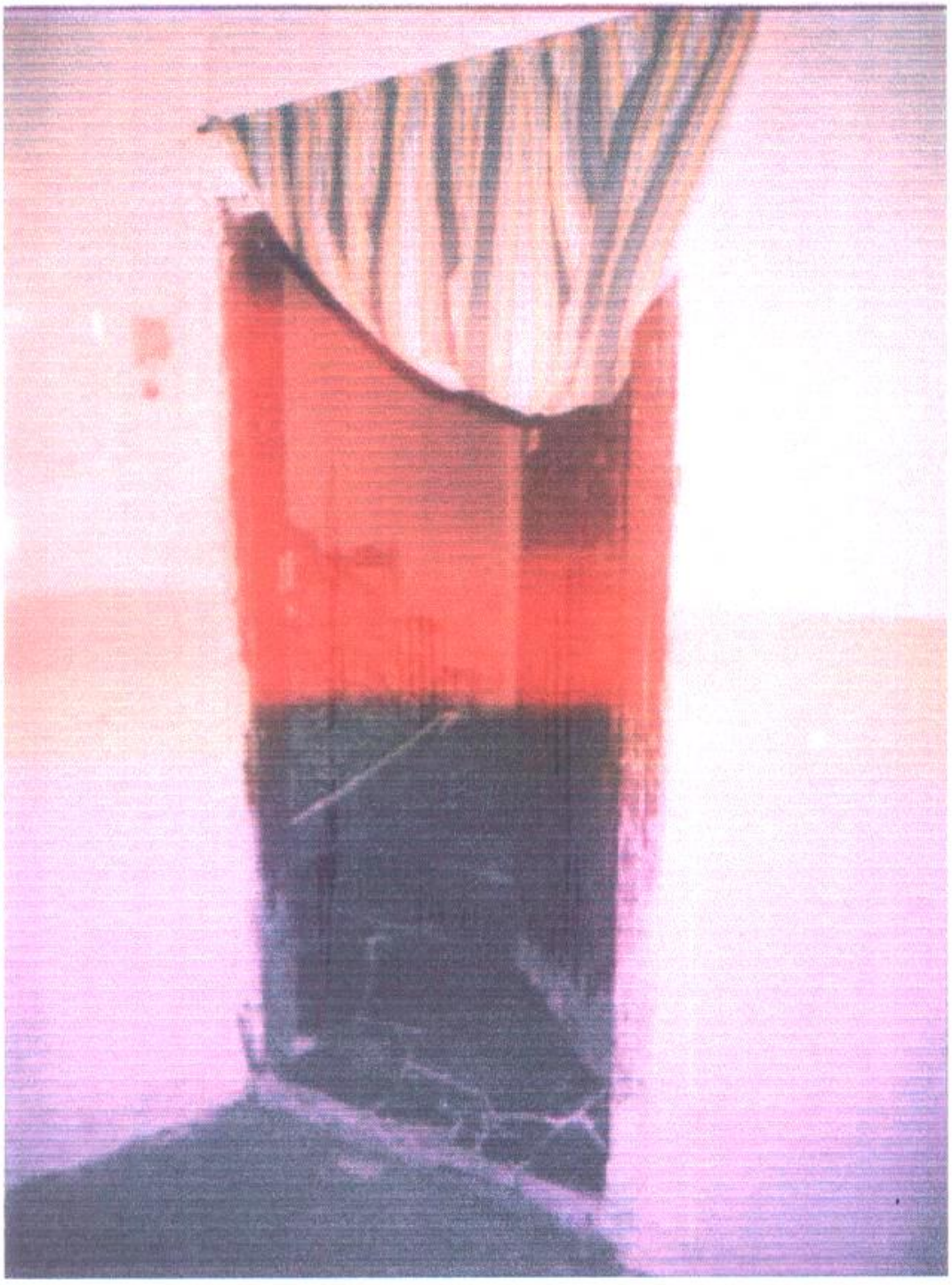

وذلك كان حال المرأة في منطقة بوعينان، التي لم تتردد في تقديم التضحية والقيام بالمهمات، كالحراسة والطبخ وغسيل الملابس ومداواة الجرحى، ونقل الأخبار

والمؤونة للمجاهدين. نعم هذه هي المرأة في منطقة بوعينان، دائما كانت مستعدة ونشيطة بشكل جريء، في المعارك التي خضناها، حتى استشهاد أزواج بعضهن لم يفشلهن، وبقت المرأة شامخة الرأس وبعزيمة قوية، حتى في أحرج وأخطر الأوقات، وقامت بمهام قد يعجز الرجال عن أدائها.[1]

فمنذ ليلة اندلاع الحرب التحريرية، التزمت معظم الأسر الريفية البوعينانية بالتجنيد الشامل والمعمم لأفرادها، على اختلاف جنسهم، للمشاركة في الحركة التحريرية الوطنية، وبالمقابل ذاقت هذه الأسر ويلات العذاب والقتل والتهجير، لأنه أصبح التعذيب رسميا كوسيلة للقمع من قبل الجيش الفرنسي، وهذا ما أشارت إليه **"لجنة الإنقاذ"** التي أسستها الحكومة الفرنسية في تقريرها: " خلال ثلاث مرات وعلى أيام متتالية، في **" عين يسر "** بتلمسان، وفي **" مرسى لكومب "** بوهران، وفي **" مدينة موزاية "** بالبليدة، قد أغلق على جزائريين مشبوهين في دهاليز للخمور، حتى مات بعضهم نتيجة الإختناق ". وكما كانت قنابل النابالم (المحرقة) تزرع الموت والتخريب في المداشر والقرى الريفية، كلما تعرضت قوات المستعمر لضربات موجعة من قبل جيش التحرير الذي كان يتمركز في جبال الأطلس البليدي، المرتبطة ببلدية بوعينان، ومن تلك العمليات للجيش الإستعماري والتي شملت المنطقة وجبالها، عمليات **" كودوا "** سنة **(1959م)**.[2]

فالجزائري الذي كانت حرية تنقله مقيدة، كان باستطاعته المقاومة بفضل أشكال من التضامن ضمن العائلة (الأسرة الممتدة)، وفي العمل والسوق والمقهى، التي كان هدفها أساسا هو النضال والإنتصار، وظهرت من ذلك بداية العائلات الحضرية -نعني هنا الأسر الجزائرية المقيمة في المراكز الحضرية وشبه الحضرية والقريبة من الأرياف- في إعادة البناء من خلال استقبال أعضاء أو جماعات عائلية

[1]- Abdel Hakim Meziani, op.cit, p 115.

[2]– وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، مرجع سابق، ص ص 39–40.

ريفية فارّة من القمع والعنف[1]. وهذا ما عرفه أيضا مجتمع البحث، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): يبين عدد السكان خارج مركز البلدية (في القرى والأطراف المبعثرة) حسب السنوات

السنة	عدد السكان الإجمالي للبلدية	عدد سكان المداشر وأطراف البلدية مركز	النسبة (%)
1832	600 كامل تراب البلدية	600	100
1936	5216	4757	91.20
1954	8146	7388	90.69
1966	9273	1671	18.02
1987	20896	3021	14.45

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، واستنادا على: وثائق البلدية (الأرشيف)، الدورية الإحصائية للبلدية، مرجع سابق، ص ص 54-55 و56.

نستنتج بكل وضوح من أرقام الجدول السابق، أن بلدية بوعينان كان يقطنها حوالي **(600)** نسمة عند احتلالها من قبل السلطات الفرنسية سنة **(1832م)**، ثم نجد بعد **(104)** سنوات أصبح عدد السكان **(4757)** نسمة في المداشر والقرى، وخارج مركز البلدية التي كان يسكنها المعمرون، المقدر عددهم بـ **(459)** نسمة، وقد قفز العدد في سنة **(1954م)** ليصبح **(7388)** نسمة من العدد الإجمالي للسكان وهو **(8146)** نسمة بما فيهم المعمرين. فقد يدل هذا التزايد في نسبة السكان بأطراف البلدية والمداشر الجبلية، على الوسائل القمعية الإستعمارية من تهجير الأهالي للأراضي الجبلية، وتهميشهم وإبعادهم عن الحياة الحضرية أو شبه ذلك في المراكز الأساسية. أما سنة **(1966م)** فقد عرفت تراجعا في عدد السكان بالمناطق الريفية

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مراحل تكوين البنية الإجتماعية في الجزائر، مجلة علم الإجتماع، رقم 3، عدد خاص، جامعة الجزائر، أفريل 1986، ص 1.

ببلدية بوعينان، وذلك بـ **(1671)** نسمة فقط، والمقارنة هنا للأرقام السابقة تثبت ذلك التحرك السكاني من المجال الريفي الجبلي إلى المراكز أو المدن في السنوات الأخيرة من الثورة التحريرية، نتيجة الإضطهاد والتخريب والقتل والتعذيب الممارس من قبل الجيش الفرنسي على سكان المنطقة، والتي يمكن أن تكون أدت حتى لهجرة جماعية استقر أصحابها في المدن المجاورة ومراكز البلديات، خاصة إذا وجدنا أن العدد ارتفع مرة أخرى سنة **(1987م)** ليصل إلى **(3021)** نسمة، مما يبين العودة التدريجية للريف والأراضي والممتلكات التي تركت أيام الثورة.

إذن أدى ظهور حركة التحرير الوطنية في مجتمع البحث نوعا من التفاعل والوعي الإجتماعي، مما ولّد روحا وطنية وتماسكا عظيما، أدى إلى توحيد وجهات النظر والأهداف نحو تحقيق الحرية والإستقلال في المنطقة والجزائر عامة. بالإضافة إلى الدور المهم الذي لعبه ذلك التفاعل في توطيد العلاقات الإجتماعية وتمتين الدعائم الروحية والدينية للمجتمع المبحوث، مع بروز -بشكل أكثر- أنواع التضامن الإجتماعي.

وهذا ما يؤكد أن مرحلة الكفاح تلك، أكبر من تحرك مسلح في المنطقة، بل ثورة لتاريخ وانبعاثا لشخصية وإحياء لثقافة، وتأكيدا لقيم الدين الإسلامي الحنيف، وعليه تكون هي التي تسمح بتوضيح السيرورات والدوافع التي رافقت التغير الإجتماعي بعد الإستقلال في المنطقة.

ب- عامل بعض القرارات الحكومية:

إن أكثر صفات عوامل التغير أهمية في الجزائر بعد الإستقلال هي تلك التحولات السياسية التي لا يمكن التقليل من شأن نتائجها[1]، لذا اتخذت الجزائر النظام الإشتراكي قاعدة سياسية مناسبة، كي تحقق التنمية الشاملة، وتطبق أسلوب التخطيط

[1]- إيف لاكوست، العالم الثالث أو جغرافية التخلف، ترجمة، عبد الرحمن حميدة، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969، ص 148.

اقتصاديا واجتماعيا، ولتخرج بالمجتمع الجزائري من دائرة التخلف إلى ميدان التقدم والإزدهار، خاصة أنها خرجت من تحت سيطرة المستعمر الفرنسي ناهكة القوى ماديا ومعنويا، نتيجة حربها الضروس مع المحتل، وما خلفته تلك الحرب والفترة الإحتلالية من سلبيات على جوانب الحياة العامة في المجتمع الجزائري، ومنه المناطق الريفية.

لذا كان على الحكومة الجزائرية اتخاذ زمام الأمور بأيديها، مما أدى إلى أن تكون القرارات السياسية، قد أخذت دورها البارز في تسيير الأمور وتنظيمها، ومحفزا قويا في إرساء القواعد الإقتصادية والإجتماعية وتنمية المجتمع. فالشيء الذي رمى إلى اتباع أساليب التخطيط العلمي والموجه، سواء على نطاق الوطن أو الجهوي (الإقليمية)، أو تلك التي اتسمت بالفترة الزمنية القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأمد.

تعود صياغة معظم القرارات والخطط إلى ما قبل الإستقلال، وبالضبط لبرنامج **" واد الصومام "** سنة **(1956م)**، غير أن وضوح الأمور لمستقبل الجزائر وتحقيق استقلالها، دفع السلطات لإصدار قرارات أخرى بها نوع من التجديد والإستمرارية لما سبق وضعه، وذلك كبرنامج طرابلس الغرب **(ليبيا)** سنة **(1962م)**، وميثاق الجزائر سنة **(1964م)**، ثم الميثاق الوطني سنة **(1976م)**، والذي تم إثراءه والمصادقة عليه في **16 كانون الثاني (جانفي)** سنة **(1986م)**.[1]

وكما أن للنظرية السياسية في الجزائر أهدافا أساسية تسعى إلى تلبية الحاجيات المادية والإجتماعية للجماهير الشعبية، وبلورة الشخصية وحضارة الشعب الجزائري، والمحافظة على وحدة واستقلال الوطن، فتحتم الأمر تحديد الأرضية الإقتصادية والإجتماعية بمناسبة إقرار الإستراتيجية الشاملة للتنمية **(فبراير 1966م)**، والآفاق الإقتصادية للسنوات السبع **(1973/1967م)**، كذلك المخطط الثلاثي

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 8.

(1969/1967م) الصادر في نهاية **(1966م)**، والتقرير العام المتعلق بالمخطط الرباعي **(1973/1970م)**، والتقرير العام المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني **(1977/1974م)** الصادر في **(24 كانون الثاني 1974م)**، ثم التقرير العام المتضمن المخطط الخماسي **(1984/1980م)** الصادر في **(كانون الأول (ديسمبر) 1980م)**. إن إلزامية اللامركزية والتخطيط الجهوي والتنظيم العقلاني للنشاطات عبر التراب الوطني، كونت لذلك محورا أساسيا لعملية التخطيط على مستوى الولايات سنة **(1980م)**، كما تقرر على خلفية الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية لمرحلة **(1978/1967م)**، أن تحدد توجيهات على المدى البعيد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في آفاق **(1990م)**.[1]

وعلى المستوى المحلي، وزيادة على المشاركة الفعالة للولايات في تحديد عمليات التخطيط وصياغة القرارات، تم تنظيم ملتقيات جهوية ضمن جميع الولايات، وذلك في **(مارس 1980م)**، حيث شاركت الهيئات المحلية والجهوية ومجالس التنسيق للولايات والبلديات، وممثلي الحزب والمنظمات الجماهيرية على المستوى المحلي، مما سمح بتحديد أدق للحاجيات التي يجب تلبيتها على المستوى الجهوي والمحلي، وكذلك حررت محاور التهيئة العمرانية لمختلف جهات الوطن، وقد أدى هذا إلى التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الولاية في أجهزة التخطيط وذلك طبقا للامركزية الإقتصاد الوطني. وفي هذا الشأن، تم وضع تعليمة خاصة بالخطة السنوية للولاية، كإطار ملائم لتنظيم وتنفيذ مجمل عمليات التنمية، وتحديد الإجراءات التنظيمية المحلية **(الخطة السنوية لسنة 1982م)**.[2]

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 9–17.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 18–19.

فنتيجة للأمر رقم **73/71** المؤرخ في **(8 نوفمبر 1971م)** والمتضمن الثورة الزراعية[1]، بدأت تتضح الجهود الأولى للسياسة العامة، خاصة بعد سنة **(1972م)**، حيث الإصلاح الزراعي الذي قد تعود خلفياته لسنة **(1963م)**، والذي أخذ وتيرة متسارعة بظهور ثورة زراعية حقيقية، لكن مع هذا يمكن الإشارة لبعض مؤشرات هذه السياسة بالتوقف عند سياسة مساعدة الدولة الإقتصادية، عن طريق برامج التجهيز المحلي للبلديات (الصناعة المحلية، التجهيز الجماعي، التنمية الإقتصادية والريفية ...الخ). فهذه السياسة التي توسعت عن طريق بناء القرى الفلاحية وتدعيم التجهيزات الإجتماعية والقاعدية في الريف (مساعدة في مواد البناء، الكهرباء، بناء المدارس والمرافق العلاجية).[2]

لقد قامت الثورة الزراعية على مبدأ النهوض بالإنسان وترقيته، وقد سمحت بإحداث تغيير في حياة العالم الريفي، وذلك بإدراج المنتج الفلاح في الحياة الإقتصادية والثقافية للبلاد. وفي هذا المجال أنجزت عدة مشاريع وعدة قرارات هامة، تهدف إلى تحسين العيش لدى فلاحي وعمال المناطق الريفية، وخاصة عن طريق: **أولا-** حماية القدرة الشرائية.

ثانيا- برنامج طموح في مجال السكن الريفي.

ثالثا- ترقية الفلاح بصفته مسيّرا مسؤولا.

ومن أجل تطوير هذا الجانب، بذلت السلطات العمومية لصالح الفلاحة والمناطق الريفية، جهودا كبيرة وعديدة، بإقامة هياكل وهيئات مختلفة منذ الإستقلال إلى يومنا، منها المزارع الموروثة عن الإستعمار، ثم نموذج التسيير الذاتي والتعاونيات، إلى المجموعات الفلاحية، بالإضافة لما عرفه القطاع الخاص من تغييرات هامة، كإزالة الملكية الكبيرة للأراضي، وتنحي الممتلكين المتخلين، ثم

[1] Ministère de l'agriculture et de la réforme agraire, Recueil des textes d'application relatifs à la révolution agraire, commission nationale de la révolution agraire, secrétariat général, Alger, 1973, p 1.

[2] J. Molina, La politique agraire en Algérie (intégration inter-sectorielle et évolutions structurelles), centre de recherche en économie appliquée, Alger, (S.D), pp 457-458.

العودة إلى إصدار قرارات تجيز لهؤلاء باسترجاع أراضيهم[1]. وفيما يخص منطقة البحث التي تتميز بامتلاكها لأراضي فلاحية، قد تأثرت بمعظم تلك القرارات التي خصت الفلاحة في المناطق الريفية والسهلية، حيث شملت أربعة **(4)** مزارع والمتضمنة لـ **(24)** مستثمرة، وبمساحة **(654,79)** هكتار.[2]

وقد استمر كذلك استثمار الدولة في القطاع الصناعي، من خلال ما ظهر في المخططات، وكذا القرارات التي صدرت عن الدولة، وخاصة تلك الممتدة من سنة **(1978م)** إلى سنة **(1989م)**، حيث تم تشجيع الصناعات الخفيفة التي وزعت على المناطق الصناعية بالمدن الصغيرة والمتوسطة، من أجل تلبية الإحتياجات المحلية مثل صناعة مواد البناء وغيرها.[3]

وهذا ما أدى إلى استفادة منطقة البحث من هذه القرارات، حيث استحدثت منطقة للنشاطات الصناعية بشرق البلدية، وهذا من ضمن ستة **(6)** مناطق بولاية البليدة. وقد تعزز هذا الوجود بصدور قانون التهيئة والتنمية المستدامة **(Développement Durable)** للمناطق، والمؤرخ في **(12 ديسمبر 2001م)**، والرامي إلى تحقيق فكرة مفادها (إذا أرادت الجزائر أن تكون بلدا ذا صناعة متعددة ومنطقة تشجع على جلب الإستثمار الأجنبي، وأن تصبح متميزة بصناعة وطنية راقية، تحقق الشراكة، يجب أن تقوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)[4]، وفعلا لقد تجسدت هذه الفكرة ببلدية بوعينان، حيث أنجزت مؤسسة الحياة الأجنبية **(تركية)** لصناعة مواد التنظيف (مسحوق الغسيل، والسائل للتنظيف والحفاظات).

---

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص ص 69–71.

[2]– بلدية بوعينان (الأرشيف)، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 21.

[3]– محمد بومخلوف، التحضر (التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 135.

[4]- Ministère de l'Industrie, Schéma directeur des zones industrielles et des zones d'activités (état des lieux), EURL pare ، prospective action régionale et environnement, Baba Hassan, Alger, (Juin) 2006, pp 11-71.

2- التطور الإداري:

أ- ظهور الإدارة المحلية وتطورها:

بتعمق صادق في ماضي الإدارة ببلدية بوعينان، نجد أن بداية ظهورها الفعلي يرجع إلى تاريخ تأسيس البلدية في **(18-09-1883م)** بموجب مرسوم الحاكم العام للجزائر، أما قبل هذا التاريخ، أي منذ **(1832م)** كانت عبارة عن فرع تابع لبلدية **(بوفاريك)** يقوده ضابط عسكري من فرقة الشرف، ويعاونه من الأهالي شيوخ الجماعة **(شيخ الفرقة والقايد)**، وفي شهر ديسمبر **(1883م)**، تم تنظيم أول انتخابات بلدية من طرف السلطات الإستعمارية التي فاز بها المعمر **(فيكتور بوتماي)** وأصبح أول رئيس بلدية في تاريخ بلدية بوعينان **(10 جانفي 1884م)**.[1]

وقد تلخصت مهمة هذه المكاتب في مهام الحالة المدنية (تسجيل الولادات والوفيات) ورعاية شؤون المعمرين في المنطقة، والعمل على بسط منطق السيطرة على الأهالي، وعزلهم عن السكان الأوروبيين. غير أن تطور هذا الجهاز بدأ من سنة **(1918م)**، وخاصة بعد إدماج بعض الشخصيات(*) من الأهالي في مجلس البلدية، وقد عرفت فيما بعد باسم **(مكاتب العرب-Bureaux d'arabe)**، والذي لعب الدور لصالح السلطة الفرنسية، باتخاذ عدة إجراءات كانت ترمي في معظمها إلى السيطرة وإخماد روح النضال الشعبي، وذلك كاتباع سياسة الضرائب وإجبارية الإلتزام بالقوانين الإدارية آنذاك، وعلى الرغم من النزوع الشكلي إلى إشراك هؤلاء في تسيير بعض الشؤون المدنية والتي استفاد منها المستعمرون أكثر من الأهالي.[2]

وعلى الرغم من أهداف الإدارة الفرنسية في بلدية بوعينان ونهجها الإستعماري، نجد أن ظهورها في حياة السكان كان شيئا جديدا، دفع بهم إلى التعامل معه بشكل وآخر،

---

[1]- وثائق البلدية، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 4.

[2]- حزب جبهة التحرير الوطني (الأمانة الدائمة للجنة المركزية)، مرجع سابق، ص ص 4-5.

(*)- المقصود هنا بالشخصيات، هؤلاء الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية واعتبرتهم من الأعيان وممثلين للأهالي، وإن كانت نظرة الأهالي إليهم عكس ذلك، ومنهم: القايد، شيخ الفرقة، ومواطنين مقربين للإدارة الفرنسية.

مما أدى إلى استحداث وتغير أشياء عديدة في حياتهم، وذلك كتسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج، وكذا بعض الوثائق الرسمية المتعلقة بالحياة المدنية آنذاك.

وقد صاحب ذلك التطور الخدماتي للبلدية آنذاك، تطورا هيكليا أيضا، حيث باشرت البلدية مهامها في أول الأمر، من خلال البناء الذي أقيم على مساحة أرض كانت ملكا لزاوية **" سيدي المهدي "**، ثم تم الإستيلاء عليها باسم المعمر **" كروت "**، والواقعة جنوب مركز البلدية والمحاذية لـ **" واد الحد "**(*). وبعدها بسنوات انتقل مقر البلدية إلى مركز المدينة بمقر كان مستخدما من قبل فرق عسكرية للإستجواب والحجز المؤقت في حق الأهالي من قبل المستعمر، ثم تحول هذا المقر مرة أخرى وبصفة نهائية سنة **(1958م)** إلى المقر الحالي بمركز المدينة، والذي شيّد خصيصا للبلدية[1]. (أنظر الصور الفوتوغرافية)

وقد بقت هذه الإدارة تمارس نشاطها المحدود اتجاه السكان الجزائريين إلى غاية فترة الإستقلال والسنوات الموالية لذلك، حتى فترة ظهورها بصفتها الوطنية الجديدة، نتيجة القانون البلدي الصادر بتاريخ **(18 يناير 1967م)** تحت رقم **24/67**، والذي انبثقت عنه مجالس شعبية منتخبة (أنظر القائمة الإسمية لرؤساء البلدية)، وكما أضيف إلى مهامها التقليدية مهام جديدة في المجال الاقتصادي لتصبح ذات مهام متعددة (سياسية، اجتماعية واقتصادية)، وقد ساعد على توضيح دورها وفعالية وجودها، ذلك القانون الولائي الصادر سنة **(1969م)** المنبثق عنه مجالس شعبية ولائية منتخبة، مما حدد بكل وضوح مهام وصلاحية هذه المؤسسة الإدارية (البلدية).[2]

---

[1]– وثائق البلدية (الأرشيف)، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 4.

[2]– حزب جبهة التحرير الوطني (الأمانة العامة الدائمة للجنة المركزية)، المجالس المنتخبة، مرجع سابق، ص ص 6–95.

الشكل رقم (9): صورة تبين بقايا مزرعة المعمر كروط أين كانت أول دار لبلدية بوعينان سنة 1884م

الشكل رقم (10): صورة تبين مقر دار البلدية وسط المدينة قبل سنة 1958م

الشكل رقم (11): صورة توضح دار البلدية لبوعينان منذ نشأتها سنة 1958م

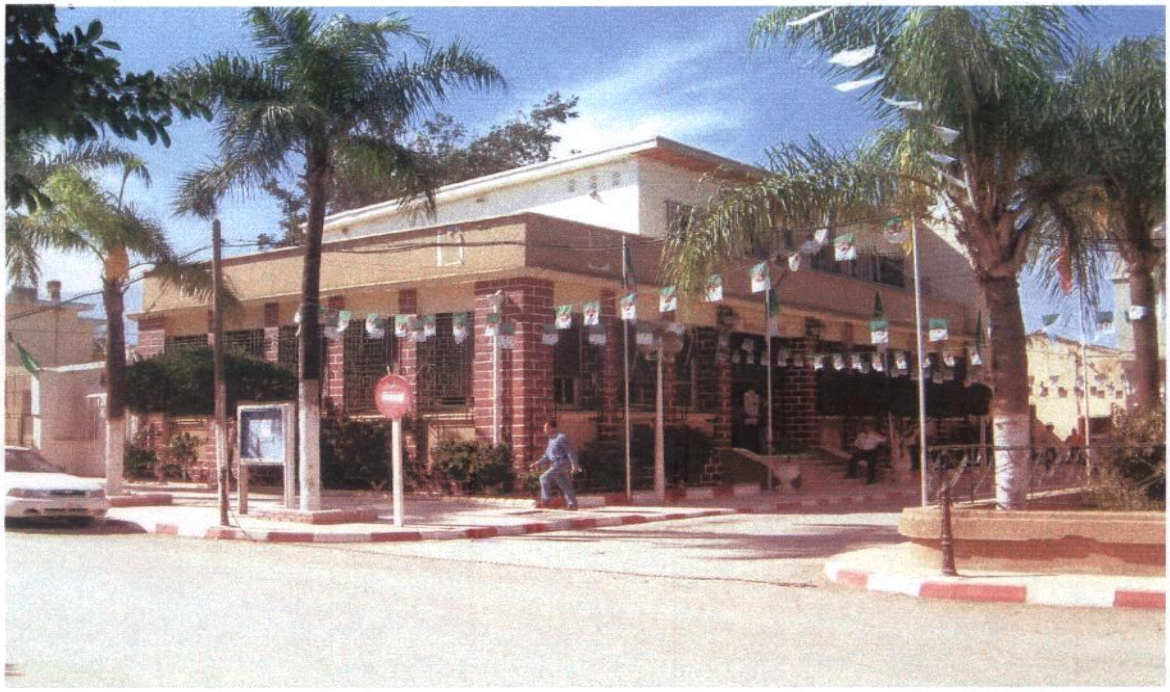

الشكل رقم (12):

صورة لمصلحة الحالة المدنية التي تم إنجازها بعد الاستقلال الوطني

لقد استطاعت بلدية بوعينان، كمؤسسة إدارية ذات مهام اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، أن تساير التطورات والنمو الذي حصل على مستوى السكان، وتحاول أن توفر المتطلبات اللازمة، وحل المشاكل اليومية لحياة السكان، كالخدمات الإدارية، وبناء المرافق الضرورية (الصحة، المياه، الطرق، الكهرباء، النظافة، الشغل والتكفل الإجتماعي والمدارس ...الخ)، وكما أصبحت تتوفر على عدد من المستخدمين للقيام بهذه المهام (أنظر الجدولين التاليين)، بالإضافة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي(*).

الجدول رقم (7): يبين رؤساء البلدية والمندوبين منذ تأسيسها إلى اليوم

الرقم	الإسم واللقب	الصفة	المدة	من	إلى
1	فكتور بوتماي	أول رئيس بلدية	5 سنوات 3 أشهر	جانفي 1884	مارس 1889
2	خافيار واروت	رئيس بلدية	3 سنوات 9 أشهر	مارس 1889	ديسمبر 1892
3	ألفراد كارون	نائب رئيس بلدية	عامان و9 أشهر	جانفي 1893	ماي 1895
4	خافيار واروت	رئيس بلدية	13 سنة	ماي 1895	ماي 1908
5	جاك إسكريفا	نائب رئيس بلدية -مندوب-	7 أشهر	ماي 1908	ديسمبر 1908
6	جاك إسكريفا	رئيس بلدية	عامان وشهران	ديسمبر 1908	فيفري 1911
7	إيلاف فورتي	نائب رئيس بلدية	10 أشهر	فيفري 1911	ديسمبر 1911
8	أونجان بيني	رئيس بلدية	4 أشهر	جانفي 1912	أفريل 1912
9	ألكسندر لوروت	رئيس بلدية	5 سنوات 7 أشهر	ماي 1912	جانفي 1918
10	بيار برين	النائب الأول	6 أشهر	جانفي 1918	جوان 1918
11	جوزيف إسكريفا	نائب رئيس بلدية	6 أشهر	جويلية 1918	ديسمبر 1918
12	جوزيف إسكريفا	رئيس بلدية	3 سنوات 9 أشهر	جانفي 1919	أكتوبر 1922
13	جوزيف كروت	نائب رئيس بلدية	3 أشهر	أكتوبر 1922	ديسمبر 1922
14	جوزيف كروت	رئيس بلدية	عامان و5 أشهر	أكتوبر 1922	ماي 1925
15	أوندري نفارو	رئيس بلدية	10 سنوات	ماي 1925	ماي 1935
16	قبريال لورون	رئيس بلدية	10سنوات وشهران	ماي 1935	أوت 1945
17	ألبار لورون	رئيس بلدية	16 سنة و10أشهر	أوت 1945	ماي 1962
18	محمد الفرطاس	رئيس بلدية	3 أشهر	ماي 1962	أوت 1962
19	محمد شلاف	رئيس مندوبية خاصة	10 أشهر	أوت 1962	جوان 1963
20	عبد القادر نحال	رئيس مندوبية خاصة	6 أشهر	جوان 1963	ديسمبر 1963
21	أعمر بلكاس	رئيس مندوبية خاصة	4 سنوات	جانفي 1964	فيفري 1967
22	محمد إسماعيل	رئيس المجلس الشعبي البلدي	4 سنوات	فيفري 1967	فيفري 1971
23	أعمر زهرة	رئيس المجلس الشعبي البلدي	8 سنوات 8 أشهر	مارس 1971	ديسمبر 1979
24	موسى زهرة	رئيس المجلس الشعبي البلدي	10 سنوات	ديسمبر 1979	ديسمبر 1989
25	فاروق آيت علي		6 أشهر	جانفي 1990	جوان 1990
26	رابح أمداح	رئيس المجلس الشعبي البلدي	عامان ونصف	جوان 1990	ديسمبر 1992
27	محمد رابطي	رئيس المندوبية التنفيذية	4 سنوات 9 أشهر	جانفي 1993	سبتمبر 1997
28	مراد جغبوب	رئيس المجلس الشعبي البلدي		نوفمبر 1997	
29	محمد رابطي	رئيس المجلس الشعبي البلدي	5 سنوات	2002	نوفمبر 2007

(*)– يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوعينان من (11) عضوا منتخبا لمدة (5) سنوات.

المصدر: وثائق البلدية (الأرشيف)، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص ص 80-81.

رئيس البلدية الحالي	موسى زهرة	رئيس المجلس الشعبي البلدي	5 سنوات	2007	2012

الجدول رقم (8): يبين مستخدمي البلدية حسب الأسلاك والجنس

الأسلاك	العمال المرسّمون	العمال المؤقتون	الجنس		المجموع
			ذكور	إناث	
الإدارية	33	1	26	7	33
التقنية	5	0	5	1	6
التنظيف	15	0	15	0	15
السائقون	14	0	14	0	14
المهنيون	26	0	23	3	26
الحراس	24	1	25	0	25
المنظفات	11	0	0	11	11
المجموع	128	2	108	22	130

المصدر: بلدية بوعينان، الدورة الإحصائية لسنة 2003، مكتب الإحصائيات، مرجع سابق، ص 1.

ب- مرافق إدارية جديدة:

وقد يرافق نشاط مصالح البلدية تلك الإدارات الفرعية الممثلة للمديريات الولائية، كمصلحة الغابات، ومصلحة الفلاحة، البناء والتعمير، الشؤون الإجتماعية، البريد، الصحة، الشباب والرياضة، الأمن الحضري (شرطة).

وقد تزايدت وتيرة نشاط تلك المرافق الإدارية، مع استحداث دائرة بوعينان سنة **(1991م)** بموجب مرسوم تنفيذي رقم **(306/91)** المؤرخ في **(1991/08/24م)**، المعدل بموجب مرسوم تنفيذي رقم **(92/66)** بتاريخ **(1992/02/12م)**، والتي أصبحت تشمل بلديتين **(02)** هما **(بلدية بوعينان وبلدية الشبلي)**. وكما سوف تحتضن بلدية بوعينان مشروعا وطنيا مهمّا، ويتمثل في إنشاء **" مدينة جديدة "**، وقد سجل المشروع في إطار سياسة الدولة المتضمنة تهيئة المحيط، وإعادة هيكلة مدينة الجزائر العاصمة وفك الخناق عنها، والمحافظة على

الأراضي الزراعية، مما وقع الإختيار على بلدية بوعينان لتصبح مدينة جديدة بسبب موقعها الإستراتيجي **(طبيعيا وجغرافيا وسياسيا)**.[1]

الشكل رقم (13):

صورة لمركز البريد بوسط مدينة بوعينان وتم بناؤه قبل فترة الاستقلال الوطني

الشكل رقم (14): مبنى مقر دائرة بوعينان أنجز في التسعينات

[1]– دائرة بو .

الشكل رقم (15): صورة تبين بلدية بوعينان مستقبلا

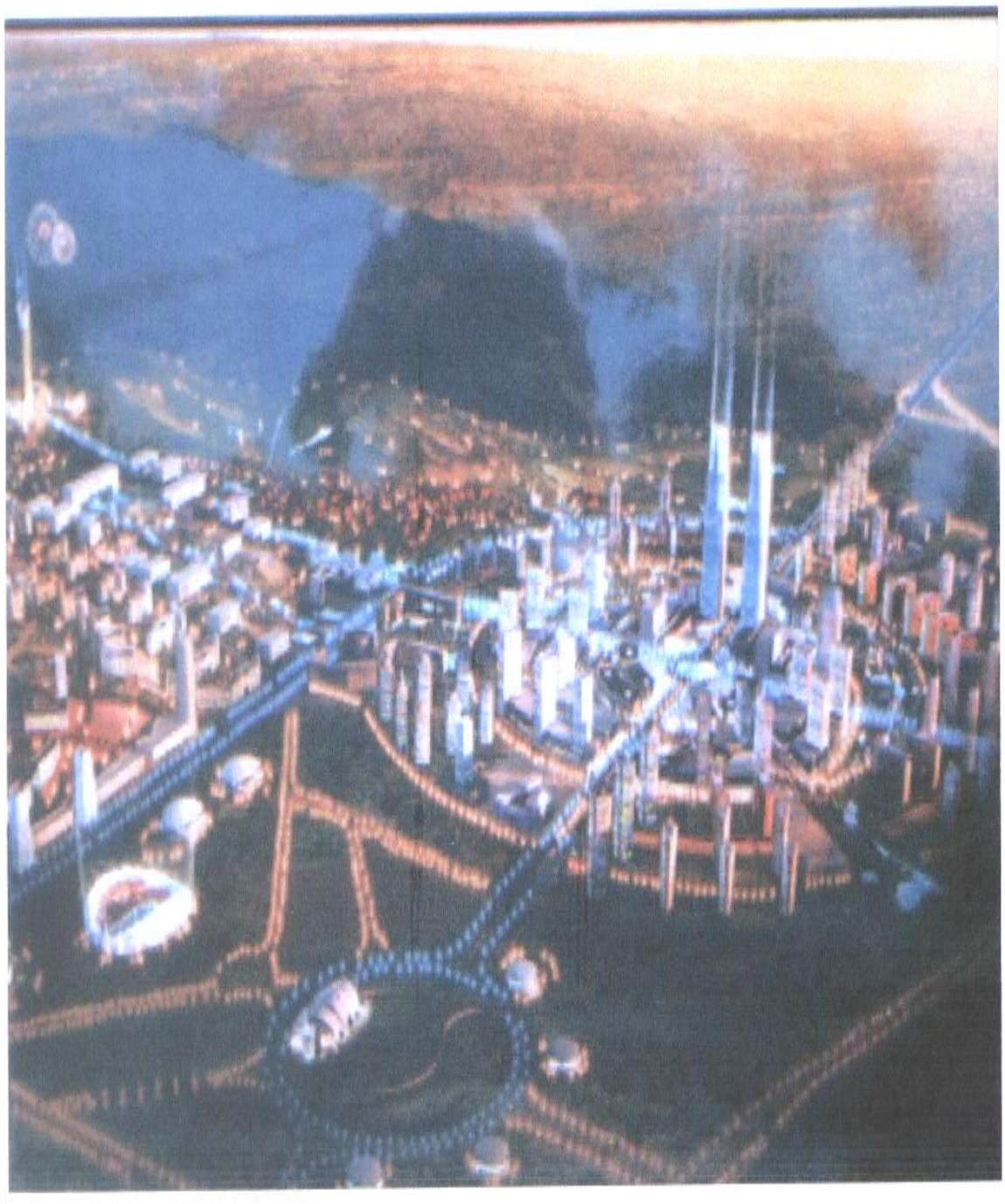

إن البلدية -غداة الإستقلال- المجموعة الترابية القاعدية لم تكن تتوفر على أيّ وسيلة في الميدان الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي، ولتمكينها من أن تلعب دورها المناسب في اقتصاد الوطن، غير أن ظهور المرسوم الخاص بها أدى إلى تنظيم أجهزة البلدية المقررة لتستجيب إلى متطلبات الديمقراطية الجماعية، ومتطلبات الفعالية في ممارسة نشاطاتها المتعددة.

فوظائف التوجيه والتنسيق والمراقبة لمجموع النشاطات عبر تراب البلدية، والمساهمة في تطبيق القوانين، تنظيم شبكات التوزيع وإنشاء مؤسسات صناعية، إنجاز برامج الإسكان والمؤسسات التربوية، أدى بهذا الجهاز الإداري الجزائري (البلدية) بعد سنوات من التجربة والجهد، إلى أن يصبح التنظيم المفضل والذي منه يتجسم بفعالية التحول الجذري للريف.

لقد أصبح هناك فضاء إداري واسع ببلدية بوعينان (منطقة البحث)، أدى إلى خلق تفاعل مستمر بين المرافق الإدارية والسكان، أي تقديم الخدمات والمراقبة والسهر على تطبيق القوانين، مقابل الإلتزام واحترام القوانين وأداء الواجبات، إذن حقوق تتوفر وواجبات تنجز[1]، مما يبين ذلك التأثير المتبادل الذي أدى بشكل وآخر إلى تغير بعض السلوكات والنظرة إلى الإدارة التي لعبت أدوارا متعددة في تنمية المنطقة، وهذا بخلاف ذلك الفارق بين السلطة السياسية الإدارية والسكان بمنطقة البحث أثناء الإستعمار الفرنسي.

[1]- Salim Sebhi, Mutations du monde rural algérien (Le Hodna), O.P.U, Alger, 1987, p218.

- المبحث الثاني: الهجرة الداخلية، النمو السكاني والصحة

1- الهجرة الداخلية:

تعد الهجرة عاملا من عوامل التغير في الدولة أو المنطقة المهاجر إليها السكان، كما تعد عملية مخففة من حدة الإزدحام بالنسبة للدولة أو المنطقة التي يهجرونها.

وبما أن الهجرة الداخلية **(Immigration)** هي بصفة عامة انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى داخل الوطن الواحد بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم[1]، نجد أن للهجرة الداخلية في الجزائر ثلاثة تيارات، **أولا:** تيار موسمي يمارسه البدو في الجبال ومشارف الصحراء ويتجه إلى السهول العليا في منطقة مدينة **(سطيف)**، و**الثاني:** تيار هجرة يبدأ من جنوب إقليم التل، وبالتحديد من القرى المتناثرة في مناطق **(جرجرة)** شمال شرق الجزائر، وهي مركز طرد للسكان، حيث الحياة أشد خشونة، ويتجه إلى السهول، و**ثالثا:** هذه التيارات تنطلق من الريف الجزائري إلى المدن المجاورة أو الرئيسية وبمعدل اقترب سنة **(1820م)** من نسبة **(6,1%)** سنويا.[2]

أما الأساس التاريخي لدافع تيارات الهجرة، فيرجع إلى الاستعمار الفرنسي الذي استولى على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وامتلكها لنفسه، مما أدى إلى حدوث عملية إزاحة للفلاحين من أراضيهم، وبحثهم عن العمل كأجراء في مزارع المعمرين أو في البناء، وأما تمركزهم وبأعداد كبيرة، كان في الجبال والمناطق النائية. وبينما الأسباب الحالية لهذه الهجرة قد تعود إلى عوامل الجذب في المدن والمناطق المتحضرة، وكذا نتيجة انتشار الصناعة والمزارع الحكومية

---

[1]– إسماعيل محمد هاشم، مشكلة السكان، ط2، دار المعارف، مصر، 1964، ص 250.

[2]– محمد الغريب عبد الكريم، سوسيولوجية السكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982، ص ص 131–132.

والخاصة، وتوفر فرص التوظيف، وكذلك الخدمات الاجتماعية وما تقدمه في هذه المناطق من مساعدات وخدمات.

بهذا الصدد توصل **" بيرجل-E.E. Bergel "** إلى أن الجذب الحضري ينشأ في منطقة قد أتيحت لها من الظروف والإمكانيات الخاصة التي تعطيها خاصية جذب المناطق الأخرى إليها بغض النظر عن كبر أو صغر مساحة هذه المنطقة.[1]

إن بلدية بوعينان التي ينطبق عليها قول **" بيرجل "** بسبب موقعها الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أعطتها خاصية في جذب المهاجرين إليها، نجد أن ظاهرة الهجرة في بلدية بوعينان قائمة قبل سنة **(1954م)**، حيث يتجه إليها المهاجرون من الجبال القريبة منها **(ربما على بعد مسافة 20 إلى 30 كلم)**، والتي تضاعفت في فترة حرب التحرير الوطنية، وفي السنوات الأولى من الاستقلال، وذلك نتيجة الأسباب السابقة الذكر.[2]

أما في سنوات الثمانينات وبعد اشتداد أزمة السكن، بدأت الهجرات العكسية من المدينة وبعض الدواوير إلى المناطق الريفية بالبلدية، حيث تم تعمير المداشر القديمة ببناءات ذاتية جديدة، وفي سنوات التسعينات تمت هجرات اضطرارية جماعية من الريف إلى المدينة والمراكز الآمنة نظرا للوضع الأمني.

ونظرا لأهمية الهجرة كعامل من عوامل النمو في التحول الطبيعي للسكان وفي تغير الحركة السكانية للمنطقة، يتضح أن لهذا النمو علاقة حتمية بالهجرة الداخلية وكذا الولادات وقلة الوفيات دون شك، لذا تبين الإحصائيات الرسمية أن النمو السكاني ما بين **(1966م-1977م)** قد شهد نسبة مرتفعة، وذلك بزيادة سنوية شاملة للمراكز تقدر بـ **(9,48%)**، والمركز الرئيسي وحده بنسبة **(6,97%)**.[3]

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 258.

[2]- Caisse algérienne d'aménagement du territoire (P.U.D) de Bouinan, phase 1, Blida, Alger, 1981, p 4.

[3]- Ibid, p 13.

ويمكن ملاحظة تلك التحولات السكانية وحركتها في منطقة البحث، من خلال أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (9): يبين عدد المساكن والأسر حسب السنوات ببلدية بوعينان

عدد المساكن والأسر حسب السنة / تعيين المجتمع	1936		1954		1977		1987		2003		2005	
	المساكن	الأسر	المساكن	الأسر	المساكن	الأسر	المساكن	الأسر	المساكن	الأسر	المساكن	الأسر
التجمع الحضري للبلدية	48	135	60	190	-	-	2264	2587	5285	4067	5285	4572
المناطق المبعثرة للبلدية	971	1102	1059	1531	-	-	491	447	532	175	532	205
المجموع	1019	1237	1119	1721	2325	2236	2755	3034	5817	4242	5817	4777

المصدر: من إعداد الباحث واستنادا لـ: أرشيف البلدية الخاص بإحصائيات سنة (2000) و(2003) و(2005).

يتضح من الجدول رقم **(9)**، أن هناك فرق كبير وواضح في تطور عملية إنجاز المساكن والبنايات ببلدية بوعينان ما بين سنتي **(1936م)** و**(2005م)**، مما يدل على أن هناك اختلافا وتغيرا ما بين الفترات التي كانت قبل استقلال الجزائر، وتلك التي أتت ما بعد نيل الاستقلال، وقد يدعم هذا تلك الزيادة المتتالية في عدد الأسر، حيث نجد **(1237 أسرة)** و**(1019 مسكن)** سنة **(1936م)**، مقابل **(5817 مسكن)** و**(4777 أسرة)** سنة **(2005م)**، أي بفارق **(4798 مسكن)** و**(3540 أسرة)**.

وقد نستخلص من أرقام الجدول تلك الكثافة السكانية وعدد المساكن التي كانت متمركزة في المناطق المبعثرة من البلدية **(المداشر والقرى)** قبل الاستقلال، وأصبحت متمركزة في مناطق التجمع الحضري للبلدية بعد الاستقلال، مما يعزز عملية البحث عن المنطقة الأكثر أمنا ورفاهية والمرافق الضرورية، أي عملية التوافد والتمركز في المنطقة أو المركز الأكثر تحضرا، وخاصة إذا علمنا أنه جاء إلى بلدية بوعينان سنة **(1999م)** حوالي **(59 وافدا)**، أما سنة **(2003م)** ارتفع العدد

إلى **(140 وافدا)** و**(85 وافدا)** سنة **(2005م)**، وهذا ليستقروا بشكل نهائي، وكان جلهم من المناطق المجاورة للبلدية.[1]

فنظرا لتلك الحقائق المتعلقة بإنجاز السكنات وكذا نمو عدد الأسر في منطقة البحث وبشكل متتالي، يصبح من الواضح حدوث تحرك مجالي للسكان باتجاه المراكز الحضرية للبلدية وترك المراكز الأكثر ريفية، بالإضافة لمن وفدوا على البلدية من خارج ترابها، وهذا ما يفسره السعي الدائم لمسؤولي البلدية في محاولة توفير متطلبات الحياة والخدمات العامة لأصحاب المناطق الزراعية في الجبال والأماكن البعيدة داخل حدود البلدية، بهدف التقليل من حدة استمرار الهجرة تلك، وتخفيف الضغوط على المراكز الحضرية وشبه الحضرية بمنطقة البحث. غير أن الملاحظة التي يمكن الإشارة إليها، هي بروز نوع من الهجرة بعد استتباب الأمن في هذه المناطق، ألا وهو **" الهجرة المعاكسة "** أو الهجرة من المدن الكبيرة المتجاورة **(البليدة، بوفاريك، الجزائر العاصمة)** باتجاه **" بلدية بوعينان "** لغرض السكن. وأخيرا نجد أن للهجرة الداخلية أثرا في تغير الظروف بالمنطقة، وعامل من العوامل المؤدية للتغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

2- النمو السكاني:

للنمو السكاني علاقة حتمية بالعديد من العوامل المهمة والأساسية في حدوث التحولات الطبيعية للسكان في منطقة ما، وتعمل كمؤثر لتغيير بعض الجوانب من حياة أي مجتمع، وللتذكير أن الجزائر تبنت منذ سنة **(1983م)** برنامجا وطنيا للتحكم في النمو السكاني (النمو الديموغرافي)، مما يلاحظ أنه أصبح منذ هذا التاريخ، نوعا من الإنفصال عما كان سائدا من خطوات في الستينات والسبعينات، رغم تلك المجهودات والاهتمامات التي خصت الأم والطفل منذ الستينات، والتي عرفت أولى تطوراتها ونموها ابتداء من سنة **(1974م)**، نتيجة تطبيق برنامج حماية الأمومة

[1]– بلدية بوعينان (وثائق البلدية)، الإحصائية الإجمالية، نوفمبر 2000، مرجع سابق، ص 17.

والطفل **(تباعد الولادات)**، غير أنه بقي في إطار تحسين الشروط الصحية فقط، وليس كوسيلة للتنظيم الديموغرافي، وهذا ما دفع الدولة إلى إعطاء أهمية كبرى وبنفس متجددة لسياسة السكان من خلال دراسة هذا الملف من قبل الحكومة في **(12 مارس 1997م)**.[1]

وفي هذا الصدد نجد أن بلدية بوعينان صنفت في التقرير الديموغرافي لسنة **(1971م)** ما بين بلديات الريف المتراكم سكانيا، وذلك بنمو طبيعي عام قدره **(3,22%)**، بحيث المراكز الرئيسية والثانوية المتراكمة، قد طبقت عليها نسبة النمو الطبيعي **(الريف المتراكم)** وذلك بـ **(3,14%)**، وما يخص المناطق المنعزلة فهي بنسبة **(3,56%)**، ويعود ذلك إلى الوسط الريفي حيث تكون نسبة الزيادة الطبيعية أكثر ارتفاعا كلما ابتعدنا عن مظاهر التحضر أو الوسط المتراكم سكانيا.[2]

والجدول التالي رقم (10) يوضح النمو السكاني لبلدية بوعينان من سنة (1966م) إلى سنة (1977م):

المناطق (المراكز)	سنة 1966	سنة 1977	الزيادة المطلقة	النسبة المئوية للزيادة (%)	النسبة المئوية السنوية للزيادة (%)
المركز الرئيسي	1880	3323	1443	76,75	6,97
المراكز الثانوية	5721	7217	1496	26,15	2,37
المناطق المبعثرة	1672	3415	1745	41,36	9,48
خارج المركز الرئيسي	7393	10632	3239	43,89	3,98
البلدية العامة	9273	13955	4682	50,49	4,59

المصدر: وثائق البلدية (الأرشيف)، مونوغرافية بلدية بوعينان، مرجع سابق، ص 2.

يتبين من أرقام الجدول أن هناك عملية نمو متصاعدة للسكان تقدر بفارق **(4682 نسمة)** كزيادة مطلقة في البلدية عامة، ما بين سنتي **(1966م)** و**(1977م)**،

[1]- R. Benkhelil, La politique nationale de population, dans population et développement durable (Actes des journées d'études, 24 et 25 Juin 1998), CENEAP, Alger, Mai 1999, pp 16-17.

[2]- Caisse algérienne d'aménagement du territoire, P.U.D de Bouinan, phase 1, op.cit, p 18.

لكن هذا النمو لم يتوقف وإنما تضاعف ليصل إلى **(29.017 نسمة)** سنة **(2005م)**، حسب ما تبينه أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (11): يوضح عدد السكان حسب الجنس لسنة (2005م) ببلدية بوعينان

عدد السكان حسب الجنس / تعيين التجمع	عدد السكان		المجموع
	ذكور	إناث	
تجمع حضري مركز البلدية	8997	8714	17.711
تجمع حضري ثانوي عمروصة	3090	2788	5878
تجمع حضري ثانوي الحساينية	2122	1933	4055
المنطقة المبعثرة	698	675	1373
المجموع	14.907	14.110	29.017

المصدر: بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 2005/7، مرجع سابق، ص 6.

وعند مقارنة مجموع سكان بلدية بوعينان لسنة **(1966م)** والمقدرة بـ **(9.273 نسمة)** بتلك الخاصة بسنة **(2005م)** والمقدرة بـ **(29.017 نسمة)**، نستخلص تلك الطفرة التطورية لنمو السكان في منطقة البحث والمقدرة بـ **(19.744 نسمة)** خلال حقبة زمنية تعادل **(39 سنة)**، والذين أصبح تعدادهم سنة **(2008م)** يقدّر بـ **(30.697)** نسمة.

قد يتبين مما سبق أن هناك تطورا في نمو السكان نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات، بل حتى الهجرة بين السكان في فترة زمنية معينة[1]، وهذا ما يؤكد رأي **(مالتس-Maltus)** في أن الهجرة تؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة مصطنعة في

[1]– توماس.ت وكين وآرثر هويت، دليل السكان، ترجمة كبير المستشارين الدكتور عمران، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، ص 7.

السكان، كما يمكن أن تؤدي كذلك إلى الزيادة الطبيعية للسكان المهاجرين الذين وجدوا متسعا لفيض حيويتهم في الأرض الجديدة.[1]

فيفهم من هذا أن النمو السكاني ناتج لعوامل متعددة، ويصبح من الأدوات الفعالة في خلق نوع من التغيرات داخل المجتمع سواء من ناحية متوسط الأعمار للسكان، أو الخدمات العامة في المنطقة، مما قد يدفع لنشاط أكثر وبذل الجهود المستمرة حتى تلبى متطلبات الحياة وإشباع حاجيات السكان، وهذا يتطلب توفير الموارد المادية وإنجاز المرافق الضرورية، وبالتالي يعني عملية تطور وحدوث تغير في مجتمع البحث.

3- الصحة:

إن الصحة من الحقوق الإنسانية الأساسية، كما أن كمية خدماتها ونوعيتها هي التي تقرر في الكثير من الأحيان الوضع الصحي للسكان، وأيّ تغيرات في أنماط الصحة والمرض من شانها أن تتأثر وتؤثر في السكان، من حيث الحجم والهيكل العمري والنوعي.[2]

لقد تقرر قيام نظام صحي بالمعنى الحقيقي في الجزائر المستقلة حتى تستطيع محو آثار الاستعمار وتعويض الشعب الجزائري من حرمانه لهذا الجانب أيام الاحتلال، مما أدى إلى تكريس المادة **(68)** من الدستور، في حق كل مواطن مراقبة صحته في نطاق الخدمة الصحية العامة المجانية، وحدد كذلك الميثاق الوطني المعايير الرئيسية لسياسة الصحة ووضع عددا من الأهداف التي ينبغي بلوغها ومنها طبيب لكل **(2000)** مواطن وفريق طبي لكل بلدية.[3]

---

[1]– إسماعيل محمد هاشم، مشكلة السكان، مرجع سابق، ص 80.

[2]– معهد البحوث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 75.

[3]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 280.

لقد تطور هذا المجال في كل ميادينه وشمل معظم مناطق الوطن ومن ضمنها الريفية، مما دفع سنة **(1966م)** الإلحاح في التعجيل لبناء مراكز لوقاية الطفولة والأمومة على مستوى وحدات العلاج في المناطق الريفية، والذي أدى إلى تغطية نسبة **(40%)** سنة **(1979م)** أي ما يقابل **(680)** مركزا، بالإضافة للتطورات التي اجتاحت التجهيزات الطبية ومشتريات الأدوية، حيث تضاعف التجهيز من **(50)** مليون دينار سنة **(1979م)** إلى **(170)** مليون دينار سنة **(1981م)**، أما مشتريات الأدوية فقد انتقل من **(530)** مليون دينار سنة **(1979م)** إلى **(1200)** مليون دينار سنة **(1980م)**.[1]

أما شأن الصحة في بلدية بوعينان، فقد كان معتمدا على الطرق التقليدية في المعالجة والوقاية، حيث كان أهالي المنطقة يلجؤون إلى الأعشاب ومستخلصات بعض الخضر (بصل، ثوم) وزيت الزيتون والعسل، وغير ذلك من الأمور النافعة في التداوي، وبقي الحال على حاله أثناء الاحتلال الفرنسي، ولغاية سنة **(1950م)** حيث أقامت السلطة الفرنسية مستوصفا بمركز المدينة (البلدية) بوعينان، ثم أتبعته بآخر في مركز (دوار) ملاحة وثالث بحي الشريعة سنة **(1958م)**.[2]

أما بعد الاستقلال مباشرة بقي مركز صحي واحد فقط ببلدية بوعينان، وكان تحت إشراف ممرضة واحدة وأطباء زائرين من مستشفيات المدن المجاورة، وذلك مرتين في الأسبوع، وهذا لغاية سنة **(1979م)**، ثم أنجزت **(7)** وحدات صحية موزعة على كامل تراب البلدية، **(5)** مختلفة الاختصاصات وواحدة **(1)** لطب الأسنان وأخرى لرعاية الأمومة وحماية الطفولة، وقد موّل إنجاز **(5)** وحدات من ميزانية البلدية و**(2)** من اعتمادات الدولة.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 288–289.

[2]– بلدية بوعينان (الأرشيف)، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى الآن، مرجع سابق، ص 49.

[3]– بلدية بوعينان (الأرشيف)، عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1984/79)، بوعينان، سبتمبر 1984، ص 7.

كذلك استفاد سكان البلدية من العيادات الخاصة، منها في الطب العام وطب الأسنان، وكذا الصيدليات، علما أن جميع هذه الوحدات موزعة على التجمعات السكانية ومركز البلدية. كما لم يتوقف الوضع عند هذا الحد، بل تطور في السنوات الأخيرة، ووصل في سنة **(2007م)** لحد توفير عيادة كاملة للولادة وحماية الأمومة، ومركز صحي متعدد الاختصاصات الطبية وقاعة للأشعة.

إذا لقد أضحى ببلدية بوعينان **(7)** أطباء خواص في الطب العام، وعيادة خاصة، واثنان **(2)** في جراحة الأسنان، بالإضافة إلى **(8)** أطباء في القطاع العمومي منهم في جراحة الأسنان، والأمراض الباطنية، وطب الأطفال والأمراض الجلدية، والولادة، زيادة عن تواجد **(5)** صيدليات وبيطريان **(2)**، وكما تتوفر البلدية على مركز طبي (بسيكو-بيداغوجي) للأطفال المتخلفين ذهنيا، يتسع لـ **(180)** مقعدا.[1]

بهذا التطور والنمو لقطاع الصحة ببلدية بوعينان، أصبح يستفاد منه حوالي **(30.000)** نسمة وبما يقارب طبيبا واحدا **(1)** لكل **(1800)** نسمة، وهذا ما قد يبين فعلا بلوغ أحد المعايير الأساسية التي أكد عليها الميثاق الوطني، والمذكورة سابقا، مما يدفعنا إلى القول، أن تحسن وتطور هذا القطاع الحيوي، عمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تغير مجتمع البحث، وكان له أثر ملموس على صحة السكان، وتحسين جوانب عديدة منها، بالرغم من اختلاف نسبة ذلك من وقت لآخر، وهذا ما أصبح تأثيره واضحا في الجانب الاجتماعي لسكان بلدية بوعينان.

- ملخص الفصل:

قد يفهم مما تقدم أن عوامل التغير وعملياته تختلف من مكان إلى آخر، بل وفي المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات الريفية نفسها من حيث انتمائها إلى نماذج

[1]– دائرة بوعينان (الوثائق)، تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، بوعينان، مرجع سابق، ص 6.

مختلفة، وقد تتغير جميعا بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بفعلهما معا، فالنموذج الذي يحتذيه التغير هو نفسه خارجي، أو متأثر بمعطيات خارجية. لذا فالحافز الأول للتغير قد يكون داخليا، لكن من النادر ألا يكون قد دخلت في تركيبه عناصر غريبة عن المجتمع الذي يتشكل فيه التغير.[1]

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول بأن الريف الجزائري تأثر بعدة عوامل ساهمت في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك في المفاهيم والسلوك عامة، وذلك ما رمت إليه الحقائق الواردة في هذا الفصل والخاصة بمنطقة البحث.

فتفاعل مجتمع البحث مع حركة التحرير أثناء فترة الاستعمار والحوافز الخارجية للمدينة والقرارات الحكومية بعد الاستقلال، أدى إلى بروز أثرها عن طريق الانتشار إلى تغيرات في الجزء كتطور جهاز الإدارة المحلية ومحاولة مسايرته للتغيرات الحاصلة وطنيا، والحرص على تطبيق القوانين ومراعاة تنفيذها في منطقة البحث، مع تقديم الخدمات والسهر على حل مشاكل السكان الذين أصبحوا في نمو متزايد في الحجم والتوسع المجالي (المجال الجغرافي في حدود البلدية)، نتيجة الهجرة وتحسن خدمات الصحة كمّا ونوعا.

[1]– من مقال جي بربتشون، ترجمة عثمان نويه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة الأولى، 1970، ص ص 4-5.

فقد ترتب على تغير علاقة المبحوثين بالجانب السياسي والإداري في المنطقة ولفترة زمنية طويلة، نوع من التغير في علاقاتهم بأقرانهم في العائلة أو مجتمع البحث، وهذا ما نجم عن تغيرات في حجم السكان، لأن زيادتهم تؤثر في المستوى الاقتصادي ونواحي الحياة الاجتماعية، والثقافة المادية.

وعلى هذا الأساس فالتغير الاجتماعي مرتهن بعدة عوامل، قد تكون متوازية الأهمية أو قد يفوق بعضها الآخر من هذه الناحية بحسب ظروف مجتمع الدراسة، ولهذا فإن اتجاهات التغير أو سرعته تختلف من منطقة إلى أخرى[1].

واستعراضنا في هذا الفصل لبعض عوامل التغير، تبين أن التغير الاجتماعي ببلدية بوعينان، ليس وليد عامل واحد وإنما أثرت فيه مجموعة من القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض تفاعلا مستمرا، تؤدي بالتالي إلى حدوث التغير. فالتغير الاجتماعي قد يحدث في أيّ قطاع من القطاعات ولكنه يترك أثرا في القطاعات الأخرى التي تعمل على إعادة التكيف مع التغيرات الجديدة، وهذا ما لمسناه من خلال عرض وتحليل المعطيات السابقة في هذا الفصل، والمتعلقة بالجانب السياسي والإداري وكذا جوانب الهجرة والنمو السكاني والصحة في المجتمع المبحوث.

[1]– محمد عاطف غيث، علم الاجتماع (النظم والتغير والمشاكل)، الجزء الثاني، دار المعارف، مصر، 1967، ص 41.

الفصل الثامن
الجانب الاقتصادي وتطور قطاعاته في بلدية بوعينان

- تمهيد

- المبحث الأول: النشاط الزراعي والري

1- النشاط الزراعي

2- الرّي

- المبحث الثاني: النشاط الصناعي والحرفي

1- النشاط الصناعي

2- النشاط الحرفي

- المبحث الثالث: النشاط التجاري، الطرق ووسائل النقل

1- النشاط التجاري

2- الطرق ووسائل النقل

- ملخص الفصل

- تمهيد:

لقد تعددت الآراء والإتجاهات في تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي، ومن أبرز تلك العوامل، الجانب الاقتصادي وتطوره، نظرا لما له من تأثير كبير على حياة المجتمع.

وعلى هذا الأساس يصبح التغير الاجتماعي مرتبطا ارتباطا وثيقا بقطاعات الجانب الاقتصادي، حيث تنمية وتطور تلك القطاعات، من خلال ما تحدثه خطط التصنيع وتقدم الزراعة وتحول أساليب الإنتاج وازدهار التجارة وتوسع شبكة الطرق والنقل، بالإضافة لما كان للإختراعات الحديثة من أثر في إحداث تغيرات معتبرة في المجتمعات الإنسانية عامة ومجتمع البحث خاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تبدل الوضع الإجتماعي والاتجاه إلى حالة أكثر حداثة.

وكون مجتمع البحث يعيش هذه الوضعية، نجد أن من خلال هذا الفصل، نحاول دراسة الوضع الاقتصادي والتغيرات الحاصلة في قطاعاته، ولفهم هذا يجب ربطه بفترات تاريخية، حتى يمكن تتبع عملية التطور التي قد تكون حصلت، والوقوف عند أهم التغيرات التي عرفها مجتمع البحث ومسّت دون شك، القطاعات السابقة الذكر.

- المبحث الأول: النشاط الزراعي والرّي

1- النشاط الزراعي:

أ- القطاع الزراعي قبل الإستقلال:

لقد سبقت الإشارة إلى أن بلدية بوعينان من البلديات الفلاحية لخصوبة بعض أراضيها واهتمام المواطنين بالإشتغال فيها، وهذا منذ القدم، فهناك فلاحة سهلية وأخرى جبلية، وكلتاهما تلبي وتغطي حاجيات سكان البلدية.

لقد كانت المنطقة قبل الإستقلال تحت الإحتلال الفرنسي كباقي أجزاء الوطن، الشيء الذي عمل على استغلال موارد الجزائر ومناطقها الريفية بما يحقق مصالحه، وقد كان تركيز الإستعمار على الموارد الأولية **(كروم، حبوب، حمضيات ...الخ)** لتزدهر بها صناعته ولتلبية حاجاته الغذائية والتجارية، وبالتالي أصبح الريف هو مجال الإستغلال الأساس، لذا فقد اهتم الإستعمار الفرنسي بتأهيل المعمرين، حيث شجعهم للعمل في قطاع الزراعة، ومدّتهم إدارته بمبالغ وقروض مالية كبيرة عن طريق البنوك لمدة طويلة من الزمن، حيث بلغت سنة **(1885م)** وحدها **(526)** مليون فرنك فرنسي قديم، إلى جانب الإعتمادات الخاصة الآتية من فرنسا.[1]

إن عملية طرد الأهالي من الأراضي الخصبة نحو الأراضي الجبلية الوعرة وقليلة الخصوبة، وتملك أجودها وأصلحها للمعمرين، عمل على بقاء النموذج التقليدي للفلاحة عند السكان، أي كان الإعتماد على الحيوانات(*) والآلات الخشبية والحديدية البسيطة، كالمحراث والمعول والمنجل والفأس، مع الإعتماد على القوى البدنية والعمل الجماعي. أما الرّي فكان مصدره الأمطار والينابيع باستعمال قنوات ومجاري سطحية تقليدية، وكذا أحواض لتجميع مياه الينابيع، ثم تسقى الحدائق بالتناوب (الدالة)

[1]– عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 282.

(*)– أكثر الحيوانات التي استعملت في الزراعة هي (البغال، الحمير، الثيران).

بقدر ما تملك العائلة الواحدة أو الشخص الواحد من أرض، وتكون هذه الطريقة على الأكثر في فصل الصيف.

لقد كانت تستقر الأغلبية الساحقة من السكان في المناطق الجبلية، أين الشعاب الجارية بالمياه، وكذلك الأودية **(وادي خرسان، وادي بوشمالة، وادي الصفصاف، وادي الحد، وادي بوزيري، وادي عمروصة)**، بالإضافة لتلك الينابيع **(العيون)** التي يقارب عددها **(59)** ينبوعا، والمتميزة بكونها تنبع من جبال الأطلس وسفوحه وموجودة في جميع المداشر (القرى)، كما أن أغلب أسمائها **(أمازيغية)**، والتي مازال أغلبها جاريا إلى يومنا، وملكيتها جماعية، ويمكن ذكر بعضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): جدول يبين اسم الينبوع وأصل التسمية حسب الموقع

التسلسل	إسم الينبوع	موقعه	أصل تسميته
1	عين خديجة	بني قينع	امرأة من المنطقة كانت تقيم بجانبها
2	تالة زرمان	تاورقة	أمازيغية، تعني الثعابين
3	تالة نسيل	تافرانت	أمازيغية، تعني العين الجارية
4	عين الخلوة	سيدي المهدي	كان الوالي الصالح المهدي يخلو بنفسه بجانبها
5	عين الطلبة	سيدي المهدي	كان يشرب منها طلبة زاوية سيدي المهدي
6	عين سيدي زيان	العواشرية	تقع بجوار مقبرة سيدي زيان
7	تالة سلامة	الزرامنية	أمازيغية، وتعني عين السلام
8	عين الحجل	تفاحة	يشرب منها طائر الحجل بكثرة
9	عين تايمات	تفاحة	أمازيغية، وتعني البطحة الخضراء
10	عين القلب	العوايشية	وجودها وسط الدار (القرية)
11	تالة وغاينم	شتوان	أمازيغية، وتعني عين تجري بين القصب
12	عين الصفصاف	أولاد القايد	تنبع وسط أشجار الصفصاف
13	عين برحال	أولاد بلكاس	تنبع بجانب الطريق حيث يستريح عندها الرحالة
14	عين تيرومانين	تيرومانين	أمازيغية، وتنبع وسط أشجار الرمان
15	العيون	العيون	وجود منابع كثيرة
16	عين الجامع	بوسليمان	وجودها قرب جامع بوسليمان
17	عين القشاشحية	الرمالي	رجل يدعى قيشح
18	عين بولعراس	شعاب الفكوك	رجل يدعى بولعراس، أي كثير الحضور للأعراس
19	عين الزهايرية	الصفصاف	نسبة لاسم اهل المنطقة
20	تاة حييت	تاغزولت	أمازيغية، وتعني العين الحية
21	عين الصلاحي	تباينت	نسبة لرجل يدعى صلاحي
22	تقلمامين	سيدي سرحان	أمازيغية، وتعني عدة برك من الماء

المصدر: من إعداد الباحث، وإسنادا لـ: وثائق البلدية، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص ص 44-45-46.

يلاحظ من الجدول أن معظم تسميات الينابيع لها ارتباط بأصالة وتاريخ حضارة المجتمع الجزائري، الذي يرجع لعهد ماسينسا ويوغرطا، مما يعكس تجذر

أهل المنطقة إجتماعيا وثقافيا. وكما يتبين مدى اعتمادهم على الينابيع ومياهها في السقي وإرواء الحيوانات، وكذا الفلاحة، وهذا يوضح تلك العلاقة الوطيدة بين السكان ومصادر المياه لحد بروز ذلك في تسمية تلك الينابيع، بالإضافة إلى اعتماد مواردهم الغذائية، والفلاحة عامة، على تلك المصادر.

وهذا قد يفسّر على أن مجتمع البحث استطاع عبر التاريخ أن يخضع معوقات الطبيعة ويكيفها لحد تلبية حاجاته واستمرار بقاء أفراده، وإيجاد نمط خاص للري استعمل في الإنتاج الزراعي والحيواني على الأقل لحد الإكتفاء الذاتي، رغم ما مورس عليهم من حرمان وضغوطات استعمارية من جهة، وقساوة الطبيعة من جهة ثانية.

أما الذين كانوا يسكنون المناطق السهلية وهم القلة، لجئوا إلى حفر الآبار واستعملوا الحيوانات وآلات بسيطة كالدلو والصفائح الحديدية لإخراج المياه وسقي الحدائق والحيوانات، كما اعتمدوا على الأمطار في الفلاحة الخاصة بالحبوب.

وكما يلاحظ أن قسما كبيرا من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أرضهم واتجهوا للجبال، وكانت النتيجة أن فقد الجزائريون حوالي **(45%)** من أراضيهم[1]. ونجد ابن الريف في المنطقة، إذا أراد أن يثبت ملكيته أمام الإدارة الفرنسية، عليه أن يجرّ وراءه أفراد العشيرة كلهم، مع تحمله لنفقات كبيرة، الأمر الذي يضطر معه في الأخير إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين، والمقصود من هذه العملية هو الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية.[2]

إذ تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين في منطقة البحث، وطردوا من السهول المنتجة إلى الجبال، حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودا، مقابل سيطرة المعمرين على تلك المساحات الجيدة والخصبة، حيث أنشأ المعمرون في بلدية

[1]– محمد صفي الدين، بعض مشاكل السكان في الجزائر، (مجموعة المحاضرات التي ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية، في الموسم الثقافي الثالث، 63–1964)، القاهرة، 1964، ص 66.

[2]– فليب رفلة، جمهورية الجزائر، مرجع سابق، ص ص 92–93.

بوعينان عدة مزارع **(Farms)** والتي كانت تعدّ من أهم المزارع على مستوى المنطقة، سواء من حيث مساحات أراضيها الواسعة، أم من ناحية كمية إنتاجها ونوعيته.

ومن تلك المزارع: **(لوشو Lechaud، بوفي Bouffée، كروت، لورون، نفارو)**، وقد سميت بأسماء المعمّرين أنفسهم[1]. (أنظر الصور الفوتوغرافية)

وقد قامت تلك المزارع بزراعة أنواع مختلفة من الحمضيات **(البرتقال بأنواعها المختلفة والليمون)**، بالإضافة إلى الفواكه الأخرى والتي كانت أبرزها **(الكروم)**، حيث استعملت في استخلاص وصناعة الخمور بأشكالها، زيادة على زراعة الحبوب كالقمح والشعير.

وسعيا وراء احتكار التجارة الداخلية والخارجية من قبل المستعمر، عمل هؤلاء المعمرون على تطوير الزراعة بإدخال الوسائل الحديثة، مع بناء المعاصر والمخازن وتوسيع وتطوير وسائل نقل وتسويق المنتوجات وحفظها.

ومن وسائل الزراعة الجرّار والمحراث الحديدي، ومكائن الحصاد والعربات المجرورة بالمكائن، مع الإستعمال المحدود لبعض الحيوانات مثل البغال والحمير. وكما ظهر استعمال المواد الكيماوية في الفلاحة والبستنة، بجانب النمط التقليدي المتعلق باستعمال المواد العضوية (مخلفات الحيوانات كالأبقار والغنم والماعز)، بالإضافة إلى استعمال الطرق والوسائل المعاصرة للري، كالمحركات والآبار والقنوات المبنية.

[1]– وثائق البلدية (الأرشيف)، الدورية الإحصائية لسنة 1999، مرجع سابق، ص 13.

الشكل رقم (16): صورة تبين بقايا مزرعة المعمر كروط ببلدية بوعينان

الشكل رقم (17): صورة تبين بقايا مزرعة المعمر بوفي ببلدية بوعينان

نظرا لقساوة الحياة في الريف، ومحدودية الإنتاج الزراعي، مقابل حجم الأسر

الكبير، بالإضافة لضغوطات المستعمر، أجبر الكثير من فلاحي المنطقة أن يصبح الكثير منهم مجرد خماسين، أو يهاجروا باتجاه المدن أو المناطق المجاورة التي بها مزارع الأوروبيين **(سهل متيجة)**، طلبا للعمل والذي أكثره موسمي (فصل جني الكروم أو الحصاد أو جني البرتقال وأنواع الحمضيات)، ليعودوا إلى قراهم بعد جمع مقدار معين من المال والحبوب.

وهذا ما أتاح الفرصة للمعمرين بتسخير العديد من سكان المنطقة للعمل في مزارعهم، حيث كان الإستغلال في أبشع صوره للعامل الذي يعمل منذ طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، مقابل أجر بخس. قد كان لا يتجاوز الدخل السنوي المتوسط للجزائريين في الأرياف نسبة **(20.000)** فرنك فرنسي قديم، مقابل ما يزيد عن **(350.000)** فرنك فرنسي قديم كمتوسط للدخل السنوي للفرنسيين.[1]

نستخلص من هذا، أن سكان بلدية بوعينان على الرغم من إبعادهم عن أراضيهم وممتلكاتهم، وحرمانهم من خيرات منطقتهم، لم يمنعهم ذلك من الإحتكاك بالأنماط الجديدة التي تفنن فيها المعمرون، سواء في القطاع الزراعي أم القطاعات الأخرى، والتي تضمنت المعدّات والأساليب العلمية، حيث أصبح العامل في تلك المزارع ممارسا لها أو مشاهدا، مما أدى دون شك إلى ألفة تلك التكنولوجيا وتبني بعض طرقها، وتطبيقها بشكل وآخر في وقتها أو فيما بعد.

ب- القطاع الزراعي ما بعد الإستقلال:

نظرا لكون الزراعة الحجر الأساس للإقتصاد الوطني منذ القدم، وأن المنطقة المبحوثة من المناطق الفلاحية، بحكم وجودها في سهل متيجة، نجد بأنها شُملت بعناية واهتمام الدولة، في إطار ذلك الدعم المستمر الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع الزراعة، بهدف تطويره عن طريق تنميته، بتوسيع الأراضي الفلاحية وعصرنة الزراعة، وكذا تنظيمه وترقيته ليساهم في التنمية الشاملة للوطن، سعيا

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 7.

وراء تحقيق الإكتفاء الذاتي للمواطنين، والعمل على تغيير وتحسين الظروف الإجتماعية عن طريق امتصاص البطالة، وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في هذا القطاع، وخاصة أصحاب الريف نظرا لارتباط معظمهم بهذه المهنة، ولهذا نجد أن القطاع مر بعدة مراحل منها ما يلي:

أولا- التسيير الذاتي تجربة وطنية جديدة:

ومن الأعمال في هذا الجانب، هو اندماج منطقة البحث في التجربة الجديدة، وهي **" التسيير الذاتي-Autogestion "** التي عمّت الريف الجزائري بعد رحيل المستعمر الفرنسي، وتركه للمزارع والأراضي الخصبة والواسعة **(قدرت بحوالي 2.727.000 هكتار)**، حيث انتقل الفلاح من عامل أجير إلى صنف المنتج الحر المسؤول، بمشاركته المباشرة في تسيير الوحدات الفلاحية (المزارع) والإنتاجية، واهتمامه المعنوي والمادي بثمرة إنتاجه[1]، وقد طبقت هذه التجربة على كل تلك المستثمرات الفلاحية التي هجرها الأوروبيون، وتم تأميمها ببلدية بوعينان، والتي ذكر اسمها سابقا.

لقد شارك الفلاح في منطقة البحث، في تسيير ديمقراطي للمزارع في إطار الإنتاج والإستغلال الجماعي للوحدات، والإشتراك في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، وقد شمل هذا النشاط حوالي **(1500)** هكتار من أصل **(3500)** هكتار المخصصة للزراعة في البلدية[2]. وتدعمت هذه التجربة بقرارات **(22 مارس سنة 1963م)** التي تعتبر بمثابة اعتراف من الدولة رسميا، بحق العمال في تسيير الوحدات الإنتاجية **(زراعية أو صناعية)**[3]، فقد نصت هذه القرارات على تشكيل عدد من أجهزة التسيير الذاتي هي: الجمعية العامة للعمال، ومجلس العمال،

[1]– محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 120–121.

[2]– وثائق البلدية، عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1984/79)، مرجع سابق، ص 4.

[3]– محمد السويدي، المرجع نفسه، ص 124.

ولجنة التسيير والمدير. وفي هذا الإطار استحدثت أربعة **(4)** مزارع مسيّرة ذاتيا ببلدية بوعينان، ناهيك عن الفلاحين الخواص الذين شرعوا في استغلال أراضيهم في المنطقة والمقدرة بـ **(1600)** هكتار.

ثانيا- الثورة الزراعية والقطاع الإشتراكي الزراعي:

الفوارق الواضحة لملكية الأرض في الريف بين الجزائريين من جهة، ومصاعب نقص الآلات الزراعية وتعقيدات إجراءات التسويق، ونقص الإطارات القادرة على التسيير، وعدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي وأسس تنظيمه لدى الكثير من الفلاحين. فتدعيما لهذا القطاع عملت الدولة على إعلان الثورة الزراعية في **(نوفمبر 1971م)** وتطبيق الأسلوب الإشتراكي بشكل أكثر تخصصا واللامركزي، وذلك بمنح المزيد من المبادرة في التسيير والتسويق لعمال الوحدات الزراعية، وعلى أن يتحملوا النتائج المترتبة عن هذه المبادرة، بعد أن سلمتهم أخصب الأراضي مع الدعم المادي والمعنوي، وذلك ما جسدته قرارات الدولة في منتصف السبعينات **(1975م)**[1]، وقد تجسد هذا في منطقة البحث بإنشاء خمس **(5)** تعاونيات تابعة للثورة الزراعية.

إن تطبيق الدولة للثورة الزراعية، ومن قبل ذلك التسيير الذاتي للوحدات الإنتاجية، تطلب منها تطبيق سياسات موفقة لتدعيم هذه التجربة، والتغيرات التي أفرزتها في الجانب الإجتماعي والإقتصادي، وكذا تفادي تعثر التنظيمات الجديدة، وحتى لا تتعارض أو تناقض الأوضاع الإجتماعية في المجتمع الريفي، مما أدى سنة **(1974م)** إلى خلق هياكل قاعدية لتدعيم تلك المكاسب في القطاع الزراعي، مثل التعاونيات الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات، بالإضافة لما كان من ديوان قومي للإصلاح الفلاحي **(1966/63م)**، ومديريات الفلاحة الولائية **(سنة 1966م)**، وكذا الهياكل المتخصصة بعد سنة **(1969م)** مثل: الديوان القومي للعتاد الفلاحي، والديوان

[1]– جبهة التحرير الوطني، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائر، مطبعة الحزب، 1973.

القومي للتسويق ...الخ[1]. وقد استمر النشاط في هذا القطاع بمنطقة البحث متمثلا في أربعة **(4)** مزارع مسيّرة ذاتيا، وخمسة **(5)** تعاونيات تابعة للثورة الزراعية.

وبدافع الإهتمام بالإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج، قامت الدولة سنة **(1979م)** باعتماد تقسيم جديد للمنشآت الزراعية، بحيث تسهل إدارتها بشريا وتكون قابلة للإستمرار من الوجهة الإقتصادية[2]، وهذا ما تبنته بلدية بوعينان، مما أدى إلى إيجاد سبعة **(7)** وحدات إنتاجية (مزارع) بمنطقة البحث. وذلك ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يبين مزارع القطاع الإشتراكي حسب المساحة ببلدية بوعينان

رقم التسلسل	اسم المزرعة	المساحة الإجمالية لأراضي كل مزرعة
1	مزرعة الشهيد شتوان عمر	189 هكتار و36 آر
2	مزرعة الشهيد بلكاس بشير	133 هكتار و61 آر
3	مزرعة الشهيد بوطبال أحمد	143 هكتار و99 آر
4	مزرعة الشهيد بن عيو محمد	175 هكتار و15 آر
5	مزرعة الشهيد سي لخضر	158 هكتار و26 آر
6	مزرعة الشهيد سي علي الجزائري	182 هكتار و95 آر
7	مزرعة الشهيد زميم مصطفى	198 هكتار و46 آر
		المجموع: 1181 هكتار و78 آر

المصدر: وثائق البلدية، مونوغرافية بلدية بوعينان، مرجع سابق، ص 5.

لا شك أن العودة إلى حقبة الإستعمار الفرنسي، قد تؤدي بنا إلى استنتاج كون الفئات الإجتماعية في الريف، كانت تعاني الحرمان إلا القلة القليلة من الإقطاعيين والمتمثلة في **" القياد "** وبعض **" شيوخ الفرق "**، الذين لم يستطيعوا تشكيل برجوازية فلاحية بمعنى الكلمة، نظرا لتبعيتهم، مما يبين ذلك الفرق الكبير، بحيث

[1]– حسن بهلول، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة التنظيم الإقتصادي الوطني بعد الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص ص 104–106.

[2]– عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، السنة9، عدد 92، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 64.

معظم الطبقات الوسطى فقيرة، مما شكلت يد عاملة بأجر بسيط لمدة طويلة في المناطق الريفية.

وقد يظهر من الجدول السابق، تلك الجهود المبذولة من قبل الدولة بعد الإستقلال في القطاع الزراعي بالمناطق الريفية، حيث تأميم المزارع وميلاد التجارب المتتالية، من تسيير ذاتي وثورة زراعية ومستثمرات جماعية، وإسناد ذلك بقطاعات متخصصة وتنظيم لا مركزي في التسيير، أدى إلى بروز حركية في القطاع الزراعي من حيث التقسيم ونشأة المزارع العمومية **(الإشتراكية)**، وكذا المساحات المزروعة (استصلاح أراضي جديدة)، كالتي قامت بها بلدية بوعينان في إطار المخطط التنموي البلدي، حيث استصلحت **(100)** هكتار لفائدة القطاع العام والخاص، أضيفت لما كان موجودا في المنطقة.

ففي سنتي **(1965/64م)** قد تجاوز عدد الريفيين في المناطق الشمالية ومنها المتيجة، عدد سنة **(1954م)**، مما يبين حركة سريعة " للعودة " **(أي 5975 نسمة مقابل 8150 نسمة)**[1]، وهذا يوحي بحدوث تغيرات عميقة في المنطقة الريفية، ومنها القطاع الزراعي الذي استقطب اليد العاملة ومكّن العمال من ممارسة الفلاحة بشكل حرّ وديمقراطي، استرجع معه الثقة في قدراته وشعوره بالمسؤولية اتجاه الوطن والمجتمع، بالإضافة إلى اكتسابه الخبرة في استعمال الآلات والأدوات الحديثة الخاصة بالزراعة، مع اطلاعه على الطرق الجديدة والعلمية في العمل الزراعي، بالإضافة إلى تعزيزه للروح الجماعية في العمل، والتي هي أحد الركائز التقليدية في العلاقات بين سكان الريف.

ثالثا- الزراعة والتقسيم الجديد للمزارع (التعاونيات):

بهدف رفع المنتوج الزراعي وتطويره من جهة، والتحرر من التبعية الغذائية وتحقيق الإكتفاء الوطني من جهة ثانية، لجأت الدولة سنة **(1987م)** إلى إصدار قانون جديد، يرمي إلى تقسيم الأراضي الفلاحية على مجموعات من الفلاحين، الذين

[1] J. Molina, La politique en Algérie, Op.cit, p 444.

هم في ممارسة العمل الزراعي، ولهم الخبرة الكافية فيه، بالإضافة إلى دعمهم بالعتاد الفلاحي والمواد الكيماوية والأسمدة، وباستعمال القروض المالية التي تحدد مدة تسديدها من قبل البنوك المخولة لذلك.

وبهذا، قد أصبحت التعاونية الفلاحية تنقسم إلى عدة مجموعات صغيرة يترأس كل مجموعة رئيس تخول له مسؤولية الإتصال والربط بين مؤسسات الدولة وتلك المجموعة. وفي هذا الإطار نجد كذلك المستثمرات الفردية التي تخضع لنفس النظام إلا أنها تقتصر على فرد واحد فقط.

وبلدية بوعينان لم تشذ عن قاعدة هذا النظام الفلاحي الجديد الذي شمل تعاونياتها، مما أدى إلى تقسيم المساحات الفلاحية المستغلة والمقدرة بـ **(1440)** هكتار على **(38)** مستثمرة فلاحية جماعية **(E.A.C)** و**(7)** مستثمرات فردية **(E.A.I)**، وذلك ما يتبين من الجدولين التاليين:

يبين الجدول رقم (14) المستثمرات الفلاحية الفردية حسب المساحة وأنواع المزروعات

رقم المستثمرة	المساحة/هـ	حوامض	أشجار مثمرة	مختلفة
6	4,77	-	4,00 هـ	-
7	4,77	4,00 هـ	0,75 هـ	-
8	4,37	2,37 هـ	2 هـ	-
9	2,68	2,68 هـ	-	-
10	4,07	4,00 هـ	-	-
11	4,97	-	-	مشتلة
12	4,15	-	-	مشتلة

المصدر: وثائق البلدية، دورة إحصائية رقم 2005/07، مرجع سابق، ص 33.

الجدول رقم (15): يوضح المستثمرات الفلاحية الجماعية حسب المساحة وأنواع المزروعات

رقم المستثمرة	المساحة/هـ	حوامض	حبوب	أعلاف	أشجار مثمرة	كروم	مختلفة	عدد المستفيدين
مزرعة سي لخضر								
1	36,51	-	25هـ	7 هـ	4,25 هـ	-	-	6
2	29,71	5,25هـ	20هـ	-	-	-	4 هـ	7
3	34,16	9,60هـ	10,50	7 هـ	7 هـ	-	-	6
4	16	6,75هـ	-	-	-	-	-	6

5	-	-	6 هـ	5 هـ	-	-	16,08	5
مزرعة زميم مصطفى								
8	-	-	-	12	6	8,80	26,80	1
6	-	6	1	26,39	-	-	33,39	2
4	-	-	-	2,75	13	-	42,85	3
5	9	-	-	-	8	-	17,96	4
10	-	-	-	-	-	9,42	17,42	5
4	-	-	-	-	20	-	20	6
3	9 غابية	-	-	10	10	12	31	7
مزرعة سي علي الجزائري								
9	-	-	-	-	30	4,44	34,62	1
6	-	-	-	-	3	4	7,12	2
7	-	-	-	3	9	5,28	18,08	3
12	-	-	-	28	9	4	41,42	4
4	-	-	-	13,30	-	1	14,81	5
11	-	-	-	-	-	10,62	46,45	6
4	-	-	-	2,60	-	4,50	7,41	7
3	-	-	-	-	-	2,62	2,62	8
مزرعة بن عيو محمد								
7	-	-	8,95	-	18	10,50	37,61	1
7	-	-	8	-	20	12,92	48,80	2
10	-	-	26,75	-	7	24,31	58,38	3
7	-	-	7	-	20	8,93	36,46	4
مزرعة بوطبال								
4	-	5	-	1,50	-	4,05	21,65	1
8	-	5	5	10	10	4,63	39,20	2
8	-	-	-	10	40	-	60,30	3
4	-	-	-	-	19	-	19,62	4
3	-	4	-	-	-	4,10	12,57	5
مزرعة بلكاس بشير								
9	-	-	5	-	9	15,50	35,32	1
11	-	4	16	-	-	11,50	36,00	2
7	-	-	14	-	13	-	29,51	3
4	12 هـ مشتلة	-	-	-	-	15	27,33	4
مزرعة شتوان أعمر								
5	-	-	9	-	7	3,55	19,41	1
9	-	-	10	2	-	11,19	26,60	2
10	-	-	8	7	-	9	26,60	3
10	-	7	15	-	4	5	33,83	4
4	-	-	6	1	-	2,25	9,25	5

المصدر: وثائق البلدية، دورية إحصائية رقم 2005/07، مرجع سابق، ص 36.

الملاحظ للأرقام في الجدولين السابقين، يستنتج ذلك التقسيم الذي طال تلك الأراضي الفلاحية الشاسعة في المنطقة، والتي قسمت على مجموعات صغيرة من الفلاحين، بهدف إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع الفلاحة، وذلك بخلق نوع من التنافس في الإنتاج، وتحقيق عملية التحكم في العمل، وتحسين الإنتاج، مما يحقق نتائج إيجابية سريعة ومجدية. أما إذا تفحصنا عدد المستفيدين في كل مجموعة فلاحية،

نجده يتراوح ما بين **(3 أفراد و10 أفراد)**، مما يعزز عملية الحفاظ على العلاقات الحسنة، وروح التفاهم والتعاون بين الأفراد، والتي تعكس تلك التي تتميز بها الأسر في هذه المناطق الريفية، خاصة إذا علمنا أن اختيار المجموعة يتم على أساس اختيار الأفراد لبعضهم البعض.

أما خصوصية المنطقة في الفلاحة، تعكسها تلك الأرقام الواردة في خانة الحوامض أولا، بحيث المنطقة تقع في سهل متيجة، ثم الأشجار المثمرة **(الفواكه مثل: التفاح، الخوخ، الأنجاص ...الخ)**، وبعد ذلك نجد الأعلاف والحبوب، وهذا قد يرجع لارتباط أهل منطقة البحث بالحيوانات، وخاصة المنتجة **(الأبقار)**، باعتبارها ثروة نافعة للإكتفاء الذاتي والتجارة.

إن التركيز على القطاع العام في الزراعة بمنطقة بوعينان، لا يلغي دور القطاع الخاص **(الممتلكات الفردية)**، وإنما توفر المعطيات عن القطاع العام، وقلة وجود المعلومات عن القطاع الخاص بالدوائر الرسمية، هو السبب في ذلك. لكن هذا لم يمنع وجود التنافس بين هذه المؤسسات وبين الممتلكات الفردية (الخاصة) على مستوى تحسين النوعية، وتوفير المنتوج بأسعار معقولة، مما يضيف الأهمية للدور الذي يقوم به القطاع الخاص في المنطقة، والذي يقرب عدد فلاحيه **(400)** فلاح، أما القطاع العام فعددهم هو **(190)** فلاح، ونجد من بين مجموع القطاعين حوالي **(200)** فلاحا متخصصا في تربية الأبقار، و**(35)** فلاحا من مربي النحل. بالإضافة إلى تخصص عدد كبير من الملاك الخواص للأرض في الزراعة الخاصة بالمشتلات، أي غرس بذور وأغصان الأشجار المثمرة **(خوخ، أرنج، تفاح، زيتون ...الخ)** والإعتناء بها وتلقيمها، لتصبح أشجارا مثمرة فيما بعد، وهذه الزراعة لم تكن منتشرة سابقا بالشكل الملاحظ حاليا بمنطقة البحث، مما يعتبر شيئا جديدا تبناه فلاحو المنطقة، وقد تكون الأسباب راجعة إلى خصوصية المنطقة، والحاجة إلى التجديد للأشجار المزروعة وخاصة **(الحمضيات والفواكه الأخرى: خوخ، تفاح)**، من جهة، وتجارة مربحة، تصدر للمناطق الأخرى خارج سهل المتيجة من جهة ثانية، وخاصة

في السنوات الأخيرة التي شهدت الدعم الكبير والمتزايد لقطاع الزراعة من قبل الدولة.

ج- الإنتاج الحيواني:

نظرا لخصوصيات منطقة البحث الزراعية والريفية، نجد تميز أهلها بتربية الحيوانات منذ القديم، لذا أصبح الإنتاج الحيواني صفة ملازمة لسكان البلدية، وخاصة المتمركزين في المراكز السكنية الثانوية (قرى ومراكز محيطة بالمركز الرئيسي) أو المزارع، وهذا ما تبينه الإحصائيات في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): يوضح الإنتاج الحيواني وعدده حسب النوع لسنة (2005م)

النوع	العدد	الإنتاج
دجاج اللحم	55.000	نفس العدد
دجاج إنتاج البيض	126.800	126,800 يوميا
الأبقار	1253	-
الأبقار الحلوب	500	193,500 لتر
أغنام	3730	-
ماعز	200	-
خلايا النحل	2246	11,600 لتر وذلك حسب الموسم

المصدر: وثائق البلدية، دورية إحصائية رقم 2005/07، مرجع سابق، ص 36.

يلاحظ من أرقام الجدول السابق، أن هناك تفاوتا بين عدد وأنواع الحيوانات، مما يدل على ميول سكان المنطقة لتربية أصناف معينة أكثر من الأخرى، وهذا قد يعكس حاجاتهم اليومية لمنتوجات تلك الحيوانات، سواء بغرض الإكتفاء الذاتي أو التجاري الذي تطور في السنوات الأخيرة نظرا لدعم الدولة في إطار التنمية الريفية، حيث أصبح إنتاج دجاج اللحم ودجاج إنتاج البيض منتشرا في المنطقة، لحد لفت النظر بسبب تواجد وحدات بطاريات الإنتاج عند الخواص، أو في المستثمرات الفلاحية. ونفس الشيء بالنسبة لتربية الأبقار الحلوب، حيث أضحى مفهوم العامل

التجاري أوسع من الإكتفاء الذاتي، مما أصبح الميل لاقتناء الأبقار الحلوب متزايدا حتى عند الخواص.

يمكن الاستنتاج من أرقام الجدول رقم **(16)** أن هناك تغير ملحوظ واهتمام متزايد وعقلاني لتربية الحيوانات في المنطقة، وقد ساعد على ذلك توفر الخدمات البيطرية، ودعم الدولة والبنوك لهذا الجانب، مما سهل مهمة مربي هذه الأنواع من الحيوانات، والإنتقال بوظائف بعضها من الإكتفاء الذاتي والحاجة اليومية المرتبطة بالأسرة، إلى الحاجة العامة المرتبطة بالمجتمع محليا، وارتباط إنتاجها بمبدأ التجارة، مما يفسر تلك النقلة النوعية في الوسيلة والهدف المرتبط بزيادة الدخل وتحقيق الأرباح (أنظر الجدول رقم **(17)** للمقارنة).

الجدول رقم (17): يبين الإنتاج الحيواني حسب النوع لسنة (2000م)

النوع	العدد	الإنتاج
دجاج اللحم	94.000	94.000 وحدة
دجاج إنتاج البيض	129.600	129.600 وحدة
الأبقار	1100	53.500 لتر
غنم	1500	.
ماعز	0	.
خلايا النحل	250	1200 لتر

المصدر: وثائق البلدية، الدورية الإحصائية الإجمالية للبلدية لسنة 1999، مرجع سابق، ص 6.

2- الـرّي:

تعتمد بلدية بوعينان في تلبية احتياجاتها المختلفة للمياه، سواء كانت للزراعة أو للأغراض المنزلية أو الصناعية، بدرجة كبيرة على مياه الأمطار **(معدل سقوط الأمطار سنويا من 200 إلى 900 سم)**، ثم الآبار، وهذا منذ العهد القديم كما ذكر سابقا، غير أن تواجد المنطقة بسهل المتيجة والحاجة المتزايدة على هذا العنصر

الحيوي، أدى إلى التفكير في مشاريع بغرض استغلال هذه الثروة الطبيعية، وخاصة إذا علمنا أن ولاية البليدة تتوفر على مخزون المياه الجوفية المقدر احتياطه بـ **(20)** هكم^3، أما احتياطي المياه السطحية بـ **(500)** هكم^3، إلا أن أغلب هذه المياه السطحية يضيع، ويذهب منه حوالي **(80%)** إلى البحر بسبب نقص السدود، وأما المياه الباطنية تضخ عن طريق **(141)** بئرا بإنتاج يومي يقدر بـ **(136 ألف م^3)**، رغم أن هذه المياه الجوفية تعرضت إلى مشاكل عديدة خلال الـ **(20)** سنة الماضية، منها انخفاض كبير في منسوبها بسبب الجفاف، وكذا الحفر غير المرخص والعشوائي بغرض الإستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي.[1]

وكون بلدية بوعينان تقع ضمن ولاية البليدة، وعند سفح جبال الأطلس البليدي، وكذا توفرها على عدة وديان **(6 وديان)**، ولذلك استفادت من بعض المشاريع لاستغلال المياه السطحية، بهدف استعمالها للري الفلاحي من جهة، ولتغذية الآبار والمياه الجوفية من جهة ثانية، وقد تم في هذا المجال بناء سدّين صغيرين سنة **(1985م)**، الأول بواد الصفصاف-منطقة **(الزهيرية)**، وبسعة **(50.000م^3)**، وأما الثاني بواد عمروصة -منطقة **(بودرة)**، وبسعة **(50.000م^3)**[2] لكن بسبب عوامل الطبيعة وقلة الصيانة والحالة اللاأمنية التي مرت بها تلك المناطق الجبلية، أصبحا قليلي الإستغلال من قبل الفلاحين.

أصبحت البلدية تتوفر على **(5)** آبار، أي **(نقب)**، ثلاثة منها توفر الماء الشروب لسكان البلدية مركز، أما الإثنان الباقيان، واحد منهما خاص بمنطقة عمروصة، والثاني خاص بمنطقة الحساينية، والذين تم إنجازهم ما بين سنة **(1990م)** وسنة **(2000م)**، علما أن البلدية كانت تتزود بمياه الشرب بعد الإستقلال

[1]– المجلس الشعبي الولائي (وثائق)، ملف الري (الماء الشروب)، لجنة الفلاحة والري، البيئة والغابات، ولاية البليدة، الدورة العادية الثانية، سنة 2005، ص 5.

[2]– وثائق البلدية، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 18.

(1962م) من ينابيع الزرارقة جنوب البلدية، ومن بئر واحدة فقط أنجزت في نهاية الستينات شمال مركز البلدية، والتي أصبحت غير مستغلة نظرا لعدم صلاحيتها.[1]

وفي هذا المجال نجد أن الكثير من السكان يمتلكون الآبار في منازلهم، وخاصة في المراكز الثانوية للبلدية، والتي يتم حفرها تقليديا، وتبنى محيطاتها بالأجور والإسمنت حتى لا تتهدم، ويستعمل معظمها لأغراض الشرب والسقي، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): يوضح عدد وموقع الآبار حسب العمق والإستعمال

التسلسل	الموقع	عدد الآبار	معدل العمق	الإستعمال
1	الحساينية	241	16	اليومي
2	العزازنية	15	18	اليومي
3	ملاحة	204	12	اليومي
4	الكاليتوس	29	12	اليومي
5	الزهايرية	33	19	اليومي
6	بوعنقود	47	13	اليومي
7	طريق ملاحة	78	16	اليومي
8	طريق الشريعة	87	16	اليومي
9	عمروصة	270	17	اليومي
10	معصومة	21	18	اليومي
11	العزاويل	12	22	اليومي
12	طريقة معصومة	8	16	اليومي
13	بوعينان وسط	11	30	اليومي
14	آبار إرتوازية	40	80	اليومي

المصدر: وثائق البلدية، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 19.

يتبين من الجدول السابق **(رقم 18)** العدد الهائل من الآبار التي معظمها أنجزت بطريقة تقليدية، والتي يرجع أكثرها إلى حقبة زمنية تقارب **(30)** سنة، والسبب في ذلك يكمن في ميل أهل المنطقة للتقاليد المحبذة للمياه الطبيعية والعذبة، وتوفر المساحة الأرضية لذلك من جهة، وكون جل تلك المناطق لم تكن تتوفر على

[1]– وثائق المجلس الشعبي الولائي، ملف الري (الماء الشروب)، مرجع سابق، ص 24.

شبكة المياه الصالحة للشرب في تلك الفترة الزمنية **(1962-1990م)**، باعتبارها تجمعات سكانية ثانوية تبعد عن وسط البلدية، مما يتطلب الأموال ووضع الخطط لتلك المشاريع، ولكن استغلت بشكل كبير في الري وسقي الحدائق، رغم إتلاف الكثير منها حاليا بسبب العوامل الطبيعية كالجفاف، أو انهيارها وعدم صيانتها، أو للإستغناء عنها نهائيا خوفا من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه القذرة، نظرا لعدم توفر بعض تلك المراكز على قنوات الصرف، حيث كانت تستعمل الحفر لذلك.

على العموم، يمكن استخلاص أن للموارد المائية دور هام في تطوير الزراعة كميا ونوعيا، وكذا قيام صناعة متوازنة، بالإضافة إلى حاجة السكان لهذا العنصر الحيوي، مما تطلب التفكير والإهتمام المستمر من قبل الدولة ومسؤولي بلدية بوعينان، مما يترجم أهداف وخطط الدولة في تنمية الريف، بزيادة المياه لريّ الأراضي حتى يمكن إضافة مساحات زراعية مرويّة جديدة في المنطقة، والقيام باستغلال الجوفية منها بشكل عقلاني لصالح السكان وزراعتهم وصناعتهم.

- المبحث الثاني: النشاط الصناعي والحرفي

1- النشاط الصناعي:

أ- القطاع قبل الإستقلال:

على الرغم من أهمية الصناعة في عملية التنمية، باعتبارها من الركائز الأساسية لاقتصاد المجتمعات، وكما يكون لذلك الأثر الكبير في إنتاج أسرع زيادة في الدخول لأكبر عدد ممكن من السكان لأيّ مجتمع.[1]

نجد أن العناية التي أولتها الدولة الإستعمارية الفرنسية لهذا الجانب قبل الإستقلال، تكاد لا تذكر، حيث انحصرت في بعض الصناعات الخفيفة المحدودة، والصناعات الإستخراجية والتي لم تكن موزعة توزيعا إقليميا متوازنا، حيث تركز أكثرها في منطقة العاصمة، وبنسبة **(64%)** من السكان العاملين في الصناعة، ثم منطقة البليدة بنسبة **(20%)**، وخارج هذين المنطقتين لا تكاد تعثر على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة ووهران.[2]

إن الوضعية الوخيمة تلك، تظهر بشكل أكثر وضوحا من خلال عدم إدماج ما لا يقل عن **(2,5)** مليونين ونصف مواطن جزائري في النشاط الإقتصادي، منها **(1,5)** مليون ونصف في الأرياف[3]، مما يعكس ضآلة الصناعة ووحداتها القليلة الموجودة والمركزة في الصناعات التحويلية البسيطة، كما كان الأمر في منطقة البحث، حيث لم تتجاوز مستوى إنشاء بعض الوحدات الخاصة بتحويل الكروم إلى خمور (معاصر)، بمزارع المعمرين، لغرض تلبية الحاجات الغذائية والتجارية (صادرات لفرنسا) فقط.

لقد عاش المجتمع الريفي ومنطقة البحث خاصة، حالة اللاصناعة وغياب كلي للصناعات القاعدية، مما كان تابعا في ذلك وبصفة مطلقة للصناعة الفرنسية الأم، كباقي مناطق الجزائر قبل الإستقلال.

ب- القطاع بعد الإستقلال:

[1]– مجدي صبحي ، آسيا (التنمية والتصنيع– عرض لرؤية بديلة)، مجلة العربي، عدد 441، السنة 38، وزارة الإعلام بدولة الكويت، أوت 1995، ص 33.

[2]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 30.

[3]– وزارة الإعلام الجزائرية، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 7.

إن الجزائر المستقلة كان عليها أن تلبي، وذلك طبقا للإستراتيجية المتخذة، المطالب الأساسية للسكان، وبصفة عامة فإن الخطوات المتخذة منذ **(1962م)**، ارتكزت أولا على التخلص من روابط التبعية الموروثة من الإستعمار، وذلك بفضل استرجاع الموارد الأساسية للإقتصاد لصالح الدولة، حيث تم استرجاع الصناعات الرئيسية الأجنبية والمناجم قبل سنة **(1969م)**، ومنذ سنة **(1972م)** كانت جميع القطاعات الإستراتيجية مؤممة، ونظمت في إطار مؤسسات عامة بهدف تجسيد المساهمة الضرورية لتدعيم التنمية الإقتصادية التي ستؤدي في النهاية إلى تحويلات عميقة في البلاد.

وانطلاقا من العناية التي أولتها الدولة لبناء قاعدة صناعية وطنية بعد الإستقلال، والتي أصبحت من المحاور الاقتصادية الأساسية بعد تأميم المحروقات والثروات، وبروز الشركات الوطنية المتعددة، نجد أن التنمية الصناعية مرت بمراحل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا- حقبة التحضير والإنجاز (1962-1977م):

انطلقت هذه المرحلة بعملية تسيير الوحدات الصناعية التي غادرتها الإطارات الفنية الأوروبية من أجل ضمان سيرها العادي، كما اختتمت بإنجاز ثلاثة مخططات إنمائية، وكان للصناعة الأولوية، مما أدى إلى إنشاء أهم المنشآت الصناعية المكونة للنسيج الصناعي للجزائر.[1]

إن نصيب بلدية بوعينان من هذا القطاع بهذه المرحلة، تجسد في مؤسستين **(2)** فقط، الأولى: عبارة عن وحدة **(نسيج)** تابعة لمؤسسة **(فوجة)** الكائنة ببوفاريك، أما الثانية: هي وحدة **(الطين الممدد)** التي أسست سنة **(1973م)** والتي كانت تشغل **(200)** عامل.[2]

[1]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 33.

[2]– وثائق البلدية (الأرشيف)، الدورية الإحصائية لسنة 1999، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا- حقبة المراجعة وتجديد المخططات الاقتصادية (1978-1989م):

وتميزت هذه المرحلة بالإنتقالية لمدة سنتين **(79/78م)**، ومخططات الخماسي الأول والثاني **(84/80م-89/85م)**، كان الهدف من ذلك هو توجيه جديد لتصنيف القطاعات الداخلية للتوظيف من أجل السيطرة التدريجية وتدارك الوضع في القطاع الاجتماعي، مما مثل نوعا من القطيعة مع سياسة إنشاء الشركات الضخمة، والميل لإعادة هيكلتها في مؤسسات صغيرة قد يسهل التحكم في سيرها، مما يظهر ذلك التوجيه الكلي للسياسة الاقتصادية لهذه الفترة إلى تلبية الحاجات والرغبات الاجتماعية الفردية.[1]

وفي هذا الإطار تبين من المعطيات والأرقام الرسمية المحصل عليها، أن بلدية بوعينان، قد استفادت من مشاريع، تم على ضوئها إنجاز مؤسسات صناعية، ساهمت دون شك بإنتاجها في رفاهية المنطقة، وذلك ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يبين الوحدات الإنتاجية وخصائصها حسب سنة التأسيس ببلدية بوعينان

سنة التأسيس	اسم الوحدة	طبيعة النشاط	عنوان الوحدة	قطاع الوحدة	عدد العمال	إنتاج الوحدة
1979	سوكاريم	مطبعة ورق	حي الشريعة	خاص	16	3 طن في 8 ساعات
1984	أفيكولا	إنتاج البيض	مركز الحساينية	عام	54	120.000 (24/24)
1985	أبروماك	محجر	مركز تباينت	عام	83	400 $م^3$ في 8 ساعات
1986	صوماب	تحويل البلاستيك	بوعينان مركز	خاص	9	.

[1]- Lhocine Ouaragh, Economie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, 1996, p 91.

1988	أزيناشو	إنتاج الجير	مركز الحساينية	عام	32	805 وحدة (24/24)
1989	أندكستيل	صناعة الخيوط	مركز عمروصة	خاص	60	2500 وحدة (24/24)

المصدر: بلدية بوعينان، الدورة الإحصائية لسنة 1999، مرجع سابق، ص 24.

توضح لنا أرقام الجدول رقم **(19)**، عدد المؤسسات التي تأسست في مرحلة المراجعة والتجديد للخطط الإنمائية، وكذا إعادة الهيكلة للوحدات الإنتاجية، مما يستنتج أن منطقة البحث استفادت من هذا المشروع، والملاحظ أن هناك مؤسسات خاصة وهي **(3)** بجانب **(3)** مؤسسات عامة، أنشأت جميعها ما بين **(1979)** و**(1989)**، وبشكل متوازن في توزيع وجودها على أرض البلدية، حيث تواجدت في كل المراكز الأساسية المكونة لمجتمع البحث. وقد أوضحت أرقام الجدول أن هناك علاقة إيجابية بين أهداف المخططات الخماسية الأولى والثانية وبين الواقع المتجسد في إنشاء المؤسسات الهادفة لتوفير الحاجات الاجتماعية للسكان وتحسين فعالية الإنتاج في المجتمعات الريفية في المجال الصناعي، مع مشاركة تلك المؤسسات بشكل وآخر في توفير مداخيل جديدة بجانب ما كان متوفرا عن طريق الفلاحة، وهذا ما تعكسه تلك الزيادات المعتبرة في رواتب العمال على المستوى الوطني، حيث زادت بمعدل **(200%)** خلال فترة **(1980/76م)**.

ثالثا- إستقلالية المؤسسة والإتجاه نحو الخصخصة:

لقد تميزت هذه المرحلة بعملية الإستقلالية للمؤسسات الصناعية عن الإدارة المركزية، وترك فرص المبادرة وتحمل مسؤولية التسيير والإنتاج والتسويق، والتخلص من قيود البيروقراطية والوصاية الإدارية، بهدف الزيادة من الفعالية الاقتصادية، وساعد في ذلك عملية التطهير المالي للديون، وفتح أبواب الإستثمارات.[1]

[1]– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 37–38.

لقد بدأت هذه المرحلة منذ سنة **(1989م)** ولغاية **(2001م)**، أين بدأت عملية الخصخصة التي صاحبتها عدة جهود من قبل السلطة، كالتطهير المالي للمؤسسات لإعطاء فرصة للمؤسسات العامة بإثبات الوجود والإعتماد الذاتي في إيجاد المصادر المالية والبشرية والتكنولوجية، أما التي لم تستطع تحقيق ذلك، قد تتعرض للحل أو الخصخصة أو الشراكة.

لقد شهدت منطقة الدراسة **(بلدية بوعينان)** منذ **(1990م)** ولغاية إنجاز هذه الدراسة **(2008م)**، ظهور وحدات صناعية جديدة، وخاصة بعد أن أنشئت منطقة النشاطات بشرق تراب البلدية سنة **(1989م)**، حسبما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (20): يبين الوحدات الإنتاجية التي أنشأت بعد (1989م)

تاريخ التأسيس	اسم الوحدة	طبيعة النشاط	موقع الوحدة	القطاع	عدد العمال	ملاحظة
2001	الوافي	الكعك	بوعينان مركز	خاص	150	استثمار أجنبي
2001	محجرة أوسيبي	البناء	تباينت	خاص	20	استثمار جزائري
2002	جامي	عتاد تربية الدجاج والأرانب	منطقة النشاطات	خاص	10	استثمار جزائري
2003	الحياة	مواد التنظيف والتجميل	منطقة النشاطات	خاص	400	استثمار أجنبي

المصدر: بلدية بوعينان، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مصدر سابق، ص 31.

يتبين من أرقام الجدول رقم **(20)**، أن هناك إنجاز لمؤسسات صناعية بمعدل مؤسسة واحدة **(1)** في السنة، باستثناء سنة **(2001م)** حيث كانت مؤسستين **(2)**. وكما يلاحظ أن جميعها تابعة للقطاع الخاص منه الجزائري والأجنبي، وهذا ما يبرهن على تنفيذ خطة الخصخصة والإستثمارات الأجنبية من قبل الدولة في الميدان، والتي لم تتوقف في حدود المدن الكبيرة بل أصبح الريف من المناطق المفضلة لهذه المؤسسات، نظرا لتوفر اليد العاملة والموارد الأساسية كالماء وكذا الطاقة **(غاز وكهرباء)**، وقرب هذه المناطق للطرق والمدن الكبرى، بالإضافة لتوفر المساحات

الأرضية المشجعة من ناحية ثمن الشراء (الأسعار)، رغم أن هناك بعض الصعوبات في التسوية الإدارية لمثل هذه الإستثمارات (**خلفيات بيروقراطية**).

قد يظهر من الجدولين **(19)** و**(20)** أن فعلا هناك طفرة نوعية لهذا الجانب ببلدية بوعينان، وخاصة إذا قورنت المعطيات بما كانت عليه المنطقة قبل الاستقلال، عبارة عن مجتمع ريفي يمتهن أفراده الزراعة فقط، بل وحتى بعد الاستقلال مباشرة، أي ولغاية ما بين **(1969 و1977م)**، أين ظهرت وحدتان إنتاجيتان بالمنطقة، مما يفسر ذلك الأسلوب الجديد للاقتصاد المعتمد على المخططات الرامية إلى تحقيق صناعة جزائرية فعلية، مع الرغبة في تنمية المناطق الريفية.

وانطلاقا من ذلك كله، تكشف الحقائق السابقة أن نصيب بلدية بوعينان من هذا القطاع الاقتصادي الهام، لم تبلغ المستوى المطلوب اقتصاديا واجتماعيا، إذا قورنت المسألة ببعض البلديات على المستوى الولائي أو الوطني، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يلي:

أ- توقف خمسة **(5)** شركات عن العمل، من أصل **(11)** شركة منها لأسباب أمنية، كونها تقع بمناطق شبه نائية في البلدية، ومنها من أصابها التخريب الإرهابي، كوحدة **(الطين الممدد)**، وكذا التي توقفت لأسباب مالية، أو لعدم ملائمة وجودها في المنطقة، كوحدة **(أفيكولا)** لإنتاج البيض، مما استدعى نقلها لمكان خارج البلدية، وهذا ما أفقد سكان البلدية مناصب شغل تقدر بـ **(40)** منصب.

ب- الزيادة السكانية التي قربت **(30)** ألف نسمة، مع احتمال زيادتها نظرا لمشاريع السكن المنجزة وتلك التي ستنجز، مما يوحي إلى قدوم سكان جدد من بلديات أخرى للمنطقة **(مشاريع سكنية ولائية)**، بالإضافة إلى تطبيق مشروع المدينة الجديدة لبوعينان. وهذا كله يتطلب توفير مناصب شغل في هذا القطاع، مما لا يتأتى إلا عن طريق قيام مؤسسات صناعية جديدة في المنطقة.

ج- عدم التنشيط الفعلي لمنطقة النشاطات الصناعية المتوفرة بالبلدية، كتوفير الأمن اللازم والمرافق الضرورية، مما لم يشجع مستثمرين حقيقيين بإمكانهم خلق

فرص عمل جديدة، وتوفير موارد مالية إضافية لخزينة البلدية، باستثناء ما ذكر سابقا في الجدول رقم **(20)**.

د- افتقار البلدية لوحدات صناعية، خاصة تلك التي لها علاقة بالفلاحة وخصوصية المنطقة.

وعموما، يتضح من ظروف المجتمع البوعيناني التاريخية، أن الصناعة جديدة العهد بالبلدية، والمنجزات التي أنشئت رغم قلتها، قد سمحت بخلق نوع من الميكانيزم الاقتصادي، أدخل على ما كان مألوفا، وعليه أضحى نشاط جديد أدى إلى تغير بعض أنماط الحياة وسط أفراد المجتمع، وخاصة ما تعلق بالمستوى المعيشي ومنه حجم ونوع الإستهلاك للأفراد، الذي تحسن عند بعضهم، مما أدى إلى عملية اقتناء المواد الإستهلاكية، كالكماليات أو المواد " الحديثة الإكتشاف "[1]، بالإضافة إلى استثمار تلك المداخيل في تحسين بعض الأعمال الزراعية، ومنها عمل **"المشتلات"**، أو في أعمال التجارة. وهذا ما قد يبين دخول الصناعة كقطاع اقتصادي جديد، كانت تفتقده المنطقة، مما أدى إلى مزاحمة الجوانب التقليدية اجتماعيا وثقافيا، وبالتالي تبدل في جوانب الحياة للمجتمع دون شكّ.

2- النشاط الحرفي:

إن الشعب الجزائري قد أعرب عن إحساسه وعن عبقريته الطبيعية عبر المراحل التاريخية، من خلال أعماله اليومية والعادية، وقد حافظ على روحه وشخصيته بين جدران داره، وكثيرا ما عبّر عن تعلقه بثقافته بشتى الوسائل.

إن الصناعة التقليدية أو الحرف في الجزائر ليست مجرد تعبير يدوي عن **"فلكلور"** أو وسيلة لدراسة **" الإنثروغرافيين "**، ولكنها بالعكس من ذلك، فهي الدليل القاطع من أبسط فلاح على رغبته الحازمة في أن تكون حياته صورة لنبضات قلبه، وسواء كانت ترجع إلى تقاليد المدن **(صناعة الذهب، النقش على النحاس أو**

[1]- Hanni (A), Economie de l'Algérie indépendante, E.N.A.G édition, Alger, 1991, p 59.

الفضة)، أو إلى تقاليد قروية **(صناعة الفخار، الزرابي، الحصائر والسلل، وأدوات فلاحية)**[1]، فهي نشاط وطني محض وللمناطق الريفية قسط في ذلك كما تعكسه منطقة الدراسة.

أ- الحرفة قديما ببوعينان:

إن الحياة الجبلية القاسية والعيش الوعر دفع بأهل المنطقة إلى أن يتأقلموا ويسخّروا المواد الطبيعية لصالحهم، فقد صنعوا بأيديهم كل ما يسهل الصعاب في حياتهم. فإذا عمد أحدهم إلى بناء بيته فالحجر والطين من الأرض و**(العدة)** و**(القنطاس)** من الشجر، ونبات **(الديس)** للسقف واستخراج الجير لتبييض الجدران الداخلية.[2]

لقد صنعوا أحذية من جلد البقر **(الغروس)** والقشابة والبرنوس والقندورة واللحاف من صوف الغنم، وكذلك **(الخوابي الطينية)** والمطامير بغرض تخزين المؤونة **(العولة)** كالتين المجفف والزيتون والقمح والشعير ...الخ.

وقد كانت حرفة صناعة المحراث الخشبي والأدوات الفلاحية متواجدة في المنطقة، حيث تصنع بخشب أشجار الصنوبر والكاليتوس، وكذا الرحى الحجرية لطحن القمح والشعير والقهوة وغيرها من الحبوب.[3]

أما النساء، فقد شاركن في صناعة الأواني الفخارية كالقدر والصحن والكانون بغرض طهي الطعام، وكذلك الطجين والفرن **(الكوشة)** من الطين لأجل طهي الخبز، بالإضافة إلى صناعة **(القربة والقلة)** لملئ وحفظ الماء أو اللبن، وبنبات الدوم صنعن الحصيرة للفرش، والمكنسة للنظافة، ونسجن الأغطية كالحنبل والحايك من صوف الغنم وشعر الماعز.[4]

---

[1]– وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، مرجع سابق، ص 216.

[2]– وثائق البلدية، بلدية بوعينان منذ القديم إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 40.

[3]– على لسان كبار السن في المنطقة المبحوثة.

[4]– على لسان كبيرات السن في المنطقة المبحوثة.

عرفت المنطقة أشغال صناعة الملاعق **(المغرف)** والقصعة **(صحن خشبي كبير)** والعصا **(الخزرانة أو العكاز)** من خشب الأشجار، وكذلك السلال وبأشكال وأحجام مختلفة من نبات القصب، وكذا البردعة والشواري أو العديل المستعملة للحيوان كالحمير والبغال.

لم يكن يخلو أيّ بيت من البيوت في بلدية بوعينان، من هذه الأشياء التي كانت تعدّ من الضروريات بالنسبة لهم، وقد شارك في صناعتها الرجل والمرأة، حسب خصوصية تلك الأدوات، حيث هناك أشياء يغلب عليها الطابع الرجالي، وبعض الحرف تتقنها النساء، وذلك لاعتبارات خاصة تتعلق بالإستعمال ووظيفة الأداة والوسط والجنس (ذكر أو أنثى). وكما قد اعتمد في صناعة تلك الأدوات، على المواد الأولية الطبيعية المتواجدة والمتوفرة محليا، وكما كانت تعرض المنتوجات الزائدة عن الحاجة في الأسواق المحلية بالمنطقة.

فمع مرور الوقت وظهور المنتوج الصناعي الحديث، بالإضافة إلى غياب الأجداد والآباء التدريجي بموتهم، والذين كانوا متمسكين بهذه الحرف، أدى إلى إهمال معظمها من قبل الأبناء ولم يبق منها إلا القليل حتى كادت أن تندثر، وغابت معظمها عن البيوت في المنطقة. غير أن تصميم الدولة لإنعاش هذا الجانب، بداية من المخطط الثلاثي **(1967-1969م)** الذي نتج عن تطبيقه آنذاك، تأسيس **(25)** وحدة للصناعة التقليدية عبر التراب الوطني، وغيرها من المجهودات، ساعد في العودة إلى هذه الحرف، باعتبارها المرآة العاكسة لكل مظاهر الروح الوطنية.[1]

ب- الحرفة وعامل الحداثة ببوعينان:

من الطبيعي أن آثار التكنولوجيا في الفن تكون واضحة، وقد لفت ذلك انتباه الإثنولوجيين منذ زمن بعيد، حيث كان يعتمد الفنان في المجتمعات البدائية أو البسيطة على يديه في صنع كل ما يتصل بأعماله الفنية، وبعكس فناني المجتمعات المتطورة

[1]– وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، مرجع سابق، ص 217.

الذين يستثمرون تسهيلات آلية وميكانيكية كثيرة توفرها لخدماتهم التكنولوجيا العصرية في مجتمعاتهم.[1]

ولا شك أن فنون الجماعات الفلاحية (الزراعية) هي من تلك المجتمعات التي تتأثر معظمها بفنون جماعات متمدنة، نتيجة الإحتكاك والإتصال نظرا لقرب المسافات أو الحاجة. وهذا ما نجده متجسدا في مجتمع البحث **(بوعينان)**، بسبب الموقع الجغرافي الذي سهل الإتصال وانتقال وسائل الحداثة من تكنولوجيا وكذا التسهيلات المالية وتشجيع الدولة لسكان هذه المنطقة في إطار التنمية الريفية، وإحياء معالم التراث وثقافة المجتمعات الريفية.

منذ تطبيق الدولة لسياسة التنمية الشاملة في إطار منظم، والتي بدأ تجسيدها مع انطلاقة المخططات الثلاثية والخاصة والرباعية والخماسية للسنوات **(1984/67م)**، والحركة الإصلاحية للإقتصاد التي عرفتها الجزائر منذ **(1982م)**، بالإضافة لما شهدته مناطق الوطن المختلفة من ازدياد في تواجد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة، ما بين **(2000م)** ونهاية سنة **(2005م)**[2]، نجد من البديهي أن بلدية بوعينان استفادت في هذا الإطار من عدة مشاريع تنموية في مختلف القطاعات، ومنها قطاع النشاطات الحرفية، الذي عرف تطورا ونموا على مستوى النشاط الفردي أو الجماعي. كما يتضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (21): يبين التعاونيات الحرفية الجماعية حسب المراكز السكانية

الرقم	الأنشطة الحرفية	التجمع الحضري	التجمع الحضري	التجمع الحضري	المنطقة	عدد
		الحضري	الثانوي	الثانوي	المبعثرة	العمال

[1]– قيس النوري، المدخل إلى علم الإنسان، مرجع سابق، ص 307.

[2]- Ministère de l'Industrie, Schéma directeur des zones industrielles et des zones d'activités (état des lieux), op.cit, p 4.

		مركز البلدية	عمروصة	الحساينية		
1	نجارة الخشب	5	5	0	0	30
2	التصوير	5	0	0	0	6
3	الخياطة	5	1	0	0	24
4	التصليحات	2	0	0	0	8
5	أشغال البناء	2	0	0	0	10
6	الفلاحة	5	3	2	0	17

المصدر: بلدية بوعينان، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 34.

الجدول رقم (22): يوضح النشاط الحرفي الفردي حسب المراكز السكانية

الرقم	الأنشطة الحرفية	التجمع الحضري مركز البلدية	التجمع الحضري الثانوي عمروصة	التجمع الحضري الثانوي الحساينية	المنطقة المبعثرة	عدد العمال
1	المجوهرات	4	0	0	0	7
2	دهن السيارات	7	2	4	0	32
3	كهرباء السيارات	5	2	1	0	10
4	ميكانيك السيارات	8	5	2	0	30
5	تصليح الدراجات	3	0	0	0	7
6	تركيب الزجاج	2	0	0	0	4
7	الحدادة والتلحيم	8	2	3	0	20
8	النجارة	11	5	2	0	37
9	تغذية الأنعام	3	0	0	0	7

10	الخراطة	2	1	1	0	7
11	مواد البناء	7	4	4	0	35
12	مواد التنظيف	2	2	0	0	12
13	التصليحات المختلفة	14	4	0	0	25
14	النسيج والخياطة	6	1	0	0	30
15	التنقيب عن المياه	1		0	0	6
16	مؤسسات البناء	10	5	3	0	150
17	مخابز وحلويات	11	1	0	0	14
18	حلاقة رجال	11	2	1	0	56
19	حلاقة نساء	7	2	1	0	22

المصدر: بلدية بوعينان، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 32.

تشير أرقام ونوعية النشاطات الحرفية بنوعيها الفردي والجماعي، في الجدولين السابقين، أن هناك تغيرا ملحوظا على مستوى نوعية الحرفة وعملية انتشارها في الوسط الإجتماعي، بالإضافة للوسائل المستخدمة، مما يفسر ذلك التباين بين الحرفة قديما بالمنطقة وحاليا، حيث أصبح التخصص الحرفي واضحا مع بروز الروح الفردية والتجارية المسيطرة على هذه النشاطات، باختلاف عن الأفراد الذين كانوا يمارسون هذه النشاطات قديما في المجتمع البوعيناني، حيث لم يعتمدوا عليها كليا في كسب معيشتهم.

يتبين من نوعية الأنشطة، أن هناك أنشطة جديدة، مثل الميكانيك والخراطة الحديدية ودهن السيارات والتلحيم وكهرباء السيارات وتركيب الزجاج، لم تكن معروفة سابقا بالمنطقة، وقد يعود وجودها للعامل التكنولوجي واحتكاك أهل المنطقة بالمدن المجاورة، كما أن للآلات الحديثة مساهمة فعالة في تطوير الحرف التي عرف

بعضها قديما في المنطقة، مثل الخياطة والنسيج ونجارة الخشب والبناء والحلاقة ...الخ.

ويظهر الهدف التجاري للحرفة حاليا بمنطقة البحث، من خلال عدد العمال الحرفيين في الجدولين السابقين، مما يعزز الوظيفة المزدوجة للحرفة، كالمحافظة على التراث والطابع الرمزي من جهة، وإدخال الحرفة مجال الإقتصاد لدعم الدخل لأسر المجتمع بمنطقة البحث.

تطور الحرفة وتغيرها في مجتمع البحث، وانتقالها من صفة التقليدية لتصل مرحلة التخصص الحرفي التي بلغتها فنون المدينة **(مجتمع المدينة)**، هو دليل على الجهود التي بذلتها الدولة في تنمية المناطق الريفية، وهذا ما يوضحه المبلغ المالي الذي رصدته ميزانية ولاية البليدة لسنة **(2007م)** والمقدّر بـ **(18 مليار سنتيم)**[1]، حيث خصصت لتفعيل النشاطات الحرفية والثقافية عن طريق دعم ومساعدة الشباب لإنجاز مشاريع خاصة بتلك الجوانب.

وفي هذا الإطار، كشفت الأرقام الرسمية السابقة على أن الحرفة في بلدية بوعينان هي تقاطع تاريخي بين الثقافة المحلية والتقليدية من جهة، وثقافة المجتمع الجزائري ككل من جهة ثانية. وتبين أن التبعية التكنولوجية والإقتصادية المتعددة الوجوه والتبعية الثقافية التي يجد المحيط الريفي نفسه فيها حيال المركز (المدينة)، هي عناصر تكوينية في بنية التحديث وتقسيم العمل كما تقررهما مصالح المتروبولتان[2]**(المدينة كمركز ولاية البليدة)** في المنطقة.

---

[1]– مديرية الإدارة المحلية بولاية البليدة، مشروع الميزانية الأولية لسنة 2007 (قسم التسيير)، مصلحة الميزانيات وأملاك الدولة، البليدة، 2007، ص 26.

[2]– كمال شرفه، الحداثة (المصنع–السوق)، الطبعة الأولى، دار الصداقة للترجمة والنشر والتوزيع، حلب، سوريا، 1995، ص 14.

وهذا ما عمل بشكل وآخر على إعادة صياغة وتشكيل الصورة التقليدية والأداء الوظيفي للحرفة في منطقة البحث، بالشكل الذي يتوافق مع العصرنة وطموحات المجتمع.

ـ المبحث الثالث: النشاط التجاري، الطرق ووسائل النقل

1- النشاط التجاري:

يستخدم معظم الأنتروبولوجيين مصطلح **(التجارة)** للإشارة إلى المعاملات التي بمقتضاها يتبادل الأفراد نوعا واحدا أو أكثر من السلع في مقابل نوع أو أنواع أخرى، لذا فالسمة التي ميزت التجارة في منطقة البحث منذ القديم، هي تلك التي أشار إليها **(كارل ماركس)**، والمتعلقة بالمواقف التي فيها ينقل الفرد السلع التي يحتاج إليها، فيتم التعبير عنها بمصطلح شامل هو **(التسوق)**[1]. وهذا قد يتطابق مع استخدام مصطلح (التجارة) في بحثنا هذا، للإشارة إلى أية معاملات تتضمن إشباعا أو تحقيقا للطلب.

لقد ساير هذا القطاع تلك الحركة التطورية التاريخية للجزائر عامة والمناطق الريفية خاصة، بحيث لم يبقى في معظم جهات الوطن متوقفا عند البساطة وتقليدية التعامل، لقد تصدى لمختلف الصعوبات والعراقيل المتنوعة التي وضعتها القوة الإستعمارية، والتي كانت تستهدف نهب المواد الأولية من وطننا.

ونظرا لأن القطاع التجاري يرتبط بكل قطاعات النشاط الاقتصادي، فقد أولته الدولة الجزائرية الأهمية اللائقة بعد الاستقلال، حيث نص عليه الميثاق الوطني واعتبره وسيلة ذات أهمية لتسيير ومراقبة السياسة الاقتصادية. وعليه اتخذت عدة إجراءات وتدابير تماشيا مع الأهداف الوطنية، والتي تمحور معظمها حول التموين

[1]- Paul Bouhanan, TIV (Economy, III), North western university press, 1968, p 241.

المنتظم لمواد الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على الأسعار من جهة، والمحافظة على القدرة الشرائية للسكان ومساهمتهم في تحسين مستوى معيشتهم.[1]

قد تعدّ التجارة في بلدية بوعينان من الحرف القديمة التي مارسها السكان بعد مهنة الفلاحة، وذلك باعتبارها مصدر رزق لأغلبية سكان المنطقة، حيث بساطة أساليبها قديما والمتمثلة في طريقة العرض والتبادل لمختلف السلع المنتجة محليا، كالحبوب والفواكه والخضر، وكذا الحيوانات الداجنة المختلفة والصناعة التقليدية الخاصة بالعمل أو الإستعمال المنزلي، وهذا حسب مبدأ الفائض والحاجة للأسر آنذاك.

غير أن الأمر لم يقتصر عند تلك الحقبة التاريخية، وإنما استمر القطاع التجاري ببلدية بوعينان في تطوره مصاحبا التبدلات التي حدثت في المنطقة، ومسّت جوانب الحياة الأخرى من المجتمع، وذلك عن طريق تواجد وازدياد مرافق أساسية للتجارة.

أ- السوق المحلي:

تشير آراء الإخباريين بأنه أثناء الحكم العثماني، وفي جنوب البلدية بمنطقة **(الحساينية)** حاليا، كان هناك حوش يسمى **(حوش الحلحال)**(*) على مقربة من شجرة زيتون كبيرة تسمى **(زبوجة بن عودة)**، كان الناس يقصدونها من جميع الجهات القريبة للزيارة والتبرك في كل يوم **(سبت)** من الأسبوع، حتى أصبح يقام حولها **(السوق الأسبوعي)** في نفس اليوم، ليتبادل فيه الأهالي منتوجاتهم عن طريق المقايضة ونوعا ما النقود.

وبمجيء الاستعمار الفرنسي واحتلاله لأراضي البلدية عام **(1832م)** وتأسيسها كبلدية رسميا في **(18 سبتمبر 1883م)**، تم تحويل السوق الأسبوعي إلى جنوب البلدية، أي إلى واد الحد بمنطقة **(مركز الشريعة)** حاليا وقرب حي العزازنية،

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 176.

وأصبح يقام يوم الأحد ويسمى بـ **(سوق الأحد)** أو **(سوق المهدي)**، وكان يؤمه أهالي البلدية من جميع النواحي حيث تتم عملية التبادل للسلع **(المقايضة)** وتباع وتشترى البضائع ما بين أهل المنطقة[1]، والتي كانت تتمثل في المواشي من أغنام وماعز وأبقار، بالإضافة إلى للخضر والفواكه الطازجة واليابسة **(الناشفة)**، زيادة عن بعض المواد كالملح والعقاقير **(التوابل)**، وكذا الأدوات والآلات المصنوعة تقليديا لغرض الإستعمال اليومي في الفلاحة أو المنازل، وتلك التي تستعمل للحيوانات (**البردعة والسروج... الخ**).

وبداية من سنة **(1958م)** ومع انتقال مقر البلدية إلى بوعينان المركز، تحول السوق الأسبوعي هو الآخر إلى وسط المدينة، ليقام كل أحد في ساحة كبيرة **(ساحة الوئام حاليا)**، مع امتداده إلى شوارع أخرى **(شارع شريف أحسن، وشارع طاشوش حاليا)**، وحيث كانت توضع البضائع والسلع من خضر وفواكه وحبوب بشكل مصطف على الأرصفة.

أما الساحة فكانت مقسّمة إلى جزأين، أحدهما لعرض الماشية **(أبقار، أغنام، ماعز)** والحيوانات الداجنة **(دجاج، أرانب... الخ)**، والقسم الآخر تقام به اللقاءات وتجاذب الحديث حول التجارة والأحوال العامة والخاصة بين الأهالي، في فضاء مفروش بالحصائر والذي هو عبارة عن مقهى تقليدي يكون تواجده يوم السوق الأسبوعي فقط.[2]

وقد تسوّق أهالي منطقة البحث، إلى الأسواق التي اشتهرت في منطقة المتيجة، وخاصة تلك القريبة من بلدية بوعينان، كـ **(سوق الإثنين)** ببوفاريك الذي يبعد بحوالي **(7 كلم)**، وكذا **(سوق الأربعاء)** بمدينة الأربعاء الذي يبعد بحوالي **(14**

[1]– بلدية بوعينان، بلدية بوعينان منذ القديم إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 4.

[*]– نسب ذلك المنزل الكبير لنبات الحلحال البري المعروف لدى الأهالي، وذلك لكثرة وتواجده بتلك المنطقة.

[2]– على لسان كبار السن في المنطقة.

كلم)، مما كان يساعدهم في الحصول على البضائع والسلع والأدوات التي يحتاجونها وهي ناقصة أو مفقودة لديهم محليا، وكذا بيع منتوجاتهم خارج البلدية.

وبعد الإستقلال وحتى سنة **(1979م)** بقي نشاط السوق الأسبوعي مستمرا لمرة واحدة في الأسبوع، وذلك يوم **(الأحد)**، والذي تغير ليوم **(الجمعة)** نظرا لتغير يوم العطلة الأسبوعية بأمر رسمي في الجزائر عامة، وكما تحول مكانه ليصبح في الجهة الغربية لمقر البلدية.

لكن بعد سنة **(1979م)** خاصة بعد تطبيق الخطط التنموية في البلدية، خصصت ميزانية لبناء **(سوق فلاح)**(*) سنة **(1981م)**، والذي اعتبر آنذاك من أكبر الأسواق على مستوى الولاية[1].

وبالموازاة تم إنجاز سوق تجزئة يومي خاص بالخضر والفواكه واللحوم البيضاء، على شكل أكشاك متلاصقة ومصطفة بصفة مستطيلة وفي خطين متوازين، وكان ذلك لصالح الخواص.

الشكل رقم (18): صورة تبين السوق الحديث (سوق الفلاح) في بلدية بوعينان

[1]– وثائق البلدية (الأرشيف)، عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1984/79)، مرجع سابق، ص 6.

(*)– سوق يمتاز بنموذجه الأفقي والمساحة العمودية، متعدد الأجنحة الخاصة، يبيع كل البضائع والسلع والمواد الغذائية، وهو سوق تابع للقطاع العام (الديوان الوطني لتسويق الخضر والفواكه) وقد أنجزت هذه الأسواق في المناطق الريفية والمدن.

غير أن التحول السياسي ومرحلة الإصلاح التي انتهجتها الدولة مع نهاية الثمانينات، أدت إلى التخلي عن تلك الأسواق **(أسواق الفلاح)**، وكذا بداية ظهور الدكاكين المتخصصة في بيع الفواكه والخضر والمواد الغذائية والأدوات المختلفة، ولكن السوق الأسبوعي وكذلك اليومي شكلان لم يفارقا حياة مجتمع البحث إلى يومنا هذا، وإن وقعت بعض التغيرات التي مسّت المكان وكثافة السلع التي تعرض للبيع مع الإستغناء عن عرض الحيوانات والصناعة التقليدية للأدوات، كما كان سابقا.

ب- الدكاكين والمتاجر:

لم يكن هذا النوع من المحلات متواجدا بالمنطقة إلا بعد فترة من تواجد الإستعمار الفرنسي، وبعد تأسيس البلدية، حيث كان مقتصرا على ثلاثة دكاكين وحانة. وزاد عدد هذه المحلات بعد الإستقلال، لكنه بشكل محدود، وكانت تعتمد على بيع المواد الغذائية والأقمشة ومحلات لبيع الوقود (الخاص بالآلات والمنازل).

وسعيا لتنمية التجارة في البلدية، وتماشيا مع مجهودات الدولة المبذولة من أجل جعل الوظيفة التجارية في خدمة التنمية، وإعطاء الأولوية لتجارة المواد الغذائية الضرورية ذات الإستهلاك الواسع ومواد التجهيز الصناعي، وكذا تنظيم أجهزة التوزيع ومحلات البيع في إطار تدعيم العدالة الإجتماعية ومحاربة المضاربة[1]، تظافرت جهود المسؤولين وأصحاب الدكاكين والمتاجر، بتنظيم المحلات وتجديد القديمة منها، كما ساهمت البلدية بتسهيل عملية الحصول على السجل التجاري، مما دفع بالعديد من المواطنين إلى اقتناء ذلك السجل وفتح محلات تجارية جديدة، وأصبح هذا واقعا ملموسا منذ سنة **(1979م)** عند انطلاقة الكثير من الخطط التنموية الخاصة بالمناطق الريفية، والتي استفيد من بعضها في بلدية بوعينان.

نظرا لضعف نشاط القطاع التجاري في سنوات الإستقلال الأولى، كما بينته إحصائيات المخطط العمراني لبلدية بوعينان في سنة **(1966م)**، والتي شكلت نسبة **(4,79%)** من مجموع فعاليات القطاعات الإقتصادية آنذاك[2]. ومقارنة بنتائج المجهودات التي بذلت في هذا القطاع، بعد تلك الفترة إلى يومنا هذا، قد نجد ازدهارا وارتفاعا في نسبة نشاط التجارة ببوعينان، مما يعكس عملية تطور القطاع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (23): يوضح النشاط التجاري ببلدية بوعينان حسب النوع والمراكز السكانية

الرقم	الأنشطة الحرفية	التجمع الحضري	التجمع الحضري	التجمع الحضري	عدد

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 178.

[2]- Caisse algérienne d'aménagement du territoire, P.U.D de Bouinan, phases 1, op.cit, p 62..

		مركز البلدية	الثانوي-عمروصة	الثانوي-الحساينية	العمال
1	المواد الغذائية	170	20	6	214
2	لبان	3	0	0	5
3	مواد البناء	16	3	0	24
4	مواد التجميل	35	2	0	42
5	بيع الملابس	27	1	0	33
6	اللوازم المنزلية	10	0	0	15
7	المقاهي	12	5	1	48
8	مواد غذائية بالجملة	3	0	0	12
9	جزار	11	2	0	13
10	بيع الخردوات	11	1	0	30
11	بيع الاحذية	7	0	0	12
12	مكتبة	4	0	0	7
13	أشرطة سمعية/بصرية	5	0	0	6
14	الحمام	4	1	0	9
15	المرش	55	1	0	12
16	أثاث منزلي	6	0	0	14
17	الخضر والفواكه	20	0	0	27
18	قاعة ألعاب	2	0	0	2
19	مأكولات خفيفة/مطاعم	23	4	0	45
20	غسل وتشحيم	4	1	0	12
21	أنترنيت	1	0	0	2
22	قطع الغيار	2	0	0	2
23	هاتف عمومي	12	1	0	13
المجموع		393	42	7	599

المصدر: بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 7 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 45.

وعلى أساس المؤشرات الإحصائية في الجدول رقم **(23)**، قد يستنتج ذلك التطور للمحلات والمقدّرة بـ **(442)** محلا موزعة على ثلاثة مراكز سكانية **(مركز البلدية وسط، مركز عمروصة، مركز الحساينية)**، والمخصصة لـ **(23)** نشاط تجاري مختلف، حيث يوجد **(393)** محلا بمركز البلدية الأم، و**(42)** محلا بالتجمع الحضري الثانوي **(عمروصة)**، و**(7)** محلات بالتجمع الحضري الثانوي **(الحساينية)** ويعمل بهذه النشاطات ما يقارب **(599)** عاملا.

إن تطور هذا النمط من التجارة في بلدية بوعينان خلق نوعا من النشاط الإجتماعي ووفر الحاجات الأساسية والضرورية للسكان، كالمواد الغذائية والخضر والفواكه والألبسة واللحوم، بالإضافة للخردوات واللوازم المنزلية، بل حتى مواد

البناء وقطع الغيار...الخ. والذي ساعد أيضا على ظهور ملامح هذا التغير، هو تلك الأدوات التكنولوجية الحديثة المستعملة في الحفظ والتبريد وغير ذلك.

وجدير بالذكر أن ما كشفته المعطيات السابقة، هو ما يكون قد شارك بدفع عجلة التغيير في المجتمع خلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة، رغم الحقبة السوداء التي مرّت بها المنطقة في التسعينات، وما خلفه التخريب الإرهابي في هذه المنطقة، والذي أثر سلبا على النشاطات التجارية. لكن هذا لم يمنع تلك الإستمرارية ومعاودة النشاط وانتعاشه في السنوات الأخيرة، ويلاحظ من تلك الوفرة للمحلات، أن هناك رغبة في اتخاذ التجارة الحرة مسلكا سريعا لكسب المادة، وقد يكون سببه تفاقم السيطرة المادية على جوانب الحياة، فغلاء المعيشة ومحدودية رواتب البعض كان دافعا لبعض الشباب للعمل في ميدان التجارة بهدف تحقيق الطموحات المادية، وهذا بخلاف القطاع العام الذي تقلص مجاله في هذا الميدان.

رغم ما تقدم، فإن عمليات الإنتاج والتبادل التجاري التي تتم داخل هذه الأسواق، وكذلك الوحدات التي تضطلع بهذه العمليات، من ورش ودكاكين لا تشكل عناصر منفصلة عن بعضها البعض، بل هي أجزاء متداخلة ومتكاملة تشكل في مجموعها نسقا تجاريا[1]، يعمل على المساهمة في تحريك دواليب الإقتصاد وتنمية منطقة البحث.

2- الطرق ووسائل النقل:

لشبكات الطرق ووسائل النقل أهمية كبرى، نظرا لاعتبارهما من القطاعات الرئيسية، ذات التأثير الهام على النشاط الإقتصادي وذلك من خلال خدمة الفعالية الإنتاجية والتجارة بأصنافها، والتطوير الإجتماعي لمختلف مناطق الوطن وخاصة الريفية منها.

[1]– محمد الجوهري وعلياء شكري وآخرون، مقدمة في الأنتروبولوجيا الإجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2000، ص 344.

أ- شبكة الطرق:

إن المتمعن في الطرق القديمة، أو بالأحرى المسالك التي اتخذها أهل المنطقة قديما، مشيا على أقدامهم أو ركوبا على دوابهم (الحمير والبغال)، يعتقد بأن مهندسا فذا قد صممها خصيصا لذلك، فهي تمتد لمسافات طويلة ولا تتسع إلا للماشي على رجليه والراكب على دابته، ومعظمها تمر على مقربة من مجاري المياه أو العيون، وتتجنب العقبات ولها مفترقات، فهي تصل بيوت القرية **(الدشرة)** بعضها ببعض، وتربط الواحدة بالأخرى، وتمتد من عرش إلى آخر.[1]

وكان بمجتمع البحث قديما، طريق شمالي ينحدر من الجبال إلى أن يصل **(سهل متيجة)** وبالتالي المدن، وطريق جنوبي يؤدي إلى عروش وقبائل التيطري **(ولاية المدية حاليا)**، أما الطريق الشرقي فيأخذ مساره حتى يبلغ بلدية **(حمام ملوان)** وما بعدها، وأخيرا الطريق الغربي يصل إلى غاية مدينة **(البليدة)**، وكل ذلك عبر الجبال والغابات مارّا على المداشر (القرى) والعروش والقبائل.[2]

الشكل رقم (19): خريطة تبين مداشر وقرى البلدية

[1]– بلدية بوعينان، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 47.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

فرغم صفة ووضعية تلك الطرق والمسالك إلا إنها كانت وسيلة ربط بين أهالي المنطقة والمناطق الآخرى البعيدة، كما كان لتلك الحيوانات المستعملة أدورا مهمة في نقل الأشخاص والبضائع، وهذا ما أدى إلى ربط علاقات تجارية واجتماعية نتج عنها تبادل البضائع والسلع والمصاهرة بين سكان تلك المناطق ولفترة زمنية طويلة.

قد شهدت المنطقة في فترة الإستعمار الفرنسي بعض الأعمال التي تجسدت من خلال فتح وشق عدد قليل من الطرق في المناطق الآهلة بالسكان الأوروبيين، أو تلك المؤدية للثكنات العسكرية والمحتشدات، وتمثل ذلك في الطريق الوطني رقم **(29)** المارّ بوسط مركز البلدية، وطريقي حي الشريعة وتباينت المؤدّيين للثكنات

والمحتشد، وكذا الطريق الرابط ببلدية الشبلي، والطريق الرابط ببلدية بوفاريك، بالإضافة لبعض الشوارع داخل مركز البلدية، أما الطرق الفرعية الرابطة بالمداشر (القرى أو المراكز السكانية) فكانت جلّها ترابية.

لا يخفى أن الجزائر كانت قد ورثت بعد استقلالها شبكة من الطرق غير كافية لتلبية متطلبات تطور البلاد نظرا لخاصياتها الهندسية والهيكلية من جهة، وسرعة التطور الذي عرفته المراكز المدنية والصناعية والذي أدى إلى مضاعفة حجم المبادلات والتنقل من جهة ثانية، مما عجل بالدولة الجزائرية لاتخاذ القرارات اللازمة في تطوير هذه الشبكة وجعلها مواكبة للطلب المتزايد على استعمالها، وعليه أنيطت المهمة لإدارة الأشغال العمومية وكلفت بتصور وبناء وتهيئة وصيانة الشبكة الوطنية للطرق.

وقد بدأت تزدهر شبكة الطرق وطنيا منذ السنوات الأولى للإستقلال، وزادت في الثمانينات ليصبح طولها يقارب في سنة **(1982م)** حوالي **(60)** ألف كيلومتر، **(25)** ألف منها من الطرق الوطنية، و**(15)** ألف كيلومتر من الطرق الولائية، و**(20)** ألف كيلومتر من الطرق المحلية، وذلك باعتماد مالي يقدّر بـ **(1750)** مليون دينار.[1]

ففي إطار هذا المسعى التنموي للدولة والخاص بتطوير شبكة الطرق، قامت بلدية بوعينان بإنجاز وتجسيد مشاريع خاصة بالطرق على مستوى ترابها، حتى أصبحت كالشرايين تمتد في كل الإتجاهات، مما سهّل تنقل الأشخاص والبضائع

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 132.

داخليا وخارجيا (من وإلى البلدية)، ويمكن ملاحظة هذه الشبكة من الطرقات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): يوضح شبكة الطرق ببلدية بوعينان حسب الطول والحالة والمنطقة

الرقم التسلسلي	اسم الطريق ورقمه	الرابط بين وبين	الطول بالكيلومتر	حالة الطريق	الطول الكلي	المنطقة العابر فيها
1	الوطني رقم 29	وسط المدينة	6,850 كلم	جيدة	6,850 كلم	حضرية
2	الولائي رقم 29	البلدية والشبلي	0,600 كلم	جيدة	17,231 كلم	حضرية
3	الولائي رقم 135	البلدية وبوفاريك	2,413 كلم	جيدة		حضرية
4	الولائي رقم 49	البلدية وتافرنت	14,200كلم	جيدة		ريفية
5	بلدي الملاحة	المركز والملاحة	2,400 كلم	جيدة	38,800 كلم	حضرية
6	بلدي الحساينية	المركز والحساينية	3,500 كلم	جيدة		حضرية
7	بلدي معصومة	المركز	2,400 كلم	سيئة		حضرية

		ومعصومة				
8	بلدي حي الشريعة	المركز وحي الشريعة	3 كلم	جيدة		حضرية
9	بلدي تافرنت	المركز وتافرنت	8 كلم	سيئة		ريفية
10	سيدي سرحان	المركز وسيدي سرحان	10 كلم	سيئة		ريفية
11	بلدي الصفصاف	من الحساينية	2,500 كلم	جيدة		ريفية
12	سيدي المهدي	من عمروصة	7 كلم	حسنة	27,500 كلم	ريفية
13	بوزيري	من عمروصة	3 كلم	مهيئة		ريفية
14	بوزيري	من ملاحة	4 كلم	مهيئة		ريفية
15	أولاد بلكاس	من ملاحة	5 كلم	جيدة		ريفية
16	سيدي أمحمد	من العيون	4 كلم	سيئة		ريفية
17	بني قينع	من تافرنت	5 كلم	سيئة		ريفية
18	تاورقة	من تفاحة	4 كلم	سيئة		ريفية
19	شعاب الطكوط	من وادي الحد	2,500 كلم	سيئة		ريفية
المجموع					90,363 كلم	

المصدر: بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 1 لسنة 1999، مرجع سابق، ص 37.

قد يلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم **(24)** أن هناك طرقا خاصة بالمناطق شبه الحضرية، وأخرى ريفية أي الممتدة للمناطق الجبلية، والمقدرة إجماليا بـ **(90,363 كلم)**، علما أن بها ما تم تجديده في السنوات الأخيرة، وأخرى لم يتم تجديدها بعد، وخاصة تلك الواقعة ما بين القرى في مناطق وعرة وجبلية، وسبب تركها في السنوات الماضية قد يرجع أكثره إلى الظروف الأمنية.

ويمكننا الإستنتاج مما جاء في الجدول أن هناك أربعة **(4)** أصناف من الطرق على مستوى البلدية، تتمثل فيما يلي:

1-الطرق التي تربط البلدية بالمدن والبلديات المجاورة، وعددها أربعة **(4)**، هي الطريق الوطني رقم **(29)**، والطريق الولائي **(135)**، ورقم **(111)**، ورقم **(49)**.

2-الطرق التي تربط المركز الرئيسي للبلدية بالمراكز الثانوية وعددها خمسة **(5)** وهي: طريق **(ملاحة)**، طريق **(عمروصة)**، طريق **(الحساينية)**، طريق **(معصومة)**، وطريق **(حي الشريعة)**.

3-الطرق الريفية التي تربط المراكز الثانوية والمداشر والدواوير (القرى الجبلية)، وهي ستة **(6)** متمثلة في: طريق **تافرانت، سيدي سرحان، الصفصاف (الزهيرية)، سيدي المهدي** و**أولاد بلكاس**.

4-الطرق التي تربط ما بين المداشر والدواوير الجبلية، وعددها تسعة **(9)** كما تظهر في الجدول سابقا.

إن توفير شبكة من الطرقات كهذه ببلدية بوعينان، ساهم في تلبية حاجات مختلف قطاعات الإنتاج والتجارة محليا، كما لعبت الدور في فك العزلة الريفية وتنشيط الزراعة وازدياد في الإقبال على السكن في المنطقة، مما عمل بشكل وآخر على تطوير البلدية إقتصاديا واجتماعيا.

الشكل رقم (20): خريطة تبين شبكة الطرق

ب- وسائل النقل:

لقد تطورت وسائل النقل ببلدية بوعينان، على المنوال الذي سارت عليه في جميع الوطن الجزائري. فبعدما كانت في القديم وسائل النقل هي **(الحمير)** و**(البغال)** و**(الجمال -في الصحراء-)**، ثم تطورت إلى العربة المجرورة بواسطة الدواب، وبعدها السيارات أولية الصنع ذات العجلات الحديدية أو الخشبية والمطاطية الصغيرة الحجم، أصبحت اليوم السيارات والشاحنات والحافلات المتطورة الصنع والمزايا المختلفة، هي سيدة النقل للأشخاص والبضائع والسلع المتنوعة.

انتقل عدد هذه الوسائل من **(168)** ألف سيارة سنة **(1965م)** إلى **(350)** ألف في سنة **(1975م)**، ليقارب المليون ونصف في سنة **(1982م)**، منها حوالي **(20%)**

نسبة الشاحنات الثقيلة[1]، وأما الآن قد يتجاوز عددها الثلاثة ملايين سيارة بسبب الوفرة في صناعة وحجم استيراد هذه الوسائل من جهة، والتسهيلات المالية من قبل البنوك الممولة للمواطنين في هذا الخصوص من جهة ثانية.

وكذلك في بلدية بوعينان، تنشط حوالي **(300)** وسيلة مختلفة الأصناف والأحجام، من سيارات الأجرة، وحافلات النقل الجماعي، وكذا شاحنات النقل باختلافها، وهذا كله يعود للقطاع الخاص، ناهيك عن تلك الوسائل الخاصة والفردية التي أصبحت من الضروريات، حتى أضحت بمعدل وسيلة واحدة **(سيارة)** لكل بيت تقريبا، وكما نستثني من هذا تلك الوسائل القادمة من البلديات المجاورة والتي تعبر بلدية بوعينان يوميا وبأعداد كثيرة.

الجدول رقم (25): يوضح وسائل النقل ببلدية بوعينان لسنة (2005م)

الرقم	طبيعة النقل	الوسائل	عدد الوسائل	عمر الوسيلة بالسنة	الخطوط
1	نقل المسافرين	سيارة أجرة	20	5 إلى 12	كل الإتجاهات
2	نقل المسافرين	حافلات صغيرة	25	5 إلى 8	ولائية
3	نقل البضائع والتربة ومواد البناء	شاحنات صغيرة	155	6 إلى 15	كل الإتجاهات
4	نقل البضائع والتربة ومواد البناء	شاحنات الوزن الثقيل	100	8 إلى 20	كل الإتجاهات

المصدر: بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 7 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 37.

[1]– وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات، مرجع سابق، ص 132.

يتبين من الجدول أعلاه أنه حدث نوع من تطور هذه الوسائل وبشكل ملحوظ ومتوازي مع تطور شبكة الطرقات ببلدية بوعينان، وقد يظهر ذلك على مستوى وسائل النقل الثقيلة الوزن والخفيفة منها، بالإضافة للتحسن في أعمار وسائل النقل حيث تم تجديدها، ويمكن استنتاج الفرق عند مقارنة ما سبق في الجدول بما هو مطروح من أرقام في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): يوضح وسائل النقل ببلدية بوعينان لسنة (2000م)

الرقم	طبيعة النقل	الوسائل	عدد الوسائل	عمر الوسيلة بالسنة	الخطوط
1	نقل المسافرين	سيارة أجرة	20	12 إلى 28	كل الإتجاهات
2	نقل المسافرين	حافلات صغيرة	21	12 إلى 26	ولائية
3	نقل البضائع والتربة ومواد البناء	شاحنات صغيرة	7	11 إلى 25	كل الإتجاهات
4	نقل البضائع والتربة ومواد البناء	شاحنات الوزن الثقيل	3	8 إلى 12	كل الإتجاهات

المصدر: بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 1 لسنة 1999، مرجع سابق، ص37.

يتضح أنه فعلا حدث نوع من التغير والتطور في وسائل النقل ببلدية بوعينان، سواء من ناحية الكم أو النوع، وهذا نحو الأحسن طبعا، لكن رغم العصرنة في هذا الجانب مما أتاح أن تصبح هذه الوسائل في متناول الجميع، كلّ حسب مقدرته، تبقى وبحكم خصوصية المنطقة، تلك الوسائل التقليدية كالدواب (حمير وبغال)، والجرارات الفلاحية، تلعب دورا لا يستهان به في النقل للبضائع والمحاصيل الزراعية داخل مجتمع البحث، وخاصة في تلك المناطق الوعرة والحقول، لتبقى كوسائل مساعدة لكنها ليست أساسية مثل الوسائل الحديثة.

ففي مجمل ما تقدم، يمكن القول أن لوسائل النقل وشبكة الطرق أهمية معتبرة في حياة المجتمع، باعتبارهما ذات تأثير ملحوظ على النشاط الإقتصادي ومن ثم تنمية المجتمع وتطوره.

ـ ملخص الفصل:

ومما سبق يمكن القول بأن التحولات التي طرأت على قطاعات الإقتصاد في مجتمع بوعينان، بعد الإستقلال وخصوصا من الثمانينات إلى الفترة الحالية (الإهتمام بالتنمية الريفية- الزراعة، الصناعة، الخدمات...الخ)، انعكست إيجابا على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمجتمع.

وقد نلاحظ من خلال التتبع للأرقام والحقائق التي وردت في جداول الفصل والمتعلقة بكل من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، ثم وسائل النقل وشبكة

الطرقات، أنه حصل نوع من النمو الإقتصادي يختلف على ما كان عليه في السبعينات وقبل الإستقلال، وقد يرجع ذلك إلى سرعة التحولات والسياسة التي عملت على تطبيقها الدولة الجزائرية بعد الإستقلال، حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة من أجل التنمية الشاملة، مما أتاح الفرصة لأن تستفيد المناطق الريفية من هذه الإستثمارات في القطاع الزراعي، والصناعي والتجاري، فكانت عاملا مهما في تحول وتبدل ظروف حياة المجتمعات الريفية عامة ومجتمع البحث بشكل خاص.

فظهور الآلات المتطورة والأجهزة الإلكترونية الحديثة بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته الجزائر المستقلة، مع الإنتشار الواضح للأفكار العصرية الجديدة بداخل التجمعات الحضرية (المدن)، بالإضافة إلى عاملي الإتصال والإحتكاك بين المناطق الريفية والحضرية، ونظرا لقابلية التبني النسبي من قبل معظم سكان المناطق الريفية للعناصر الجديدة في مجتمعهم، مما قد يؤكد ذلك الإنتقال التدريجي لهذا التحول الذي عرفته منطقة البحث، بل معظم المناطق الريفية (خاصة تلك القريبة من المدن).

إدخال المكننة والأساليب العلمية في الزراعة الريفية، أدى إلى تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي انتقاله من الإطار التقليدي إلى العصرنة، فساعد على تحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسر في هذه المناطق. أما انتشار الوحدات الصناعية عمل على انتقال فئات اجتماعية مختلفة من الزراعة للعمل في المصانع ووحدات الإنتاج المتواجدة بالمنطقة، مما أدى إلى ظهور وتبني أنماط حديثة في الحياة اليومية، ومدخولا إضافيا لبعض الأسر، ولحدّ استثماره أحيانا في مجال التجارة الذي عرف بدوره تطورا ملحوظا في المنطقة.

ومهما يكن الأمر حول نسبة التحول في المنطقة المبحوثة، أو اختلاف درجة ذلك بين فئات المجتمع المبحوث، فيمكن القول بأن التحديث يتمثل في سيادة العلم والعقل، وانتشار واسع لمنتجات العلم الحديث (التكنولوجيا) واستعمالها، وهذا ما يراه كل من " ألموند-Almond " و" كولمان-Coleman " في قولهما أن أنساق التحديث تتحد في ارتفاع معدل التحضر ودخل الفرد والتعليم ومعدل الحراك، وارتفاع معدل التجارة والتصنيع مع وجود شبكة المواصلات والإتصال الجماهيري.[1]

وفي ضوء ما سبق، نستخلص أن تنمية الجانب الإقتصادي له تأثير فعال في دفع عجلة التغير الإجتماعي باعتبارها أسلوبا وعملية لتحقيق وتوجيه ذلك. وتبقى حقيقة سائدة وهي أن تطور وتحول الجانب الإقتصادي في مجتمع البحث، أصبح ظاهرة ملحوظة بشكل متزايد منذ الإستقلال، وذلك ما بيّنته معطيات هذا الفصل.

[1]– جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، شركة كاظمة، الكويت، 1979، ص 58.

الفصل التاسع
التغيرات والجوانب الاجتماعية والثقافية في بلدية بوعينان

- تمهيد
- المبحث الأول: التحول في نظامي الأسرة والعلاقات القرابية
  1- الأسرة من حيث الحجم والوظيفة
  2- الزواج
  3- العلاقات القرابية والجيرة
- المبحث الثاني: التحول في القيم، العادات والمراتب الاجتماعية
  1- القيم الاجتماعية
  2- العادات الاجتماعية
  3- المراتب الاجتماعية الحديثة (بشكلها الطبقي)
- المبحث الثالث: التحول في المجالات الثقافية
  1- التعليم الحديث ودوره في التحولات الثقافية
  2- دور وسائل الاتصال في التحولات الثقافية
  3- دور النشاطات الترويحية في التحولات الثقافية
- ملخص الفصل

- تمهيد:

قد يصبح من المسلّمات، ذلك الدور الفعال لعوامل التحضر والتنمية الاقتصادية والثقافية لأيّ مجتمع، وباعتبار أنّ المجتمع الجزائري عرف سيرورة تطورية متسارعة بعد الاستقلال وبشكل كبير ومباشر أحيانا، حيث شملت العديد من نظمه وأنساقه الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي لم تتوقف عند حدود المدينة، بل تجاوزت ذلك إلى المناطق الريفية.

ومن ملامح التغير، تلك التي ظهرت في مجتمع البحث، والتي نتجت عن الحركة التنموية المتبعة من قبل الدولة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، مما أحدث تغيرا بنائيا شمل جلّ أنماط العلاقات السائدة في المجتمع، وكذا مواقف وقيم وتقاليد الأسر، فمنها ما يتصل بالحجم والوظيفة أو الزواج وعلاقات الجيرة، أو تلك التي ارتبطت بوضعية المراتب الاجتماعية لأفراد المجتمع، ناهيك عن تلك التطورات المعتبرة التي حدثت في مجال التعليم ووسائل الاتصال والنشاطات الترويحية، حيث لعبت دورا مميزا وأثرت بشكل وآخر في توجيه قدرات العديد من أفراد مجتمع البحث، نحو تنمية إبداعاتهم وتطوير شخصياتهم بما يتوافق مع خصوصيات المجتمع ورغباتهم في العصرنة والتحديث. وهذا ما يصبو إلى طرحه الباحث في هذا الفصل، الذي يشمل في مبحثه الأول على التحول في نظامي الأسرة والعلاقات القرابية، أما المبحث الثاني، فيتناول التحول في القيم والعادات والمراتب الاجتماعية، وأخيرا المبحث الثالث، والمتضمن التحول في المجالات الثقافية. وقد اعتمد الباحث في تناول هذه الجوانب على جملة من المؤشرات الإحصائية والحقائق المرتبطة بمجتمع البحث.

- المبحث الأول: التحول في نظامي الأسرة والعلاقات القرابية

1- الأسرة من حيث الحجم والوظيفة:

أ- حجم الأسرة:

إذا كان التوافق النسبي مع الرأي القائل: أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها من الوجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم[1]. قد نجد من الطبيعي أن هدف التكامل لتحقيق حاجيات الأسرة من اقتصادية واجتماعية ولإعتبارات دينية وسياسية، كانت من العوامل المؤدية إلى ميل الأسر العربية والجزائرية منها، إلى إكثار نسلها، وكما في القليل النادر ما كانت هذه الأسر، تضع في الحسبان مشكلة السكن أو التفكير في التقليل من حجمها، ولكن كان يلاحظ أن الأسر الريفية هي أكثر حجما من الأسر الحضرية، وذلك لأسباب كثيرة، مثل حاجة العمل الزراعي لعدد كبير من الأيدي العاملة، والتفاخر بالأبناء وخاصة الذكور، فهم عبارة عن قوة للأسرة الريفية، لأن زيادة عدد رجالها سمة لقوتها الاجتماعية والاقتصادية ما بين الأسر الأخرى.[2]

ولذلك تبقى العائلات بين الأسر في القرية أحد مصادر اتصال المنزل بالحقل أو المزرعة، ولا يرحب الكبار بمظاهر الانفصال عن السكن الأصلي للعائلة بسبب الزواج، غير أن انقسام العائلة إلى وحدات صغيرة تضم الزوج والزوجة وأولادهم المباشرين -وتلك هي أحد مظاهر التغير في تكوين الأسرة- قد ينتج عنه تحول تدريجي ونسبي عن **" البيت الكبير "** إلى المسكن الصغير المتواجد على المساحة الأرضية الخاصة **(الوراثة)**، أو قسم منفصل من المسكن الأصلي الكبير، أو شقة يحوز عليها من خلال ما تمنحه الدولة من سكنات اجتماعية للمواطنين.

ونتيجة لعوامل التحضر والتصنيع التي عملت على إيجادها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اجتاحت المناطق الريفية الجزائرية وبنسب

---

[1]– وارين.س.تومسون ودافيد.ت.لويس، مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوي، ط5، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1968، ص 72.

[2]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 162.

مختلفة بعد الاستقلال، لعبت الدور الكبير والمباشر أحيانا في تطوير الأسرة الريفية، متجليا ذلك في مواقف وقيم وتقاليد الأسر، مما أثر في حجم هذه المؤسسة الاجتماعية. وكما أن بروز الحياة الصناعية والمهن الحرة والتجارة وانتشار التعليم، أثر على الفرد في الريف، وعلى نظرته اتجاه الأرض والعمل الفلاحي، وأصبح يطمح في الحصول على وظيفة جديدة في القطاعات الأخرى، أو على مداخيل إضافية.

وتشير الإحصائيات المتوفرة، أن متوسط حجم الأسرة ببلدية بوعينان يعدّ متوسطا إلى حدّ ما، حيث بيّنت نتائج المسح الديمغرافي البلدي **(سنة 2007م)** أن متوسط عدد أفراد الأسرة **(5,93)** أي **(6)** أفراد، أما مجموع السكان فقدر بـ **(30.697)** نسمة وبنسبة نمو تساوي **(01,62%)**[1]. وقد اختلف هذا عن حجمها لسنة **(1987م)** والذي قدّر بـ **(8,27)** أي **(8)** أفراد، أما بالنسبة لسنة **(1998م)** فقد انخفض إلى **(6,99)** أي **(7)** أفراد.[2]

ومما يلفت النظر في هذه الأرقام، ذلك التحول التدريجي للأسرة الريفية ببوعينان، والتي كانت تتسم بالنمط الممتد الذي يشمل أكثر من جيلين، نحو نمط الأسرة النووية، والذي لم يؤدي بالضرورة إلى تحول جذري في حجمها الكبير إلى الأسر ذات الحجم الصغير، ولعل في هذا دلالة على خصائص المرحلة الديمغرافية التي مرّ بها سكان البلدية، والتي قد اتسمت بارتفاع معدلات الخصوبة مقابل انخفاض معدلات الوفاة. وكما أن الميل إلى الاستقلالية المادية والانفراد في المسكن، وكذا تحسن المستوى التعليمي للأبناء، وبروز مواقف شخصية غير تابعة لكبار الأسر (الأب)، ساعد بشكل وآخر على ظهور الأسرة النووية التي بدأت تشكل الصفة المميزة لمجتمع البحث بدلا من الصفة التقليدية (الأسرة الممتدة)، وذلك بصورة

[1]- Document, Evaluation état d'avancement, exécution (R.G.P.H), secrétariat de la comite communale, Bouïnan, Avril 2007, p 1.

[2]– بلدية بوعينان، الدورة الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 41.

تدريجية، نظرا لوجود بعض مميزات الأسرة الكبيرة مصاحبا للشكل الجديد كالعدد والمجال الجغرافي.

عموما، إن الإحصاءات الواردة سابقا بيّنت أن الأسرة بمجتمع البحث تأثرت بعوامل التغير التي حدثت في المنطقة، مما أثر على بنيتها من حيث الحجم الذي أصبح يتجه نحو التقلص ليقترب أكثر من الأسرة الحداثية (النووية).

ب- وظائف الأسرة:

لقد كانت تقوم الأسرة الممتدة في مجتمع البحث، بكل الوظائف داخل الأسرة وخارجها، من تربية وتنشئة أخلاقية ومسؤولية تهيئة موارد العيش، إضافة إلى الوظائف الترفيهية والدينية الاجتماعية، وكذا الوظائف الجنسية وتنظيمها بين أبناء المجتمع من خلال نظام الزواج والقرابة.

أما الآن، فالوضع مختلف تماما، فوظائف الأسرة تطورت من الاتساع إلى الضيق، ومن الطابع الكلي إلى الجزئي، فدخول المرأة إلى نظام العمل بوصفها عنصرا منتجا، قد أدى إلى التقليص في واجباتها المنزلية والتربوية، رغم أنه يساهم في دعم الحياة المادية للأسرة، لذا نجد ما يقارب **(378)** أنثى عاملة في المناصب الإدارية والمنفعة العامة التابعة لبلدية بوعينان، ومن مجموع **(716)** مستخدم[1]، وهذا دليل على مساهمتها مع الرجل في مختلف العمليات الاقتصادية، رغم أن فرصة العمل بهذه البلدية متوفرة أكثر في القطاع الفلاحي نظرا لخصوصية المنطقة، مما يعني مجالا مفتوحا أكثر لتشغيل العنصر الرجالي.

فانتشار عمليات التصنيع والتحضر والتحديث بمنطقة البحث، سمح للدولة من خلال مؤسساتها المتفرعة السيطرة على الوضع الأسري بإحداث هيئات ومؤسسات متنوعة من مدارس **(16 وحدة لجميع الأطوار التربوية)** وقاعات العلاج **(07)** ومراكز الشرطة والدرك **(03 مراكز)** ...الخ، للإشراف على الوظائف وتسييرها

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 18.

حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها، وأصبحت الأسرة بهذه الصورة فاقدة نوعا ما للثالوث الوظيفي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الذي كانت تهيمن عليه وتسيّره كيفما تريد في الماضي.

على الرغم من التغيرات العديدة التي حدثت في العائلة الريفية والبوعينانية خاصة، إلا أنها مازالت تقوم بالوظائف الحيوية في المجتمع، فهي لا تزال مسؤولة عن الوظيفة الطبيعية **(الإشباع الجنسي وإنجاب الأطفال)**، إضافة إلى مسؤوليتها عن تنشئة الأطفال الجسمية والعقلية وإشباع حاجاتهم العاطفية، وأما الوظيفة التربوية فتعتبر من الوظائف الأساسية التي لا زالت تمارسها الأسرة الحديثة (النووية) ولها الأهمية التي نجدها في العائلة التقليدية.

أما بالنسبة للوظيفة الاقتصادية، فإن الأسرة الحديثة ببوعينان لم تعد وحدة منتجة مستهلكة ومكتفية ذاتيا، بل أصبحت وحدة مستهلكة حيث يعمل الوالدان وينتجان، بينما يستهلك الأطفال، لأن قوانين منع تشغيل الأطفال وكذا طول مدة دراستهم تحول دون مشاركتهم في الإنتاج وسط عائلة تنشئتهم، وعندما يصبحون في سن منتجة، فإنهم يكونون قد أنشأوا عوائلهم الإنجابية وابتعدوا عن والديهم. وكذلك لم تعد الأسرة وحدة مكتفية ذاتيا، إذ أن تعقد الحياة ومطالبها جعل من المستحيل إمكان قيام الأسرة بإشباع حاجاتها الاقتصادية بصورة منفردة، فظهور وحدات إنتاجية متخصصة **(مصانع وورشات)** ومحلات تجارية وخدماتية **(مطاعم، مقاهي، دكاكين)** ساهم في إشباع حاجات الأسر الاقتصادية، بتقديم المواد الغذائية والأدوات المنزلية والملابس والخدمات، وهذا ما لمسناه من معطيات (المبحث الثالث بالفصل الثامن) الخاصة بمجتمع البحث، ومع هذا نجد استمرارية لمفهومي تقسيم العمل والتعاون الاقتصادي بين الزوجين واضحة في الأسرة الحديثة ببلدية بوعينان رغم تلك العوامل.

وأما الوظيفة الترفيهية، فقد جاءت منظمات اجتماعية أخرى لتساهم في تقديم هذه الخدمات، كنوادي الفيديو والإعلام الآلي، ودار الشباب والنوادي الرياضية.

وعلى العموم يمكن القول أن الأسرة الحديثة ببلدية بوعينان ضعفت فيها بعض الوظائف، كوظيفتها الاقتصادية من الناحية الإنتاجية **(وحدة منتجة)**، ووظيفة التعليم والوظيفة الترفيهية، إلا أن وظائفها الأخرى ما زالت أساسية كالتنشئة والضمان العاطفي والوظيفة الطبيعة، على الرغم من وجود مؤسسات أخرى في المنطقة قد تشاركها في القيام بهذه الوظائف.

2- الزواج:

تؤكد بعض الدراسات على أن قرار الزواج في أغلب المجتمعات قرار يخص الأسرة، ويؤثر فيها، وهو لهذا يخضع لعاداتها وتقاليدها التي تحمّل الوالدين هذه المسؤولية حتى في مسألة زواج الإبن، والتي كانت حتى عهد قريب يتحمل مسؤوليتها والداه.[1]

إلا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حدثت في الكثير من المجتمعات ومنها المجتمع الريفي الجزائري، أدت إلى تغير النظرة إلى الزواج في الأسرة الحديثة، حيث دخول الفتاة مجال العمل والدراسة والنشاطات المختلفة، قد أعطاها فرصة الإحتكاك بالرجل، مما أتاح لهما معا مجالات المشاركة في الإختيار.

ولقد أصبح الزواج في المجتمع المبحوث، ينظر له أكثر فأكثر على أنه شيء شخصي يتم بين شخصين وليس بين عائلتين، باعتباره علاقة مبنية على الانسجام والتفاهم والتوازن والتضحية المتبادلة والتعاون والإشباع الشخصي والعاطفي، حيث لم تعد الأسرة الريفية اليوم ذات سلطة نهائية ومطلقة في تزويج الفتاة.

إن طموح الشباب الثقافية والوظيفية وطول فترة التعليم وتعقد الحياة وكثرة مطالبها، ساعد على وجود رغبة فردية أكثر منها جماعية وأصبحت مظاهر الحرية في الاختيار هي البارزة في وسط مجتمع البحث، سواء تعلق الأمر بالفتاة أو الشاب

[1]– إيمان جعفر عبود، عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص 56.

على حد السّواء. وذلك ما قد يعكسه عدد الفتيات المتمدرسات في الأطوار الثلاثة **(ابتدائي-متوسط-ثانوي)** والمقدّر بـ **(3641)** تلميذة من ضمن **(14.922)** أنثى مسجلة في تعداد السكان لسنة **(2007م)**، مقابل **(3690)** تلميذ متمدرس في نفس الأطوار ومن ضمن **(15.775)** ذكر مسجل في نفس التعداد السكاني لسنة **(2007م)**، وبذلك يصبح **(7331)** تلميذا وتلميذة عدد المتمدرسين من ضمن **(30.697)** ساكن ببلدية بوعينان لسنة **(2007م)** أي ما يساوي نسبة **(23,88%)**[1]، وهذا زيادة عن الذين تمدرسوا في السنوات الماضية وحتى سنة **(1962م)**.

لقد ارتفع سن الزواج في أسر مجتمع البحث الحديثة، عما كان عليه سابقا، حيث كانت تُزوّج الأنثى ابتداء من **(12)** سنة فما فوق، أما الذكر من **(15)** سنة فما فوق، ليصبح ابتداء من السن **(18)** فما فوق حسب التشريع الجزائري، وكذا عوامل التغير التي أثرت على تغير قيم الأسرة الريفية وانتشار مستوى أكثر من الوعي الثقافي ما بين الجنسين. وهنا نجد أن مصالح البلدية سجلت في سنة **(2005م)** وحدها **(268)** حالة زواج مقابل **(161)** حالة ولادة حيّة و**(11)** حالة طلاق، أما في سنة **(2003م)** فقد سجلت **(245)** حالة زواج مقابل **(0)** طلاق، لتلي سنة **(2000م)** بـ **(171)** حالة زواج مقابل **(10)** حالات طلاق[2]. وهذا قد يعتبر مؤشرا واضحا لتغير القيم الخاصة بالزواج وبحق الجنسين في اختيار شريك الحياة المناسب لكل منهما، واستعمال حق الموافقة أو الرفض حيال الشخص المتقدم للزواج خاصة من قبل الفتاة، وكما أن التجارب الشخصية التي مرّ بها أكثرية الأولياء في هذه الأسر الريفية، قد تكون أثبتت لهم أن فرض آرائهم على أبنائهم في أمر الزواج قد تترتب عليه نتائج سلبية كعدم الاستقرار والتوتر في الحياة الزوجية، بل حتى الطلاق أحيانا.

أما الزواج بالأقارب، فلم تعد له الأهمية التي كان عليها في الأسر التقليدية (الممتدة) سابقا، إذ أن مجال التعارف بين الشباب أصبح أوسع ضمن الجماعات

[1]- Document, Evaluation état d'avancement, op.cit, p 2.

[2]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 4.

والأسر الحالية، نظرا للمجالات المتعددة التي تمكّن وتتيح الفرص أمام الشباب للتعارف، مما أدى إلى خروج مبدأ الزواج عن محيط الأقارب إلى أسر أخرى. وكذلك الشأن بالنسبة لتعدد الزوجات، فقد أصبح مرفوضا عند غالبية الأسر، ولذا فإن حدوثه نادر جدا بين أسر مجتمع البحث، باستثناء حالات لها مبرراتها الاجتماعية والصحية، والتي تحول دون استمرار العشرة بين الزوجين (كالعقم أو العجز الصحي المستدام)، وهنا قد تكون المرأة هي المتهم الأول والضحية أيضا، وقد يرجع السبب في قلة هذا النوع من الزواج إلى عدم انتشاره في مجتمع البحث قديما، بالإضافة للعوامل الثقافية والاقتصادية حاليا.

وفيما يخص خطوات الزواج، لا تزال معظم الأسر البوعينانية تتمسك بالعديد من العادات والتقاليد الخاصة بذلك، كتبني الوالدين عملية التقدم للخطبة وتحديد الصداق حسب الظروف واستطاعة أهل العريس مع رضا أهل العروس، ومن ثم تتم قراءة الفاتحة، ويحدد تاريخ الزفاف الذي يسبقه عقد القران الرسمي في قسم الحالة المدنية بدار البلدية، والذي يليه في ليلة الدخلة العقد الشرعي الذي يتم بحضور أهل الأسرتين وبعض المعزومين وإمام المسجد، علما أن لهذا العقد قيمة وأهمية اجتماعية كبيرة نظرا لارتباطه بالجانب الديني والشريعة الإسلامية، رغم فقدانه للصفة الرسمية التي ميّزته أثناء الحقبة الاستعمارية الفرنسية، لأسباب موضوعية ارتبطت بثقافة وشخصية الفرد الجزائري، الرافضة للتعامل مع الإدارة الاستعمارية وخاصة في مجالات الخصوصية العائلية، بالإضافة إلى خشية معظمهم أن يكون ذلك على الطريقة النصرانية.[1]

لا تزال عذرية الفتاة مقياس عفتها وشرفها، لأنها تعكس تربيتها ومكانة أهلها، وكما كانت الاحتفالات بالأفراح تدوم أياما وأسابيع، فقد أصبحت تقتصر على ليلة أو ليلتين، وتشمل الأقارب والأصدقاء وأفراد الأسرة وذلك في نطاق ضيق. أضف إلى ذلك أن الأعراس كانت تقام في المنازل **(الدار-البيت التقليدي)** في فصل الصيف

[1]– بلدية بوعينان، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 32.

بسبب الجوّ المعتدل، أما حاليا فالأعراس تقام في القاعات المغلقة **(الصالة)**، وأصبح لا مانع بإقامتها في فصل الشتاء البارد، أي أضحت تقام على مدار العام وخلال أيام الأسبوع، ولم تتوقف على أيام نهاية الأسبوع (الخميس أو الجمعة).[1]

إن انتشار الثقافة والتربية وانعكاس ذلك على القيم والأدوار والعلاقات بما يتناسب مع ضرورة التغير، أدى إلى تطور جوانب عديدة من نظم الأسرة ومظاهر الحياة فيها، فقد تغيرت التقاليد وبعض العادات وقواعد ومظاهر السلوك، رغم بقاء بعض الظواهر أو المسلمات عند المواطنين شائعة إلى غاية اليوم.[2]

3- العلاقات القرابية والجيرة:

أ- العلاقات القرابية:

تعتمد الأسرة الجزائرية التقليدية عموما على شبكة من العلاقات الاجتماعية المتينة والمترابطة، والقائمة على الطاعة والتعاون والتضامن وكثرة اللقاءات والزيارات المستمرة، وهي غالبا ما ترتكز على كبار السن، وتتخذ هذه العلاقات طابعا روحيا مرتبطا بالجانب الديني والجانب الثقافي العريق، حيث كان لربّ الأسرة الكلمة المسموعة الواجبة التطبيق من قبل جميع أعضاء الأسرة، ولا يمكن احتقاره أو التقليل من شأنه حتى وإن بلغ من الكبر عتيا. وكما للتعامل والاتصال بين أفراد الأسرة حدود تحددها الأعراف، وخاصة بين الجنسين، لأنها ترتكز على الحشمة والحياء مع رفض الاختلاط وفرض العزل أحيانا، خوفا من الانحراف وإلحاق العار بالعائلة، ومن ذلك أيضا توزيع مهام العمل اليومي على أفراد الأسرة، ذكورا أم إناثا، دون استشارتهم أو انتظار موافقتهم، وكان للأب أو من ينوب عنه، الحق في تزويج أولاده وبناته وأحفاده وأرامل أبنائه.[3]

---

[1]– على لسان كبار السن من مجتمع البحث.

[2]– بلدية بوعينان، المرجع نفسه، ص 33.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 26.

في الماضي، كانت الأسرة الممتدة تعيش في منزل واحد والأقارب كانوا يعيشون معها في المنزل نفسه، أو في منازل متجاورة، وكانت الجماعات القرابية تفضل السكن في منطقة جغرافية واحدة، وهذا مما جعل أفرادها يعتقدون بإيديولوجية واحدة كان لها أكبر الأثر في تحقيق الوحدة بينهم، وفي تقوية علاقاتهم الاجتماعية القرابية.[1]

إن معالم وظواهر التصنيع والتحضر وما صاحبها من أفكار وقيم عقلانية معاصرة، قد أدى إلى نوع من سطحية العلاقات الاجتماعية، وكذا ضعف في بعض جوانب الروابط القرابية وتقلص الولاءات الاجتماعية للأسرة من جرّاء ما فقدته من بعض وظائفها التقليدية والتي وردت سابقا في هذا الفصل.

فظهور الضعف في النسق القرابي بمجتمع البحث، وظهور الأسرة النووية التي أصبحت تهتم بأمورها وشؤونها المعقدة أكثر ما تهتم بسلالاتها القرابية، أدى إلى توسع الفجوة بينها وبين الأقارب الذين كانوا ضمن الأسرة الممتدة، مما عمل على انحصار العلاقات الاجتماعية في مناسبات معينة محددة في الزيارات الموسمية كالأعياد أو الزواج أو العزاء.

قد يظهر من خلال اختلاف نمو السكان لمجتمع البحث، عبر فترات زمنية مختلفة، أنه حدث نوع من التضخم السكاني وكذا أزمة في السكن، مما يدل على كبر حجم المجتمع والتوسع في ظهور الأسر الجديدة التي تحمل صفة الأسرة النووية، وحيث بيّنت في هذا الشأن، الإحصاءات لسنة **(1977م)** أن هناك **(4398)** بناية ومسكن، لتقابله **(2236)** أسرة والمكوّنة لتعداد سكاني إجمالي يقدّر بـ **(14.004)** نسمة[2]، ووصل سنة **(2007م)** إلى **(5740)** بناية ومسكن، مقابل **(5172)** أسرة من ضمن التعداد السكاني الإجمالي المقدّر بـ **(30.697)** نسمة، هذا وتمّ إحصاء أكثر من

[1]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 186.

[2]– بلدية بوعينان، الدورية الإحصائية الإجمالية لسنة 1999، مرجع سابق، ص 53.

(3000) طلب سكن مودع على مستوى البلدية، مع إنجاز **(1000)** وحدة سكنية اجتماعية تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري.[1]

ومما تجدر ملاحظته من الأرقام السابقة، أن تحوّل بناء الأسرة البوعينانية من النظام الممتد وبشكل تدريجي إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع نوعا ما، إلا بعد أن تغير الوسط الريفي وأخذ يتشكل في صورة الحداثة ويأخذ صيغة الوسط الحضري، نتيجة العوامل المادية واللامادية التي شهدها مجتمع البحث وأثرت في بنائه، لنجده ينتقل من نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على العلاقات القرابية، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي-فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان[2]. وكما أن الأسرة بمجتمع البحث كانت تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها، لكن هذه الإمكانية أصبحت في الوقت الحالي وفي الوسط الجديد صعبة، نظرا لزيادة الكثافة السكانية مقابل مساحة البلدية، أي **(386)** نسمة في **(كلم2)** من ضمن المساحة الإجمالية المقدرة بـ **(7309)** هكتار الخاصة بالمراكز الحضرية والمبعثرة[3]. والأرقام السابقة والدالة على عملية انفصال الأبناء عن الأسر الكبيرة وبناء أسرهم الجديدة من خلال محاولة السكن في الشقق أو مسكن مستقل جديد، لكن هذا لا يعني ذلك الانقطاع الكلي عن الآباء وإنما بشكل تدريجي، مع بقائها أيضا محتفظة في كثير من الأحيان بأواصر العلاقة القرابية، على الأقل بالأقارب الأقربين.

ب- علاقات الجيرة:

تكتسب علاقات الجوار طابعا مميزا في المجتمعات الريفية بعامة والريف الجزائري بخاصة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمران الذي اتخذ منذ القدم طرازا

[1]- Document, Evaluation état d'avancement, op.cit, pp 1-2.

[2]– محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص ص 88–89.

[3]– بلدية بوعينان، الدورية الإحصائية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 3.

عائليا مشتركا، تتصل فيه حدود المكان بعلاقات السكان، وهي علاقات تتسم بالانفتاح الشديد ويستطيع الجار أن يعرف الكثير عن جاره حتى ما يكون من قبيل الأسرار والخفايا.

لقد كان مجتمع البحث يتميز بهذه الخاصية منذ القدم، وحتى قبل فترة الاستقلال، حيث المحافظة على العلاقة الطيبة وزيارة الجيران ومعاونتهم في مختلف المجالات والمناسبات، كان واجبا شبه مقدس، فإذا تغيب ربّ أسرة عن داره، قام جاره برعاية أسرته، وكان يعتبر من اكبر العيوب أن يعتدي جار على حرمة جاره، أو يخطئ في حقه، ذلك بأن الجار القريب أقرب من الأخ البعيد. وكثيرا ما تظهر زمر التجمع بين الجيران، ويؤلف الصغار جماعات الرفاق من بين بناء الجيران، وتشكل عملية التبادل في الأدوات والخدمات بعدا مهمّا في تكريس علاقات الجيرة، فقد كان أفراد مجتمع البحث مدركين لأهمية التناوب في استعمال الأشياء بينه وبين الملاصقين له في السكن، ويبدو ذلك واضحا بين الإناث بخاصة، نظرا لإتصاف البنت أو الزوجة بطابع الاستقرار في المنزل معظم ساعات اليوم، ولذا هي تعتقد بأن لها الحق ضمنيا في الانتفاع بحيازة جارتها للأدوات التي لا تتوفر لها، ولذلك تحرص النسوة على اتصال علاقات الجوار وعدم تعرضها للتوترات بعامة.[1]

وتتصل علاقات الجوار بين أهل المنطقة بتوزيع الأدوار والمكانات طبقا لاعتبارات السن والجنس والحالة الزواجية، وهذه المتغيرات محور علاقات الجوار على مستوى الذكور والإناث، ولكل من نوعي العلاقة بنود مستقلة ولا تسمح بالتناوب إلا في حدود معينة. وفي هذا قد نجد أن في تعدد الولائم وباختلاف مناسباتها **(ولادة جديدة، الختان، ختم القرآن الكريم، الزواج، الرجوع من البقاع المقدسة، التويزة ...الخ)** تتطلب دعوة أهل وأقارب الدشرة (القرية) والمداشر المجاورة الأخرى حتى لا تكون هناك قطيعة، وتزداد أواصر القرابة والجوار متانة، ومن

[1]– محمود عبد الحميد حمدي، التغير في بناء المجتمع الريفي (مداخل نظرية وبحوث ميدانية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 286.

متطلبات هذه الولائم المشاركة حسب مقدرة كل فرد أو أسرة، نظرا لما يقام بها من إطعام وذبح المواشي ومدائح دينية وأذكار، ورقص وإطلاق البارود، وقد تعتبر هذه المناسبات فرصة كذلك للتسامح والتعارف وتجديد الثقة والولاء وحل المشاكل بالحسنى وإصلاح ذات البين وغيرها من الشؤون الدنيوية والدينية الخاصة بأهالي المنطقة الذين ينحدرون من عرشين، هما عرش بني خليل المنقسم إلى **(4)** فرق متكونة من **(24)** دشرة، وكذا عرش بني مصرة المنقسم إلى **(5)** فرق محتوية على **(17)** دشرة[1]. وقد أشار ابن خلدون لهذا النوع من الإلتحام بمصطلح **(العصبية)** والتي تبدأ بروابط الدم ثم تتطور لتصبح على شكل حلف أو ولاء لأفراد القبيلة الواحدة.[2]

لقد كانت القرية تمثل نسقا اجتماعيا، فإن علاقات الجوار تشكل أحد الأبعاد التي تدعم استقرار واستمرار العلاقات الاجتماعية وتحقق تساندها الوظيفي، وعليه قد أثر التجاور في المسكن في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجيران والأقارب أيضا، كما أثرت هذه العلاقات بالمقابل في طرز المسكن وطرق البناء والتشييد وتقسيم المرافق والوظائف.

حاليا، انتشار الثقافة والتربية الحديثة وتوسع نظام الأجور بين سكان بلدية بوعينان، والغزو التكنولوجي والتصنيع، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي ونمط الحياة الحضرية، أدى إلى تعدد اتجاهات التغير في أنماط المسكن الريفي والتحوّل عن النمط المعماري القديم إلى الأشكال الجديدة وهو تحّول انعكس على طبيعة ونوع وعمق علاقات الجوار، فالاتجاه أكثر نحو الاستقلال والخصوصية. فالانتشار المكاني

[1]– بلدية بوعينان، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مرجع سابق، ص 5.

[2]- Abdelghani Megherbi, La pensée sociologique d'Ibn Khaldoun, S.N.E.D, Alger, 1979, p 160.

والتوسع العمراني جاء مصحوبا باتساع المساحة الجغرافية لشبكة العلاقات بين الجيران مع افتقارها للعمق.[1]

ومن أهم ملامح التغير في العلاقات الاجتماعية الجوارية في مجتمع البحث، هو خروج المرأة للعمل والبعد عن المنزل لفترة طويلة أو مزاولة دراستها سواء الأكاديمية أو التكوينية (مراكز التكوين المهني)، حيث نجد حوالي **(3776)** فتاة تزاول دراستها في الأطوار الثلاثة، مضافا إليها التكوين المهني، وذلك من مجموع **(7670)** متمدرس، زيادة عن **(300)** فتاة في المراحل الجامعية، ناهيك عن المشتغلات في إطار تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية والمقدّرين بـ **(342)** فتاة من أصل **(625)** موظف، بالإضافة لـ **(30)** مستخدمة في البلدية[2]. وكذلك غياب ربّ الأسرة وابتعاده عن البيت لأطول مدة، قد جعل منهما زوجين متعبين عند عودتهما للمنزل، وهذا مما يحول دون كثرة اللقاءات ويجعل علاقاتهما مع الجيران محصورة زمانيا، كما يعمل ذلك في تغير مكانة المرأة ودورها داخل الأسرة والجوار، مع تقلص بعض وظائف الزوج كالمراقبة داخل الأسرة والإحتكاك خارجها، وهذا يكون جزء منه ناتج عن رغبة الأسر الجديدة التكوين (النووية) في الاستقلال السكني عن الأهل، والإقامة في مساكن جديدة بعيدة من حي سكن أهل الزوجين.

لقد أثرت عوامل التغير في مجتمع البحث تأثيرا ملحوظا على الأسر، مما أدى إلى تقلص حدود العلاقات الاجتماعية بين مكوّنيها ومحيطهم الاجتماعي، مما قد يكون سببه دوافع مادية والإنشغالات الفردية الخاصة. ومن هنا يمكن القول أن الأسر في مجتمع البحث مرشحة اجتماعيا وثقافيا للتعامل مع نمط الإفرازات الجديدة بسبب التغيرات، لكن هذا لم يؤدي بعد إلى إزالة نهائية لعاطفة الانتماء المحلي، والتي مفادها أن كل سكان المنطقة جيران على مستوى الموقع الجغرافي ذي الحدود

---

[1]– عبد الرؤوف علي حسن، البيئة الاجتماعية وأثرها على التشكيل العمراني للمدينة، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، نوفمبر 1990، ص 65.

[2]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص ص 8–9.

المعروفة والتنظيم الإيكولوجي، لذلك تبقى علاقات المساندة في كثير من الأحوال بين أبناء مجتمع البحث أكبر حجما وأشد عمقا من مجتمع المدينة.

- المبحث الثاني: التحول في القيم، العادات والمراتب الاجتماعية

1- القيم الاجتماعية:

إن الحديث عن القيم في المجتمع الجزائري والريف خاصة هو في غاية الأهمية، ذلك أنها تتناول جميع ميادين الحياة، فهي المعيار الأساسي الذي يستطيع بواسطته أن يعرف المجتمع فيما إذا كانت أفعاله صحيحة أو خطأ، فيما إذا كانت خيرا أو شرا. فهي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، ويقول **"كلاكهون-Kluckhohn"** أن " القيمة تتضمن قانونا أو مقياسا له شيء من الثبات على مرّ الزمن، أي تتضمن دستورا ينظم نسق الأفعال والسلوك ".[1]

لقد عرف مجتمع البحث الكثير من القيم التي لا نستطيع حصرها في هذا البحث، ولكن يمكن أن نورد بعضها، والتي ارتبطت بمجالات الحياة، ومنها **(الصدق، الإخلاص، الأمانة، برّ الوالدين، احترام الكبير، الوفاء، الشهامة، الجهاد، النظافة، الحرية، الاستقلال، الصداقة، الكرم، الضيافة، المعونة، النجدة ...الخ)**.

إن التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في بلدية بوعينان، ساعدت على تبدل القيم الاجتماعية، فدخول الطب الحديث وانتشاره عبر مراكز الصحة العامة، وكذا مراكز حماية الطفولة والأمومة، إضافة للعيادات الخاصة (أنظر الفصل السابع)، وانتشار الوعي التربوي الحديث عن طريق وسائل الاتصال، ترك

[1]– محمود الفالح، المؤثرات الحضارية والثقافية على التطوير الإداري في المؤسسات العربية وتطبيقاتها في الأردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد (11)، العدد 3، عمان، الأردن، 1987، ص 148.

آثارا في الأسرة والمجتمع. ومن نتائج ذلك تبدل نظرة الأم لعملية لفّ الرضيع (القماطة) بسبب ظهور الأساليب الحديثة في ذلك، وأصبح الاعتقاد بأنها عملية ضارة ومقيّدة لحرية الرضيع، خلافا للنظرة التقليدية والمعتبرة أن العملية تساعد في استقامة أطرافه، وبهذا تحوّلت قيمة لفّ الرضيع وأصبحت العملية من العناصر المهمّشة في إطار التنشئة الاجتماعية.

وكما لنتائج الإحتكاك الحضاري والشخصي والاتصال الثقافي، سواء في المعمل أو الشارع، كان له دوره في تبدل قيمة اللحاف **(الحايك-Le voile)** رويدا رويدا، وظهور السفور عند المرأة ثم ما يسمى الحجاب أيضا، وساعد على ذلك تغير رؤية الرجل لتلك القطعة من القماش الأبيض، باعتبار أن العفة والأخلاق والشرف، متعلقة بالمرأة نفسها -بمعنى العذرية قبل الزواج والإخلاص بعده- ولم يعد يرتبط الأمر كثيرا بالمظهر الخارجي من حيث الملابس التي تغطي الرأس حتى القدم، لذا تغيرت العادة وتغيرت قيمة اللحاف أيضا. وهذا ما أشار إليه الباحث **"وادي بوزار-Wadi Bouzar"** في دراسته عندما قال: " أن أحد المبحوثين منع إحدى الفتيات أن تمرّ في قريتهم سنة **(1964م)** لمجرد أنها دون لحاف (حجاب). أما اليوم، فإن أفراد أسرتي يمشون دون حجاب، وقد رضيت بذلك "[1].

وبظهور القطاعات الاقتصادية الحديثة، وخاصة في مجال الفلاحة، مع انتشار مبدأ الأجر والرغبة في مضاعفة المداخيل والميل إلى الفردانية، كانت من وراء إضعاف روح العمل الجماعي المميز للمجتمع الريفي **(التويزة-Twiza)**، وخاصة بعد ظهور الأسر صغيرة الحجم (الزوجية-النووية) في مجتمع البحث على حساب الأسر الممتدة، لذا تلاشت إلى حد ما الأواصر الجماعية وروح التضحية من أجل الجماعة، والالتزام بالواجبات الجماعية، وجاءت مكانها المصلحة الفردية، وحبّ الذات، مما غيّر في قيمة ذلك العمل الجماعي وظهور قيم أخرى، فمن أبرزها قيمة العمل الفردي المعتمد على معيار الشهادة والخبرة الفردية.

[1]- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause, tome 2, op.cit, p 230.

وأما ما تعلق بالعرافين **(الشوافين-المشعوذين)**، فقد قلت ميول الناس نحوهم، مقارنة لما كانت عليه سابقا، حيث كان يلجأ إليهم في حالة المرض مثلا، وأما الآن، نتيجة الوعي والإدراك العقلاني للحياة، والمعرفة الصحيحة لمخاطر هؤلاء على المجتمع وأسره، نظرا لما يحدثونه من مشكلات كالتفرقة ونشر النميمة بين الناس، دون إعطاء حلول وفوائد مُرضية، كما هو الحال بالنسبة للطب. لذا تدنت قيمة هذه العادة الاجتماعية، خاصة بين الأجيال الصاعدة المشبعة بالعلم والثقافة، والدليل على ذلك كما يقال في المنطقة، أنه أصبح من النادر جدا القيام بزيارة أضرحة الأولياء الصالحين، أو وجود مشعوذين في المنطقة. لكن هذا لا يعني أن المجتمع المبحوث يخلو من التداوي بالأعشاب أو لجوء البعض للرقية الشرعية **(الراقي)** والتي يقوم بها بعض الأئمة أو من لهم دراية كافية في هذا المجال، وهم معروفين من قبل أفراد المجتمع.[1]

لقد كانت للأرض قيمة كبيرة في حياة الفلاح، بقرى بلدية بوعينان، حيث مثلت جذوره ومورده ومقرّه، فهو غني بها وفقير بدونها، يطمح قبل أيّ شيء أن يقتنيها ويحرثها ويجني ثمارها ويتمتع بأعشابها وزهورها، وقد يعاني من الشعور بالذنب حين يهملها أو يتخلى عنها. وكما هناك قيم أخرى ارتبطت بالأرض مثل الخصب والصبر والثبات، ولكن اليوم ونظرا لعوامل التحول التي تشمل تزايد السكان ببلدية بوعينان مع حصول خلل بالأرض نتيجة تجاوز ذلك المعدل في نموّ السكان، ومساحة الأراضي القابلة للزراعة، مع توفر فرص العمل في الإدارات والمؤسسات الصناعية والتجارية، وسهولة المواصلات، بالإضافة لشعور الجيل الصاعد بإمكانية رفع مستوى معيشتهم خارج الفلاحة، هذا كله لعب الدور في تغيّر وتبدل تلك القيم، وتحوّل الأرض إلى عقار يباع لإنجاز بناء أو مشروع، وتحولت القيم المرتبطة بها أيضا، حيث أصبح الصبر قليلا، بل السرعة ومحاولة تحقيق الكسب والمادة في ظرف قياسي، بالإضافة للتغير في المواقف حسب المصلحة والفائدة الشخصية.

[1]– على لسان كبار السن من أفراد المجتمع المبحوث.

تشمل المعطيات التي جاءت في الفصلين (السابع والثامن)، على الكثير من عوامل التغير التي كانت من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة في إحداث تحولات وتبدل في الكثير من قيم أهل المنطقة، لتأخذ صيغة القيم المتمدنة، وكما لهذا علاقة في تغير بعض العادات التي كانت سائدة، ونجد أنها كانت تكوّن الأسس لبناء قيم اجتماعية.

2- العادات الاجتماعية:

نظرا لكون العادات الاجتماعية تمثل أسلوبا اجتماعيا، ولا يمكن أن تتكوّن وتمارس إلا بالحياة في المجتمع، والتفاعل مع أفراده وجماعاته، نجد إجماع علماء الاجتماع على أنها الدعائم الأولى التي يقوم عليه التراث الثقافي في كل بيئة اجتماعية، وعليه يقرر **" سمنر "** على أنها الأصول الأولى التي استمدت منها النظم والقوانين مادتها، والقوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم.[1]

وعلى هذا المنوال نجد في مجتمع البحث تلك السلوكات المتكررة، والتي تفرضها الجماعة على أفرادها، وتتوقع منهم أن يسلكوها، وإلا قد يتعرضوا للإستياء والسخط، ومن ذلك عادات التحية، آداب المائدة، طرق وأساليب المحادثة والمجاملة، طرق الخطبة والزواج، إقامة الحفلات في المناسبات و...الخ.

ومن العادات الاجتماعية المرتبطة بالزواج عند أسر مجتمع البحث، نجد أنه كانت تتم الخطبة من قبل والدي العريس دون الموافقة المسبقة من قبل المعنيين، وكانت الأولوية في الزواج بين أهل وأقارب الفتاة (ابن العم أو العمة أو الخال)، وبعد القبول تقديم ما يسمى **(الدفوع)**، وهو عبارة عن دقيق القمح (سميد) والزيت وخروف، وذلك لغرض تحضير عشاء ليلة الزفاف، حيث ينتقل أهل العريس لربط الحناء والاحتفال مع العروس في بيت أهلها، وفي اليوم الموالي، تزف العروس لبيت العريس وسط الموسيقى والرقص والأغاني، وبصاحب ذلك بعض الأعمال مثل:

[1]– فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 106–107.

(وضع ديك بداخل حفرة ثم يوضع فوقه قدر من الفخار لإبعاد العين الشريرة وتفادي سقوط المطر تلك الليلة)، وهذا حسب الإعتقاد الذي كان سائدا[1]. وأما اليوم، وبعد اكتساح موجة التغير ببلدية بوعينان، فقد زالت بعض تلك العادات، حيث أضحى الاحتفال بالعروس وربط الحناء يتم وسط أهلها وأقاربها، ولا يأتي أهل العريس إلا يوم أخذ العروس لبيت الزوجية ثم الاحتفال بها هناك، وتتم العملية بواسطة السيارات والموسيقى، ومعظم الأوقات تجرى هذه المناسبة في قاعة الحفلات **(قاعة الأعراس)**، التي تؤجر خصيصا لذلك. أما الزواج بالأقارب فأصبح نادرا، بل الانفتاح على الأسر خارج هذا الإطار هو المفضل حاليا، وفيما يخص الدفوع من دقيق وزيت وخروف، فقد أضحى نادر الحدوث إن لم نقل اختفت هذه العادة باستثناء الخروف، وكذلك الاعتقادات الأخرى المصاحبة، مثل عملية إخفاء الديك التي اختفت أيضا.

وكما أن المائدة تعني الوقت الذي يجتمع فيه أفراد الأسرة كبارا أو صغارا، إناثا أم ذكورا، حيث كانت الأسرة الممتدة في المجتمع البوعيناني تفضل مائدة الذكور عن الإناث وخاصة بعد البلوغ، ولكن تبقى المائدة إلى وقتنا الراهن تجمع الأفراد المنتمين لمستوى القرابة الأول، وإنما اختفت في الكثير من الأسر حاليا طريقة العزل بين الذكور والإناث، باعتبار أن الاختلاط شيء عادي، وارتكاب خطأ تنتج عنه علاقة غير شرعية، قد يرجع إلى التربية أساسا.

يتبين لنا من الأمثلة السابقة أن العادات الاجتماعية هي نسبية في المجتمع البوعيناني، وتترابط مع النظم الاجتماعية لتكوّن نسقا اجتماعيا متكاملا مع بقية الأنساق الاجتماعي، لتكوّن في النهاية البناء الاجتماعي.

3- المراتب الاجتماعية الحديثة (بشكلها الطبقي):

يرتبط دوما التفاوت والتفاضل بين المراكز أو المنزلات الاجتماعية لسكان المجتمع بتلك التطورات التي تحدث في المجتمع، وبما أنه أصبحت الدولة الجزائرية

[1]– على لسان كبيرات السن في مجتمع البحث.

سيدة الاقتصاد وصاحبة وسائل الإنتاج بعد الاستقلال، وقامت بتنمية واستحداث الكثير من المؤسسات والمنشآت في معظم القطاعات، كالزراعة في الأرياف عن طريق التعاونيات الفلاحية ومزارع التسيير الذاتي، وسيطرتها على الأراضي المهجورة والتي كانت بيد المستعمر، وكما شجعت لاحقا الخواص للاستثمار في الفلاحة، ومدّت هذا القطاع بمساعدات هامّة لغرض تطويره. بالإضافة إلى انتشار التكنولوجيا ودخول الآلات المتطورة لقطاع الزراعة، واستحداث الورشات الصناعية والمصانع الكبيرة، وفتح أبواب التجارة وتشجيع الخواص في هذا الميدان، وكذا التطور الذي عرفه الميدان الخدماتي (إدارة، مستشفيات ...الخ)، مما أدى إلى عملية توظيف واسعة، وفي غير ذلك من القطاعات التي شملتها عملية التنمية الشاملة لجزائر ما بعد الاستقلال.

إذن، تغير الحياة في معظم الأرياف الجزائرية عامة، وفي بلدية بوعينان خاصة، أدى إلى اختفاء الكثير مما امتازت به الحياة قبل الاستقلال، وبشكل تدريجي، وذلك مثل مراتب أعيان القرى **(المداشر)** وأصحاب الملكية الشاسعة **(الإقطاع)**، والقياد والخماسة، وظهور صفات ومراتب جديدة ميّزت أجزاء البناء الاجتماعي الحديث.

وعلى العموم، إن انتشار الأعمال الزراعية والتوظيف الحكومي في الصناعة والإدارة واكتساب المهن والتعليم وغيرها، أدى إلى نمو المدخولات انطلاقا من مستويات ضعيفة جدا، مما أصبحت ظاهرة ملموسة، خاصة ابتداء من سنتي **(1973م)** و**(1974م)**. فقد نجد ارتفاع الرواتب بشكل ملحوظ وبمعدل **(200%)** ما بين سنتي **(1976-1980م)**، وذلك نتيجة لتطور الأسعار الزراعية -المقننة والحرّة على السواء- وتطور نظام الضرائب الزراعية، وتأكد هذا الاتجاه خلال سنتي **(1982م)** و**(1983م)** ويمكن ملاحظة تطور مدخولات الأسر وبنيتها ما بين **(1967م)** و**(1978م)** بمليارات الدنانير وبالأسعار الجارية من الجدول التالي:

الجدول رقم (27): يوضح تطور مداخيل الأسر الجزائرية وبنيتها ما بين (1967م) و(1978م) حسب مليارات الدنانير الجزائرية وبالأسعار الجارية

السنوات / الدخل	1967		1978	
	المجموع	النسبة (%)	المجموع	النسبة (%)
أجور	5,8	43	33,4	61
تحويلات اجتماعية	2,7	20	7,6	14
مداخيل غير الأجور	5	37	14	25
منها الزراعية	1,3	-	4,2	-
وغير الزراعية	3,8	-	9,8	-
المجموع	13,5	100	55	100

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

فعلا، لقد أشارت إحصائيات الجدول رقم **(27)** إلى ارتفاع المدخولات في جميع القطاعات، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية التي انتهجتها الدولة، وهذا ما يكشف النقاب عن بنى جديدة تشكلت ضمن مجموعات وفئات اجتماعية، وتطابقا مع ذلك نجد أنه أصبح حوالي **(870)** مستفيد وعامل في القطاع الزراعي ببلدية بوعينان، منهم **(550)** فلاح قطاع خاص، أما الباقي وهو **(320)** فلاح في القطاع العام **(مزارع ومجموعات التسيير الذاتي)**[1]، والذي ارتفع في السنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل، منها تشجيع الدولة للقطاع، ودخوله أرباب الأموال مجال الاستثمار في الزراعة، وبالتالي أصبح هؤلاء يمثلون شكلا جديدا من التآلف الاجتماعي الذي أخذ صورة جديدة لطبقة الفلاحين بمجتمع البحث، اختلفت على ما كان معروفا قبل استقلال الجزائر.

وعلى أيّة حال، لابد هنا من الإشارة إلى المعطيات المتعلقة بالمراتب، أي الطبقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وخاصة تلك التي لها صفة التطابق لما هو متجسد في مجتمع البحث، ومن تلك التصنيفات ما يلي:

أ- العمال أصحاب الأجور (اليد العاملة المأجورة).

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية لسنة 1999، مرجع سابق، ص ص 9–11.

ب- المرتبة الوسطى.

ج- مرتبة البرجوازية الصغيرة.

د- مرتبة المدراء (الإطارات).

أ- مرتبة اليد العاملة المأجورة (Les salariers):

تطورت هذه المرتبة الاجتماعية بشكل سريع بعد الاستقلال، والتي ضمت العمال البسطاء في كل القطاعات الاقتصادية **(صناعية، زراعة، تجارة)** وقطاع الخدمات، أي هو نوع من الاختلاط يتطابق في الأجر **(عامل مأجور)** ويختلف من حيث القطاع، وقد تشكل هذه القوى في الجزائر ما يقارب **(76%)** من مجموع القوى العاملة المستخدمة[1]. ويبقى خير ممثل لهؤلاء **(الاتحاد العام للعمال الجزائريين-U.G.T.A)**، وهذا رغم بروز نقابات أخرى مستقلة في معظم الميادين، وبخاصة بعد الانتقال من مبدأ الأحادية السياسية إلى مفهوم التعددية في السنوات الأخيرة، وقد يرجع نمو هذه المرتبة **(Strata)** إلى ازدهار قطاعات إنتاجية عامة وخاصة، إضافة للتراجع في العمل الزراعي التقليدي، وظهور مسارات الإصلاح الزراعي في الريف. وقد يوضح هذه الحقائق، تلك التطورات التي خصت مناصب الشغل خلال الفترة ما بين **(1967م)** و**(1985م)**، كما يبينه الجدول التالي:

يوضح **الجدول رقم (28): تطور مناصب الشغل ما بين سنتي (67-1985م) وذلك حسب القطاعات**

السنة / القطاعات	1967	1970	1985
الفلاحة	874.000	970.000	990.000
الصناعة	123.000	375.000	510.000
أشغال عمومية	71.000	399.000	658.000
النقل والمواصلات	53.000	120.000	170.000

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مرجع سابق، ص 80.

تجارة وخدمات	321.000	430.000	621.000
إدارة	306.000	565.000	900.000
المجموع	1.748.000	2.859.000	3.840.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، 1987.

نلاحظ من خلال الأرقام السابقة في الجدول رقم **(28)**، أنه فعلا كان للتخطيط الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال دور فعال في توفير مناصب الشغل، وبشكل غير متماثل أو متطابق في نمو عدد المقبلين على نوع معين من الشغل، خلال الفترات الزمانية المختلفة، وكما يظهر ذلك الاختلاف في عدد المناصب ما بين القطاعات، وقد تجسدت هذه الحقائق على مستوى مجتمع البحث، حيث بدأت تزدهر وتنمو اليد العاملة في القطاعات الأخرى، خارج قطاع الزراعة، لتقارب حاليا **(565)** عامل في النشاطات الحرفية، و**(599)** عامل في النشاطات التجارية **(محلات ودكاكين)**.

أما قطاع التعليم فحصته في التوظيف هي **(79)** عامل و**(310)** أستاذ في جميع الأطوار. بالإضافة إلى عمال المركز الطبي البيداغوجي وهم **(23)** عامل، زيادة لعدد المكوّنين بمركز التكوين المهني وهو **(19)** مكوّن، ناهيك عن اليد العاملة في القطاع الصحي العمومي، حيث نجد **(09)** أطباء و**(18)** ممرض وممرضة، وأما مقر البلدية ومصالحها فيتضمن **(50)** عاملا و**(40)** موظفا[1]، هذا باستثناء المصالح والإدارات المتواجدة في مجتمع البحث، والتابعة لمديريات الولاية، كمقرّ الدائرة، ومصلحة البناء والتعمير، البنك والبريد ...الخ.

وقد يلاحظ أيضا، أن من مميزات هذه الفئة أو الطبقة **(العمال)**، باستثناء الموظفين ذوي المستوى التعليمي العالي، أنهم ذوو ثقافة بسيطة تتعلق بأمور العمل أو الحياة بشكل عام، وكما تتقارب دخول هؤلاء وإن كانت هناك نسبة من التباين

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص ص 9–13.

البسيط بين العاملين في الزراعة ومن هم في القطاعات الأخرى، وذلك بنسبة تقارب **(20 إلى 30)** بالمائة.[1]

ب- المرتبة الوسطى (L'état media):

لقد جاء ذكر هذه الطبقة الاجتماعية، في إطار التكلم عن مرتبة (طبقة) الأجراء سابقا، باعتبار أن المنتمين لهذه المرتبة **(الوسطى)**، هم المثقفون والإداريون والمدرّسون والفنّيون، والذين يتقاضون أجرا مقابل خدماتهم. وفي هذا الخصوص على سبيل المثال، يكون مجموع الإداريين فقط **(260.000)** مستخدم في الجزائر لسنة **(1977م)** وحدها[2]، والذي يكون قد ارتفع بشكل مضاعف حاليا، وهذه قد اقترنت بتوسع آخر في مرافق الإدارة كما هو الحال في مجتمع البحث **(مصالح جديدة مثل مقر الدائرة والتعليم، والصحة ...الخ)**، وكذلك بأقسام المبيعات والأعمال الحرفية الحديثة والإنتاج، التي اتسع سوقها بفضل زيادة مداخيل الأسر، وينعكس نمو وتطور هذه المرتبة المتوسطة وتشتد وطأتها على أنماط الاستهلاك، بسبب ازدياد عائداتها مما يمنحها إمكانيات شراء المواد الاستهلاكية الكمالية **(مواد غير أساسية وتجهيزات منزلية)**.

ج- مرتبة البرجوازية الصغيرة (La petite bourgeoisie):

ظهرت هذه المرتبة في المجتمع كفئة ملفتة للنظر في الجزائر عامة، والمناطق الريفية خاصة، بعد الاستقلال مباشرة، نتيجة السرعة في عملية توزيع جديدة للأملاك والأموال المنقولة وغير المنقولة، وذلك تحت تغطية أوراق رسمية وأحيانا من غير تغطية كالتغاضي أو المجاملة، فراح ألوف من البرجوازيين الصغار

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مرجع سابق، ص 70.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 81.

يغتنمون ويحتكرون ويكتنزون ويصبحون ملاكا للعقارات والمساكن، بينما كان الصراع دائرا حول السلطة[1].

غير أن التصحيحات التي طرأت بعد سنة **(1965م)** في السلطة، والتي أدت إلى تشريع مراسيم وقوانين في صالح الشعب والنهج الاشتراكي، مما حجم نشاطات البرجوازية الصغيرة عن طريق التأميم والمصادرة للكثير من الأراضي والأملاك، لكن هذا لم يمنع من حدوث التحسن النسبي في وضع رأس المال بشكل ملموس لهؤلاء، بسبب ظهور اتجاهات معاكسة في بعض مناطق السهول، مثل سهل متيجة الذي تقع فيه بلدية بوعينان.

لقد نتج عن ذلك التطور للأحداث والعوامل المختلفة من سياسية واقتصادية، برجوازية صغيرة زراعية في منطقة البحث، تخصصت في إنتاج الفاكهة والخضار واللحم الأحمر، لتزويد الأسواق المحلية المتزايدة، وبهذا تكون قد استعادت سيطرة جزئية على دورات التسويق الزراعي التي كانت ممنوعة عنها سابق، وقد ترجع الأسباب في ذلك إلى بقاء مساحات مهمّة من الأراضي الفلاحية غير خاضعة للتأميم أو التحجيم، مما يبين عجز عملية الإصلاح الزراعي التي لم تصل إلى العمق المطلوب، إذا ما قيست بالقاعدة الزراعية المحدودة للبلد أو المنطقة.

وهذا ما أفاد البرجوازية الزراعية التي عملت على تنويع نشاطاتها في المناطق الريفية، سواء في التجارة أم في البناء أم في النقل، والتي أصبحت تحتكر المجالات التي طالها تراكم رؤوس الأموال وبسرعة قصوى، وعمل هذا على توسيع الأسواق وحماية السلع، مع نشوء احتكارات لبعض الفروع، وقد كان كل هذا مرتبطا بالسياق الاقتصادي العام[2]، والظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال، وبالأخص بعد الثمانينات.

---

[1]– جيرار شاليان، مصاعب الاشتراكية في الجزائر، ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1964، ص 32.

[2]– عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مرجع سابق، ص 81.

وقد تشمل هذه المرتبة حاليا، وخاصة في مجتمع البحث، هؤلاء التجار وأصحاب المحلات الكبيرة لبيع المواد الغذائية والخضر والفواكه والأقمشة (الجاهزة وغير الجاهزة)، وأصحاب محلات قطع الغيار والخردوات والعقاقير العامة **(Quincailleries)**، وكذا أصحاب المشتلات والأراضي الزراعية (خاصة هؤلاء الذين قاموا بشراء التنازلات من قبل المجموعات الفلاحية). ويلاحظ هنا، أن حوالي **(18)** نشاط حرفي، و**(23)** نشاط تجاري تابع للخواص، بالإضافة إلى **(11)** نشاط صناعي، منها **(08)** تابعة للخواص **(وحدات صناعية)**، بالإضافة إلى **(400)** فلاح قطاع خاص، بجانب مربّي الأبقار والنحل وهم **(235)** مربّي، علما أن هؤلاء الفلاحين يقومون باستغلال أراضي فلاحية هامّة من ضمن المساحة الإجمالية المقدّرة بـ **(1440)** هكتار.[1]

يستخلص من هذه المعطيات والواقع الميداني، أنه فعلا أضحت مرتبة البرجوازية الصغيرة، حقيقة ظاهرة في مجتمع البحث، تتكوّن من التجار الكبار وأصحاب المقاولات (البناء)، والمستثمرين في القطاع الفلاحي (زراعة ومشتلات)، بالإضافة إلى مربّي الحيوانات، زيادة عن قطاع النقل بأشكاله المختلفة (خاصة نقل الركاب والسلع). ولذا يلاحظ أن أهم صفة لهؤلاء في مجتمع البحث، هي المواقع السكنية، حيث يتمركز معظمهم في مناطق ذات بنايات فردية فخمة (فيلات) موزعة على مناطق محددة بمركز البلدية الرئيس، أي في تجزءات عمرانية فردية، قاموا ببنائها حسب أذواقهم الخاصة، فمنها ما يقع شمال غرب أو في جنوب وشمال المركز الرئيسي للبلدية، علما أن معظم تلك الأراضي بيعت للتمليك منذ أواخر الستينات، ولغاية التسعينات، أي لحدّ إيقاف الدولة بيع الأراضي المجزأة بغرض البناء الفردي والتابعة لأملاك الدولة، وكانت تتم عملية البيع بطرق مختلفة حسب الظروف الخاصة بذلك (إكتتاب موثق وغير موثق)، وبطريقة مباشرة أو عبر وسطاء (وكالات عقارية

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص 33.

أو سماسرة)، ولكن هذا يستثنى منه أراضي الخواص حاليا، كونها لا تخضع لقانون أملاك الدولة، لذا فعملية التمليك عن طريق البيع مستمرة.

ونجد أن أعضاء هذه المرتبة، يهتمون بالمظاهر واكتساب السيارات (العدد والنوع)، والحرص على تقوقع علاقاتهم في دائرة خاصة بهم، فهم قليلو الاختلاط بالعامة ولهم أماكن محددة لالتقاء بعضهم مع بعض **(المقاهي والمتاجر)**، وفي هذا المجال، يلاحظ أيضا اتساع نفوذ هذه المرتبة نظرا لتطورها في الحجم (العدد)، وحرصها المتزايد على مصالحها، وخاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة لما مرّت به الجزائر من أزمات أمنية وحاجة هذه المناطق للإنتعاش الإقتصادي.

د- مرتبة المدراء -الإطارات (L'état des directeurs- Les cadres):

تفتقد بلدية بوعينان لهذه الفئة الاجتماعية، مما لا يمكن اعتبار وجود طبقة فعلية للمدراء **(الإطارات)** بمجتمع البحث، وقد يرجع ذلك لطبيعة المجتمع الريفي وعدم توفر المجالات المتعددة كالشركات والمؤسسات أو الدوائر والمديريات الحكومية المختلفة، التي تعتبر مجالا لأعضاء تلك المرتبة، خاصة وأنها تشمل مديري المنشآت العامة وكبار مسؤولي الإدارة الاقتصادية، الذين يتولّون مهام تطوير آلة الإنتاج العامة، أو مهام التنظيم والتخطيط والتنسيق الاقتصادي والمالي، لذا كان وجودها في المدن بشكل واضح وبارز على ما هو في الريف.

لكن من المغالطات الواقعية ألا نشير إلى ذلك التمثل المرتبط بأشخاص قليلي العدد لا يكوّنون مرتبة اجتماعية حاليا، وهم مدراء لبعض الدوائر أو المؤسسات المتواجدة بالمنطقة. وقد يرتقي هذا ليصبح مستقبلا طبقة ظاهرة، نتيجة التغير والتطور الحاصل في منطقة البحث، وخاصة ما قد يصاحب إنجاز المدينة الجديدة

لبوعينان من مرافق وإدارات ومؤسسات حكومية عديدة، تتطلب الكثير من الإطارات والمسيّرين دون شك.[1]

ـ المبحث الثالث: التحول في المجالات الثقافية

1- التعليم الحديث ودوره في التحولات الثقافية:

يعود الفضل إلى التعليم في تطوير وتقدم الكثير من الميادين في حياة البشرية، لذا يعدّ من أبرز الأمور التي لها الفاعلية في تغير جوانب متعددة في جزائر بعد الاستقلال.

لقد تيسّر التعليم إلا للقلة القليلة من أبناء الجزائر إبّان الاستعمار الفرنسي، خاصة في المناطق الريفية، التي لم يفكر فيها المحتل إلا لغرض التدمير والاغتصاب في معظم الأوقات، لذا كان على الجزائر بعد الاستقلال، أن تجابه قضيتين في ميدان التعليم، الأولى: هي إعادة الحياة إلى المدرسة الجزائرية، أما الثانية: فهي محاولة إعطاء طابع جديد لهذه المدرسة، طابع يساير الوضعية الجديدة للجزائر. وعليه، جابهت الحكومة الجزائرية هذه القضية من مساس بالشخصية الوطنية، لذا أرادت إعطاء طابع خاص وقومي للمدرسة الجزائرية.[2]

لذا كان الاختيار في الجزائر، بأن يمتاز التعليم بالديمقراطية والشمول، ولا يقتصر على طبقة أو مرتبة معينة من المجتمع، وأن يكون مكثفا سريعا، وليعمل على

---

[1]– دائرة بوعينان، تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، مرجع سابق، ص 4.

[2]– محمد مصايف، في الثورة والتعريب، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 54.

نشر ثقافة عقلانية وحديثة، مما دفع ألا تقتصر عملية عموميته وشموليته على المناطق المدنية فقط، وإنما تغلغلت وشملت الكثير من المناطق الريفية والصحراوية على التوالي، ودون تفرقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية فيها. ولهذا كان من واجب المدارس الجزائرية هو تكوين رجال لتنمية البلاد التي هي في حاجة إلى الآلاف من الإطارات في كل القطاعات، مما كان لواقعية الدخول إلى المدرسة عام **(1979م)** نتيجة مبرهنة على ذلك، حيث التحق **(أربعة ملايين)** تلميذ بالمدارس، و**(70)** ألف طالب بالجامعات ومراكزها.[1]

وفي نفس السياق، أعطى المسؤولون في بلدية بوعينان أهمية لا تقل عما أولته البلديات الأخرى على مستوى التراب الوطني، منذ الاستقلال إلى حد الآن، مما أدى إلى تحسين التعليم وتطوره، وخاصة ما أنجز في السنوات الأخيرة، والذي فاق مجموع الإنجاز من سنة **(1962م)** إلى سنة **(1979م)**.[2]

فقد أنجز **(96)** قسما، أي ما يكوّن **(10)** مدارس للتعليم الابتدائي، ومتوسطة واحدة، وأرفقت هذه المدارس بـ **(61)** مسكنا، والمطاعم المدرسية، والمكتبات والمختبرات والساحات المخصصة للنشاطات الرياضية. كما ضمت هذه المدارس العشر حوالي **(3565)** تلميذا سنة **(1985م)**، وبمعدل **(38)** تلميذا في القسم الواحد، أما المتوسطة فبلغ عدد تلاميذها آنذاك **(1115)** تلميذا.[3]

بيّنت إحصائيات البلدية لسنة **(2005م)**، أنه قد أصبحت تضم بلدية بوعينان **(15)** مدرسة ابتدائية، منها **(05)** مدارس مغلقة مؤقتا، وذلك لظروف أمنية، بسبب تواجدها في المناطق شبه المعزولة أي الجبلية، وكما لهذه المدارس قدرة استيعاب فعلي لـ **(4522)** تلميذا موزعين على **(130)** قسما وبمعدل يقدّر بـ **(35)** تلميذا في

---

[1]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، ترجمة: فيصل عباس، ط1، دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981، ص 223.

[2]– بلدية بوعينان (الوثائق)، عرض تقييمي لنشاطات البلدية (79–1984)، مرجع سابق، ص 8.

[3]– المرجع نفسه، ص 3.

القسم الواحد. وفيما يخص المتوسطات، تتواجد **(03)** متوسطات تضم **(2098)** تلميذا، وكذا ثانوية واحدة يتمدرس بها **(1124)** تلميذا[1]، ويمكن إيجاد في الجدول التالي تحديدا للمؤسسات التعليمية عبر تراب البلدية مع تاريخ إنشائها وعدد التلاميذ المتمدرسين بها.

يوضح الجدول رقم (29)، المؤسسات التعليمية ببلدية بوعينان، وتاريخ تأسيسها وعدد التلاميذ حسب الجنس.

الرقم	اسم المؤسسة	طبيعة المدرسة	تاريخ التأسيس	مكان تواجدها	عدد التلاميذ		الملاحظات
					ذكور	إناث	
1	20 أوت 1955	ابتدائية	1994	بوعينان المركز الرئيس	250	322	
2	أول نوفمبر 1954	ابتدائية	1983	بوعينان المركز الرئيس	243	271	
3	المدرسة الجديدة	ابتدائية	2001	بوعينان المركز الرئيس	146	300	
4	الإخوة شلة	ابتدائية	1968	مركز الحساينية	246	290	
5	العاقل بوجمعة	ابتدائية	1979	مركز حي الشريعة	171	178	
6	مدرسة الصفصاف	ابتدائية	1985	مركز الزهيرية	-	-	مغلقة لظروف أمنية
7	الإخوة بوطبال	ابتدائية	1970	مركز سيدي سرحان	-	-	مغلقة لظروف أمنية
8	الإخوة قايد	ابتدائية	1970	مركز ملاحة	252	272	
9	أولاد القايد	ابتدائية	1983	مركز ملاحة	139	172	
10	بن خوية رمضان	ابتدائية	1982	مركز تيزغوين	-	-	مغلقة لظروف أمنية
11	مدرسة بودرة	ابتدائية	1985	مركز عمروسة3	-	-	مغلقة لظروف أمنية
12	مدرسة العواشرية	ابتدائية	1988	مركز عمروسة	-	-	مغلقة لظروف أمنية
13	مدرسة الإخوة كانون	ابتدائية	1967	مركز عمروسة1	218	260	
14	مدرسة الإخوة بوقرة	ابتدائية	1982	مركز عمروسة2	178	247	
15	الإخوة قيشح	ابتدائية	1982	مركز معصومة	47	102	
16	متوسطة زهرة جلالي	إكمالية	1955	بوعينان المركز الرئيس	546	526	كانت مدرسة ابتدائية وحوّلت سنة 1994 لإكمالية
17	متوسطة ملاحة	إكمالية	1992	مركز ملاحة	257	268	

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص ص 10–12.

18	متوسطة عمروسة	إكمالية	1993	مركز عمروسة	221	214	
19	ثانوية ابن خلدون	ثانوية	1980	بوعينان المركز الرئيس	737	387	كانت إكمالية وحوّلت إلى ثانوية سنة 1993

المصدر: الجدول من تركيب الباحث واستنادا على:

1- وثائق البلدية، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق.

2- وثائق الدائرة، تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، مرجع سابق.

يتأتى من خلال أرقام الجدول رقم **(29)** تلك الحقائق العاكسة لحركة التطور في هياكل التعليم، وكذا العنصر البشري المتمدرس المتزايد عددا في هذه الهياكل، وخاصة إذا قورنت هذه الأرقام بتلك التي ذكرت سابقا والمتعلقة بسنة **(1985م)**، بالإضافة إلى ملاحظة العنصر الأنثوي الذي شكل **(3651)** تلميذة من مجموع المتمدرسين سنة **(2005م)** والمقدّر بـ **(7460)** في الأطوار الثلاثة، مما يفسر ارتفاع مستوى الإدراك لأهمية التعليم عند الوالدين، لترافق مع ذلك تشجيعهم لتعليم أبنائهم خاصة الإناث، باعتباره أمرا حيويا وأساسيا، في ضوء التغيرات والتبدلات الحاصلة في المجتمع المبحوث أو محيطه، وقد تكون الدوافع الأساسية لذلك مجتمعية، ترتبط بضغوط الحداثة عن طريق وسائلها المتعددة والمؤثرة من جهة، وذاتية تتعلق بالأولياء كتطلعهم من خلال أبنائهم للحصول على شهادات معينة، أخفقوا هم أنفسهم في تحصيلها، نظرا لخصوصية المجتمع المبحوث باعتباره ريفيا، وكذا الظروف التي مرّ بها تاريخيا خاصة في مجال التعليم. وهنا يتضح فعلا، كما أشار **" وارد- Ward "** أن التعليم قاعدة من القواعد الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي.[1]

لم تتوقف مرحلة إنجاز المدارس عند ذلك الحدّ ببلدية بوعينان، بل هناك الأعمال جارية هذه السنة **(2008م)** لبناء متوسطتين جديدتين، الأولى في مركز الحساينية، والثانية في المركز الرئيس لبوعينان. ولإستيعاب الأعداد المتزايدة من

[1]- Wilbur B.Brookover and David Gohieb, Sociology of education, second edition, American Book Company, New York, 1986, p 3.

التلاميذ المتمدرسين الجدد سنويا في كل الأطوار، بنيت العديد من الأقسام (الحجرات) الجديدة بتلك المؤسسات المذكورة سابقا، بحيث أصبح عددها **(202)** قسم **(حجرة)** سنة **(2007م)** مقابل **(193)** قسما سنة **(2005م)**، أي بزيادة بناء **(09)** أقسام، موزعة على المؤسسات التربوية كالتالي: **(04)** أقسام في المدارس الابتدائية، و**(04)** أقسام في المتوسطات، ثم قسم واحد **(01)** في الثانوية[1]. وأما التلاميذ، فقد سجل الدخول المدرسي لسنة **(2008/2007م)**، **(7600)** متمدرس مقابل **(7460)** متمدرس في السنة الدراسية **(2006/2005م)** وذلك في كل الأطوار الثلاثة، باستثناء الأقسام التحضيرية المقدّر عدد تلاميذها بـ **(370)** هذه السنة **(2008/2007م)**.[2]

واستنادا لما سبق، نصل إلى فكرة كون التعليم الرسمي، كجميع المؤسسات الاجتماعية، عبارة عن فكرة حيّة دائمة التغير، تنمو تنكمش تجاوبا مع احتياجات المجتمع ومطالبه. والنظرة المتمعنة في الأرقام الواردة هنا، تعطينا فكرة واضحة عن تغلغله داخل أسر مجتمع البحث، مما ينتج عنه زيادة في المعلومات العامة، وكذا ارتفاع نسبة الفهم للمحيط الكلي الذي يعيش فيه المتعلم نفسه، مما قد يساهم في نقل القيم الثقافية الاجتماعية الأكثر عقلانية وقبولا من طرف أفراد المجتمع، ويساهم في تخطي بعض القيم والعادات والتقاليد التي أصبحت غير منسجمة مع طموحات أفراد المجتمع، وخاصة جيل الشباب، وهذا ما قد نلاحظه من خلال تصرفاتهم وسلوكاتهم اليومية، وخير دليل على ذلك، نسبة تمدرس الإناث العالية حاليا والتي كانت تعتبر نسبة قليلة جدا إن لم نقل منعدمة أثناء الاستعمار، أو بعد فترة الاستقلال مباشرة، نتيجة ظروف الاحتلال والعوامل الحضارية لمجتمع البحث. ومن هذا قد يفهم أن للتوسع التعليمي كميا وكيفيا في بوعينان، أثر في نشر ثقافة ومعرفة علمية تساعد في

[1]– بلدية بوعينان (الوثائق)، تعداد عام للتلاميذ والأقسام، بوعينان، 2007.

[2]– مصلحة التنظيم التربوي بمديرية التربية لولاية البليدة (مفتشية التربية للمقاطعة السادسة)، حالة التلاميذ الحاضرين إلى نهاية شهر سبتمبر 2008 بمدارس المقاطعة، وثيقة رقم 369، بوعينان، أكتوبر 2007.

التغير ومسايرة الحداثة والتطور الاجتماعي المعاصر في المناطق الريفية وفي الجزائر عامة.

2- دور وسائل الاتصال في التحولات الثقافية:

لوسائل الاتصال أهمية وشأن عظيم، لأنها تعدّ شكلا من أشكال العلاقات بين الناس، وأداة من أدوات المجتمع، تربط بين أفراده من خلال الثقافة التي تكوّن نسيجا يوحّد بين أفكار وعقائد وميول وأنماط سلوك أعضاء ذلك المجتمع. وباعتبارها العملية التي بواسطتها تمرّ المعلومات والأفكار والتوجيهات من خلال نظام اجتماعي، والطرق التي تتكوّن أو تعدّل بها المعارف والآراء والإتجاهات.[1]

لذا يصبح الاتصال أداة لتكوين ثقافة المجتمع والارتفاع بمستواها وتشكيل شخصية الفرد والمجتمع، وتطوير قدرات الإنسان وتنمية شعوره بالمسؤولية. وللاتصال عدّة مستويات، هناك **"الاتصال الذاتي- Inter Personal Commun Cation"**، أو مثل الذي يكون بين فرد وآخر أو بين فرد ومجموعة من الأفراد ويسمى **"الاتصال الشخصي-Personal Communication"**، وذلك الذي يكون بين فرد أو مجموعة من الأفراد وبين جمهور يمتاز بالكثرة ويسمى " إعلاما أو دعاية، حربا نفسية أو انتشارا أو غزوا ثقافيا " أي حسب مضمون مادة الاتصال، وقد يكون الاتصال مباشرا دون استخدام قناة إعلامية أو وسيط والعكس صحيح.[2]

إن التقدم التكنولوجي وحاجة المجتمعات المتزايدة، دفع بالأمم والمسؤولين إلى أن يولوا اهتمام كبيرا بالاتصال، ومن هنا تنطلق اهتمامات المخططين والمسؤولين الجزائريين بالاتصال ووسائل الإعلام الجماهيرية في الجزائر بعد الاستقلال[3]. وقد

---

[1]– هادي نعمان الهيتي، الاتصال والتغير الثقافي، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، بغداد، 1978، ص ص 5–13.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 9–10.

[3]– عبد الحميد حيفري، التلفزيون الجزائري (واقع وآفاق)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 5.

بات الأمر لا يقتصر على المدن فقط، وإنما طال معظم التراب الوطني ومنه المناطق الريفية.

لقد أصبح الشعب الجزائري ينعم بعدّة وسائل من محطات إذاعية وطنية وجهوية، وقنوات تلفزيونية، وعناوين مختلفة ومتعددة من المجلات والجرائد، وخطوط الهواتف المختلفة، ناهيك عن تلك القنوات الفضائية والانترنيت والهواتف النقالة، التي أصبحت في متناول الكثير من المواطنين وفي المناطق المختلفة من الوطن.

ونجد أن للتلفزيون الجزائري دورا في تغطية مساحة كبيرة من مناطق الوطن، بحيث قدّرت نسبة المتتبعين لبرامجه سنة **(1970م)** حوالي **(80%)** من المواطنين، وذلك كان نتيجة توحيد الشبكة الوطنية وربطها بمراكز البث الرئيسية **(العاصمة، وهران، قسنطينة)**، وكان هذا من العوامل المشجعة في دخول واكتساب هذه الوسائل في المدن والأرياف، وخاصة جهاز التلفاز الذي تباين ارتفاع سعره من **(1000دج)** في السنوات الأولى من الاستقلال إلى **(2100دج)** في السبعينات، وليصل إلى **(13.000دج)** وأكثر حاليا، أي يتوقف ذلك السعر حسب النوعية وجودة الجهاز وحجمه، وهذا ما تبرهن عليه تلك الإقتناءات لهذه الأجهزة من قبل المواطنين، والتي سجلت **(70.000)** جهاز سنة **(1965م)**، و**(140.000)** جهاز سنة **(1971م)**، و**(500.000)** جهاز سنة **(1975م)**[1]. وعليه اعتبر من أكثر الوسائل انتشارا، مقارنة بالوسائل الإعلامية المختلفة الأخرى (راديو وصحافة)، بحيث قدّرت نسبة انتشاره ما بين فترتي **(1967م)** و**(1980م)** بحوالي **(42,7%)**، مقابل نسبة **(32,7%)** للراديو، و**(24,6%)** مقسّمة على باقي الأجهزة الأخرى التي تستعملها الأسر.[2]

[1]– نفس المرجع السابق، ص 5.

[2]– المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الاتصال، العدد 14، سنة 1996، ص 147.

وما يخص الجرائد والمجلات، عرفت هي أيضا رواجا كبيرا في الوطن بعد الاستقلال، ومن ضمنه الوسط الريفي، وخاصة بعد انتقال هذه الوسائل من إعلام الحرب إلى إعلام البناء والتنمية ومعالجة المواضيع اليومية للمواطن، لذا بيّنت الإحصاءات أن نسبة شرائها ما بين سنتي **(1980/1979م)** على الأقل مرة واحدة في الشهر من قبل المواطنين، بـ **(25,8%)** في المدن (الحواضر) مقابل **(04,2%)** في المناطق الريفية[1]. كما قد تضاعفت هذه الأرقام دون شك، وخاصة بعد أحداث أكتوبر **(1988م)**، وما جاء به دستور **(1989م)** حول الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير، بالإضافة لقانون الإعلام الذي صدر في **(أفريل 1990م)** والمتضمن لحرية الرأي والتعددية الإعلامية، وهذا ما أتاح لوسط الإعلام المكتوب إمكانية الانتشار الواسع وتعدد العناوين، وبالتالي ظهور وسط فضاء إعلامي جديد، مسّ كل مناطق الوطن **(المدن والأرياف)**.

أما انتقال الباحث إلى مجتمع البحث، قد يتضح في هذا الصدد أن بلدية بوعينان لا تختلف كثيرا عن مناطق الجزائر عامة والريفية خاصة، حيث تتوفر وسائل الاتصال السمعية والمرئية والإرسالية **(الرسائل والهاتف الثابت والنقال)**.

تتوفر بلدية بوعينان حاليا على **(04)** وكالات بريدية، واحدة **(01)** بمركز البلدية الرئيس والتي تأسست سنة **(1958م)**، والثانية في مركز التجمع الحضري الثانوي عمروسة، والتي بيّنت سنة **(1998م)**، أما الوكالة الثالثة تقع بمركز التجمع الحضري الثانوي الحساينية، وكان تاريخ تأسيسها سنة **(2004م)**، وفيما يخص الرابعة فقد بنيت بمركز ملاحة سنة **(2003م)**. وأما عدد المشتركين في الهاتف الثابت فيقدّر بـ **(970)** مشترك، منها **(16)** محلا للهاتف العمومي **(Taxi Phone)** وخطين للفاكس[2]، ناهيك عن محلات الحواسيب المتوفرة بها خدمات **(الانترنيت)**

[1]- M. Boukhobza, Ruptures et transformations sociales en Algérie, vol 12, O.P.U, Alger, 1989, p 192.

[2]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص 26.

وهي **(03)**، بالإضافة إلى محلات بيع الهواتف النقالة ولوازمها **(الشرائح والتعبئة)** وهي **(10)** محلات، وفي هذا الخصوص هناك **(04)** هوائيات للإرسالات الهاتفية (النقال) تابعة لكل من (موبيليس، جيزي، نجمة). وعلما أن البلدية لم تكن تتوفر إلا على مركز بريد واحد فقط بالمركز الرئيس وحوالي (20) خط هاتفي، خلال السنوات الأولى للاستقلال.

يتواجد بمجتمع البحث **(10)** مندوبين موزعين عبر تراب البلدية، يقومون ببيع الجرائد والمجلات، منهم **(07)** مندوبين بمركز البلدية الرئيس، والباقي **(03)** في المراكز السكنية الأخرى. وكما أن هناك بعضا من أشكال الاتصال في بلدية بوعينان، مثل الأشخاص الذين هم أعضاء في مؤسسات اجتماعية أو رسمية، فهم ينقلون الأخبار لأفراد جماعاتهم في الحي أو مكان العمل أو غيره، كما أن الندوات واللقاءات الجماهيرية تلعب دورها في الاتصال، وغيرها من الوسائل المباشرة التي لا تتوسطها وسائل مادية، والتي لا تقل أهمية عن الوسائل المادية في بلدية بوعينان، وخاصة أنها منطقة ريفية حيث يرتبط أفرادها ببعض التقاليد والقيم والعادات الريفية.

إذن الوسائل البشرية أو الوسائل المادية لها الأثر في كثير من الأحيان في نقل الخبر، وإذاعته بين أفراد المجتمع، لذا يستهدف الاتصال في الأساس، المشاركة في الخبرة، بحيث تصبح الأفكار والمعاني والتجارب مشتركة أو مشاعة بين أطراف العملية الاتصالية، وبهذا تكون شبه عمليات التفاعل في المجتمع، وهذا ما يراه الباحث حاصلا في مجتمع بلدية بوعينان.

ونظرا لأهمية وسائل الاتصال، نجد أن خزينة الولاية ساهمت بمبالغ مالية معتبرة، بهدف تطوير شبكات هذا القطاع، والذي استفادت منه معظم بلديات ودوائر ولاية البليدة، ومن ضمنها بلدية بوعينان.

لذا جاء في بند الشبكات المختلفة بقسم التجهيز من تقرير الحساب المالي لسنة **(2005م)**، ما قيمته **(38.686.898,10دج)**، كما تضمنت الميزانية الأولية لسنة

(2007م) مبلغ **(20.000.000,00دج)** كمساهمة من الولاية لإنجاز مقرّ إذاعة محلية **(متيجة)**.[1]

وبهذا يكون معظم أفراد المجتمع المبحوث، قد اكتسبوا بعض تلك الوسائل، أو أصبح بعضها في متناولهم، مما يبين تلك الخدمات المهمّة التي تقدمها هذه الوسائل، والشيء الذي أدى إلى احتكاك مباشر بها وتعامل يومي، أصبح له تأثير واضح من خلال ما يتلقاه أفراد المجتمع من أنماط فكرية وقيمية، ومعلومات شاملة عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ساهم دون شك، في بلورة شخصيتهم واكتسابها لسمات تعكس القيم والمعايير الاجتماعية الجديدة المرتبطة بالحداثة، والتي عملت بشكل وآخر في توجيه سلوكاتهم، وبناء مواقفهم اتجاه قضاياهم اليومية وفقا لمتطلبات التغيرات الحاصلة في محيطهم الخارجي والداخلي (العصرنة).

3- دور النشاطات الترويحية في التحولات الثقافية:

لقد ظهر هذا الجانب في الريف الجزائري، وبشكله الفعال والحديث بعد سنة **(1962م)**، وزاد تطورا مع حركة تقدم المجالات العامة في المجتمع، خاصة وأن هذه الحقبة الزمنية قد رافقت الاهتمامات التي حظي بها هذا المجال، من طرف رجال التربية والاجتماع وعلم النفس عالميا، أمثال **(لجروس)** صاحب نظرية **"النشاط الفائض"**، و**(ستانلي هول)** مؤلف نظرية **" التخلص والإسترجاع "** في النظريات البيولوجية، أما بالنسبة للجانب السيكولوجي قد نجد **(لكار)** صاحب نظرية **" الترويح والإستجمام "**. غير أن هدف الأمم من إنشاء المراكز لذلك، تعدّى تلك النظريات إلى اعتبار القراءة والعزف الموسيقي والتمثيل والفنون الجميلة والهوايات المتنوعة، جزءا لا يتجزأ من أنواع النشاط الإنساني العقلي أو الحسّي أو البدني، كما لا يتوقف

[1]– المجلس الشعبي الولائي (لجنة الاقتصاد والمالية)، مشروع الميزانية الأولية لسنة 2007، ولاية البليدة، فيفري 2007، ص 42.

هذا النشاط عند سن معينة بل هي شاملة، وكما تتمثل هذه النشاطات في ثلاثة أنواع هي: **(الترويح الحرّ، الترويح التجاري، والترويح الموجّه)**.[1]

والترفيه أو الترويح هو مجموعة نشاطات يقوم بها الفرد بصورة تلقائية بقصد الترفيه عن النفس، أو طلبا للراحة، أو تنمية قدراته الثقافية والاجتماعية والإبداعية، وذلك بعد الانتهاء من أداء الواجبات المهنية والأسرية والاجتماعية، ويشعر الفرد بعدها براحة نفسية أو جسدية أو برضاء اجتماعي.[2]

فبنوع من التركيز على النشاط الترويحي الموجّه، وتماشيا مع هدف البحث، يتضح أن اهتمامات المسؤولين في بلدية بوعينان قائمة حول الموضوع، مما أدى إلى إنجاز عدة مشاريع لتلبية رغبة المواطنين في هذا المجال، ومنها بناء (مركز ثقافي) تمارس فيه عدة نشاطات ثقافية وفنية وعلمية، وذلك ما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): يوضح النشاطات الممارسة في المركز الثقافي حسب الجنس

النشاطات	عدد الفروع	عدد المنخرطين		المجموع
		إناث	ذكور	
المكتبة	1	50	40	90
الإعلام الآلي	2	25	15	40
محو الأمية	2	55	0	55
نادي الخط العربي	1	4	5	9
نادي حماية البيئة	2	22	16	38
الرسم والأشغال اليدوية	2	25	2	27
المسرح	1	8	6	14
المجموعات الصوتية	1	15	10	25
الدروس الاستدراكية	1	14	8	22
نادي التسلية والترفيه	2	30	40	70

[1]– علي فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1968، ص ص 72–73.

[2]– عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مرجع سابق، ص 234.

المجموع	15	248	142	390

المصدر: مديرية الشباب والرياضة لولاية البليدة (المركز الثقافي ببوعينان)، جدول المنخرطين والأنشطة الدائمة بمؤسسات الشباب، البليدة، 2007.

يستنتج من الجدول رقم **(30)** أن **(390)** منخرطا يشاركون في نشاطات متعددة بها **(15)** فرعا، غير أن هناك اختلاف في نسبة المشاركة ما بين الإناث والذكور في النشاطات، مما يرجع لنوعية النشاط، حيث نجد أكبر مشاركة للإناث في المكتبة ومحو الأميّة ثم نادي التسلية والترفيه، ويلي ذلك الرسم والأشغال اليدوية والإعلام الآلي، أما الباقية متفرقة بين النشاطات الأخرى، وهنا نجد ما مجموعه **(248)** أنثى في المجموع الكلي، وهذا يفسر عملية تشجيع المرأة للمشاركة في محيطها الخارجي نظرا للعوامل التي أصبحت مساعدة لتحقيق رغباتها المهنية والعلمية، والناتجة عن التغيرات التي مسّت بنية المجتمع المبحوث.

وفيما يخص الذكور، تتضح أكبر نسبة في مشاركتهم متمحورة في المكتبة ونادي التسلية والترفيه ثم نادي حماية البيئة والإعلام الآلي، وهذا من ضمن المجموع الكلي لهم وهو **(142)** منخرط.

فإن دلت أرقام الجدول على شيء، فإنما تدل على رغبة مجتمع البحث في استغلال أوقات الفراغ واستثمارها في تنمية قدراتهم الفكرية والعلمية، وأن لهذه المراكز دور فعال في استقطاب الفئات المختلفة من المجتمع وإدماجها في الأنشطة الإيجابية التي تعمل على زيادة قدرة الفرد على النمو والإنتاج واكتساب الحياة الصحيحة، المتماشية مع واقع متطلبات الحداثة وطموحات أفراد مجتمع البحث.

وأنجز لنفس الغرض **(04)** ملاعب لكرة القدم، واحد رئيسي و**(03)** ثانوية موزعة بالمراكز الحضرية الثانوية للسكان، كذلك قاعة متعددة الرياضات، كما أن الأعمال جارية لبناء مسبح بلدي وملاعب لمختلف الرياضات الجماعية بمركز البلدية الرئيس، وعليه نجد **(05)** فروع للنشاطات الرياضية (كرة القدم، كرة اليد، الجيدو، الكراتي، تنس الطاولة)، والتي تضم **(500)** منخرط. وأما الجمعيات

فتتواجد **(13)** جمعية معتمدة ببلدية بوعينان، تتمحور نشاطاتها فيما هو تربوي، وخيري ورياضي، وفلاحي وثقافي، وتطوعي وترفيهي.[1]

وبما أن مضمون المعطيات المذكورة يوضح النشاطات والفعاليات الممكن ممارستها من قبل أفراد المجتمع المبحوث، خارج أوقات عملهم الرسمي أو الأساسي، قد يعكس لنا ما أهمية الأدوار التي تقدمها هذه المجالات والهياكل الترويحية، من إمكانيات ووسائل تعمل على تنمية الإبداعات وخلق نفسية مقبولة اجتماعيا، خالية من أمراض الانحراف والطيش والفراغ، ومجالات لتطوير الشخصية وتنمية سماتها. والأرقام المذكورة سابقا والخاصة بالمنخرطين، ما هي إلا حقيقة تعكس اهتمامات السكان بالأماكن الترويحية، وهذا ما يؤكد فعلا على أن النشاطات الترويحية هي من العوامل الفعالة والمؤدية إلى التغير في المجتمع المبحوث، وخاصة أنه كان يفتقد هذه الأماكن والهياكل الترفيهية، وتواجدها أتى في إطار الحركة التنموية التي شهدها مجتمع البحث بعد الاستقلال.

[1]– بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 07، لسنة 2005، مرجع سابق، ص 17.

ـ ملخص الفصل:

لقد تطرق الباحث في هذا الفصل، إلى بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية في مجتمع البحث، من خلال محاولة التعرف على المؤشرات والعوامل التي ساهمت بشكل وآخر في إحداث التحولات، وأثرت في أنساق تلك الجوانب، مما أدى إلى تغيرها خلال الفترة التاريخية ما بعد الاستقلال.

فنظرا لخصائص المجتمع المبحوث، كونه مجتمع ريفي يتميز بمجموعة من الأنماط المرتبطة بالوسط الأسري والعلاقات القرابية وعلاقات الجيرة، والتي تسيّرها جملة من العادات والتقاليد والقيم والأعراف، مما يضع هذا المجتمع في اختلاف، وإن كان نسبيا عن مجتمع المدينة. غير أن عوامل التغير المصاحبة لحركة التنمية، والتي تبيّن من خلال هذه الدراسة، أنها شملت الجانب الاقتصادي ومعظم الجوانب المادية، أثرت في العديد من النظم الاجتماعية والثقافية في مجتمع البحث، وهذا ما لوحظ من خلال معطيات هذا الفصل، وخاصة ما تعلق بحجم ووظيفة الأسرة، حيث ظهر عليهما نوع من التحول التدريجي نحو مميزات الحداثة، أي انتقال حجم الأسرة من الواسعة وكثيرة العدد إلى المتوسطة أو الصغيرة الحجم، وكذا بالنسبة للوظائف، لقد بدأت تختفي منها صفة الجماعية في التنشئة وتربية الأجيال، لتنحصر نوعا ما في الثنائية المرتبطة بالأم والأب في الأسرة. وكذلك الزواج وطرقه، فأصبحت للمرأة كلمتها في اختيار الزوج والعكس صحيح، وكما انتقل من دائرة الأقارب التي كانت سائدة من قبل إلى مجال أوسع، وأصبح يرتبط بأسر خارج القرابة، وأما علاقات الجيرة، فبدأت تتمحور في دائرة أصغر مما كانت عليه قديما، وذلك يرجع إلى عدة

أسباب وعوامل، منها الانشغالات نتيجة العمل (الرجل والمرأة)، وتوقف الأمر عند المصلحة والحاجة فقط.

وخصص المبحث الثاني في هذا البحث، لتناول تلك التحولات التي مسّت القيم والعادات والمراتب الاجتماعية، حيث تبيّن ذلك التراجع من التقليدية ولصالح الحداثة، فقد تم التخلي عن الكثير من العادات المرتبطة بالجانب الخرافي، أو التي أصبحت تعتبر سلبية في نظر المجتمع، مثل الخطوبة التي كانت تتم دون معرفة العريسين، أو إجبارية الزواج بالأقارب، وكذلك السلوكات المصاحبة للزواج (الطرق وبعض الإجراءات، كالعقد عن طريق الجماعة فقط). وأما القيم، فقد أثبتت المعطيات في هذه الدراسة، أنها تأثرت هي الأخرى بعوامل التغير، حيث ضعفت أهمية التداوي بالأعشاب وسط المجتمع المبحوث مقابل انتشار الطب الحديث، وكما أثر الجانب الاقتصادي على قيمة كرم الضيافة والمعونة لتنتقل تدريجيا من المغالاة إلى القلة، وكذا حال الحجاب التقليدي (الحايك)، الذي تخلت عنه المرأة واستبدلته بالحجاب المشرقي (جلباب) أو السفور، وغيرها من القيم التي تناولها المبحث الثاني وتبيّن تأثرها بعوامل التغير التي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع البحث. وكذلك كان الشأن بالنسبة للطبقات الاجتماعية، التي تحولت من صفة المرتبة التقليدية إلى الطبقية بمفهومها الحديث، وسبب ذلك مردّه تلك التحولات التي اجتاحت منطقة البحث بعد الاستقلال، والتي تعززت مع تطبيق الخطط التنموية الشاملة في الأرياف، مما أتاح لوجود المؤسسات والمزارع والإدارات، والتي فتحت المجال أمام التوظيف والاستثمار وتعدد المهن، مما خلق نوعا جديدا من الحركية الاجتماعية، أدى إلى اختلاف لما تميزت به الحياة قبل الاستقلال، وبالتالي أجزاء من البناء الاجتماعي.

ومن ثم أدرجنا في المبحث الثالث تلك التحولات التي مسّت المجالات الثقافية وجاءت عن طريق التعليم هيكليا وبيداغوجيا، وكذا دور وسائل الاتصال عن طريق مدى تواجدها وانتشارها في مجتمع البحث. وكما بيّنا هدف أماكن ومراكز النشاطات الترويحية، وعليه ظهر فعلا، نوع من التغير في مجالات الثقافة بمجتمع البحث، فالحقائق المجسدة من خلال الأرقام الإحصائية في هذا المبحث، والدّالة على تطور هيكلة تلك المرافق، وكذا النمو المتزايد سنويا لعدد المشاركين والمنخرطين في تلك المجالات، فهو عبارة عن مؤشر واضح عن التحولات التي أثرت في معظم أفراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أضحى تعليم الفتاة يشكل نسبة عالية في قبوله من طرف المجتمع، سواء على مستوى المدارس أو مراكز النشاطات. وأما دور الاتصال من قنوات مرئية ومسموعة وصحف ومجلات وكذا الهواتف والانترنيت، قد أصبح له شأن في مجتمع البحث، بخلاف ما كان عليه قبل الاستقلال، بل حتى السنوات الأولى من الاستقلال، حيث كان مفقودا تماما، وهذا ما يكون قد ساعد على اكتساب أفراد مجتمع البحث الكثير من الأنماط الفكرية والقيمية ومعلومات شاملة عن متطلبات الحياة المعاصرة.

وأخيرا، قد يتبيّن مما سبق في هذا الفصل، تلك التغيرات والتحولات التنموية الشاملة التي تجسدت واقعيا في بلدية بوعينان، في سنوات ما بعد الاستقلال، والتي أثرت بشكل واضح وعميق في الجوانب الاجتماعية والثقافية، مما انعكس على حياة أفراد المجتمع، وأصبح ظاهرا في تصرفاتهم اليومية وسلوكاتهم، والتي قد عملت على إيجاد سمات مختلفة لتلك التي تميّزت بها شخصية أفراد المجتمع تقليدا، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل العاشر.

الفصل العاشر
الشخصية البوعينانية بين التأثر والتغير

- تمهيد

- المبحث الأول: أثر تغير بناء الأسرة، القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية

1- أثر تغير بناء الأسرة في الشخصية

2- أثر تغير القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية

- المبحث الثاني: تأثير تطور التعليم ووسائل الاتصال في الشخصية

1- تأثير تطور التعليم في الشخصية

2- تأثير تطور وسائل الاتصال في الشخصية

- المبحث الثالث: نماذج من سمات الشخصية البوعينانية

1- النموذج التقليدي

2- النموذج المعاصر

- ملخص الفصل

- تمهيد:

تؤكد إنجازات العلوم -كعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلم النفس- أن الشخصية نتاج اجتماعي تاريخي، وأن النظم الاجتماعية من اقتصادية وسياسية ودينية وأسرية وإيديولوجية، تخلق نمطا معينا من الشخصية الشائعة[1]. ولا شك أن العلاقات المعقدة للبناء الاجتماعي هي التي تحدد طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأفراد، ومن ثم طبيعة أنماط شخصياتهم، باعتبار أن مجموعة الآثار والتراكمات التاريخية تشكل ظروفا بنائية معينة تطبع بدورها الشخصية بطابع معين. كما أن لقانون الصيرورة **(التغير)** الذي يقف وراء حركة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، يُحدث بدوره تحولات داخل المجتمع وينتقل من شكل لآخر، مما ينعكس هذا على الأفراد وعلى توجهاتهم ودوافعهم، ويمدّ شخصياتهم بسمات جديدة تتماشى والواقع المعاش.

لذا تركز دراستنا في هذا الفصل على التحولات التي طرأت في بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية **(بناء الأسرة، القيم والعادات، التعليم ووسائل الاتصال)** لمجتمع البحث، وذلك في إطار التفاعل المتبادل بينها وبين شخصية الأفراد، وهذا ما يكون أنسب في الكشف عن تأثير تلك الجوانب المتغيرة في السمات المركبة لشخصياتهم، وكذا فهم ومعرفة مدى تغير الشخصية القروية وانتقالها من التقليدية إلى الحداثة.

- المبحث الأول:

[1]– سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، ص 114.

أثر تغير بناء الأسرة، القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية

1- أثر تغير بناء الأسرة في الشخصية:

قد تفهم أكثر نتائج تغير بناء الأسرة ومدى تأثيرها في الشخصية الأساسية حديثا في مجتمع البحث، وخاصة إذا رجع القارئ إلى الفصول السابقة في هذا البحث (الفصل الخامس والفصل التاسع)، لأن عمليتي الارتباط والتكامل صفة بين ما تقدم في الفصول الأخرى ومباحثها، وبين هذا المبحث.

فالانتقال من التقليد إلى المعاصرة والحداثة، قد يكشف للملاحظ بشكل عام، قضايا التغير، مما يستخلص أن الخلية الأسرية التي اعتبرت إلى حد الاستقلال الجزائري، قلعة منيعة ومحصنة ضد الكثير من التيارات الأجنبية الهادفة لتغيير وإعادة تنميط الشخصية الجزائرية عامة، والريفية منها على الخصوص، حسب معايير ثقافية منبثقة من المستعمر، نجدها قد تحوّلت بعد الاستقلال، وبشكل عميق في العديد من وظائفها وأساليبها، مما غيّر من بعض أوجه بنائها.[1]

ونظرا لعوامل التغير التي حدثت في مجتمع البحث، أثرت في بنائه الاجتماعي ومنه التغير في بناء الأسرة، ووظيفة تنشئة الأجيال، حيث بدّلت أساليب كثيرة في التعامل وكيفية التفاعل بين الأعضاء. وبما أن نمطي الأسرة المركبة والزوجية، هما الشكلان الغالبان في البناء الاجتماعي، بدلا من النمط الممتد الذي ساد سابقا، مما يوحي إلى التقلص كميّا **(البناء)** ونوعيا **(الوظيفة)**. وفي هذا نجد ذلك الانتقال التدريجي لمتوسط حجم الأسرة البوعينانية، والمقدّر سنة **(1987م)** بـ **(8)** أفراد ليصبح سنة **(2005م)** ستة **(6)** أفراد، وبنسبة نمو تساوي **(1,62%)**[2]. ناهيك عن تلك الاستقلالية في السكن للأبناء المتزوجين، سواء على مستوى المساحة

[1]- Abdelghani Megherbi, La culture et la personnalité dans la société algérienne, op.cit, p 128.
[2]- Document, Evaluation état d'avancement, exécution (R.G.P.H), op.cit, p 01.

الأرضية الواحدة (أرض ملك الآباء) أو بعيدا في العمارات أو بنايات ذاتية خاصة، وهذا ما أضحى واضحا من خلال تزايد عدد السكنات، وبالتالي عدد الأسر، إذ لم تكن تتجاوز سنة **(1954م)** عدد **(1119)** مسكن، لتصبح سنة **(2005م)** حوالي **(5817)** مسكن، أما الأسر فقد تضاعف عددها حسب السنوات المذكورة وبالتوالي: **(1721)** ثم **(4777)** أسرة.(*)

ومن ذلك، نجد بداية سلطة الأب الاقتصادية بالتناقص فعليا مع بقائها مظهريا، لأن مسؤوليته بدأت تفقد طابع الاستبداد أو الممارسة الضاغطة على الأبناء، وأخذت شكلا جديدا في التعامل بميله إلى المعاملة الحسنة المطعّمة بروح الديمقراطية والخلق الكريم، والسبب في ذلك ابتعاد بعض الأبناء عن وسط الآباء، نظرا لاستقلالهم في السكن، وكذا امتهانهم أعمالا تختلف عن عمل الأب التقليدي **(الزراعة)**، وكذا تعلم الفتاة، بل وخروجها للعمل وحصولها على مدخول مادي مستقل، وقد تجسّد هذا في واقع المجتمع المبحوث من وجود المرأة في الميدان الإداري والمقدّر بـ **(379)**، ناهيك عن المجالات الأخرى كالتعليم والمؤسسات الإنتاجية.[1]

يفهم من هذا أهمية التأثير نتيجة التغيرات في مجتمع البحث، والتي نتجت عنها علاقات جديدة وسط أفراد الأسرة، أدت إلى بلورة نمط شخصية جديد يتميز بالمبادرة والتعبير عن الرأي والإعتماد على الذات، مما عزز مبدأ الاحترام والمصارحة في عدّة أمور وعلى رأسها اختيار شريك الحياة مثلا، وبما أنهم أصبحوا يجدون التشجيع والآذان الصاغية من قبل الآباء، بخلاف ما كان سائدا في الأسر الممتدة.

إذن، توجه الأبناء إلى الابتعاد عن مسألة الارتباط بما يشكل شبه مقدس للآباء وخاص بماضي الأجداد في مجال الأسرة، كالتربية الجماعية وتطبيق أوامر كبير العائلة دون مناقشة، أو في المجال الاقتصادي كلزومية الارتباط بالأرض والعمل

[1]– بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 07 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 18.

(*)– أنظر الجدول رقم (9) في الفصل السابع.

الزراعي، قد يُظهر تعلم الجيل الصاعد لنمط حديث يتعلق بالطموح المستقبلي وتحقيق الأهداف المختلفة المتعلقة بأحلامهم المستقبلية في إطار حسابي نوعا ما. والملاحظ هنا وضوح تلك التأثيرات الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البناء الأسري، وبالتالي في امتلاك الأفراد دوافع الطموح والحرية الفردية، الذي أعطى شخصية المبحوثين سمة ثقافية اجتماعية جديدة، في وسط أسري كان يتميز بالتقليدية. وقد أشار في هذا الخصوص العالم " إنجلز " باعتباره الأسرة القائمة على أساس من سيادة الرجل وهدفها المتمثل في إنجاب الأطفال، ونظرا لتأثير التغير التكنولوجي في جميع النظم والهيئات الاجتماعية في كل المجتمعات التي حدث فيها هذا التغير، تاركا سماته البارزة وبخاصة التصنيع على ناحية من نواحي الحياة، وكان أشد النظم الاجتماعية تأثرا به، النظام الاقتصادي والنظام الأسري نتيجة العلاقات القوية المتبادلة بينهما.

2- أثر تغير القيم والعادات الاجتماعية في الشخصية:

إن لفاعلية المجتمع بسننه ومعاييره وقيمه واتجاهاته وتوقعاته في عملية التنشئة الاجتماعية، تأثير في نمو الشخصية الذي يخضع لكثافة هذا التفاعل[1]، وباعتبار أن التغيرات التي تحدث في المجتمع قد تحدث تبدلات في نظمه وأنساقه كونها مترابطة ومكمّلة وظيفيا، مما يؤدي إلى تأثر القيم والعادات بذلك، ومنه تبدلها لتوجه أحكام ومواقف الأفراد ونظرتهم لمسائل الحياة، وهذا يتيح لظهور شخصية مختلفة تتركب من سمات جديدة لها صلة بالحداثة والعصرنة.

ومن القيم التي كان يحرص عليها البيت الكبير في مجتمع البحث، أن يشبّ الطفل مرتبطا بالوسط الاجتماعي القروي الذي يتحرك فيه **(البيت، الأقارب، القبيلة، القرية)**، مما له الأثر البالغ في تكوين سمة التعصب القرابي في شخصيته، ولكن بعد حدوث التغيرات ودخول الحوافز العديدة، كالتعليم ووسائل الاتصال والنشاطات

[1]– السيد علي شتا، الشخصية من منظور علم الاجتماع، مطابع روايال، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 188.

الترويحية و...الخ، إلى المجتمع وانتقال تأثيراتها للوسط الأسري، أدى إلى ترك أساليب تربوية مختلفة عن القديم، بسبب تلاحم وتفاعل أعضاء الأسر والأنماط الاجتماعية الجديدة، وأصبح الطفل أو الفرد يتعلم أو يدرك، كون الأمور تتعلق به وبمقدراته، والمستقبل قد يتوقف على إنجازاته في الحياة، وليس على الأقارب، وهذا تثبيت لبنية تربوية جديدة، ساهمت في تركيب شخصيته المعاصرة.

ومن القيم المتغيرة والواضحة في مجتمع البحث، هي تلك الخاصة بالعنصر الأنثوي، فدخول الفتاة للتعليم والتمهين والنشاطات المختلفة ومجال العمل، دليل على تغير نظرة المجتمع الريفي للمرأة وأصبحت عنصرا فعالا في حركية المجتمع وأساسا في العمل الإنتاجي، مما عزز من مكانتها وأدوارها، الشيء الذي كان له تأثير على قيم أخرى في الوسط الأسري المبحوث. ولكن هذا لا يعني أن المرأة لم تكن تعمل قبل مرحلة التغيرات في المناطق الريفية، بل كانت كذلك، إلا أن نمط العمل اختلف عن القديم، وانتقل من الحقل والبساتين التابعة للملكية الخاصة، إلى الصناعة والإدارة والتعليم، لتسهم في الانتعاش الاقتصادي للأسرة والمجتمع، كما أن خروجها للعمل من المنزل، كان يقتصر على الضروري فقط، ولا يمكن أن تكون بمفردها إلا وأحد أعضاء الأسرة معها.

ومن تلك الحقائق المساعدة في تغير ظروف المرأة في بلدية بوعينان، هو التحول الحاصل في نظرة أفراد المجتمع للتعليم، وإقبالهم على تعليم الفتاة، مما نجد سنة **(1999م)**، **(3411)** فتاة متمدرسة في الأطوار الثلاث **(ابتدائي-متوسط-ثانوي)** من أصل **(6866)**، ليرتفع سنة **(2005م)** إلى **(3651)** متمدرسة من أصل **(7460)**، وأما في مجال التربص المهني، فكان للعنصر الأنثوي انخراط يقدّر بـ

(175) فتاة سنة **(2003م)** من أصل **(329)** متربص، وسنة **(2005م)** بـ **(135)** متربصة من المجموع الكلي المقدّر بـ **(339)** منخرط.(*)

إن تعلم المرأة واقتحامها مجال العمل، من شأنه أن يسهم في تطوير شخصيتها وفي تحسين أوضاعها وظروفها، فبواسطته تحقق حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وطبيعي أن إسهامها في العمل، يساعد على رفع مكانتها ويجعلها أكثر وعيا بحقوقها وبذاتها، فتكتسب بهذا مركزا وقوة داخل الأسرة وخارجها، وتتجه نحو المزيد من المشاركة في صنع القرارات المختلفة (كالقرار في مسألة زواجها).

ومن سمات الشخصية الريفية والتي سادت لوقت طويل، هي التعاون والتظافر **(التويزة-Twiza)**، غير أن التغيرات التي أصابت البناء الأسري، وأدت إلى التحول في الحجم والوظائف، مما أثر في أواصر العلاقات الجماعية وروح التضحية من أجل الغير، لتحلّ مكانها المصلحة الفردية وحب الذات، لتتغير قيمة العمل الجماعي التطوعي، تاركة مكانها لقيمة جديدة ترتبط بالجانب المادي أكثر، معيارها الشهادة والخبرة الفردية.

وكما قد قلّت ميول الكثير من أفراد المجتمع المبحوث نحو اللجوء في كل كبيرة وصغيرة إلى العرّافين (الشوافين) أو المشعوذين، وذلك قد يرجع لانتشار الوعي والإدراك العقلاني للحياة، والمعرفة الصحيحة لخطر هؤلاء على المجتمع وأسره، ونتاج هذا التحول يكون سببه التعليم والإعلام والتواجد للطب الحديث في المنطقة، لذا تراجعت تلك السلوكات وتدنّت قيمة الشعوذة، لتحل محلها قيمة العقلانية والعلمية التي أصبح الفرد ينظر من خلالها لأمور الحياة.

فمع تحول هذه القيم، والعادات واستبدالها بأخرى، كان له التأثير في شخصية الأفراد، مما أكسبها سمات جديدة متماشية مع حداثة الحياة الاجتماعية في بلدية بوعينان.

(*)– بتصرف من الباحث واستنادا لمعلومات متفرقة، وردت في المحور الأول من المبحث الثالث بالفصل التاسع من هذه الدراسة.

دخول المكننة والأدوات التكنولوجية والأساليب الحديثة في العمل (تقسيم العمل) والقوانين التشريعية الحكومية في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري (أنظر الفصل الثامن) إلى مجتمع البحث، أدى إلى انخراط الأفراد في مجالات عمل حديثة تمتاز بنوع من الانضباط واحترام الزمن، والأجر حسب الإنتاج، مما ترك للوقت قيمة لدى العامل أو الموظف، بل حتى الطالب أو التلميذ، أو ربّة البيت، وهذا يخالف عملية الحدس والإسقاط والتقديرات النسبية، التي صاحبت الفترة التقليدية للمجتمع البوعيناني، فتوفر الآلات الضابطة للوقت كالساعة اليدوية أو الجدارية، واتخاذ أوقاتها مقياسا لسير دولاب الحياة الزمني، ترك تقيّدا وأهمية لذلك عند الإنسان. إذن فقد تخلى المجتمع المبحوث تدريجيا عن ربط الوقت بالمظاهر الطبيعية الفصلية واليومية التي كانت سائدة تقليدا، واعتماده على الآلة **(الساعة)** كوسيلة عصرية، وهذه صفة لقيمة حديثة ساعدت على بلورة سمات جديدة أصبحت من عناصر تركيب الشخصية الحديثة لأفراد المجتمع المبحوث.

الشيء الذي كان محسوبا على المجتمعات الريفية، بخلاف مجتمع المدينة، هو كرم الضيافة لحدّ المبالغة أحيانا، وأسباب ذلك قد ترجع إلى الارتباط بماضي تلك العادات والتقاليد والرغبة في استمرارها دون تغيير، وكذا ارتباط العملية بالارتياح النفسي والتعبير عن الخيرات والتقدير للضيف. وأما الآن فهي عكس ذلك، أي الابتعاد عن المبالغة في تكريم الضيف، والقيام بالواجبات حسب الإمكانيات المتوفرة، وقد ترجع الأسباب لدور الحداثة، وما ترتب عن التغير من ظروف اقتصادية واجتماعية، كالغلاء في المعيشة والأوضاع السكنية للأسر، وهنا يظهر نوع من عدم الإرتداد نحو القديم في جزء من هذه الميزة، مما أزاح عامل التبذير في هذه القيمة والمحافظة على هيكلها[1]. وهذا تشكيل معاصر لقيمة الضيافة والكرم، والمتمحورة في

[1]- Nourdine Toualbi, Ambivalence et manipulation des rites en situations de changement socio-culturel, revue El-Insan, N°2, C.R.A.P.E, Alger, 1983, p 28.

البساطة والمجاملة بين الضيف والمضيف، وعليه دخول سمة جديدة في تركيب صفات الشخصية لأفراد البحث بعد التغيرات الاجتماعية.

وأخيرا، يتضح مما سبق عرضه، أن هذه هي بعض القيم والعادات المتصلة ببيئة مجتمع البحث، وليست جميعها، لعدم سعة مجال هذا البحث لذلك. ولكن قد يفهم مما تقدم أن أهداف حضارة المجتمع هي تطبيع أعضائه، ومن شأنه أن يجعل العادات والقيم تسيطر تلقائيا على أذهان الأفراد ومشاعرهم، غير أن هذه الخصوصية ليست مطلقة الثبوت، وإنما نسبية، تمتاز بنوع من المرونة والتكيف والإستجابة لظروف الحياة ومصالح الناس، في المكان والزمان[1]. وخاصة كونها يشارك فيها كل أفراد المجتمع، مما يبيّن احتمال تغيّرها أو بعضها نتيجة عوامل التغير بشكل عام، والاجتماعية بشكل خاص[2]، وهذا ما يؤثر في شخصية أفراد المجتمع كما تبيّن سابقا.

- المبحث الثاني: تأثير تطور التعليم ووسائل الاتصال في الشخصية

1- تأثير تطور التعليم في الشخصية:

تتسع البيئة الاجتماعية للطفل والمراهق والراشد، بشكل خاص نسبيا كلما التحق أحدهم بالمدرسة الابتدائية أو الثانوية أو المتوسطة أو الجامعة، لأن مؤسسات التعليم لها وظائفها الهّامة والأساسية، تساهم في التطبيع الاجتماعي، وهي تكمل تنشئة وتربية الأسرة (الناحية المفيدة منها وذات الوجهة الاجتماعية الصحيحة)، وتتيح فرصا متزايدة للتفاعل مع الأتراب، وبالتالي فإن نمو الشخصية يتأثر تأثرا قويا

[1]– قيس النوري، الحضارة والشخصية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، 1981، ص 152.

[2]– محمد علي محمد وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية (مدخل إلى علم الاجتماع)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1984، ص 265.

وعميقا بذلك التفاعل، سواء مع الرفاق أو مع الإطار البيداغوجي أو الوسائل التعليمية (كتب، أدوات، مناهج ...).[1]

لذا يكون للتعليم دور مهم في المحافظة على مقومات الشخصية ويعمل على تطورها نحو الأفضل، لتتوافق مع الواقع الاجتماعي، وأهداف جماعته الأكثر استقامة وإفادة، لأن الإبن أو الطفل شبه الشخص المعوق في جميع الحالات، وتمثيله للحياة الثقافية والاجتماعية مقصور على إدراك الصورة والخبرة المباشرة، لذلك فإن استعمال الرموز المتطورة بفعل الوسائل العصرية ومنتجات المعرفة في التجارب والخبرات، يكون شبه مستحيل بالنسبة للإنسان الأميّ، وهيّنا للمتعلم.[2]

لذا نشر التعليم بين أفراد الشعب بمختلف مستوياته وعلى مختلف الفئات العمرية والمراتب الاجتماعية (مجانية التعليم وإلزاميته)، وعليه أثر التعليم لا يكون مجردا من الوسائل المادية، مما يتطلب إنشاء الهياكل المادية التي تفي بهذا الغرض وخاصة في الأرياف. والحقيقة هنا، تكمن في كون عملية التعليم وتغيره قياسا لما كان في عهد الاستعمار، بل حتى السنوات الأولى من الاستقلال، خاصة في بلدية بوعينان، أدى إلى تحقيق هدفه المقصود نسبيا (أنظر الفصلين الثامن والتاسع).

والذي لا شك فيه، هو تطور هذا القطاع في مجتمع البحث، حيث تمّ إنجاز **(19)** مدرسة خاصة بالأطوار الثلاثة **(ابتدائي-متوسط وثانوي)**، وبعدد إجمالي للمتمدرسين المقدّر بـ **(7600)** تلميذ وتلميذة للسنة الدراسية **(2008/2007م)**، باستثناء المشاريع المسجلة لبناء مؤسسات جديدة (**(2)** متوسطتان).[3]

---

[1]– جون كونجر وآخرون، سيكولوجية الطفولة والشخصية، ترجمة: أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970، ص 442.

[2]– مصطفى بوتفنوشت، من صور وأنماط الألفة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ترجمة: حسن بن مهدي، عن مجلة الثقافة، العدد 88، السنة 15، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 54.

[3]– مصلحة التنظيم التربوي بمديرية التربية لولاية البليدة (مفتشية التربية للمقاطعة السادسة)، وثيقة رقم 369، مرجع سابق.

وكما يمكن الإشارة إلى تلك المراكز المنجزة في بلدية بوعينان، ومنها المركز الثقافي وما يتبناه من تعليم لمحو الأميّة والدروس الاستدراكية والإعلام الآلي، حيث يقارب **(110)** منخرط في كل دورة ولكل الفئات العمرية، هذا وبالإضافة إلى مركز التكوين المهني الذي يؤطر حوالي **(90)** متربصا في التخصصات العلمية، كالإعلام الآلي والمحاسبة وعلوم التسويق. وأما المركز النفسي البيداغوجي، فيستقبل **(120)** تلميذا في كل دورة، ومن السن السادسة **(06)** إلى سن السادس عشر **(16)**، ناهيك عن بعض المبادرات الخاصة التي يمكن إدماجها في هذا الإطار التعليمي، مثل: جمعية كافل اليتيم التي تتبنى برنامجا سنويا لمحو الأميّة خاص بكل الفئات العمرية، وكذا المدرسة القرآنية الملحقة بمسجد مركز البلدية الرئيس.[1]

يتضح من الحقائق السابقة أن هناك مساهمة تعليمية، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، في توسيع آفاق أفراد المجتمع المبحوث باختلاف فئاتهم العمرية، نتيجة توسع هذا القطاع وغيره من القطاعات في المجتمع، وتأثير تلك التغيرات ولو بشكل تدريجي، نظرا لطبيعة المجتمع المبحوث، فالإنسان الريفي كان يعتمد بالدرجة الأولى على العمل الزراعي، ويفرط في إنجاب الأولاد، ويميل إلى تفضيل الذكور باعتبارهم قوة اقتصادية، لذا كان تفكيره يتحدد في معظم الأحيان في هذين الأمرين، وعليه لم يكن التعليم هدفا أو غاية يطمح لها الإنسان الريفي في الماضي، إلا القلة القليلة التي حصرت ذلك عند الذكور، وعلى مستوى الزاوية أو المدارس القرآنية، لهذا كانت الأمية منتشرة بنسب معتبرة في المناطق الريفية، حتى السنوات الأولى من الاستقلال، حيث بدأت بوادر اختفائها التدريجي.

وهذه الحركة اللامادية في مجتمع البحث، المسايرة نسبيا لتغيرات الجانب المادي فيه، قد تؤدي إلى توسيع آفاق أفراد مجتمع البحث، مما يشبع حاجاتهم ويشعرهم بالكفاية والصلاحية إلى درجة مقبولة، وبأنهم أكفاء في أسرهم ومجتمعهم، وخاصة الأطفال والمراهقين منهم، ويساعد على بناء شخصية تدعمها الثقة بالنفس.

[1]– بلدية بوعينان (الوثائق)، دورية إحصائية رقم 7 لسنة 2005، مرجع سابق، ص 12.

وهذا ما قد يتبيّن من أرقام حصيلة النجاح في شهادة البكالوريا دورة جوان **(2008م)** ببلدية بوعينان، حيث كانت النتيجة بـ **(158)** ناجح وناجحة من أصل **(361)** مشارك في الامتحان، مما يشكل نسبة **(43,76%)**، غير أن العدد الأكبر من الناجحين كان لصالح الإناث بـ **(113)** فتاة مقابل **(45)** ذكر من العدد الكلي **(158)**، أي بنسبة **(71,51%)** مقابل نسبة **(28,8%)**، وهذا يشمل كل الشعب الأدبية والعلمية. وأما السنوات التي سبقت، فقد سجلت نسب النجاح حسب العدد المشارك كالتالي: سنة **(2005م)** بنسبة **(27,02%)**، سنة **(2006م)** بنسبة **(35,24%)** وسنة **(2007م)** بنسبة **(44,04%)**.[1]

وبشكل عام، يستنتج من الأرقام السابقة أن للتعليم دوره في تكوين شخصية أفراد المجتمع، ويفهم أنه قد أصبح في كل أسرة تقريبا عدّة متخصصين، أي شخصين أو ثلاثة تخرجوا أو يمتهنون مهنا مختلفة، وهذا عمل على إبعاد أجيال ما بعد الاستقلال تدريجيا عن الوظيفة الوحيدة التي عرف بها الريف وهي " الفلاحة "، وكذا امتهان أعضاء الأسر لنفس هذه المهنة، لذا يتأثر التعليم بما يطرأ من تغير في المجتمع، مما يغيره هو أيضا. وبما أن التعليم بمختلف وسائله يستهدف قبل أيّ شيء آخر، الإنسان نفسه، لأنه مصدر النشاط في المجتمع، وبلوغ الأهداف يتطلب أن تتوفر في هذا الإنسان صفات معينة، تصبح ميزة في شخصيته، وتتوافق مع طموح المجتمع الجزائري عامة، وطموح مجتمع البحث خاصة.

إذن التعليم يرمي إلى تغيير ذهنية الفرد وسلوكه بصورة تتوافق والواقع، أي تزويده بأفكار نافعة وذات فائدة في خدمة الحاضر والمستقبل، بشكل أكثر واقعية[2]،

---

[1]– مديرية التربية لولاية البليدة (وثيقة مصلحة التنظيم التربوي)، تطور نتائج التلاميذ في شهادة البكالوريا بثانوية ابن خلدون، بوعينان في 2007/07/06.

[2]– أبو العيد دودو، مفهوم الثورة الثقافية في الجزائر، عن مجلة الثقافة، عدد 13، السنة الثالثة، مطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري–مارس 1973، ص 52.

وهذا حتما ما يرمي إليه التعليم ومؤسساته في منطقة البحث، والذي أظهرته الحقائق الواردة في هذا المحور.

2- تأثير تطور وسائل الاتصال في الشخصية:

مما يعزز فاعلية وسائل الاتصال في الوسط الاجتماعي، ومنه الوسط الأسري **(عملية التنشئة)**، تلك التغطية الواسعة لقطاع عريض من أفراد المجتمع، وعن طريق الوسائل الإعلامية المختلفة **(تلفزيون، راديو، سينما، كتب، مجلات، صحف، الانترنيت)**، معظمها تصل بسرعة وبشكل مباشر إلى بيوتنا، حاملة معها مظاهر لنماذج سلوكية وثقافية مختلفة.

وبما أن هذه الوسائل الاتصالية تغطي الأحداث الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية، إضافة إلى ما تقدمه من أخبار وآراء ونماذج للأدوار والسلوك، فإنها بذلك تقدّم للشباب والأطفال أسلوب الحياة في المجتمع، وتعلمهم كثيرا حول أدوار المستقبل، والقيم العامة في المجتمع.[1]

ونظرا لأن المعايير والقيم الاجتماعية المتغيرة، تنعكس من خلالها بشكل سريع وبصورة تجعل الناس يتبنونها، فإنها بذلك تساعد على سرعة انتشار الاتجاهات الجديدة التي تميز الشباب في الوقت الراهن. وما يجري على هذا المستوى من تنميط القيم والعادات الحديثة، بات معروفا وله رموز ومؤسسات إعلامية مختلفة تتوجه حاليا إلى مراحل العمر كافة، وقد زاد من فاعلية هذه المؤسسات التطور الهائل في وسائل الاتصال وسهولة استخدامها.[2]

ومن خلال ما جاء في الفصل التاسع، وبالخصوص في المحور الثاني من المبحث الثالث، نستطيع القول أن الأسرة الجزائرية ومنها المجتمع ككلّ، وخاصة مجتمع البحث، أصبح يطّلع وبنسبة عالية على المواد الإعلامية، خاصة بعد توفر

[1]– فادية عمر الجولاني، دراسات حول الشخصية العربية، مرجع سابق، ص ص 37–38.

[2]– طلال عتريس، عولمة القيم والمفاهيم، موقع الجزيرة نت، شبكة الانترنيت في 2002/06/17، ص 2.

وانتشار الفضائيات، وكذا صدور قانون الإعلام في سنة **(1990م)**، مما أتاح للفرد الجزائري، التعامل اليومي والإحتكاك المباشر مع وسائل الاتصال المحلية والخارجية، وهذا أدى به إلى التعامل اليومي مع الأنماط الفكرية والقيمية الجديدة، فنتج عنه الإسهام الوافر في تفتح الإنسان والرفع من مستواه الذهني، ويساعد في بناء شخصيته وفقا لمتطلبات الحداثة.

وبتواجد هذه الوسائل على مستوى المجتمع المبحوث، والمتمثلة في الصحف والمجلات **(10 محلات للتوزيع)**، وكذا الوكالات البريدية **(04)**، ناهيك عن الاتصالات السلكية واللاسلكية المنتشرة عبر المراكز السكانية للبلدية: **(970)** مشترك في الهاتف الثابت، و**(16)** محلا للهواتف العمومية، ضف إلى ذلك الهواتف النقالة التي أصبحت في متناول معظم أفراد المجتمع، نتيجة السعر التنافسي لها وللشرائح، والخدمات المختلفة المتوفرة بها.

وإذا افترض أن لكل أسرة جهاز تلفاز واحد **(01)** فقد نجد ما يقارب **(5172)** جهازا، وذلك حسب عدد الأسر المحصاة في التعداد العام لسكان البلدية **(2007م)**.

وأما الأشكال الأخرى التي تمثل شبكة للاتصالات ما بين أفراد المجتمع، قد نجد **(41)** جمعية ومنظمة جماهيرية تتفرع إلى **(13)** فرع، ولها أهداف مختلفة، كالديني والتربوي والتطوعي والثقافي والخيري والفلاحي والرياضي ...الخ.[1]

يتبيّن من عدد وتنوع وسائل الاتصال المتوفرة في بلدية بوعينان، ذلك الدور الذي لعبته على مرّ الأيام والأعوام، في التطور والتغير في الجانب المادي واللامادي للمجتمع، كونه من الوسائل المهيّأة المناخ للتنمية الشاملة، فهي تقدّم المعلومات المساعدة على توسع الآفاق الذهنية للأفراد، وتزيد حصيلة معلوماتهم وتثير

[1]– بتصرف من الباحث، واستنادا على المعلومات الواردة في وثائق البلدية التالية:
– الإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2007.
– الدورية الإحصائية رقم 7 لسنة 2005.

طموحهم، إضافة إلى تركيز الانتباه على عادات وممارسات وأساليب تكنولوجية جديدة تساعد على التنمية في مختلف المجالات.[1]

وفي ضوء ذلك، يكون لوسائل الاتصال تأثير بالغ على سلوك الأفراد واتجاهاتهم خلال مراحل نمو الفرد، وعلى مستوى أنماط التنشئة الاجتماعية المختلفة، التي تتشكل من خلالها شخصيته الاجتماعية.

- المبحث الثالث: نماذج من سمات الشخصية البوعينانية

1- النموذج التقليدي:

يرى **" كاردينر "** أن أفراد المجتمع الحاملين لثقافة واحدة، يشتركون في سمات معينة للشخصية، وأطلق على تلك السمات المشتركة **(البناء الأساسي للشخصية)**، كما عرّفها بأنها الأدوار الفعالة المتكيفة عند الفرد، وهي عامة عند جميع أفراد المجتمع الواحد.[2]

لو سلّمنا مبدئيا أن القرية وحدة أساسية في المجتمع الريفي، الذي يتسم في معظم الأحيان بخاصية بنائه التقليدي ونمط حياته البسيط نوعا ما، والمتكامل نسبيا، من الجائز ملاحظة العلاقة المتبادلة بين المجتمع القروي والشخصية، خاصة إذا كانت الحقيقة تشير إلى كون الإنسان عمودا فقريا وعنصرا مهمّا في استمرارا الحياة في القرية، وهذا ما أشار إليه الباحث في الفصول السابقة من هذا البحث.

فخضوع الأطفال في المجتمع الواحد لخبرات وتنشئة ذات طابع واحد، واستجابتهم المتشابهة لتلك الخبرات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى طبع شخصياتهم بسمات مشتركة، وهذا ما يتفق عليه علماء علم الإنسان **(الأنتروبولوجيا)**، كون

---

[1]– مصطفى المصمودي، المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية، دار البستان للنشر، تونس، 2005، ص 36.

[2]– عاطف وصفي، الثقافة والشخصية (الشخصية المصرية التقليدية ومحدداتها الثقافية)، ط2، دار المعارف، مصر، 1977، ص 157.

العناصر المشتركة في شخصيات أعضاء المجتمع الواحد، تكوّن معا صيغة كلية متكاملة **(Configuration)**، يمكن أن تسمى **" الشكل الرئيسي للشخصية "** أو البناء الأساسي لشخصية هؤلاء الأفراد، وتمدّ تلك **" الصفة الكلية "** أفراد المجتمع الواحد بالمفاهيم العامة والقيم، التي تجعل في الإمكان حدوث استجابة عاطفية موحّدة لأعضاء المجتمع، نحو مواقف تتضمن قيمهم العامة المشتركة.[1]

وبما أن صفة التجانس هي التي تمتاز بها المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات المتعددة المهن، والتي ميّزها **" دوركايم-Durkheim "** بالآلية والعضوية للتفرقة بينهما، لذا فأعضاء المجتمع القروي مترابطون ترابطا آليا[2]، وهذا يؤدي إلى وجود التشابه في أنماط الشخصية، ويكوّن **" شخصية أساسية-Basic Personality "** في المجتمع الريفي وقُراه، وهذا ما كان في مجتمع البحث قبل التغيرات المعاصرة.

من الأشياء المألوفة في كل عصر، أن يتأثر الإنسان بالوسط الذي يعيش وينشأ فيه، وأن يشتق معظم خبراته من البيئة المعاصرة له في طفولته وشبابه ورجولته، وحين تدرس الشخصية في الجزائر، وخاصة في المناطق الريفية، قد يلزم الأمر تصوّر تلك الشخصية لا في فراغ، وإنما في سياقها التاريخي وفي ظروفها الاجتماعية، لأن ارتباط الشخصية الأساسية في المجتمع بأنماط الثقافة الخاصة بواقعنا العام والقضايا الجوهرية، كالدين واللغة والتقاليد[3]، والتي يكون محور ارتباطها متصلا بالأسرة، باعتبارها الوسيلة الناقلة والجسر الممتد بين التراث والمجتمع، وحيث أن التقاليد والقيم الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع وأفراده، والتي يكتب لبعضها أو معظمها صفة الدوام والاستمرار، بسبب محافظة الأسرة وأعضائها لها، وينتقل بعضها بين الأجيال اللاحقة، مما نجدها، قد تعطي صورة واضحة وعامة

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 48–457.

[2]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 128.

[3]– حامد عمر، حوار منهجي حول التنمية الاجتماعية ومقومات الشخصية في الوطن العربي، الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية (مجلة)، القسم الأول، بغداد، فبراير 1980، ص ص 41–42.

عن الحياة اليومية خلال تاريخها الطويل، سواء بالنسبة للمجتمع عامة أم المجتمع الريفي خاصة.[1]

وفي هذا المضمار، وحتى نستطيع استخلاص مكونات الشخصية الأساسية في مجتمع البحث التقليدي، حتى وإن كانت المسائل نسبية، يجب الإشارة إلى محتويات مباحث الفصل الخامس من هذه الدراسة، لأن معلومات العنصر الحالي لها ارتباط بتلك المباحث، وحتى نبعد نظرة القارئ عن كون العملية متكررة، لذا يمكن القول، أن وحدات القرية في المجتمع التقليدي بالريف الجزائري عامة، ومنطقة البحث خاصة، امتازت بأسَرها الممتدة التي كوّنت (عرش أو فرقة) بأكملها. مما يوحي هنا إلى كون شخصيات الآباء ليست الوحيدة التي تؤثر في الطفل، وإنما الأشخاص الآخرون أيضا، غير أن الخصوصية تكمن في تمركز السلطة بيد عالم الرجال، حيث تنمو الفتاة والطفل في عالم وضعه الرجل، ويبقى ظرف المرأة كاملا حصيلة الرجل، لأن (الأب، الخال، العم، ابن العم والزوج) هم الذين يصنعون القانون ويحددون آراء المرأة[2]، مما يخلق خطين متقاطعين بين الأنثى والذكر، أي التمايز الجنسي الذي قامت عليه أساسا الأسر في مجتمع البحث، وهنا تعلم الطفل الخضوع للأب وتقديره، مع حب الأم واحترامها، والسيطرة على الأخت، ويبقى مستمرا في ذلك حتى مع من هم خارج إطار الأسرة، أي في العشيرة أو العرش أو القرية. إذا احترام المتقدمين في السّن، من الأمور التي تدخل في تقدير الشخص وسلوكه، وظلت سمة أخلاقية ملازمة لشخصيته.

وبحكم الحياة التضامنية في القرية والقائمة على الأعمال الجماعية التطوعية (التويزة-Twiza) والمشتركة بين أعضاء الأسرة وسكان القرية، تحتم على الفرد ألا يتخذ طابعا فرديا لأعماله، بل يتعلم منذ طفولته العمل لمصلحة الأسرة والجماعة، وهذا يعمل على تنمية عامل التعصب لصالح الأسرة والعشيرة والقرية، ويكبت

[1]– محمد مصايف، في الثورة والتعريب، مرجع سابق، ص 123.

[2]- Foughali Marie-Jose, L'image du père chez l'enfant algérois, O.P.U, Alger, 1984, pp 10-13.

الدوافع الفردية، وهذا ساعد على وجود التضامن الآلي وزيادة التعاون بين الأفراد، ويوصل إلى تقييم نهائي بالنسبة للفرد وللآخرين على السواء. وكذلك قيمة الأرض وما لها من تقدير، باعتبارها مصدر الحياة، والعمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة، لذا يقاس مركز الأسرة بما تملك من أرض، ومقدار ما يبذل فيها من عمل، وكلما زاد نشاط الفرد في ذلك زادت قيمته في الأسرة والقرية بأسرها[1]. وأصل هذه القداسة قديم جدا، لأنه تراث الأجداد وقيمته تتفاعل مع المجتمع وتنقل كنمط ثقافي بين الأسر، مما يصبح سمة عامة للشخصية القروية.

فارتباط القروي بتبجيل **(الصلاح والتدين)**، جعله يتخذ منهما مقياسا مهمّا في الحكم على الآخرين، ولذلك فهو يحرص على أن يظهر بهذا المظهر وإن كان في أعماقه غير ذلك، حتى لا يفقد مركزه القيمي في نظر الآخرين، وكذلك ميله للعطف، نتيجة تشبعه بالمبادئ الدينية المنبثقة من أصول الدين الإسلامي الحنيف، بالإضافة إلى كونه ملتزما بمبدأ الحشمة، خاصة اتجاه العنصر الأنثوي، والعكس صحيح[2]. ومن ذلك أيضا حبّه للوطن نتيجة تمسكه بالأرض والأسرة والقبيلة والقرية، مما عزز لديه حب الدفاع عن الشرف والإفتخار بالرجولة وتقدير الشجاعة، وتاريخ الجزائر الطويل فيه دلائل لذلك، وهذا يدل على وجود تلك السمات في الشخصية القروية بالريف الجزائري.

وانطلاقا من المعطيات الواردة بشكل من الاقتضاب فيما سبق، نجد دلالة بارزة كون مجموعة من السمات الأساسية ميّزت الشخصية القروية في الريف الجزائري، وبخاصة في مجتمع البحث قبل حدوث التغيرات الاجتماعية الحديثة، وعليه يستخلص الباحث بعض السمات المشتركة بين أفراد مجتمع البحث (من

[1]– محمد سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 282.

[2]- Souad Khodja, Les algériennes du quotidien, E.N.A.L, Alger, 1985, p 29.

ضمنهم العنصر الأنثوي)، والتي قد كوّنت البناء الأساس للشخصية البوعينانية التقليدية(*)، وأبرزها ما يلي:

- الإعتزاز بالرجولة وتثمين الشجاعة.
- احترام كبار السن لحدّ الانصياع والمحافظة على تراث الأجداد.
- يحترم الشعائر الدينية ويتحاشى استعمال كلمات السوء.
- يحترم الكلمة ويكره المخادعة ويميل إلى إدخال العاطفة في تعامله مع أفراد قريته.
- إنسان مدافع عن الشرف ومتعصب لوحدته الأساسية وموقعها.
- إنه لا يرضى بالظلم وسريع الغضب ويعشق الحرية لحدّ التضحية.
- له روح التعاون والارتباط الجماعي، مكافح وصبور، يمتاز بالخفة والنشاط في عمله.
- شديد الارتباط بأرضه وقريته ولا يميل إلى مغادرتها إلا في الظروف الاستثنائية.
- قنوع وكريم لحدّ المبالغة على الرغم من ضيق ذات اليد أحيانا.
- إنسان يحب البساطة، ويميل إلى الإحتشام في تعامله، خاصة مع النساء، حيث يتجنب مواجهتهن والعكس.

إن اكتساب هذه السمات من طرف أفراد المجتمع المبحوث في مرحلته التقليدية، ليست عملية تلقائية أو عفوية، لكن احتاجت إلى إرشاد وتربية وإعداد

(*)– اعتمد الباحث في طرح بعض السمات الأساسية للشخصية البوعينانية التقليدية على المعطيات الميدانية، وما ورد في بعض المصادر حول المجتمع الجزائري، ومنها التالية:

– محمد مصايف، في الثورة والتعريب، مرجع سابق.

– تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- Souad Khodja, les algériennes du quotidien, op.cit.
- Abdelghani Megherbi, la culture et la personnalité, op.cit.
- Wadi Bouzar, la mouvance et la pause, op.cit.
- Mostefa Boutefnouchet, la culture en Algérie, op.cit.

وتأهيل، قامت به المؤسسات الاجتماعية في مجتمعهم المحلي، ومنه الأسرة الممتدة والقبيلة والقرية. وأخيرا، كان الإفراز لنمط مشترك نتيجة التشابه في وظائف تلك المؤسسات داخل المجتمع الواحد، وفي إطار زمني يمتاز بالتقليدية، وهذا النمط الذي اصطلح على تسميته العلماء في علم الإنسان وعلم الاجتماع بـ **(الشخصية الأساسية)**.

2- النموذج المعاصر:

ومما لا شك فيه، أن الحركة الثورية الجزائرية استطاعت أن تبني نموذجا من الشخصية الوطنية، ارتكزت على مقوّمات صلبة **(الدين الإسلامي، اللغة العربية، الثقافة والتاريخ الجزائري)**، واجهت بها التيار الاستعماري وثقافته طيلة سنوات الحرب التحريرية. لكن من البديهي أيضا، أنه بمجرد الحصول على الاستقلال، ظهرت أنماط لثقافة جزائرية جديدة، نتيجة الحركة التنموية وطموح الخروج من التخلف، لذا فمسألة الثقافة ما بعد الاستقلال لها علاقة ثقافية من النوع المادي والفكري، ناتجة عن ثقافة خارجة، قد اندمجت وانسجمت بعض سماتها مع الثقافة الوطنية، إذا وضعنا في الاعتبار فترة الاحتلال الطويلة ومخلفاتها. بالإضافة لظروف الجزائر بعد الاستقلال، وانسياقها المحتم لاستيراد التكنولوجيا من الغرب أو الشرق الأوروبي، وما يتبع ذلك من إيديولوجية **(Ideology)** قد تتمثل في اليد العاملة الفنية، وبعض الخطط المبرمجة، كالثقافية أو التعليمية أو الإخبارية[1]. وهذا ما قد يجعل أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منه، عرضة لظاهرة التثاقف **(Acculturation)** التي ينتج عنها في الكثير من الأحيان ما يسمى بظاهرة الإستلاب الثقافي.

إن جوانب عديدة من مجتمع البحث، قد ذاعت فيها أساليب العصرنة، وحدثت فيها التغيرات المتتالية، وخاصة الاجتماعية منها، مما ترك الأثر في مكوّنات الشخصية. فإدخال المكننة للعمل الزراعي وللمشاريع الكبيرة، أو في الأعمال البنائية،

[1]– عبد الحميد حيفري، التلفزيون الجزائري، مرجع سابق، ص 194.

أو تلك المخصصة للهندسة المائية والريّ، فهذه المكائن وغيرها، هي الوصول إلى قمة التقنية الحديثة، وخاصة في المناطق الريفية، كذلك انتقال الفلاح إلى المنزل العصري، وامتلاكه لأحدث أنواع الأثاث نسبيا، وتوفره على الكهرباء وأحيانا الغاز الطبيعي، مع اقتنائه لآلات كهرومنزلية مثل التلفاز والراديو والثلاجة، وانخراطه هو أو أبناؤه في العمل الصناعي أو قطاع الخدمات، وحصوله على راتب قار، مع عدة امتيازات مادية ومعنوية، وإذا كانت الزوجة تتواجد في البيت، فإن الأطفال (من ضمنهم البنت) يوجدون في المدرسة، وهم في شكل نظيف وجميل في معظم الأحيان[1]، فهذه الأمور جميعا رمز للحداثة **(Modernisation)** وعوامل للتغير.

أضف على ذلك، أن اللجوء للبرمجة الإلكترونية **(Ordinateur)** في الإدارة والخدمات وعلاج المعلومات بهذا المبلغ الإلكتروني **(Informatique)**، قد يجعل عمومية المسائل المتعلقة بالاتصال وحركة تمرير المعطيات أو الأوامر الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة، له الأثر في وصوله إلى المناطق الريفية وبلدياتها، مما يوحي لانقلاب تدريجي على الوسائل التقليدية، وظهور صفات الحداثة، بمعنى التغير في تعامل الأفراد مع تلك الوسائل، ومن ثم سلوكهم الذي ينقل بشكل شعوري أو غير شعوري إلى نطاق التعامل مع الآخرين في المجتمع، وعليه تنتشر الأفكار والأساليب الجديدة، ويحدث تبني تلك الأنماط الثقافية الجديدة، وبالتالي اكتساب الشخصية لسمات معاصرة.[2]

وكما أن ظهور علاقات الإنتاج الاجتماعية الجديدة -خاصة في القطاع الاقتصادي- تركت ظهور نمط العامل الأجير، وعليه أصبح لكل أسرة أن تعدّ من بين أفرادها اليوم عاملا واحدا، أو عدّة عمال أجراء. كما يتشابه الوضع في القطاع الزراعي، سواء على نطاق مزارع التسيير الذاتي أو المجموعات الفلاحية، وأن

[1]- Abdelghani Megherbi, La culture et la personnalité, op.cit, p 139.
[2]- Mostefa Boutefnouchet, La modernité, concept de domination, revue El-Insan, N°2, centre de recherches anthropologique préhistorique et ethnographique, Alger, 1983, p 53.

لجميع هذه التطورات مساسا ببلدية بوعينان، مما سمح بظهور نمط من أنماط العمال الأجراء.

ويقف أمام هذا النمط الجديد من الشخصية الاجتماعية المهنية أو الزراعية أو الوظيفية، الذي يمثل مرتبة أو مراتب تزداد اتساعا في المجتمع، هو نمط المستثمر الخاص، المتمثل في **" التاجر "** و**" المقاول " (Entrepreneur)**، والمصنفين في مرتبة البرجوازية الصغيرة، واللذين يسمّيان أحيانا بـ **" الأثرياء الجدد- Nouveaux Bourgois "**، فهؤلاء نمط من الشخصية الاقتصادية الأكثر عصرنية، وتختلف مصالح كل منهما عن الآخر، وكما تتعارض مع مصالح باقي أفراد المجتمع أحيانا، غير أن كل تلك الأنماط الاجتماعية المهنية تتقاسم مجتمع البحث. وملاحظة لزيادة التفاوت في الدخل ولحدوث مسألة الثراء ونزعة الاستهلاك التظاهري **(Consommation Ostentatoire)** قد يؤثر في وحدات مجتمع البحث، نتيجة التفاعل والإحتكاك الداخلي، مما يترك سلوكا يختلف عند الفئات الأخرى، حيث يعمل على تركيب سمات شبه مرضية تؤدي إلى شخصية يملأها اليأس والشعور بالحرمان.[1]

ومن خلال هذه الدائرة من الحركية الاجتماعية في بلدية بوعينان خاصة، والناتجة عن عوامل التغير في جوانب الحياة بشكل عام، والجانب الاجتماعي بشكل خاص، يكون من الملاحظ القول أن جيل الشباب يشكل أكثر القوى الاجتماعية انفتاحا على التيارات المعاصرة، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها أن الشباب أقل التزاما بالثقافة والتقاليد والقيم التي تنظم الحاضر بمنظور الآباء، ونجدهم في المقابل لديهم إيمان بالحاضر والمستقبل، وعلى هذا الأساس يتبلور الميل إلى التغير ويفسح لهم المجال

[1]– مركز دراسات الوحدة العربية، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط1، رقم 8، بيروت، لبنان، 1986، ص 198.

لتبني سلوك جديد، قد يكون بعضه في صالح التنظيم الاجتماعي، وبالشكل الذي يجعله مرغوبا اجتماعيا وثقافيا.[1]

وفيما سبق بشكل عام، بعض الصفات التي كانت لها ميزة اشتراك المبحوثين فيها، ومن المحاور الأساسية في شخصياتهم التي طرأ عليها نوع من التغير، وإن لم يكن مطلقا كما يتضح فيما يأتي:

- ميل البوعيناني إلى النقد والمطالبة بالمزيد دون مراعاة الواقع.
- له النظرة المادية والدنيوية في تقييم الكثير من القضايا العامة والخاصة.
- يميل إلى المصلحة الشخصية وقلة مشاركته في الأعمال التطوعية الجماعية.
- لا يرضى بالظلم ويدافع عن الشرف (في حدود العائلة) ويثمن الشجاعة.
- يمتاز بحدّة المزاج وسرعة الغضب والنرفزة.
- إنسان كريم في ضيافته (دون مبالغة أو تكليف).
- يميل إلى احترام كبار السن، وقواعد الدين في الحدود المعقولة عقليا.
- قلة الارتباط بأرضه ومنطقته (في حدود مصلحته الشخصية وقيمة ذلك إليه).
- تراجع مبدأ الإحتشام عند البوعيناني في تعامله عامة، ومع النساء خاصة، إلى حدود الأسرة والأقارب.

وعموما فإن هذه الإشارة السريعة إلى الأنماط الاجتماعية الثقافية، مجرد خطوط بسيطة كشفت عن الشخصية الأساسية في بلدية بوعينان بعد التغير، باعتبار أن الثورة في الثقافة وفي المعلومات وفي أنماط الاستهلاك التي أدخلتها الحداثة في مجتمعنا، قد أفرزت ثورة صامتة في القيم والاتجاهات والمهارات التي يحتاجها الفرد.[2]

والحديث عن الشخصية الأساسية البوعينانية، لا يعني في فهمنا أن هذا المجتمع انعزالي عن المجتمع الريفي، وخاصة منطقة السّهل المتيجي (المتيجة)، أو

[1]– مصطفى بوتفنوشت، من صور أنماط الألفة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 53.

[2]– خلدون حسن النقيب، المشكل التربوي والثورة الصامتة، مجلة المستقبل العربي، أوت 1993، ص 68.

عن المجتمع الجزائري عامة، وإنما من المحتمل وجود عوامل التشابه والتطابق لبعض تلك السمات لدى هؤلاء أيضا، بسبب الثقافة والتاريخ والأصالة المشترك بها أفراد المجتمع عامة.

وأخيرا، قد يكشف محتوى المحاور السابقة، وخاصة في هذا الفصل، عن تداخلات اجتماعية ثقافية ونفسية، تمثل في وقت واحد طرق الدينامية (الحركية) والتفاعل بينها في مسار تحوّلي انتقالي ومتغير من التقليدية إلى المعاصرة في مجتمع البحث.

ـ ملخص الفصل:

يستنتج من معطيات عناصر هذا الفصل، تلك الطبيعة الجدلية التفاعلية، أي علاقة التأثير والتأثر المتبادلين بين الفرد والمجتمع. وهذا ما يترجم من خلال التحولات التي أصابت البناء الأسري في مجتمع البحث، سواء تلك التي تعلقت بالعلاقات بين أعضائها، وخاصة تغير النظرة إلى المرأة وتبدل مكانتها واحتلالها الأدوار الجديدة في إطار الأسرة أو خارجها، أي حصولها على هامش من الحرية في الاختيار ومناقشة القرارات الخاصة بها، وهذا ما اختلف عن الفترة التقليدية سابقا، كما أن سلطة الأب بدأت تتميز بالروح التشاورية بدلا من الأحادية المتشددة، وهذا ما يفسر أثر التغيرات

التي مسّت بناء الأسرة على شخصية أعضائها، والمبيّنة في المبحث الأول من هذا الفصل.

ويفهم من المبحث الثاني لهذا الفصل، تلك الملامح لتبدلات بعض القيم والعادات التي كانت سائدة في مجتمع البحث، فنتيجة الحوافز المختلفة والمتعددة كالتعليم ووسائل الاتصال والإحتكاك في العمل والشارع، أدى إلى ابتعاد فكر الفرد عن الوسط القروي الذي كان يتحرك فيه، مثل: البيت، الأقارب، القبيلة، القرية ...الخ، وانتقاله إلى وسط أوسع من ذلك، مما أثر في سلوكاته وشخصيته، أي أصبح يحمل قيما متغيرة كالتي تخص تعليم الفتاة أو توظيفها، وأصبح لا يُمانع في ذلك، عكس ما كان شائعا قديما.

تواجد التعليم بأطواره المختلفة وبأنواعه (تربوي–مهني) في مجتمع البحث، وتطوره المتزايد منذ الاستقلال، من حيث الكمّ والكيف، لعب الدور المهمّ والفعال في التأثير على مقومات الشخصية، من حيث المساهمة في توجيهها وتطورها نحو الأفضل المتوافق وطموحات المجتمع. وفي نفس السياق، نجد لوسائل الاتصال فاعلية في الوسط الاجتماعي المبحوث، حيث انتشارها الواسع والمختلف والمتعدد، أدى إلى سهولة الإطلاع على مظاهر لنماذج سلوكية وثقافية مختلفة، وتعلمهم أدوار المستقبل، وأسلوب الحياة، مما يعمل على تبني قيم ومعايير اجتماعية متغيرة، وهذا نتج عنه نوع

من تفتح الفرد والرفع من مستواه الذهني، وساعد في بناء شخصية وفقا لمتطلبات الحداثة في المنطقة.

وفي ضوء المعطيات السابقة الذكر في هذا الفصل، تتضح تلك الملامح لنماذج سمات شخصية المبحوثين والتي كانت نتاج ماضيهم الحضاري وطبيعة مجتمعهم من جهة، وأثر عوامل التغير الناتجة عن شمولية التنمية التي اجتاحت مجتمعهم منذ الاستقلال من جهة ثانية، أدى إلى نوع من التفاعل المتبادل الأثر، مما أعطى أنماطا جديدة ساهمت في بناء سمات لشخصية متغيرة في مجتمع البحث.

النتـائـج العـامـة:

بداية من مضمون الدراسة المونوغرافية المبنية على الجانب النظري والمعطيات المجمّعة ميدانيا، وانطلاقا من فرضيات حملت جملة من المؤشرات المحددة لموضوع البحث الذي نحن بصدد عرض نتائجه العامة، والمتوصل إليها من خلال دراسة موضوع التغيرات الاجتماعية والعوامل المحفزة لحدوثها والآثار المترتبة عنها والمؤثرة في الشخصية القروية ببلدية بوعينان الريفية.

◈ تبيّن من الدراسة، أن لصدور القرارات والشروع في تنفيذ الخطط التنموية الموجهة بعد الاستقلال دورا فعالا في تحقيق وتلبية حاجات المواطنين، وهذان العاملان من أكثر أسباب التغير الاجتماعي التي عرفها المجتمع الريفي عموما ومجتمع البحث خصوصا. ومن تلك القرارات ما جاء في ميثاق الجزائر **(1964م)** والميثاق الوطني **(1976م)** والميثاق المثرى **(1986م)**، وأما الخطط التنموية فقد جاءت مع إقرار الإستراتيجية التنموية في **(فبراير 1966م)** وتمّ تجسيدها عن طريق عدة مخططات تنموية منها خطة الآفاق الاقتصادية **(1973/67م)** والمخطط الرباعي الثاني **(1977/74م)** والمخطط الخماسي الأول والثاني **(1984/80م-1989/85م)** وخطة الآفاق التنموية لسنة **(1990م)**، وكذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **(2003/2002م)**. وقد انعكست تلك الخطط على مجتمع البحث من خلال الملتقيات الجهوية للولايات والبلديات سنة **(1980م)** بهدف تحديد أكثر الحاجيات التي يجب تلبيتها على المستوى المحلي، مما عزز استحداث هياكل محلية رسمية ومنظمة تطبيقا للقانون البلدي رقم **(24/67)** المؤرخ في **(18 يناير 1967م)**، وساعد على ذلك التعليمة الخاصة بالخطة السنوية للولاية تصبح كإطار تنظيم وتنفيذ عمليات التنمية وتحديد الإجراءات التنظيمية المحلية ومنها سياسة الدولة للتجهيز المحلي للبلديات (صناعة محلية، تجهيز جماعي، تنمية اقتصادية وريفية)، قرارات تشجيع الصناعات الخفيفة من سنة **(1978م-1989م)** التي أنشأت في المدن الصغيرة والمتوسطة، وكذلك قانون التهيئة والتنمية المستدامة سنة **(2001م)**.

◈ بيّنت الدراسة تطور الجهاز الإداري المحلي بعد الاستقلال والمتمثل في البلدية كجهاز حكومي رسمي، بالإضافة لمرافق إدارية أخرى مكمّلة وذلك نتيجة عدة عوامل وضغوط استلزمت نمو وتطور هذا الجهاز الإداري الذي لم يكن يتمثل إلا في بعض المكاتب قبل الاستقلال، مسخّر لخدمة المعمّرين أكثر من الجزائريين في المنطقة، لذا عملت الدولة الجزائرية على تطويره ليوفر المتطلبات اللازمة للمواطنين. تطور الجهاز الإداري في بلدية بوعينان بعد

الاستقلال نتيجة النمو السكاني **(9273)** نسمة سنة **(1966م)** و**(30.697)** نسمة سنة **(2007م)**، وعامل الهجرة نحو البلدية **(59)** وافدا سنة **(1999م)** و**(140)** وافدا سنة **(2003م)** و**(85)** وافدا سنة **(2005م)**، بالإضافة للهجرة الداخلية المتمثلة في نزوح سكان المناطق الجبلية والمداشر نحو المركز الرئيسي أو المراكز الثانوية للبلدية نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وأمنية، مما أدى إلى زيادة في بناء السكنات وانتشارها **(2329)** مسكن سنة **(1977م)** و**(5817)** مسكن سنة **(2005م)**. ناهيك عن تحسن وتطور الجانب الصحي من علاج ومرافق، وكذا التعليم وانتشار الصناعة وتطور التجارة في المنطقة، فقد أدى ذلك إلى بناء مصلحة جديدة للحالة المدنية سنة **(1984م)** وارتفع عدد المستخدمين سنة **(2003م)** إلى **(130)** موظف موزعين على **(7)** مصالح أساسية، بالإضافة إلى مصالح فرعية جديدة ممثلة للمديريات الولائية، كمصلحة الفلاحة والغابات، البناء والتعمير، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الأمن الحضري ومقر للدائرة المستحدثة في سنة **(1991م)**، زيادة لما يحضر من مرافق إدارية جديدة لتساير مدينة بوعينان الجديدة المزمع إنشاؤها في إطار السياسة المتضمنة تهيئة المحيط وإعادة هيكلة مدينة الجزائر. وحتى تقوم هذه المرافق الإدارية بمهامها اتجاه المواطن، جهزت بأحدث الوسائل المكتبية والإلكترونية، وعززت بحظيرة عتاد تشتمل على الحافلات والشاحنات، سيارات، آلات حفر ورفع، جرارات وصهاريج المياه وعربات، فكان لذلك دور في خلق فضاء إداري واسع أدى إلى التفاعل المستمر والتطور بين المرافق الإدارية وسكان المنطقة، باعتبار البلدية لها دور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، مما عمل على مشاركتها في تنمية المنطقة، وبالتالي ترك أثره في المواطنين مما غيّر من تصرفاتهم وبدّل نظرتهم اتجاه الإدارة عن تلك التي كانت قبل الاستقلال، الشيء الذي عمل على تغيّر المجتمع.

◈ يستخلص من البحث، أن هناك تطورا في قطاع الخدمات الصحية لما له من أهمية اجتماعية في منطقة البحث، مما ساعد في التغير بتقدمه أشواطا معتبر بعد الاستقلال في بلدية بوعينان، حيث كانت المنطقة تتوفر على مستوصف واحد منذ سنة **(1950م)**، مما أدى إلى بناء **(7)** وحدات صحية انطلاقا من **(1979م)** لتتواجد متفرقة حسب المراكز السكانية الثانوية والمبعثرة التي تبعد عن المركز الرئيسي للبلدية، والتي كانت تعتبر مداشر ومزارع خالية من هذه القطاعات، فكانت **(5)** منها مختلفة الاختصاصات وواحدة **(1)** لطب الأسنان، وأخرى لرعاية الأمومة وحماية الطفولة والتي تدعمت سنة **(2007م)** بتوفير عيادة كاملة للولادة ومصلحة للأشعة و**(8)** أطباء متخصصين في الأمراض الباطنية والأطفال والأمراض الجلدية وجراحة

الأسنان، ومركز طبي **(بسيكو-بيداغوجي)** للأطفال المتخلفين ذهنيا يتسع لـ **(180)** مقعدا، زيادة عن **(7)** أطباء خواص في الطب العام وجراحة الأسنان، وعيادة خاصة، وبيطريان **(2)** و(5) صيدليات. فقد أصبح يستفيد من خدمات هذا القطاع حوالي **(30.697)** نسمة بما يقارب طبيب واحد **(1)** لكل **(1800)** نسمة، هذه النشاطات التنموية في مجال الصحة ساهمت في تحسين الوضعية الصحية للمواطن مما نتج عنه تخفيض في معدلات الوفيات العامة ورفع في معدلات توقعات الحياة لأفراد المجتمع عامة.

◈ تبيّن من الدراسة، أن لسياسة الجزائر التنموية بعد الاستقلال أثر كبير في تطور القطاع الزراعي في بلدية بوعينان، مما انعكست آثاره على المجتمع البوعيناني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية. وتبيّنت جهود ذلك من خلال تأميم المزارع الموروثة عن الاستعمار في المنطقة (مزرعة لوشو، بوفي، كروت، لورون، نفارو وسيقان) والمقدّرة مساحتها بـ **(1500)** هكتار، وعودة الخواص لاستغلال أراضيها المقدّرة بـ **(1600)** هكتار، وكذلك استحداث نماذج التسيير الذاتي **(4 مزارع)**، والتعاونيات الفلاحية المرتبطة بقرار الثورة الزراعية **(1971م)**، ثم المجموعات الفلاحية الجماعية والفردية سنة **(1987م)** التيس استفاد منها حوالي **(190)** فلاح، أسفر عنه تقسيم **(1440)** هكتار على **(38)** مستثمرة جماعية **(E.A.C)** و**(7)** مستثمرات فردية **(E.A.I)**، بالإضافة إلى تربية النحل والأبقار في القطاعين العام والخاص بمجموع **(650)** فلاح، أدى إلى نسبة إنتاج حيواني مرتفعة سنة **(2005م)** مقارنة بسنة **(2000م)** حسب ما بيّنه الجدول رقم **(16)**. فاستعمال المكننة والطرق الحديثة في الزراعة، بالإضافة لدعم الدولة المادي عمل على تطور القطاع كميا ونوعيا بمجتمع البحث، وانتقاله من الأسلوب التقليدي المتوقف عند الاكتفاء الذاتي للأسر إلى الأسلوب المعاصر الرّامي إلى تحقيق الاكتفاء والفائض لغرض التسويق التجاري وتحسين المداخيل لأفراد المجتمع.

◈ يستنتج من البحث، أن انتشار الصناعة في الجزائر بصفة عامة أدى إلى تواجدها في منطقة البحث منذ سنة **(1973م)**، حيث أسّست وحدتان **(2)** للقطاع العام، تخصصت الأولى في النسيج والثانية في الطين الممدّد واللتان ضمتا حوالي **(200)** عامل. ومن سنة **(1978م)** ولغاية **(1989م)** تمّ إنجاز **(6)** وحدات صناعية في مجالات مختلفة، ثلاثة **(3)** منها للخواص والأخرى للقطاع العام ضمت في مجملها **(254)** عامل، مع إيجاد منطقة للنشاطات الصناعية بشرق تراب البلدية، مما أدى إلى تأسيس **(4)** وحدات صناعية جديدة منذ سنة **(1990م)**، تخصصت في إنتاج مواد التجميل والتنظيف (استثمار أجنبي)، وعتاد تربية الحيوانات والبناء، وكذا وحدة صناعية

بالمركز الرئيسي للبلدية متخصصة في إنتاج الكعك (استثمار أجنبي). وعلى هذا بيّنت الدراسة التطور التدريجي للمجال الصناعي بمجتمع البحث رغم كون الصناعة جديدة العهد بالمنطقة (باستثناء الصناعة التحويلية في مزارع المعمّرين قبل الاستقلال)، وتوقف **(5)** وحدات صغيرة على الإنتاج لأسباب أمنية نظرا لتواجدها في أماكن شبة معزولة وتزايد الطلب سنويا على العمل، لكنه أوجد فرصا في مجال العمل الصناعي واكتساب المهن والخبرة وتنوع مصدر الدخل لسكان المنطقة مما عمل على تغير المجتمع المبحوث.

◈ اتضح من الدراسة، أن التطور التجاري في بلدية بوعينان عمل على خلق نوع من النشاط الاجتماعي وتلبية حاجات السكان الضرورية، بعد الاستقلال، كما عمل هذا التطور التجاري على دفع عجلة التغير في مجتمع البحث. ولقد شكلت النشاطات التجارية نسبة **(4,79%)** من مجموع فعاليات القطاعات الاقتصادية سنة **(1966م)** ببلدية بوعينان، ومع تطبيق الخطط التنموية للبلدية سنة **(1979م)** التي أدت إلى بناء (سوق فلاح) سنة **(1981م)** وسوق تجزئة يومي للخضار والفواكه واللحوم، علاوة عن السوق الأسبوعي (يوم الجمعة)، بالإضافة إلى الدكاكين والمتاجر الجديدة التابعة للخواص والمتخصصة في المواد الغذائية والتجهيزات المنزلية والصناعية، والتي شكلت في مجملها **(4422)** محلا على مستوى تراب البلدية، تضم **(599)** عاملا. فهذه النشاطات كان لها الأثر في الإقبال على العمل الحرّ لما يوفره من أرباح وفي أوقات قياسية، الشيء الذي أصبح يحقق بعض طموحات أفراد المجتمع وخاصة الشباب، مما عمل على تبدل السلوكات والتصورات وتغير المجتمع المبحوث.

◈ استنتج من البحث، أن الاختفاء التدريجي للأجداد وكبار السن في مجتمع البحث، وظهور المنتوج الصناعي الحديث أدى إلى تطور النشاط الحرفي وانتقاله من التقليدية إلى الحداثة ببوعينان. فبداية من المخطط الثلاثي **(1969/67م)** ونشاطات المجال الصناعي ما بين **(2000 و2005م)**، عمل على إيجاد نشاطات حرفية بمنطقة البحث تمثلت في **(19)** حرفة مختلفة تضم **(518)** حرفي، منها **(6)** نشاطات جماعية يعمل بها **(91)** حرفي. وقد ظهرت من خلال ذلك أنواع من الحرف لم يعرفها مجتمع البحث من قبل مثل: دهن السيارات، الخراطة، الميكانيك، تركيب الزجاج، التلحيم، حلاقة النساء... وقد عزز هذا التطور للحرفة ببوعينان تلك الوظيفة المزدوجة وهي المحافظة على التراث والطابع الرمزي من جهة، وإدخالها مجال الاقتصاد المحلي من خلال التسويق، الشيء الذي أدى إلى مداخيل جديدة للأسر وعمل على إحداث التغير في مجتمع الدراسة.

◈ أشارت الدراسة إلى نمو شبكة الطرقات وتطور وسائل النقل في بلدية بوعينان خلال الحقبة بعد الاستقلال، والتي كانت تفتقدها المنطقة قبل هذه الفترة إلا ما كان في صالح المستعمر واستعمالاته. سعى مسؤولو البلدية في إطار تطبيق خطط التنمية إلى إنجاز الطرق ضمن الحدود الجغرافية للبلدية، والمقدّرة إجماليا بـ **(90,363 كلم)** مقسّمة إلى **(4)** أصناف، منها الولائي والرئيسي والثانوي (غير معبّد) والمتكونة من **(24)** طريق مما يشكل شبكة مترابطة ساهمت في تلبية حاجيات قطاعات الإنتاج والتجارة محليا، وفك العزلة الريفية عن السكان وتنشيط زراعتهم. وقد عمل هذا على تطور وسائل النقل في المنطقة، فانتقل عددها من الشاحنات ومركبات النقل الجماعي من **(51)** وسيلة سنة **(1999م)** إلى **(300)** وسيلة سنة **(2006م)**، بالإضافة إلى السيارات النفعية والخاصة التي زاد عددها بسبب التسهيلات البنكية في منح القروض ووكالات البيع المتعددة وبأسعار منافسة. فكانت هذه التحولات من العوامل المؤدية إلى تنمية منطقة البحث وتطورها، نظرا لتأثيرها على النشاطات الاقتصادية وحياة الأفراد الاجتماعية والثقافية في مجتمع البحث.

ومما سبق أظهرت الدراسة البعد التنموي في مجتمع البحث بعد الاستقلال، وبيّنت آثاره من خلال نمو المرافق الإدارية والخدماتية والتحولات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما ترك الأثر في المجالات الاجتماعية والثقافية، وعمل على تغير المجتمع وانتقاله التدريجي من نمط الحياة التقليدية إلى المعاصرة.

وهذه النتائج نجد أنها إجابة وافية عن الفرضية الأولى في هذا البحث، والدّالة على البرامج التنموية الشاملة المجسّدة في القطاعات المختلفة ببلدية بوعينان، ومساهمتها في إحداث التغيرات المؤدية إلى تحويل المجتمع المحلي المبحوث من التقليدية إلى الحداثة.

◈ أكدت الدراسة على التغيرات الناتجة عن التنمية في المجالات الاقتصادية والخدماتية والمرافق الإدارية وتأثيرها في الجوانب الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث، حيث بيّنت أنه طرأ تحول في نظامي الأسرة وعلاقات القرابة والجيرة نتيجة تفاعل الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي اقتحمت تفاعل محيط الأسرة وغيّرت من حجمها ووظيفتها الشيء الذي أدى إلى تقلصها تدريجيا من النمط التقليدي (الممتد) إلى النمط المعاصر (النووية)، كما بينته إحصائيات سنة **(2007م)** من خلال متوسط عدد أفراد الأسرة **(5,93)** مقارنة بـ **(6,99)** فردا سنة **(1997م)** و**(8,27)** فردا سنة **(1987م)**، بالإضافة لاستقلالية السكن، والدخل المادي

للأسر الجديدة وبحثها عنه رفاهية أبنائها، والعديد من المحفزات كالتعليم، ووسائل الاتصال، العمل خارج الزراعة، الطموحات الفردية. وهذا بدوره أثر في وظائف الأسرة وانتقالها من الاتساع إلى الانكماش، بسبب توفر مؤسسات عامة تقوم مقام الأسرة في التربية والتعليم والترفيه، وكذلك الشأن بالنسبة للعلاقات القرابية والجيرة التي أصبحت تتميز بالسطحية وضعف الروابط وتقلص الولاءات الاجتماعية للأسرة، فأصبح الاهتمام بالشؤون الخاصة أكثر من الاهتمام بالسلالة القرابية أو شؤون الآخرين، نتيجة التصنيع والتحضر والانشغالات اليومية لأفراد الأسرة. وأما الزواج أصبح من المؤشرات العاكسة لتغير مواقف الأفراد في مجتمع البحث، حيث بينت الدراسة تحوّله من الخضوع لقرارات الأب أو الأم أحيانا، إلى منطق الرغبة الفردية وحرية الاختيار عند الأبناء، وقد يعكس ذلك مواقف أفراد مجتمع البحث من تمدرس الفتاة، التي أظهرتها الإحصائيات، حيث نجد **(3641)** فتاة متمدرسة، و**(300)** فتاة في الجامعة في سنة **(2007م)**، في حين نجد **(372)** فتاة موظفة، بالإضافة إلى الارتفاع في سن الزواج من **(15)** سنة إلى **(18)** سنة بالنسبة للفتاة، وكذا خروجه من دائرة الأقارب نظرا لتعدد مجالات التعارف بين الشباب (العمل، الدراسة).

◈ استنتج من البحث، أن القيم والعادات الاجتماعية، تغيرت بعد الاستقلال في بلدية بوعينان، نظرا للتبدلات والتحولات التي طرأت على جوانب الحياة من مادية ومعنوية، حيث أصبحت أكثر عقلانية وواقعية، عكستها مواقف وتصورات الأفراد اتجاه تمدرس وعمل المرأة، واختيار شريك الحياة، الروابط الأسرية وعلاقات الجيرة، أو تلك العادات المعاصرة كإقامة حفلات الزفاف في قاعات متخصصة، أو احتفالات الخطوبة، وعدم العزل بين الذكور والإناث أثناء الأكل أو اللعب في الوسط الأسري، الشيء الذي كان يمنع قديما بمنطقة البحث حسب ما بيّنه الفصل الخامس في هذه الدراسة.

◈ اتضح من الدراسة أن حوافز ارتفاع دخل الأفراد وظهور مجالات العمل والتوظيف، وإتاحة فرص اكتساب المادة وبناء الثروة، وتعدد الاختلافات ماديا ومعنويا بين أفراد المجتمع المبحوث بعد الاستقلال، أدى إلى ظهور مراتب اجتماعية معاصرة تحمل صفات (الطبقة الاجتماعية)، كمرتبة أصحاب الأجور (اليد العاملة المأجورة)، المرتبة الوسطى، مرتبة البرجوازية الصغيرة و مرتبة المدراء أو الإطارات الموجودة في المدن، حيث يفتقدها مجتمع البحث لقلة الإطارات. وهذا بخلاف ما بيّنته الدراسة في الفصل الخامس والمتعلق بالمراتب قبل الاستقلال.

◈ توصلت الدراسة إلى أن ثمة تطورا كبيرا حصل في الميدان التعليمي بعد الاستقلال في بلدية بوعينان، حيث أصبح انتشاره وعموميته حقيقة ملموسة لأهل المنطقة، نتيجة المنجزات والمشاريع التعليمية التي وصلت سنة **(2005م)** إلى **(15)** مدرسة ابتدائية و**(3)** متوسطات وثانوية واحدة، بالإضافة إلى انطلاق الأعمال سنة **(2007م)** لإنجاز متوسطتين **(2)**، بعدما كانت هذه الوضعية قبل الاستقلال تتمثل في مدرسة واحدة بمركز البلدية الرئيسي يتمدرس بها البعض من أبناء المنطقة فقط، أما البقيّة من أبناء المعمرين. أما في سنة **(1985م)** تواجدت بالمنطقة **(10)** مدارس ابتدائية ومتوسطة واحدة، ونجد عدد التلاميذ المنخرطين في التعليم **(3565)** تلميذا سنة **(1985م)** وانتقل إلى **(7600)** سنة **(2007م)** في الأطوار الثلاثة و**(370)** في التحضيري، مما ساعد في نشر الثقافة والمعرفة العلمية المعاصرة وأصبح التفضيل للعقلانية التي ساهمت في التغيرات الاجتماعية والثقافية في بوعينان.

◈ اتضح من الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في بلدية بوعينان، حيث تساهم في إدخال الأفكار وتوحيد الإيديولوجية السياسية والاجتماعية ونشر أنماط جديدة من الثقافة المعاصرة، وباعتبار جهاز التلفزيون من أهم الوسائل المقتنية في مجتمع البحث نتيجة خصائصه المتعددة في إيصال المعلومات والأفكار بشكل حيّ وطبيعي لأعضاء الأسر. كما وجد أن له ولوسائل الاتصال الأخرى البشرية والمادية أثرا في المجتمع المبحوث ومن العوامل المؤدية إلى التحولات الثقافية وإحداث التغير الاجتماعي. ويستنتج من البحث أيضا، أن أهم النشاطات الترويحية في بلدية بوعينان، هو النشاط الترويحي الموجه، حيث ساعد في ملئ فراغ معظم السكان وخاصة الشباب منهم وعمل على خلق نفسية مقبولة في منطقة البحث. ولهذا الغرض أنجز مركز ثقافي تمارس به نشاطات مختلفة تتمثل في **(15)** فرعا، وسجل عدد المنخرطين سنة **(2007م)** حوالي **(390)** منهم **(248)** فتاة، بالإضافة إلى المرافق الرياضية **(4)** ملاعب وقاعة متعددة الرياضات)، تنشط بها **(5)** فروع رياضية بـ **(500)** منخرط. وكذا **(13)** جمعية معتمدة في مجالات عدّة (ثقافية، علمية، رياضية، خيرية، فلاحية وتطوعية)، فهي مجالات تعمل على تنمية وتطوير شخصية الأفراد، وإدماجهم في المشاركة بالتغيرات الاجتماعية.

يستنتج من الدراسة تأثير التغيرات في الجوانب الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث، باعتبارهما مؤشرين عاكسين للتغير الاجتماعي، بسبب تطور التعليم ووسائل الاتصال والنشاطات الترويحية المشار إليهم سابقا، مما كان دليلا واضحا على تغير منظومة القيم والعادات المتعلقة بالزواج وعلاقات القرابة والجيرة والمراتب الاجتماعية، حيث أصبحت

تتوافق مع ظروف الحياة المعاصرة. وهذا يتفق مع محتوى الفرضية الثانية لهذا البحث والقائلة بأن تغير الجوانب الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي يؤدي إلى تغير القيم والعادات الاجتماعية للأفراد.

◈ ومن النتائج التي توصل إليها البحث أيضا، أن هناك علاقة بين الوسط والبيئة المعاصرة للإنسان في نشأته وطفولته وشبابه، وبين معظم تصوراته للحياة وسلوكياته ومواقفه، لذا وجد أن للأسرة التأثير الأول في الشخصية ثم المجتمع ومؤسساته بشكل عام، ويتضح ذلك من خلال تبدل العديد من وظائفها وأساليبها مما غيّر من بعض أوجه بنائها وأصبحت تتميز بالنمط المركب والزوجي (النووي) بدلا من النمط الممتد سابقا، الذي امتاز بطابع الخضوع للجماعة في القرية وما تحمله تلك الوحدات الاجتماعية من عادات وقيم وتقاليد كانت تسيّر وتوجّه سلوكهم في الحياة. ونظرا لعوامل التغير التي حدثت في مجتمع البحث وأثرت في بنائه الاجتماعي ومنه التغير في بناء الأسرة مما يعكسه الحجم وينتقل من **(8)** أفراد سنة **(1987م)** إلى **(6)** أفراد سنة **(2007م)**، وكذا الاستقلالية في السكن والدخل بالنسبة للأبناء المتزوجين، مما أدى إلى تناقص سلطة الأب الاقتصادية مع بقائها ظاهريا في كثير من الأحيان، وبدأت مسؤوليته تأخذ شكلا جديدا في التعامل مع الأبناء به نوع من المرونة والتشاور، بالإضافة إلى واقع خروج المرأة للتعلم أو العمل في ميادين عديدة، **(378)** موظفة في المصالح الإدارية ببوعينان. فأثرت هذه التغيرات في مجتمع البحث ونتج عنها علاقات جديدة وسط أفراد الأسرة، أدت إلى بلورة نمط جديد للشخصية يتميز بالمبادرة والتعبير عن الرأي والاعتماد على الذات، مما عزز مبدأ الاحترام والمصارحة والطموح والحرية الفردية، مما يبين أثر تغير بناء الأسرة في شخصية أفرادها وانتقالها من النمط التقليدي إلى المعاصر.

◈ تبين من البحث أن تبدل بعض العادات والقيم الاجتماعية له الأثر في تغير أنماط الشخصية البوعينانية التقليدية، مما أدى إلى اكتسابها العقلانية في النظر لتقييم قضايا الحياة عامة، وذلك كالانضباط والالتزام العملي، وعدم تصديق القصص والخرافات والتي كانت أساسا في توجيه خبرات أفراد المجتمع قبل التغيرات الاجتماعية. فقد أصبح الفرد البوعيناني يفضل الحياة الحاضرة عن السابقة، ولا يميل إلى التعصب القرابي واعتماده على الذات وتفضيل المصلحة الخاصة، وكما تغيرت مواقفه اتجاه عمل المرأة وتعليمها وأصبح لا يمانع من ذلك، مما عزز من مكانتها وسط الأسرة ومنحها مركزا وقوة في المجتمع. وكذا اتجاه العمل الجماعي التطوعي (التويزة) وأصبح يفضل المقابل لتقديم الخدمات أي الارتباط بالجانب المادي، وأصبح يبتعد عن

المبالغة في تكريم الضيف بسبب الحداثة وما ترتب عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية. فمع تحول هذه القيم والعادات كان له التأثير في شخصية أفراد مجتمع البحث وأكسبها سمات جديدة تتوافق مع الحياة المعاصرة في بلدية بوعينان.

◈ استخلص من الدراسة، أن الشخصية البوعينانية الريفية تغيرت بتغير العديد من أنماط الثقافة بعد الاستقلال نتيجة تفاعلات حركة التبدلات والتحولات بالمجتمع وأفراده، وكون مؤسسات التعليم تساهم في التطبيع الاجتماعي وتكمّل تنشئة وتربية الأسرة. وجدت الدراسة من خلال البيانات الميدانية أن لتمركز التعليم وانتشاره الأثر في الشخصية البوعينانية بعد الاستقلال، بسبب التحاق العديد من أبناء البلدية **(7600)** (ذكورا وإناثا) بالمدارس، منهم **(2100)** فتاة، واكتسابهم المعرفة والنظرة العلمية التي ساعدتهم في تقييم محيطهم الاجتماعي عقلانيا، بالإضافة لارتباط التعليم بأهداف المجتمع الجزائري عامة وخطواته التنموية المعاصرة، مما أدى إلى التغير واكتساب الشخصية البوعينانية لصفات تركيبية متوافقة والتغيرات الاجتماعية في بوعينان. وتبين من الدراسة أيضا أن هناك تأثيرا اجتماعيا وثقافيا بأساليب ثقافية جديدة متسللة لمجتمع البحث نظرا لعوامل الاحتكاك ووسائل الاتصال التي أصبحت أكثر تطورا في عهد العولمة، مما أدى إلى تبلور أنماط ثقافية حديثة ساعدت في ظهور سمات شخصية معاصرة في واقع المجتمع المبحوث.

◈ توصلت من خلال البحث، إلى وجود سمات مشتركة في تركيب الشخصية التقليدية البوعينانية، التي تكوّن الشخصية الأساسية، ومن تلك السمات، الاعتزاز بالرجولة، تثمين الشجاعة، احترام كبار السن لحد الانصياع، المحافظة على تراث الأجداد، الوفاء بالعهد، الصراحة واحترام الكلمة، سرعة الغضب، تجنب استعمال كلمات السوء، الدفاع عن الشرف، التعصب والارتباط بالأرض، التعاون، الكرم، عشقه للحرية، يمتاز بالخفة والنشاط، يميل إلى الاحتشام في تعامله وخاصة مع النساء، قنوع، يكره المخادعة... وغيرها من السمات التي وردت في البحث، وكوّنت محاور مهمة في التركيب الأساسي للشخصية البوعينانية التقليدية. وهذا لم يكن تلقائيا في اكتسابه وإنما احتاج إلى إرشاد وتربية وإعداد وتأهيل قامت به الأسرة الممتدة والقبيلة والقرية.

◈ توصل البحث إلى وجود عناصر ثقافية تقليدية لها حضورها في مجتمع البحث رغم التغيرات الاجتماعية، مما تعتبر أساسية كونها مرتبطة بالجانب الديني والأخلاقي على نطاق الأسرة ونوعا ما المجتمع، مثل احترام كبار السن، التراحم والتعاطف والمودة بين أفراد الأسرة.

لذا تعتبر من المحاور الأساسية في تركيب الشخصية البوعينانية، وتتوضح بذلك عملية التشارك بين هذه السمات وأخرى معاصرة ناتجة عن التغيرات، مما يشكل بناء الشخصية الأساسية الحديثة (بعد التغيرات الاجتماعية) للمجتمع المبحوث، وذلك ما بيّنه محور النموذج المعاصر لسمات الشخصية البوعينانية بعد التغير.

وتأكيدا لما جاء في فرضية البحث الثالثة، استنتجت الدراسة أن هناك تأثيرا في الشخصية القروية البوعينانية (الأساسية)، نتيجة التغيرات الاجتماعية التي حصلت في مجتمع البحث وأدت إلى تغير الأنماط والسلوكات الاجتماعية للأفراد. وذلك كان نتيجة التحولات المادية والمعنوية التي كان معها تغير عناصر ثقافية اجتماعية تقليدية، ودخول أخرى حديثة، والتي كان لها التقبل من قبل أفراد المجتمع، خاصة جيل الشباب باعتباره أكثر القوى الاجتماعية انفتاحا على تلك التيارات المعاصرة وأشدها تعرضا للتغيرات الاجتماعية.

الخـاتمة:

تأكدت مع الكثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية والأنتروبولوجية عملية تنامي التغيرات المتسارعة لمعظم الدول والمجتمعات الإنسانية في السنوات الأخيرة، نتيجة الاحتكاك الحضاري وطموحات شعوبها في التقدم. والجزائر كواحدة من تلك الدول، شاهد مجتمعها تحولات مختلفة بعد الاستقلال، خاصة مع تطبيقها الخطط والبرامج التنموية الشاملة بهدف نمو وتطوير المجتمع عامة، والمناطق الريفية خاصة، الشيء الذي يلاحظ مظاهره في قرى تلك المناطق الريفية. لذا حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء حول طبيعة الوضع المتحول لمجتمعنا القروي، والذي تأتى في مجتمع البحث من خلال تتبعنا مظاهر التغير في المجالات المختلفة لحياة المجتمع المدروس، وكشفنا للتغيرات الاجتماعية الناتجة عن ذلك وكيفية تأثيرها في شخصية أفراد المجتمع.

إن مظاهر الحياة العامة الحالية في المنطقة الريفية مجال الدراسة، تؤكد نسبية توصل الجزائر إلى تحقيق نتائج إيجابية في تنمية مختلف مجالات الحياة المادية واللامادية للمجتمع الريفي، نتيجة للمشاريع العديدة والمجسّدة في أرض الواقع. فإنجاز المدارس وهيكلتها عمل على انتشار التعليم وعموميته، وشمل كل الفئات العمرية والجنسية وأدخل المعرفة المعاصرة والعقلانية للمجتمع، وكذا تطور قطاع الصحة بزيادة إنشاء المرافق الضرورية وتقريبها من المواطنين وتحسين خدماتها، مما قلص من الوفيات والأمراض، فساعد على النمو السكاني في المنطقة الذي أسفر عنه تحرك السكان في المجال الجغرافي وبناء السكنات الخاصة، دفع بالسلطات المحلية إلى إنجاز المشاريع السكنية والمشاركة في إيجاد مراكز التمهين وأخرى للنشاطات الترويحية، وعملت على توفير الخدمات الضرورية، مما نشط مصالحها

الإدارية والخدماتية لمسايرة تحولات المجتمع، ناهيك عن دور وسائل الاتصال في إدخال الأفكار ونشر أنماط جديدة من الثقافة المعاصرة.

تطور الجانب الاقتصادي ونمو قطاعاته (الزراعية، الصناعية والتجارية) كان له الأثر في تبدل الظروف المادية والاجتماعية لأفراد مجتمع البحث، بسبب تعدد الوظائف والمهن وتوفر فرص العمل، الشيء الذي ساعد على تعدد مداخيل أفراد الأسر، ولم تبقى مرتبطة بالفلاحة ومنتوجاتها فقط.

فنتج عن تلك المشاريع التنموية تطورات واضحة في حياة أفراد المجتمع، مما يؤكد تأثر الجوانب الاجتماعية والثقافية من خلال تبدل بناء الأسرة والعلاقات القرابية والجيرة والتراتب الطبقي، وكذا تصورات وسلوكات الأفراد نظرا لتبدل بعض القيم والعادات الاجتماعية، مما أدى إلى إيجاد عناصر جديدة في تركيب سمات الشخصية القروية وتغيرها وانتقالها التدريجي من النمط التقليدي إلى المعاصر كما أكدته نتائج الدراسة.

إن مقاومة التغير الاجتماعي مألوفة في الحياة الاجتماعية، كالمجالات النفسية المتمثلة في الخوف من المجهول، التردد في تجربة الشيء الجديد أو العقلية المحدودة، كما تكون المقاومة نضج لعمليات اجتماعية كمحافظة أعضاء المجتمع على نظامهم وثقافتهم المشتركة، وتعلقهم بقيمهم ومعاييرهم وعاداتهم. إذن النقص في الواقعية أو ضعف الحوافز المحركة أو قلتها في المجتمع الريفي يحول دون تحقيق الأهداف المثالية للتنمية، وتصبح خطط التغيير ناقصة أو بطيئة نتيجة تلك المعوقات.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نقترح بعض التوصيات التالية التي هي محاولة نعتقد من خلالها إمكانية تحقيق تقدم أكثر في منطقة مجتمع البحث:

1- بيّنت النتائج أن المنجزات الصناعية والاجتماعية غير كافية إذا قورنت بطموح أفراد المجتمع، والتطورات السريعة في النمو السكاني ومطالبهم المتزايدة مما ينبغي دراسة معمقة للظروف والحاجيات المتعلقة بتلك الجوانب، ومن المستحسن أن تعطى عملية التوافق بين واقع وطبيعة المجتمع، وبين تنفيذ أيّ مشروع أو منجزات صناعية واجتماعية في المنطقة، حتى يحدث التغير بشكل أكثر ويحقق المنفعة لسكان بلدية بوعينان.

2- لتفادي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة الداخلية والنزوح إلى المركز الرئيسي من البلدية، يمكن اتخاذ الإجراءات التوجيهية وتشجيع السكان على البقاء في أراضيهم واستغلالها، بالإضافة إلى التوعية وتوفير الأمن وتهيئة الظروف اللازمة.

3- بذل جهود أكثر من طرف القائمين على الدوائر الحكومية والجهات الوصية لتفهم القضايا العامة اجتماعيا وسياسيا للسكان، حتى يمكن القيام بالعمل والتخطيط السليم وتلبية حاجات المواطنين وتحقيق التطور والتقدم، مما يعزز الثقة المتبادلة بين المواطنين والإدارة.

4- اتضح من نتائج البحث استمرارية أجزاء من البنية الثقافية التقليدية بشكل غير مقنن، وخاصة في محيط الأسرة، مما يعدّ من المعوقات لتحديث المجتمع وبلوغ الأهداف التنموية الشاملة بشكل أفضل. وينبغي إعطاء الظاهرة أهمية معمقة عن دراسة الأسر ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حتى يمكن الكشف عن الجوانب السلبية منها والإيجابية، وبهذا نستطيع الإبتعاد عن الخطأ الذي يؤكد على إلغاء كل ما هو قديم، وقبول كل ما هو جديد والعكس.

5- يجب تقديم المزيد من يد العون والتوجيه السليم والخدمات العامة وخاصة الاجتماعية منها للأسرة، خصوصا في مجال التربية والإعتناء بالأجيال، وذلك بإعداد

وتقديم برامج ثقافية وإرشادية علمية لمواجهة الواقع والتيارات الطارئة التي تصاحب أعضاءها في مراحلها العمرية المختلفة.

6- إتاحة الفرص أكثر للشباب البالغ والمتعلم والمثقف بالمناطق الريفية خاصة لدخول حقل المسؤولية في الإدارة والعمل، وكذا الإعتناء بالشباب عامة، وتوفير الحماية له من التيارات الثقافية الدخيلة (السلبية منها والمتعارضة وأصالة المجتمع وأهدافه) بتعزيز عناصر الثقافة الوطنية عن طريق التوجيه العلمي والاجتماعي ووسائل الإعلام، مما يعمل على تطور وتغير جوانب الحياة المختلفة كمّا وكيفا.

7- استغلال وسائل الاتصال في الربط بين أهداف الدولة التنموية والمجتمع عامة والريفي خاصة، في إطار الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، يساعد في خلق حركة تغيرية وبلوغ الطموحات المرغوبة، إن كان التوجيه سليما لا يخرج عن الواقع الجزائري ثقافيا واجتماعيا، وعليه يمكن خلق النموذج الفعال والمنتج اقتصاديا واجتماعيا، وتوعية إدراكية للأهداف السياسية، وشخصية لا تنفصل عن أصالة وثقافة المجتمع الجزائري عامة.

قـــائمة
المـــراجع

قــائمة المــراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ- كتب المنهجية، القواميس والمعاجم:

1-الأخرس محمد صفوح، المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، ط6، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001.

2-تيماشيف نيقولا، نظرية علم الإجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة: محمود عودة وآخرون، ط8، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1983.

3-جلبي علي عبد الرزاق، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.

4-سعد عبد الحميد محمود، البحث الاجتماعي (قواعده، وإجراءاته، مناهجه وأدواته)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1981.

5-سليم شاكر مصطفى، قاموس الأنتروبولوجيا (إنجليزي-عربي)، ط1، جامعة الكويت، 1981.

6-عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4، الكويت، أوت 1981.

7-مدكور إبراهيم وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

8-اليونسكو (إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.

ب- الكتب:

1-إبراهيم عبد الوهاب، معوقات التنمية في العالم الثالث (دراسة للحالة المصرية)، رؤية من وجهة علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984.

2-أحمد أحمد كمال، تنظيم المجتمع، الجزء الأول، ط1، المكتبة الحديثة، القاهرة، 1970.

3-أحمد حسين عبد الحميد، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

4-أحمد علي فؤاد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1968.

5-أحمد محمد أبو العلا، علم النفس، مكتبة عين شمس، مصر، 1990.

6-الأخرس محمد صفوح، تركيب العائلة العربية ووظائفها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1976.

7-الأصفر أحمد وعقيل أديب زيد، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001/2000.

8-أفسينيف م.م، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ترجمة: عز الدين جوني، دار الفارابي ودار ابن رشد، بيروت، 1979.

9-بركات أحمد قائد، مآزق التنمية-نظرة خاصة إلى اليمن والتنمية العربية-، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1988.

10- بن نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنتروبولوجيا النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

11- بهلول حسن، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة التنظيم الإقتصادي الوطني بعد الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.

12- بهلول محمد بلقاسم حسن، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

13- بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، حزيران/ يونيو 2002.

14- بوقرة بلقاسم، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد (التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

15- بومخلوف محمد، التحضر (التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية)، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001.

16- بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر (التجربة والآفاق)، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

17- ت. توماس وآرثر هويت كين، دليل السكان، ترجمة كبير المستشارين الدكتور عمران، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980.

18- التابعي كمال، تغريب العالم الثالث-دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.

19- تأليف أساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، دراسات في المجتمع العربي، مراجعة وتقديم، جميل سعيد، دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، الشارقة، 1983.

20- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

21- تومسون وارين.س ولويس دافيد.ت، مشكلات السكان، ترجمة: راشد البراوي، ط5، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1968.

22- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، ترجمة: فيصل عباس، ط1، دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.

23- جورفتش جورج، دراسات في الطبقات الإجتماعية، ترجمة، أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

24- الجولاني فادية عمر، دراسات حول الشخصية العربية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.

25- الجوهري محمد وشكري علياء وآخرون، مقدمة في الأنتروبولوجيا الإجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2000.

26- الجوهري محمد وشكري علياء، علم الاجتماع الريفي الحضري، ط1، دار المعارف، مصر، 1980.

27- الجوهري محمد، دراسات أنتروبولوجية في المجتمع المصري، (لم يذكر دار الطبع)، مصر، 2004.

28- الجوهري محمد، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 1998.

29- الجوهري محمد، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1978.

30- حجازي أحمد مجدي وقناوي شادية، التنمية والتخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1987.

31- الحسن إحسان محمد، المدخل إلى علم الإجتماع، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1988.

32- حسن حسن علي، الريف (دراسة مجتمعية ريفية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982.

33- حسن عبد الباسط محمد، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة، 1982.

34- حمدي محمود عبد الحميد، التغير في بناء المجتمع الريفي (مداخل نظرية وبحوث ميدانية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

35- الحمصي محمود، التخطيط الاقتصادي، طبعة ثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979.

36- حيفري عبد الحميد، التلفزيون الجزائري (واقع وآفاق)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

37- خاطر أحمد مصطفى، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1999.

38- الخريجي عبد الله، التغير الاجتماعي والثقافي، (سلسلة دراسات في المجتمع العربي السعودي)، الكتاب الثاني عشر، الطبعة الأولى، رامتان، جدة، 1983.

39- الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

40- دياب فوزية، القيم والعادات الإجتماعية، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

41- رادفيلد روبرت، المجتمع الريفي وثقافته، ترجمة: فاروق محمد العادلي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1973.

42- الرشدان عبد الله، علم الاجتماع التربوي، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 1984.

43- رفلة فليب، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965.

44- الزعبي محمد أحمد، التغير الإجتماعي بين علم الإجتماع البرجوازي وعلم الإجتماع الإشتراكي، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

45- سركيس عادل أحمد، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (بلا تاريخ).

46- سعيد صاحب ناصر، معلم في الجزائر، ط1، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1969.

47- سلمان عبد علي، الأنتروبولوجيا الإجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1985.

48- السمالوطي نبيل، علم اجتماع التنمية (دراسة في اجتماعيات العالم الثالث)، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978.

49- السويدي محمد، بدو الطوارق بين الثبات والتغير (دراسة سوسيو-أنتروبولوجية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

50- السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

51- شاليان جيرار، مصاعب الاشتراكية في الجزائر، ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1964.

52- شتا السيد علي، الشخصية من منظور علم الاجتماع، مطابع روايال، الإسكندرية، مصر، 1997.

53- شرفه كمال، الحداثة (المصنع-السوق)، الطبعة الأولى، دار الصداقة للترجمة والنشر والتوزيع، حلب، سوريا، 1995.

54- شروخ صلاح الدين، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005.

55- شريط عبد الله والميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

56- شفيق محمد، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994.

57- شكاره عادل عبد الحسين، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، العراق، 1975.

58- شوقي عبد المنعم وآخرون، معظمات ومقومات المشاركة الشعبية في الريف المصري، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، القاهرة، 1984.

59- صادق محمد، البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981.

60- العامري محمد البدوي وآخرون، المختار في التربية الإسلامية والوطنية (للسنة الأولى متوسط)، منشورات المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1984.

61- عبد الباقي زيدان، الأسرة والطفولة، دار الشباب للطباعة، القاهرة، مصر، 1980.

62- عودة محمد، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

63- عيد حسن إبراهيم، التنمية والتخطيط، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

64- العيسى جهينة سلطان، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، شركة كاظمة، الكويت، 1979.

65- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.

66- الغريب محمد عبد الكريم، سوسيولوجية السكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1982.

67- غنيم السيد رشاد، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

68- غيث محمد عاطف، القرية المتغيرة، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1964.

69- غيث محمد عاطف، دراسات في المجتمع القروي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.

70- غيث محمد عاطف، دراسات في علم الإجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1967.

71- غيث محمد عاطف، علم الاجتماع (النظم والتغير والمشاكل)، الجزء الثاني، دار المعارف، مصر، 1967.

72- فرج سعيد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980.

73- فهمي سامية محمد وآخرون، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1986.

74- الفوال صلاح، البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1983.

75- القاسيمي ظافر، الحياة الإجتماعية عند العرب، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981.

76- قباري محمد إسماعيل، أسس علم الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

77- قرم جورج، التنمية المفقودة (دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

78- القصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

79- قنصوة صلاح، نظرية القيم في الفكر المعاصر، ط2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.

80- قيرة إسماعيل وغربي علي، في سوسيولوجية التنمية، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

81- كرم يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، القاهرة، 1963.

82- كونجر جون وآخرون، سيكولوجية الطفولة والشخصية، ترجمة: أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970.

83- لاكوست إيف، العالم الثالث أو جغرافية التخلف، ترجمة، عبد الرحمن حميدة، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969.

84- لطفي عبد الحميد، علم الإجتماع، ط6، دار المعارف، مصر، 1976.

85- لطفي علي، التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية-، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980.

86- محجوب محمد عبده، الاتجاه السوسيو-أنتروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، (بلا تاريخ).

87- محجوب محمد عبده، البترول والسكان والتغير الإجتماعي (دراسة أنتروبولوجية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

88- محجوب محمد عبده، قراءات سوسيوأنتروبولوجية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1979.

89- محجوب محمد عبده، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق)، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974.

90- محمد محمد علي وآخرون، المجتمع والثقافة والشخصية (مدخل إلى علم الاجتماع)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1984.

91- مركز دراسات الوحدة العربية، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط1، رقم 8، بيروت، لبنان، 1986.

92- مصايف محمد، في الثورة والتعريب، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

93- المصمودي مصطفى، المجتمع المدني العربي في زمن الثورة الرقمية، دار البستان للنشر، تونس، 2005.

94- معهد البحوث والدراسات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

95- مور ولبرت، التغير الاجتماعي، ترجمة، عمر القباني، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، مصر، 1966.

96- نخبة من أعضاء هيئة التدريس، الأنتروبولوجيا (بحوث ودراسات تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2003.

97- النوري قيس، الحضارة والشخصية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981.

98- النوري قيس، المدخل إلى علم الإنسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1982.

99- هاشم إسماعيل محمد، مشكلة السكان، ط2، دار المعارف، مصر، 1964.

100- هول كالفين ولندزي جارنر، نظريات الشخصية، ترجمة: فرج أحمد وآخرون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1971.

101- الهيتي هادي نعمان، الاتصال والتغير الثقافي، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، بغداد، 1978.

102- وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، ألتاميرا ووتوبريس، مدريد، إسبانيا، 1974.

103- وزارة الإعلام، عشرون سنة من الإنجازات (5 جويلية 1962- 5 جويلية 1982)، الجزائر، 1982.

104- وصفي عاطف، الثقافة والشخصية (الشخصية المصرية التقليدية ومحدداتها الثقافية)، ط2، دار المعارف، مصر، 1977.

105- يوسف سهير عبد العزيز محمد، الاستمرار والتغير في البناء الاجتماعي في البادية العربية، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1991.

106- اليونسكو، التنمية الثقافية-تجارب إقليمية-، تأليف خبراء اليونسكو، ترجمة: سليم مدكور، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1982.

ج- الرسائل والأطروحات العلمية:

1-إبراهيم علي طلبة محمد، المشاركة ودورها في تنمية القرية المصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة قنا، مصر، 1999.

2-درواش رابح، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الإجتماعي (دراسة ميدانية لعينة من ولايات الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة)، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2005.

3-الزياني فيصل إبراهيم، التغير الإجتماعي والسياسي في دولة البحرين والإمارات العربية المتحدة (1960-1980)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب بجامعة المنيا، مصر، 1989.

4-السواح آمال، النظرية السوسيولوجية عند تشارلز رايت ميلز، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1970.

5-عبود إيمان جعفر، عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2002.

6-الفرجان سعدون جوير، التعاون الزراعي وأثره في تعجيل التغير الاجتماعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1981.

7-الفرنوانى منى إبراهيم حامد، بعض ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في الريف المصري كما تعكسه عادات دورة الحياة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989.

8-مرسي رانيا محمد عبد المعبود، التغيرات المعاصرة في المسكن الريفي وانعكاساتها على طبيعة العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

9-المنوفي جيهان عبد الغفار عبد العظيم، أثر برامج التنمية الريفية على الحراك الاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم المجتمع الريفي، جامعة عين شمس، مصر، 1995.

د- المجلات والدوريات والأبحاث:

1-إبراهيم زينب، مصر- قوتها البشر، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 144، القاهرة، أغسطس 1996.

2-أحمد سمير نعيم، المحددات الإقتصادية والإجتماعية للتطرف الديني، حالة مصر، المستقبل العربي، العدد 131، بيروت، 1990.

3-بن أشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، السنة9، عدد 92، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

4-بن عيسى رشيد، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، منشورات وزارة الفلاحة، مشروع جويلية، الجزائر، 2004.

5-بوتفنوشت مصطفى، مراحل تكوين البنية الإجتماعية في الجزائر، مجلة علم الإجتماع، رقم 3، عدد خاص، جامعة الجزائر، أفريل، 1986.

6-بوتفنوشت مصطفى، من صور وأنماط الألفة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ترجمة: حسن بن مهدي، عن مجلة الثقافة، العدد 88، السنة 15، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985.

7-حربي محمد حسن، طرق وأساليب العمل في تنمية المجتمع المحلي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية، بغداد، أوت 1979.

8-حسان الجيلالي، التربية وتحدي العولمة، في مجلة دفاتر المخبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الأول، ديسمبر 2005.

9-حسن عبد الرؤوف علي، البيئة الاجتماعية وأثرها على التشكيل العمراني للمدينة، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، نوفمبر 1990.

10- الخشاب أحمد، في التخطيط الأخلاقي، مجلة كلية الآداب، العدد 9، بغداد، 1966.

11- دودو أبو العيد، مفهوم الثورة الثقافية في الجزائر، عن مجلة الثقافة، السنة الثالثة، عدد 13، مطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري-مارس 1973.

12- سعد أحمد صادق، التنمية والهوية الثقافية الوطنية، مجلة دراسات عربية، العدد 5، دار الطليعة، بيروت، مارس 1986.

13- الشامي سامي، علم البيئة المحلية (مفهومه وتطوره)، الباحث (مجلة فكرية)، السنة 8، العدد 2، رقم 47، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986.

14- صبحي مجدي، آسيا -التنمية والتصنيع- عرض لرؤية بديلة-، مجلة العربي، عدد 441، السنة 38، وزارة الإعلام بدولة الكويت، أوت 1995.

15- صفي الدين محمد، بعض مشاكل السكان في الجزائر، (مجموعة المحاضرات التي ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية، في الموسم الثقافي الثالث، 63-1964)، القاهرة، 1964.

16- عمر حامد، حوار منهجي حول التنمية الاجتماعية ومقومات الشخصية في الوطن العربي، الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية (مجلة)، القسم الأول، بغداد، فبراير 1980.

17- عودة إبراهيم عبد الرحمن، التنمية وأوقات الفراغ في المجتمع الريفي (دراسة ميدانية في قرية مصرية)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 33، الجزء الأول، كلية الآداب بجامعة المنيا، مصر، يوليو 1999.

18- غربي علي، معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2000.

19- الفالح محمود، المؤثرات الحضارية والثقافية على التطوير الإداري في المؤسسات العربية وتطبيقاتها في الأردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد (11)، العدد 3، عمان، الأردن، 1987.

20- قشي صيفي، تحليلات سوسيولوجية حول التغير والتحول الأسري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (التواصل)، العدد 6، جامعة عنابة، جوان 2000.

21- المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الاتصال، العدد 14، سنة 1996.

22- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وحدة بحوث الريف (الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة)، القاهرة، 1971.

23- من مقال جي بربتشون، ترجمة عثمان نويه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة الأولى، 1970.

24- النقيب خلدون حسن، المشكل التربوي والثورة الصامتة، مجلة المستقبل العربي، أوت 1993.

هـ. الوثائق والتقارير:

1-الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية (البلدية-الولاية)، مديرية الجرائد الرسمية، الجزائر، أفريل 1990.

2-بغة محمد بن عيسى، بوعينان تفاحة متيجة، بحث لصالح مديرية الثقافة بولاية البليدة (غير منشور)، الفصل الأول، 2007.

3-بلدية بوعينان (الأرشيف)، عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1984/79)، بوعينان، سبتمبر 1984.

4-بلدية بوعينان (الوثائق)، تعداد عام للتلاميذ والأقسام، بوعينان، 2007.

5-بلدية بوعينان، الدورة الإحصائية لسنة 2003، مكتب الإحصائيات، رقم 5، جانفي 2004.

6-بلدية بوعينان، دورية إحصائية رقم 2005/07، بوعينان، جانفي 2006.

7-جبهة التحرير الوطني، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الجزائر، مطبعة الحزب، 1973.

8-حزب جبهة التحرير الوطني (الأمانة الدائمة للجنة المركزية)، المجالس المنتخبة (دراسات وملفات)، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتنشيط، الجزائر، 1985.

9-دائرة بوعينان (الأرشيف)، تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، بوعينان، نوفمبر 2004.

10- الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، 1987.

11- المجلس الشعبي الولائي (لجنة الاقتصاد والمالية)، مشروع الميزانية الأولية لسنة 2007، ولاية البليدة، فيفري 2007.

12- مديرية الإدارة المحلية بولاية البليدة، مشروع الميزانية الأولية لسنة 2007 (قسم التسيير)، مصلحة الميزانيات وأملاك الدولة، البليدة، 2007.

13- مديرية التربية لولاية البليدة (وثيقة مصلحة التنظيم التربوي)، تطور نتائج التلاميذ في شهادة البكالوريا بثانوية ابن خلدون، بوعينان في 2007/07/06.

14- مديرية الشباب والرياضة لولاية البليدة (المركز الثقافي ببوعينان)، جدول المنخرطين والأنشطة الدائمة بمؤسسات الشباب، البليدة، 2007.

15- مصلحة التنظيم التربوي بمديرية التربية لولاية البليدة (مفتشية التربية للمقاطعة السادسة)، حالة التلاميذ الحاضرين إلى نهاية شهر سبتمبر 2007 بمدارس المقاطعة، وثيقة رقم 369، بوعينان، أكتوبر 2007.

16- وثائق البلدية (الأرشيف)، الدورية الإحصائية للبلدية (سنة 1999)، رقم 01، بلدية بوعينان، جانفي 2000.

17- وثائق البلدية (الأرشيف)، بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مارس 1999.

18- وثائق البلدية (الأرشيف)، مونوغرافية بلدية بوعينان، 30 مارس 1985.

19- وثائق البلدية (مكتب الإحصائيات)، الدورة الإحصائية لسنة 2003، رقم 05، بوعينان، جانفي 2004.

20- وثائق البلدية، الدورية الإحصائية الإجمالية للبلدية، بوعينان، نوفمبر 2000.

21- وثائق المجلس الشعبي الولائي، ملف الري (الماء الشروب)، لجنة الفلاحة والري، البيئة والغابات، ولاية البليدة، الدورة العادية الثانية، سنة 2005.

22- وزارة المالية والتخطيط (المحافظة الوطنية لإحصائيات السكان)، إحصاء السكان العام لسنة 1966 (جدول تلخيصي للبلدية- بوعينان)، وهران (1969/11/04).

23- اليونسكو، المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، مكسيكو، أوت 1982، توصية رقم 28.

و- المواقع الإلكترونية:

1-عتريس طلال، عولمة القيم والمفاهيم، موقع الجزيرة نت، شبكة الانترنيت في 2002/06/17.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les ouvrages :

1-Abdallah Ismail Sabry, What development? A third world view point development, vol 22, N° 2-3, 1980.

2-Adams Adrian, La terre et les gens du fleuve, éditions L'Harmattan, Paris, 1985.

3-Anderson Michael, Family structure in ninetieth century Lancashire, Cambridge University Press, London, 1971.

4-Bouhanan Paul, TIV (Economy, III), North western university press, 1968.

5-Boukhobza. M, Ruptures et transformations sociales en Algérie, vol 12, O.P.U, Alger, 1989.

6-Boutefnouchet Mostefa, La famille algérienne (évolution et caractéristiques récents), S.N.E.D, 2éme éd, Alger, 1982.

7-Brookover Wilbur.B and Gohieb David, Sociology of education, second edition, American Book Company, New York, 1986.

8-Colonna Fanny, Savants paysans (éléments d'histoire sociale sur l'Algérie rurale), O.P.U, Alger, 1987.

9-Draoui Dorra Mahfoudh, Paysannes de Marnissa (le difficile accès à la modernité), Chama editions, Tunis, 1993.

10- Duverger Maurice, Sociologie de la politique, presses universitaire de France, Paris, 1973.

11- E.A. Johns, The sociology of organization change, Oxford, 1973.

12- Foughali Marie-Jose, L'image du père chez l'enfant algérois, O.P.U, Alger, 1984.

13- H.J. Eysenck, Dimensions of personality, Rutledge and Kegan Paul, London, 1947.

14- Hanni (A), Economie de l'Algérie indépendante, E.N.A.G édition, Alger, 1991.

15- J. Molina , La politique agraire en Algérie (intégration inter-sectorielle et évolutions structurelles), centre de recherche en économie appliquée, Alger, (S.D).

16- J.S. Brara, The political economy rural developing for porety alleviation, Delhi, India, 1984.

17- Khodja Souad, Les algériennes du quotidien, E.N.A.L, Alger, 1985.

18- Lacheraf Mostefa, L'Algérie nation et société, S.N.E.D, 2éme ed, Alger, 1978.

19- Lazarus. R, Personality, Engle wood cliffs, New Jersey, 1984.

20- Lerner, Treassing of tradition society, Modernization of the middle east, Free press, London, 1944.

21- Loamis and Beegle, Rural sociology, the strategy of change, Engle wood cliffs, New Jersey, Prentice-Hill. INC, 1963.

22- Loomise Charles P, A strategy for rural change, New York press, 1975.

23- Martens Jean-claude, Le modèle algérien de développement, S.N.E.D, Alger, 1973.

24- Mayer Kurt. B, Class and Society, Ranson Housse, New york, U.S.A, 1955.

25- Megherbi Abdelghani, La pensée sociologique d'Ibn Khaldoun, S.N.E.D, Alger, 1979.

26- Megherbi Addelghani, La culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jours, E.N.A.L, Alger, 1986.

27- Mendras. H, Forse. M, Le changement social, Tendances et paradigmes, Ed Armand Collin, Paris, 1983.

28- Meziani Abdel Hakim, Le 1er Novembre dans la Mitidja, 2éme Ed, entreprise nationale du livre, Alger, 1984.

29- Nacib Youssef, élément sur la tradition orale, .S.N.E.D, 2éme éd, Alger, 1982.

30- Nelson Lury, Ramzy, Verner, Community structure and change, New York, 1966.

31- Ogburn. W. Nimkoff, A hand book of society, London, 1960.

32- Ouaragh Lhocine, Economie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, 1996.

33- Parsons. T, Taward a general theory of social action, by parsons and others, combridges press, 1951.

34- S.C. Dube, Indian village, fifth impression, Routledge and Kegan Roulted, London, 1965.

35- Sebhi Salim, Mutations du monde rural algérien (Le Hodna), O.P.U, Alger, 1987.

36- Siporin Max, Introduction to social work practice, N.Y, Macmellah Publishing Co, INC, 1975.

37- Sorokin Pitrim. A, Society, culture and personality, Dutton, New York, 1957.

38- Tlemçani. R, Etat, bazar et globalisation, L'aventure de l'infitah en Algérie, Ed El Hikma, Alger, 1999.

39- Wadi Bouzar, La mouvance et la pause (regard sur la société algérienne), S.N.E.D, Tome 2, Alger, 1983.

40- Webster. A, Introduction to the sociology of development, Mac-Millan education, London.

B. Les Dictionnaires:

1- Emilio Willems, Dictionnaire de sociologie, éditions Marcel Rivière, Paris, 1961.

2- Grand Larousse (Encyclopédique), Librairie Larousse, Tome 10, Paris, 1964.

3- Salim Shakir Mustafa, A dictionary of anthropology, 1first éd Kuwait, 1981.

C. Les Revues:

1- Beknke. R, Natural resources management in pastoral Africa, development policy review, 1994, vol 12, N°1.

2- Boutefnouchet Mostefa, La modernité, concept de domination, revue El-Insan, N°2, centre de recherches anthropologique préhistorique et ethnographique, Alger, 1983.

3- Community development guidelines of the international co-operation administration, community development, Review 03, New York, December 1957.

4- Sevell William, Rural sociological research, (1937-1965), R.VA 30, C dec, N°4, 1965.

5- Sinder Leon, Concepts in community development, American Anthropologist, journal of the American Anthropological Association, v 37, N° 2, April 1971.

6- Social sciences bulletin, Iraqian association of social sciences, vol 3, N° 3, August 1979.

7- Toualbi Nourdine, Ambivalence et manipulation des rites en situations de changement socio-culturel, revue El-Insan, N°2, C.R.A.P.E, Alger, 1983.

D. Documents et archives:

1- Benkhelil. R, La politique nationale de population, dans population et développement durable (Actes des journées d'études, 24 et 25 Juin 1998), CENEAP, Alger, Mai 1999.

2- Caisse algérienne d'aménagement du territoire, P.U.D de Bouinan, phases 1, Blida (Algérie), 1981.

3- Document, Evaluation état d'avancement, exécution (R.G.P.H), secrétariat de la comite communale, Bouïnan, Avril 2007.

4- Documents (Archives). P.U.D. de Bouïnan, phase 02, D.E.A.U. de Blida, 08/06/1981.

5- Documents (Archives). P.U.D. de Bouïnan, phase 03, C.N.E.R.U. (D.R.B), 1981.

6- Ministère de l'agriculture et de la réforme agraire, Recueil des textes d'application relatifs à la révolution agraire, commission nationale de la révolution agraire, secrétariat général, Alger, 1973.

7- Ministère de l'Industrie , Schéma directeur des zones industrielles et des zones d'activités (état des lieux), EURL pare , prospective action régionale et environnement, Baba Hassan, Alger, (Juin) 2006.

E. Internet:

1- Commune, Microsoft ® Encarta Junior, (c,d), 2007.

الملاحق

الملحق رقم (1): خريطة تبين موقع البلدية

الملحق رقم (2): خريطة تبين مصادر المياه

الملحق رقم (3): أرقام وإحصائيات ديموغرافية عن ولاية البليدة

الملحق رقم (4): الدورة الإحصائية للبلدية، نوفمبر 2000

الملحق رقم (5): الدورة الإحصائية للبلدية لسنة 2003

الملحق رقم (6): الدورة الإحصائية للبلدية رقم 2005/07

الملحق رقم (7): ورقة إحصائية عن بلدية بوعينان

الملحق رقم (8): نتائج الإحصاء العام للسكان لبلدية بوعينان (1966)

الملحق رقم (9): برامج المخطط البلدي للتنمية (2004-2007)

الملحق رقم (10): قانون البلدية

الملحق رقم (11): وثائق تتعلق بالجانب التعليمي (نتائج، تعدادات)

الملحق رقم (12): عرض تقييمي لنشاطات البلدية (1979-1984)

الملحق رقم (13): جدول المنخرطين والأنشطة الدائمة بمؤسسات الشباب

الملحق رقم (14): تقرير حول بلديتي دائرة بوعينان، نوفمبر 2004

الملحق رقم (15): بلدية بوعينان منذ قديم الزمان إلى غاية الآن، مارس 1999

الملحق رقم (16): صور تبين أصناف اللباس التقليدي عند الرجال

الملحق رقم (17): صورة تبين أحد الفلاحين الجزائريين باللباس التقليدي

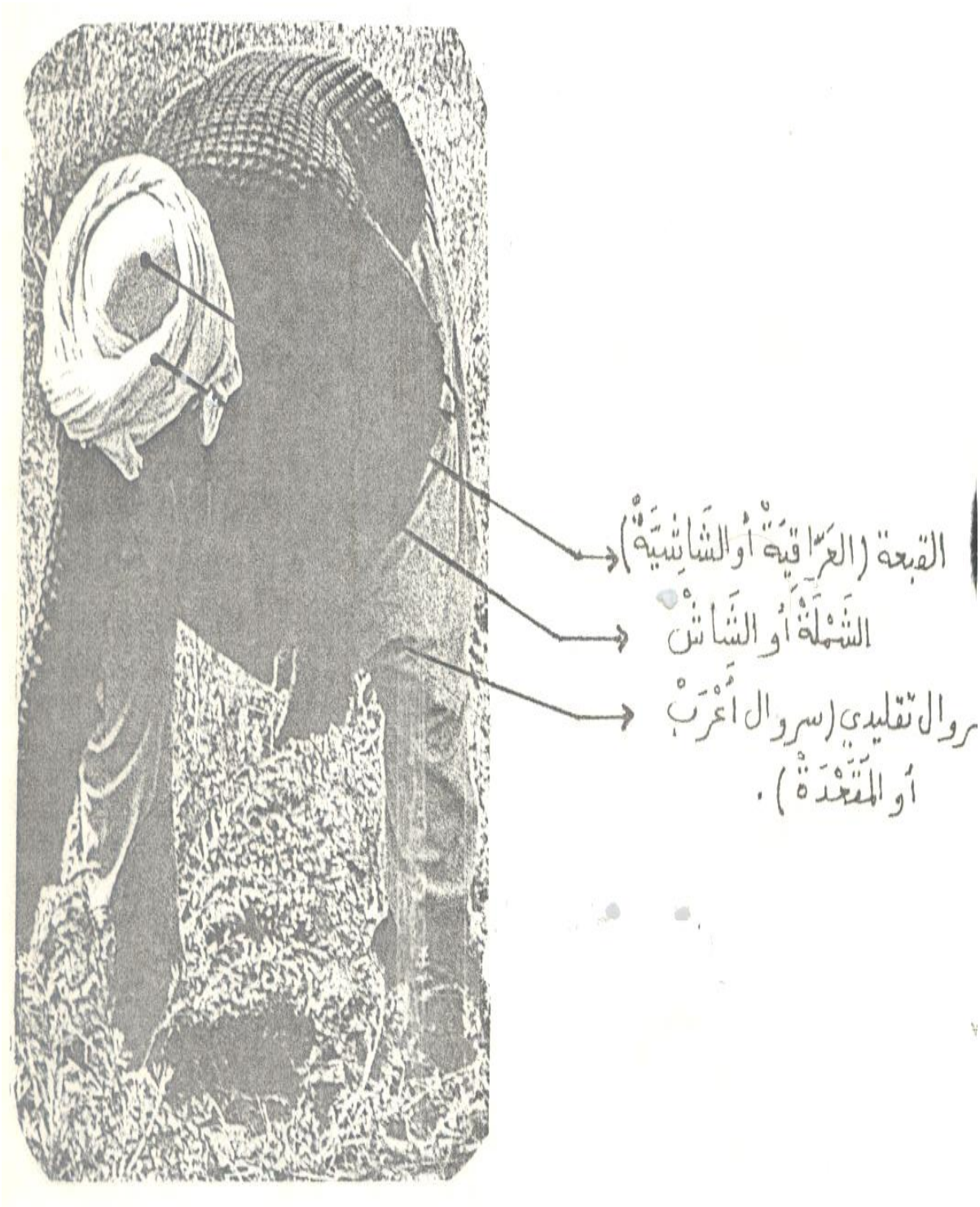

الملحق رقم (18): صور تبين صنف اللباس التقليدي عند النساء